

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-02-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان:

تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية

الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة

(دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه علوم في: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

رزيق كمال

عياد السعدي

السنة الجامعية 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-02-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان:

تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية

الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة

(دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه علوم في: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

عياد السعدي

أمام اللجنة المشكلة من:

ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة-02-	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة-02-	مشرفا ومقررا
سماي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
للوشي محمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة البليدة-02-	عضوا مناقشا
العثماني مصطفى	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا
العقريب كمال	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الحبيبة التي لا يعادل رضاها رضا أحد في العالمين

إلى أروع ما نطق به اللسان، إلى زاد الدنيا وبرّ الأمان

أمي حفظها الرحمن.....

إلى الذي علمني إذا نجحت أن لا أصاب بالغرور

إلى من رباني على الفضيلة والذي حفظه الله.....

إلى الذي كان لي نعم القدوة والسند أخي خالد

إلى التي علمتني معنى الصبر و الصلاح وساعدتني لأذوق طعم النجاح

إلى روح جدتي التي طالما شجعتني على الاجتهاد رحمها الله برحمته الواسعة.

إلى اللواتي أحبهن وأقدرن أخواتي

أبناء أخي وأبناء اخواتي.

إلى كل أساتذتي.

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة.

زملاء العمل.

إلى كل من ساعدني في إتمام العمل ولو بكلمة طيبة و كل من شغل اسمي حيزاً من تفكيره

إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

عبد الرحمن السعدي

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

أحمدك ربي على جزيل عطائك وجود كرمك، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وأنر دروبنا بالعلم أبدا ما أحبيتنا.

أشكرك ربي على توفيقك لي لإتمام هذا العمل.

واعترافا بالجميل أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل:

البروفسور **كمال رزيق** على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى إرشاداته ونصائحه القيمة طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

الشكر موصول كذلك إلى لجنة المناقشة على تكريمها بقراءة ومناقشة وتقويم هذا العمل وإظهاره بصورة علمية لائقة.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري إلى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة والبلدية، على صبرهم وتعاونهم معي وعلى تسهيل عملية تصفح الكتب واستغلال المراجع المتاحة، كما أشكر كذلك عمال مكتبة مدارس الدكتوراه في جامعة سطيف 1 على مساعدتهم وتعاونهم المستمر معي.

كذلك الشكر موصول لكل موظفين وموظفات المؤسسات محل الدراسة على حسن استقبالهم وتمكيني من الوصول لكافة المعلومات التي تخدم أغراض الدراسة

كما لا يفوتني شكر الأساتذة الذي سهروا على تكويني وأخص بالذكر أستاذي البروفسور **الأخضر عزي** من جامعة المسيلة.

كما أتقدم بشكري إلى طاقم جامعة البليدة، وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

شكر الجميع

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات، كما أن الدراسة تسعى إلى معرفة واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقييم البيئة المحاسبية الجزائرية، وقياس مدى جاهزيتها لتبني معايير الإبلاغ المالي ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي على الصعيد الدولي، وذلك بدراسة مقومات البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى ملاءمتها لقياس القيمة العادلة مع تحديد أهم العقبات والمشكلات أمام القياس بالقيمة العادلة من طرف المؤسسات الجزائرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان لتقييم أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجود تأييد واسع من قبل أفراد عينة الدراسة لمزايا القياس بالقيمة العادلة ومساهمتها في الرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وضرورة تبنيه بشكل كبير من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القيمة العادلة تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وتعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
 - ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي وإزالة العقبات التي تحول دون تطبيق القيمة العادلة بالشكل المطلوب.
 - وجوب تفعيل دور بورصة الجزائر وتنشيط السوق المالية لإعطاء قياسات القيمة العادلة مزيداً من الموثوقية والملاءمة.
 - تتحدد أهداف الإبلاغ المالي في الجزائر على ضوء المغيرات البيئية والاقتصادية التي تميل إلى خدمة القطاع العام الذي يملك تأثيراً كبيراً بين مجموعة مستخدمي المعلومات المحاسبية وذلك بتوجيه أهداف الإبلاغ المالي لخدمة أغراض التخطيط والرقابة على حساب خدمة القطاع الخاص.
- الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، القوائم المالية، القياس المحاسبي، الإبلاغ المالي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة

المحتويات

01	الإهداء.
02	الشكر والتقدير.
30	الملخص.
08-05	قائمة المحتويات.
11-10	قائمة الجداول.
13	قائمة الأشكال.
15	تعريف المختصرات.
39 - 17	مقدمة عامة.
(95-41)	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس والإفصاح المحاسبي
41	تمهيد.
42	المبحث الأول: التأسيس النظري للقياس المحاسبي.
42	المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي.
48	المطلب الثاني: خطوات و أساليب القياس المحاسبي.
52	المطلب الثالث: محددات القياس المحاسبي وعلاقته بالإفصاح المحاسبي.
57	المبحث الثاني: التأسيس النظري للإفصاح المحاسبي.
57	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.
66	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي.
70	المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي .
76	المبحث الثالث: أصول القياس و الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.
76	المطلب الأول: أسس القياس المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية.
84	المطلب الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية.
88	المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه.
95	خلاصة الفصل الأول.
(153-97)	الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية
97	تمهيد.

98	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.
98	المطلب الأول: الجانب النظري لمعايير المحاسبة الدولية وخصائصها.
106	المطلب الثاني: الجانب المؤسسي لمعايير المحاسبة الدولية.
111	المطلب الثالث: تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية.
118	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.
118	المطلب الأول: ماهية الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.
123	المطلب الثاني: القوائم المالية والتقارير المالية ذات الغرض العام: المفهوم، الأهمية، الأهداف.
130	المطلب الثالث: الاعتبارات العامة الاعتراف وعرض عناصر القوائم المالية.
137	المبحث الثالث: الأسس النظرية والتطبيقية لإعداد القوائم المالية.
137	المطلب الأول: القواعد والفروض المحاسبية الأساسية لإعداد القوائم المالية.
141	المطلب الثاني: مستخدمو القوائم والتقارير المالية.
147	المطلب الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.
153	خلاصة الفصل الثاني.
(208-155)	الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة
155	تمهيد.
156	المبحث الأول: الإطار العام للقياس بالقيمة العادلة.
156	المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة.
162	المطلب الثاني: تطور مفهوم القيمة العادلة.
166	المطلب الثالث: المعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.
175	المبحث الثاني: قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها.
175	المطلب الأول: إجراءات قياس القيمة العادلة.
179	المطلب الثاني: قياسات القيمة العادلة.
186	المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة.
190	المبحث الثالث: تقييم القياس بالقيمة العادلة.
190	المطلب الأول: القيمة العادلة مزايا، سلبيات، ومحددات الاستخدام.

196	المطلب الثاني: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.
201	المطلب الثالث: المعالجات الأساسية لتطبيق القيمة العادلة.
208	خلاصة الفصل الثالث.
(267-210)	الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة
210	تمهيد.
211	المبحث الأول: التأسيس النظري لجودة المعلومات المحاسبية.
211	المطلب الأول: مفاهيم جودة المعلومات.
218	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
225	المطلب الثالث: الخصائص النوعية لمعلومات القيمة العادلة ومحدداتها.
232	المبحث الثاني: متطلبات تطوير جودة الإبلاغ المالي.
232	المطلب الأول: جودة الإبلاغ المالي، مفهومه، أهميته، أبعاده.
238	المطلب الثاني: مداخل تقييم جودة الإبلاغ المالي.
245	المطلب الثالث: منفعة القياس بالقيمة العادلة و/أو التكلفة التاريخية على جودة الإبلاغ المالي.
253	المبحث الثالث: علاقة القياس بالقيمة العادلة بجودة الإبلاغ المالي.
253	المطلب الأول: معايير وأنواع جودة الإبلاغ المالي وسبل تطويره.
258	المطلب الثاني: مشاكل الإبلاغ بالقيمة العادلة وأثره على جودة الإبلاغ المالي.
262	المطلب الثالث: الطلب على القيمة العادلة ودوره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
267	خلاصة الفصل الرابع.
(361-269)	الفصل الخامس: الدراسة الميدانية.
269	تمهيد.
270	المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.
270	المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي أهدافه وخصائصه.
274	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية.
278	المطلب الثالث: واقع قياس القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي.
286	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

286	المطلب الأول: أساليب جمع البيانات وأدوات التحليل المستخدمة.
291	المطلب الثاني: صدق و ثبات الاستبيان كأداة للدراسة.
302	المطلب الثالث: وصف أفراد عينة الدراسة.
305	المبحث الثالث: التحليل الوصفي والاستدلالي لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة.
305	المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة.
341	المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضيات.
352	المطلب الثالث: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).
361	خلاصة الفصل الخامس.
363	الخاتمة العامة.
374	الملاحق.
394	المراجع.

قائمة

الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
144	مستعملو المعلومات المحاسبية.	(1-2)
188	إفصاحات القيمة العادلة وفق المعيار المحاسبي IFRS13.	(1-3)
251	مقارنة بين معلومات القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.	(1-4)
288	أطوال الفئات حسب سلم ليكرت الخماسي.	(1-5)
291	عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.	(2-5)
292	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي.	(3-5)
294	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	(4-5)
295	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	(5-5)
296	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القابلية للفهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	(6-5)
295	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	(7-5)
298	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: حدود جودة الإبلاغ المالي في ظل القيمة العادلة.	(8-5)
299	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع: حدود تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.	(9-5)
301	معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان.	(10-5)
302	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	(11-5)
303	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	(12-5)
303	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.	(13-5)
304	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي.	(14-5)
305	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي وعلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.	(15-5)
313	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على	(16-5)

	ملءمة البيانات الواردة في القوائم المالية.	
318	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية.	(17-5)
323	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية.	(18-5)
327	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية.	(19-5)
330	استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية.	(20-5)
337	استجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس واقع محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.	(21-5)
342	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الأولى.	(22-5)
344	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثانية.	(23-5)
345	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثانية.	(24-5)
347	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية.	(25-5)
348	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية.	(26-5)
350	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الثالثة.	(27-5)
351	نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الرابعة.	(28-5)
353	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الأولى.	(29-5)
355	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثانية.	(30-5)
357	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثالثة.	(31-5)
359	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الرابعة.	(32-5)

قائمة

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أركان القياس المحاسبي.	46
(2-1)	أبعاد غراي (GRAY) المحاسبية القياس والإفصاح المحاسبي.	54
(3-1)	محددات القياس المحاسبي وعلاقته بالإفصاح المحاسبي.	56
(1-2)	هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة.	112
(2-2)	إجراءات تبني معيار محاسبي جديد.	117
(3-2)	مكونات الإطار المفاهيمي للمحاسبة.	121
(1-3)	العناصر المكونة لمفهوم القيمة العادلة.	160
(2-3)	خطوات تطبيق القيمة العادلة.	178
(3-3)	طرق قياس القيمة العادلة.	182
(1-4)	معايير وأنواع جودة الإبلاغ المالي.	256
(2-4)	العلاقة المتبادلة بين عدم تماثل المعلومات وجودة الإبلاغ المالي.	262

تعريف

المختصرات

الاختصار	معنى الاختصار
A.A.A	American Accounting Association.
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.
ASOBAT	A Statement of Basic Accounting Theory.
EC	European Commission.
FAS	Financial accounting Standards.
FASB	Financial Accounting Standards Board.
FSP	FASB Staff Positions.
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles.
GASB	Government Accounting Standards Board.
IAS	International Accounting Standards.
IASB	International Accounting Standards Board.
IASC	International Accounting Standards Committee.
IFAC	international federation of accountants.
IFRIC	International Financial Reporting Standards.
IFRS	International Financial Reporting Standards.
IOSCO	international organization of securities commissions.
OECD	organization for economic cooperation and development.
SAFAS	Standards of Financial Accounting Standards.
SCF	Système Comptable Financier.
SEC	Security and Exchange Committee.
SFAC	Standards of Financial Accounting Concept.

مقدمة

عامّة

تمهيد:

تعتبر مرحلة القياس المحاسبي المرحلة الهامة من بين خطوات الدورة المحاسبية نظرا لتأثيرها على باقي المراحل الأخرى، فهي نتاج جهد منظم لما يسبقها من إجراءات وقواعد كالاعتراف والتحليل، وهي ركيزة لما يليها من إجراءات كالتسجيل والتلخيص والعرض والإفصاح الكمي، فكون القياس المحاسبي المرحلة الوسطية تجعله المحور الرئيسي الذي تبنى عليه الأعمال المحاسبية، إذ أن الأرقام التي تتأتى من القياس المحاسبي تعكس الجهد المحاسبي في النشاط الاقتصادي.

من أجل ذلك؛ شكل القياس المحاسبي جانبا كبيرا من اهتمام الدارسين والباحثين في المجال المحاسبي للوصول إلى مفهوم موحد للقياس بعد ارتفاع حدة الانتقادات الموجهة لمهنة المحاسبة في الآونة الأخيرة نظرا لمشاكل القياس المتجددة والتي تطفو إلى السطح في كل مرة عند حدوث كل أزمة، حيث تلقى مشكلة القياس المحاسبي بظلالها على المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية خاصة ما تعلق منها بمصداقيتها وموثوقيتها، نظرا لكون عناصر القوائم المالية تعرض مجموعة من البنود التي تم الاعتراف بها وقياسها وفق طريقة قياس معينة حيث يتم منح القيم النقدية لبنود القوائم المالية من خلال تقييم العمليات والأحداث المالية.

أحيانا؛ تبتعد أسس القياس المحاسبي عن تمثيل البنود المقاسة بمصداقية وموثوقية فعلية اختيار أساس القياس المحاسبي أهم تحد تواجهه المحاسبة بحيث يفترض في طريقة القياس المختارة أن تحقق خاصيتي الملائمة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المعدة وفق هذا الأساس، لذلك فالجدل القائم حول موضوع القياس المحاسبي يكمن في المفاضلة بين بدائل القياس أيها تظهر المعلومات المحاسبية بشكل أفضل، إذ أن كل طريقة تعطي نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلافا في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

عملية المفاضلة بين بدائل القياس المختلفة المتاحة بمزاياها وعيوبها تعتبر نقطة الخلاف الرئيسي في الجدل القائم حول موضوع القياس المحاسبي، حيث لكل طريقة مؤيدوها ومعارضوها لأن كل بديل يعطي نتائج مختلفة لنفس البنود المقاسة في القوائم المالية، وعليه دعت الضرورة إلى تطوير نظم القياس المحاسبي ومن أبرز إفرزات الدراسات المحاسبية الحديثة تبني مدخل القيمة العادلة في القياس للعديد من الأصول والالتزامات وخصوصا المالية منها، وذلك بإصدار جملة من معايير المحاسبة الدولية تبنى من خلالها مفهوم القيمة العادلة في قياس وعرض الموجودات والمطلوبات.

1. إشكالية الدراسة:

تقوم المحاسبة بإنتاج وتوصيل المعلومات المالية الهامة لمستخدميها في شكل قوائم وتقارير مالية تلخص وتقيس مجمل الأحداث الاقتصادية في المؤسسات حيث تؤثر جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في اتجاهات ونوعية القرارات التي يتم اتخاذها من طرف مستخدميها استنادا للمعلومات المالية المفصح عنها من خلال القوائم المالية لذلك يتوجب إعدادها وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية حيث أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم يجعلها قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما يفقد هذه البيانات أهميتها، وعليه يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

مؤخرا؛ تزايد الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة حيث بدأت معايير المحاسبة الدولية استخدام القيمة العادلة للقياس كأساس بديل للتكلفة التاريخية والتي تم استخدامها لأزمة طويلة كمبدأ للقياس المحاسبي، هذا التغير والانتقال إلى مبدأ القيمة العادلة جاء كنتيجة حتمية بغية إيجاد حلول للمشكلات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة بتعديل

العديد من المعايير المحاسبية والتي تركز مضمونها على القيمة العادلة إلا أن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس لم ينل بعد الإجماع وهذا لكون قواعد احتسابها لا تزال قيد الدراسة والتطوير فهي محل للعديد من الانتقادات في ظل الأزمة المالية المعاصرة، خاصة في ما يتعلق بتطبيقها في سوق مالي غير نشط حيث أنها لم تعبر في غالب الأحيان عن قيمة موثوقة لعناصر القوائم المالية.

يرى مؤيدو القيمة العادلة أنها تضيف على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملاءمة التي تمثل أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه وفق مبدأ القيمة العادلة يتم تدعيم خاصية الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول الذي يعتبر طرفاً محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للمؤسسة، خاصة في ظل تزايد حجم التقلبات في الأسعار وارتفاع نسب التضخم وهو ما فرض ضرورة التحول نحو طريقة قياس محاسبي جديدة تواجه النقص الذي يواجهه مبدأ التكلفة التاريخية ترتكز على تقييم الأصول والخصوم على أساس القيم الحقيقية لها حيث أدى تعديل عدد من المعايير المحاسبية الدولية باعتماد مفهوم القيمة العادلة في النظم المحاسبية إلى تغيير كبير في الإبلاغ المالي لمخرجات النظام المحاسبي.

حالياً؛ أصبح موضوع الإبلاغ المالي لمخرجات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية محل جدل ونقاش كبير، خاصة مع التوجه الجديد نحو محاسبة القيمة العادلة وما خلفه من اختلاف في وجهات النظر حول درجة موثوقيته ومدى ملاءمته كأساس للقياس المحاسبي. حيث يشير مفهوم الإبلاغ المالي إلى الأنشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وهو يهدف أساساً إلى توفير معلومات مالية ذات منفعة حول أنشطتها والتي تسمح بتقييم نشاط المؤسسة وأدائها الاقتصادي، والإفصاح عنها إلى الفئات ذات العلاقة بغية استعمالها في تقييم الفرص

الاستثمارية المتاحة لهم ومعرفة المخاطر الملازمة لاستثمارات أموالهم. لذلك يعتبر القياس أو التقييم المحاسبي من أهم جوانب الإبلاغ المالي إلا أنه لم ينل إلا القليل من الاهتمام في الأطر المفاهيمية لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية على حد سواء وبهذا الصدد يركز واضعوا المعايير المحاسبية على تعريفات عناصر البيانات المالية وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في سياق الهدف من الإبلاغ المالي.

مما سبق ترتكز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر التقييم بالقيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي ؟
- ما مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ماهي حدود محاسبة القيمة العادلة في تحقيق جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما هو واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل المقومات الاقتصادية الحالية؟

2. فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة المطروحة والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

▪ **الفرضية الثانية:** يوفر قياس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

وتنتفرع إلى الفرضيات التالية:

-**الفرضية الجزئية الأولى:** توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة

في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

-**الفرضية الجزئية الثانية:** توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة

في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛

-**الفرضية الجزئية الثالثة:** توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة قابلية فهم البيانات

الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

-**الفرضية الجزئية الرابعة:** توجد علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات

الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

▪ **الفرضية الثالثة:** تطبيق القيمة العادلة يعزز جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات

الاقتصادية الجزائرية؛

▪ **الفرضية الرابعة:** يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

3. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله حيث أنها تتناول واحدة من أهم

المشكلات المحاسبية المعاصرة التي تطرحها عملية القياس المحاسبي في ظل المستجدات

الاقتصادية الراهنة وتبني معايير المحاسبة الدولية وهي محاسبة القيمة العادلة التي أثارت العديد

من النقاشات والانتقادات في أوساط الباحثين والمهنيين حول مدى ملائمتها لأغراض الإبلاغ

المالي .

تأتي هذه الدراسة بعد الحركية التي تشهدها بيئة المحاسبة الجزائرية وانتقالها نحو تبني معايير الإبلاغ المالي، وما يرافق ذلك من ضرورة تطوير أساليب القياس المحاسبي من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية من حيث طرق إعداد القوائم المالية أو طرق الإبلاغ عن المعلومات المالية فيها، وذلك لتسليط الضوء على الإبلاغ المالي و القيمة العادلة للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية فهذه الدراسة تبحث عن كيفية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية و إبراز أهم المشاكل التي تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4. أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تقييم بدائل القياس المحاسبي وأأسسه وتحديد المفاهيم المستخدمة في قياس القيمة العادلة؛
- تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية في كونها تمهد الطريق لضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي لعدم موثوقية القياس المحاسبي عند تطبيقها؛
- التعرف على مخاطر القياس المحاسبي وإمكانية تبني القيمة العادلة كأس للقياس المحاسبي؛
- توضيح مفاهيم الإفصاح المحاسبي والإبلاغ المالي وتوضيح مداخل تقييم جودة الإبلاغ المالي وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية؛
- تقييم ظروف البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى ملاءمتها لقياس القيمة العادلة وكشف المشكلات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الجزائرية أثناء تطبيق المحاسبة العادلة؛
- تقييم جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية من خلال القيمة العادلة؛

- توضيح أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على كل من جودة المعلومات المحاسبية وجودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

- اختيار الموضوع كان لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية أهمها:
- حداثة الموضوع وأهميته من حيث أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة سيعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛
- دراسة الإطار الفكري و المفاهيمي لموضوع القياس المحاسبي، وأسس المفاضلة بين بدائل القياس الذي يعتبر من بين المواضيع الحساسة ذات الأهمية البالغة في المجال المحاسبي؛
- دراسة الإطار الفكري للإفصاح والإبلاغ المالي وإظهار مدى تأثيره كأساس القياس المتبع؛
- الانتقادات المتزايدة الموجهة لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة (2008) وانتقاد منهج القيمة العادلة؛
- قياس مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- محاولة دراسة مقومات البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيها وكذا تطبيق معايير الإبلاغ المالي.
- قلة الدراسات الجزائرية التي تناولت الموضوع حيث تم الربط بين جودة الإبلاغ المالي واعتماد القياس بالقيمة العادلة خاصة مع تبني النظام المحاسبي المالي الذي سمح بتطبيق القيمة العادلة في بعض الإجراءات المحاسبية.

6. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها والقريبة من موضوع بحثنا؛ نذكر ما يلي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

✓ دراسة: محمد عبد الحميد سيد علي الموسومة بـ "إطار مقترح لزيادة جودة القوائم المالية

وأثره على مستخدميها، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس، مصر، 2017.

عالج الباحث إشكالية تأثير مستوى الالتزام للمحاسب المالي على جودة القوائم المالية

حيث تركزت إشكالية البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم والتقارير المالية؟
- هل يمكن وضع إطار للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يعمل على زيادة جودة القوائم المالية ويعمل على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية؟
- هل التزام المحاسب المالي بالقيم الأخلاقية يؤثر على جودة القوائم والتقارير المالية؟
- سعى الباحث من خلال دراسته إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- دراسة مفهوم جودة القوائم المالية وأهدافها ومحدداتها ومعايير جودة القوائم المالية.
- دراسة وتحليل أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية.
- تناول مدى ارتباط القيم الأخلاقية بمهنة المحاسبة وأثرها على زيادة جودة القوائم المالية.
- توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- تمثل الخصائص النوعية للمعلومات جزءاً هاماً من الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وهي بمثابة الجسر الذي يربط بين أهداف المحاسبة ومفاهيم القياس والتحقق.
- تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية للوصول إلى ثقة مستخدمي القوائم المالية.

■ يرتبط تحقيق جودة القوائم والتقارير المالية بتحقيق جودة الإطار الفكري للمحاسبة المالية الذي يمثل الأساس الذي تستند عليه عملية إعداد المعايير المحاسبية التي يستند عليها في إعداد القوائم والتقارير المالية، ومن ثم يتطلب الأمر زيادة مستوى وجودة الإطار الفكري للمحاسبة المالية.

■ اقتراح نموذج يتكون من خصائص للقائمين بإعداد القوائم المالية تتمثل في القيم الأخلاقية والتي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني ومنها على سبيل المثال: الصدق والعدل والأمانة؛ بالإضافة إلى خصائص تتعلق بالمعلومات ذاتها وتم تقسيمها إلى خصائص أساسية: الملاءمة، التمثيل الصادق وخصائص تعزيزية: القابلية للتحقق، القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة- وقيود: الأهمية النسبية ، التوقيت المناسب، التكلفة والمنفعة.

✓دراسة: تامر مزيد رفاعة الموسومة ب"متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة دمشق، 2011.

تمثلت مشكلة الدراسة في كون تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يترتب عليها تلبية مجموعة من المتطلبات إضافة للكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه التطبيق والتي قد تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية عند عدم الالتزام بها.عرض الباحث مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وما معوقاتها في ظل بيئة المصارف السورية الحالية؟
- ما تأثير محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها؟

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة، تحديد معوقاتهما في ظل بيئة المصارف السورية، تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- حازت كل من متطلبات الاعتراف والقياس المبدئي للأدوات المالية ومتطلبات الإفصاح على أعلى درجة تطبيق من بين متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بينما المتطلبات الأخرى (متطلبات تحديد القيمة العادلة وفق مدخل السوق، مدخل الدخل،...) فقد حازت على درجة تطبيق متوسطة.

- توجد علاقة تأثير متبادلة طردية ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية بمعاييرها المختلفة.

✓ دراسة: معتر أمين عبد الحميد السعيد، الموسومة بـ "أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، 2008.

بحثت هذه الدراسة في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة ومتطلبات وقواعد الإفصاح المرتبط بها في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية، حيث هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشاكل المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية.
- التعرف على مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير ملائمة.
- تلتزم شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي.

- هناك تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ حيث تشمل هذه الخصائص كلا من خاصيتي الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

✓ دراسة حواس صلاح، الموسومة ب: "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي"، (أطروحة

دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المالية المنشورة في أسواق المال الدولية، كما حاول الباحث تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

خلص الباحث من خلال الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن استخدام لغة واحدة مقبولة عموماً وهي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال وهذه المعايير تتصف بالحيادية والثقة.
- ضرورة تبني معايير الإبلاغ المالي لما تتسم به من مصداقية وقبول عام للبيانات المالية المنشورة في المؤسسات.

التأكيد على أهمية وضرورة تبني مبدأ القيمة العادلة في القياس المحاسبي كبديل لمبدأ التكلفة التاريخية من أجل رفع درجة الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بما يخدم أغراض اتخاذ القرارات.

✓ دراسة: جمال علي عطية الطرايرة الموسومة بـ "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم

القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة

دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن، 2005.

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك.
- كما سعى الباحث إلى التعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي.
- تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

عالج الباحث إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- كيف ترتبط محاسبة القيمة العادلة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية؟ وما أهم المحددات التي تواجه تطبيقها؟ وما الفوائد المرجوة من اعتمادها؟
- في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن، هل هناك تفاوت بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك العاملة في الأردن؟

توصل الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- هناك بعض الاختلافات بين متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق في كيفية إعداد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، معالجة فروقات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كمستأجرة للبيع.
- تلتزم البنوك المدرجة في بورصة عمان بإعداد التقارير المالية السنوية وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الأردني دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية لعدم الإشارة إليها من النماذج المعتمدة من البنك المركزي.
- عدم الاهتمام الكافي بمراجعة البيانات المالية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

✓ دراسة: حيدر علي جراد المسعودي، علي خلف الجبوري الموسومة بـ "تأثير جودة الإبلاغ المالي

في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11 ، العدد 3، بغداد، 2016.

عالج الباحثان مشكلة جودة الإبلاغ المالي للمؤسسات الاقتصادية العراقية والذي يعد من أهم العناصر التي تحقق الملائمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية وبالتالي تزيد من منفعتها في اتخاذ القرارات وهو ما يمثل قيمة لدى مستخدميها، لمعالجة الإشكالية المطروحة ناقش الباحثان الأسئلة التالية:

- هل تعتمد الوحدات الاقتصادية العراقية المعايير الدولية في الإبلاغ المالي؟

- هل تعي الوحدات الاقتصادية العراقية أهمية الإبلاغ المالي؟

- هل يؤثر الإبلاغ المالي في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية؟

حيث هدف الباحثان إلى تبيان تأثير الإبلاغ المالي في القيمة السوقية العادلة للوحدات

الاقتصادية وقياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث.

للوصول إلى الأهداف المذكورة ومعالجة إشكالية الدراسة قام الباحثان بالاعتماد على معادلات رياضية تتضمن قياس جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث وبيان مدى تأثيره في قيمة السهم السوقية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

■ تبيان القوائم المالية المعدة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

■ اختلاف درجة جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث.

■ أن الإبلاغ المالي لم يتم بالصورة التي تعكس الموثوقية والمصادقية في القوائم المالية لعدد من الوحدات الاقتصادية عينة البحث.

✓ دراسة: بشرى فاضل الطائي، مصطفى يونس حميد الموسومة ب"مداخل تقييم الأصول وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 74، المجلد، 19، 2013.

عالج الباحثان إشكالية رئيسية تمثلت في التساؤل التالي: ماهي المداخل المعتمدة في تقييم الأصول بشكل عام، وتلك المعتمدة في البيئة العراقية بشكل خاص؟ وهل لتلك المداخل انعكاسات على جودة الإبلاغ المالي؟

سعى الباحثان لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

■ عرض ومناقشة مداخل تقييم الأصول بشكل عام وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالية.

■ تحديد مداخل تقييم الأصول في المؤسسات العراقية وبيان انعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

▪ استناد نموذج الإبلاغ المالي في العراق على مجموعة محددة من الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تتطلب تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الأصول بسبب طبيعة أهداف الإبلاغ المالي في العراق المحددة بموجب تعليمات النظام المحاسبي الموحد.

▪ أن الإبلاغ المالي في العراق يستند إلى مدخل التكلفة التاريخية الذي يتميز مقارنة بمدخل التقييم البديلة في كونه يتجاهل المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في قيم الأصول نتيجة للعديد من المؤشرات من بينها التغيرات في الأسعار والتقدم التقني والتكنولوجي، الأمر الذي انعكس سلباً في جودة الأرباح المحاسبية ومن ثم جودة الإبلاغ المالي بسبب التعامل مع اثنين من المشاكل ذات الصلة تمثل الأولى مشكلة توقيت الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول خلال مدة محددة من الزمن في حين المشكلة الثانية تتمثل في الاعتراف الفوري بالخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول.

▪ جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية منخفضة في ظل مدخل التكلفة التاريخية.

✓ دراسة جميل حسن النجار، الموسومة ب: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013).

تناولت الدراسة انعكاسات تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى هذه الشركات. وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية،

إلا أن تطبيقها يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

✓ دراسة: زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعيري الموسومة ب: "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 25، المجلد 8، العراق، 2013.

تتلخص مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور منهج التكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير في الأسعار لذلك تتمحور مشكلة الدراسة عن بديل لطريقة القياس كانت ولا تزال تسيطر على العرف المحاسبي وهي طريقة التكلفة التاريخية إلى طريقة قياس حديثة وهي طريقة القيمة العادلة.

استهدفت الدراسة دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة وجودة التقارير المالية وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي.
- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها المعالجات المحاسبية المتعلقة بها.
- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

- أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في الارتقاء بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

▪ الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

حيث أوصت الدراسة بتبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة.

✓ دراسة رضا صالح، الموسومة ب: "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2، 2009).

حيث تناولت الدراسة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبورصة المصرية، وذلك من خلال إجراء استقصاء لأراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والداخليين ل 40 شركة. خلص الباحث إلى نتائج كانت أهمها:

- تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية مميزة عن معايير المحاسبة التقليدية؛
- معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

✓ Ashford C. Chea: "Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements", International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 20; November 2011,usa

—دراسة: Ashford C. Chea الموسومة بـ "محاسبة القيمة العادلة: آثارها على التقارير المالية وكيف

يمكن تعزيزها لتوفير مزيد من الوضوح والموثوقية للمعلومات لمستخدمي البيانات المالية."

الباحث بدأ ورقته البحثية بالحديث عن تطور تاريخي قصير في بيان معايير المحاسبة المالية **FAS157** وتأثيرها على محاسبة القيمة العادلة، بعدها قام باستعراض الكتابات حول القضايا الرئيسية في محاسبة القيمة العادلة وإعداد التقارير المالية.

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات ذات الصلة مع التركيز تحديداً على محاسبة القيمة العادلة والإبلاغ المالي في الشركات. وشملت دراسات بحثية محكمة، وتقارير تجريبية. هدفت الدراسة إلى تقديم فهم عملي للقضايا الرئيسية في مجال محاسبة القيمة العادلة، شمل حسب ترتيب الأولوية: ورقات بحث تجريبية محكمة، وتقارير، وغيرها من المطبوعات ذات الصلة حول ممارسات الإبلاغ عن القيمة العادلة للشركات الحالية. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن الأساليب الحالية للمحاسبة للأدوات المالية كانت تثير قلق واضعي المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم لبعض الوقت الآن حيث تبدأ هذه المخاوف حول الأدوات المالية من ملاحظة أن الأسواق موجودة الآن إما للأدوات نفسها أو المخاطر المالية المختلفة التي تنشأ من الأدوات، وتوافر تلك الأسواق يمكن المؤسسات من إدارة المخاطر المالية بنشاط وبالتالي تحقيق بعض أو كل القيمة السوقية لأدواتهم المالية بسهولة.

- تم إدراك أن المحاسبة وإعداد التقارير المستندة إلى القيمة العادلة، مقارنة بالتكلفة التاريخية، تتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً وتفصيلاً للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم المعترف بها في البيانات المالية. وهذا بدوره يتطلب من المشاركين في السوق إعادة تصميم نموذج الإبلاغ المالي الحالي وتكوين أنفسهم في تطبيق هذه المبادئ الجديدة. ومع ذلك، فإن شفافية النتائج الاقتصادية الحقيقية، أي المخاطر والمكافآت الناتجة عن استخدام الأدوات المالية، تبرر الانتقال إلى نموذج قائم على القيمة العادلة لإعداد التقارير المالية.

- الإبلاغ وفق مدخل السوق له عيوبه، وخاصة بالنسبة للمشتقات المالية. حيث قد يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة القائمة على أسعار السوق بالنسبة للأدوات المعقدة والمتداولة بسرعة هذه الأنواع من المشتقات عادة ما يتم قياس هذه المشتقات باستخدام نماذج، والتي يمكن أن تكون تعسفية في أحسن الأحوال ومتحيزة في أسوأ الأحوال.
- استخدام محاسبة القيمة العادلة يعتبر مناسباً للإبلاغ عن المشتقات المالية لأنه يعزز الصفات أو أهداف القياس المالي وإعداد التقارير: المساءلة والشفافية والاتساق بين الفترات وإدارة المخاطر.

✓ Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step" (Journal of Corporate Accounting & Finance , 2007 Vol 18, Iss 6).

تناولت الدراسة الخطوة الثانية من إجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية في شكل محاسبي يشير إلى أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والإيجاب على تذبذب القيمة كما أشارت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس القيمة العادلة كإصدار FASB157 وكلما كانت المعلومات التي يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التي يتم قياسها أقرب إلى الواقع.

✓ Paul Kraft, "Fair value methodologies" (Journal of Investment Compliance, 2005, Vol06, Iss01).

تفترض هذه الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لا بد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في أصول لا

توجد بها مخاطرة حيث أن الاستثمار في أصول المؤسسة تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لأموال مستثمرة في أصول لا توجد بها ذات المخاطرة. مما يؤثر على قيمة أصول المشروع قبل تأثيرها على العائد.

كما ناقشت الورقة أن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة ذات التطابق تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذي تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الأغلبية وبالتالي فعلى إدارات الشركات وهي بصدد إعادة التقويم للأصول، مراعاة الأصول المستثمرة لدى أطراف ذات علاقة عن الأصول المستثمرة في أطراف لا تربطها بها أية علاقة.

✓ **Stephen H. Penman : Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus? Accounting and Finance Research, Columbia University, 2007,**

تحدث الباحث عن المداولات التي قام بها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة على كيفية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات.

يرى الباحث أن: مسألة توقيت، وليس كيفية تطبيق، قياس القيمة العادلة لا تزال بعيدة عن الحل حيث تم وضع القيم العادلة لبعض الأصول والمطلوبات بموجب معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تجدر الإشارة إلى أن المبادئ التي تحكم قابلية تطبيق القيم العادلة لم يتم توضيحها بعد: متى تكون محاسبة القيمة العادلة ملائمة ومتى لا يتم ذلك؟ أو، تحت أي ظروف تعتبر القيمة العادلة زائدة أو ناقصة؟.

للتوصل للنتائج المنتظرة من الدراسة قام الباحث باستعراض مختلف البيانات العامة (لصالح محاسبة أو ضد محاسبة القيمة العادلة) من قبل مجموعة متنوعة من الحكام المعيّدين والمنظمين والمحللين والمعدّين. توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- عادة ما تشير "السلبيات" المذكورة إلى مخاطر تقديرات القيمة العادلة بالاعتماد على تقديرات النماذج الرياضية بدلا من وضع تقديرات السوق وهو ما يثير مخاوف إدخال "التقلبات الزائدة" في الأرباح وتأثيرات التغذية الراجعة.
- يرى مؤيدو القيمة العادلة أن القيمة العادلة هي مقياس اقتصادي أفضل من التكلفة التاريخية. بالاستناد إلى الحجج التالية غالبا ما يتم تقديمها كـ "إيجابيات القيمة العادلة" وهي: اهتمام المستثمرين بالقيمة وليس بالتكلفة، لذلك يتم الإبلاغ عن القيم العادلة، القيمة العادلة تسجل الدخل الاقتصادي، القيم العادلة تعكس الجوهر الاقتصادي الحقيقي.

7. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة تأثير القيمة العادلة على القوائم المالية حيث ركزت في معظمها على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية للبنوك التجارية وكذلك للأوراق المالية. كذلك تناولت جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة ولم تركز بالشكل الكافي على الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالقياس بالقيمة العادلة، حيث اكتفت بعرض الآثار المترتبة للقياس بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية وجودة معلوماتها المحاسبية.

تتناول دراستنا بالإضافة إلى التطرق إلى أثر التقييم بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية والتي تنعكس في جودة القوائم المالية، تناولت علاقة الإفصاح المحاسبي بالقياس المحاسبي بالقيمة العادلة.

حيث ركزت دراستنا على تقييم جودة الإبلاغ المالي في ظل اعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس المحاسبي بداية من قياس أثرها على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لنقيم في الأخير آثار القيمة العادلة على المداخل المختلفة لقياس الإبلاغ المالي للقوائم المالية، حيث تمثل جودة الإبلاغ المالي محصلة تظهر مدى

توفر جودة المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية في قياس المعلومات التي تفصح عنها.

8. حدود الدراسة:

أ.الحدود المكانية: ستقتصر هذه الدراسة على عينة من محاسبي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية ومصلحة المراجعة، وعينة من محافظي الحسابات وعينة من الأساتذة والأكاديميين المتخصصين في المحاسبة.

ب.الحدود الزمانية: تم انجاز هذه الدراسة في مجالها الميداني على امتداد زمني من سنة 2014 إلى سنة 2018، حيث خصصت الفترة الأخيرة لدراسة الجانب التطبيقي.

9. منهج وأدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغرض الإحاطة بمختلف جوانبه من أجل الوصول إلى هدف البحث والإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدراسة باعتباره منهجا يركز على وصف دقيق للظواهر المختلفة وتحليلها بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، باعتباره أحد الأساليب التي يعتمد عليها المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق منهجية الدراسة سيتم الاعتماد على الأدوات التالية:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر المختلفة حول الموضوع؛
- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة وكذا بعض المجالات والدوريات؛
- مواقع الأنترنت؛
- سيتم في هذه الدراسة مناقشة الإشكالية المطروحة بالاعتماد على نموذج الاستثمار المبني على محاور الدراسة والموجه خصيصا للمحاسبين ومحافظي الحسابات والأكاديميين المتخصصين في المحاسبة والتي تم إعدادها من خلال تحليل الجانب النظري للدراسة؛

■ تم الاعتماد كذلك على الاتصالات والمقابلات الشخصية مع محاسبي الشركات ومحافظي الحسابات من أجل الوصول إلى أفضل النتائج العلمية وتحقيق أهداف الدراسة.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

■ **الفصل الأول** تحدثنا فيه على الإطار النظري والمفاهيمي للقياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية.

■ **الفصل الثاني** فخصص إلى دراسة معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي من حيث متطلبات القياس العرض والإفصاح وكذلك التطرق إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والتقارير المالية.

■ **الفصل الثالث** فخصص إلى دراسة القياس المحاسبي وفق مدخل القيمة العادلة واستعراض خصائصها ومحددات القياس بالقيمة العادلة ومتطلبات وظروف تطبيقها.

■ **أما الفصل الرابع** تطرقنا فيه إلى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية وكذلك تطرقنا لجودة الإبلاغ المالي وعلاقته بقياس القيمة العادلة.

■ **أخيرا الدراسة الميدانية:** تناولنا فيها منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة وتحليل إشكالية الدراسة ودراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة، وتقييم جودة الإبلاغ المالي في ظل نموذج القيمة العادلة، ثم صياغة أهم النتائج المتوصل إليها وعرض اقتراحات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

للقياس والإفصاح

المحاسبي.

تمهيد:

تزداد الحاجة إلى المحاسبة من طرف الفاعلين الاقتصاديين، فالمحاسبة هي اللغة التي تتحدث بها المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بها، مما جعلها محل اهتمام من قبل هذه الأطراف بحيث أصبحوا يطالبون بتوفير بمستوى معين من المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تنشرها المؤسسات لكي تحقق هذه التقارير المالية الأهداف المنتظرة منها.

تعتبر المحاسبة أداة قياس للمعلومات المالية التي تعكس أداء المؤسسات وتبين مركزها المالي وتوصلها إلى مختلف مستخدميها للاستعانة بها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث تعد المعلومات المحاسبية الأساس الذي يستند إليه في اتخاذ القرارات في جميع مستويات الاقتصاد، وحتى تكون ذات فائدة إعلامية قصوى تشترط المنظمات المهنية للمحاسبة توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة الربط الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها. بحيث يشترط فيها أن تكون على درجة عالية من الدقة والموضوعية، وأن يراعى في إعدادها مختلف الأسس وقواعد القياس المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، حيث أن القياس السليم والمنطقي للأحداث الاقتصادية يعطينا مخرجات محاسبية مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات المختلفة ، حيث يتأتى ذلك للمحاسبة من خلال وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي.

لنوضح أكثر موضوعي القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي قمنا بتقسيم هذا الفصل

إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للقياس المحاسبي؛
- المبحث الثاني : التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي؛
- المبحث الثالث: أصول القياس و الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: التأصيل النظري للقياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي مرحلة هامة في الدورة المحاسبية وتأثر مباشرة على المراحل الأخرى كالتسجيل والعرض والإفصاح فهو حلقة الوصل بين مختلف الوظائف الأخرى للمحاسبة، ومع ذلك لم ينل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين وبقي فترة من الزمن مهملاً في المحاسبة حتى بدأت تظهر مشكلات في القياس المحاسبي مما جعل المنظمات المهنية للمحاسبة تعيد الاهتمام به وتخصص له جانباً من إصداراتها.

المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي

القياس المحاسبي عنصر أساسي في العمل المحاسبي حيث يكسب المعلومات المحاسبية أهمية وقيمة خاصة في المجتمع المالي لذلك نجد العديد من الدراسات المحاسبية تعتبر القياس أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة.

أولاً: تعريف القياس المحاسبي

قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة، تعريفات متعددة لعملية القياس هي وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، وسنكتفي بتقديم ثلاثة منها تعبر عن مدى تطور مفهوم عملية القياس المحاسبية من الناحية العلمية، حتى نخرج بمفهوم مبسط لهذه العملية. وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (Campell) الذي عرفها بما يلي: " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة". وأضاف (Steven)

بعداً رياضياً لتعريف عملية القياس فعرّفها بأنها: " تتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".¹

وعليه يمكن القول بأن القياس هو: "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً للقواعد، كما أن القياس هو عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في اتخاذ القرار".²

إن أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبي هو ما صدر عن في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A.) عام 1966 الذي ورد فيه ما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".³

من خلال تحليل التعاريف السابقة يمكن القول أن التعريف العام للقياس المحاسبي هو: "مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر. وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة".⁴

ثانياً: أهمية القياس المحاسبي

تتبع أهمية القياس المحاسبي بأنه يمثل جوهر المحاسبة فدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، وتزداد أهمية القياس من خلال اعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات القياس المحاسبي. حيث يؤدي القياس في

¹. محمد مطر، موسى السيوطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس العرض والإفصاح، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص130.

². ريتشارد شرويدر وآخرون، تر: خالد علي أحمد، إبراهيم ولد محمد فال: تطور نظرية المحاسبة، المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 185.

³. محمد مطر، موسى السيوطي: مرجع سبق ذكره، ص185.

⁴. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 62.

الفكر المحاسبي دوراً متعاضداً في تحديد مستوى وأساليب إعداد البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، فالقياس يعبر عن أحداث المؤسسة بصورة عددية مما يساعد على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعبير عن الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في المؤسسات الاقتصادية بوحدة قياس مناسبة هي وحدة النقد.

- التعرف على التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم وحقوق الملكية في المؤسسة الاقتصادية بين الفترة المحاسبية والأخرى وربط هذه التغيرات بفترة زمنية محدودة.

- عملية القياس المحاسبي للأحداث داخل المؤسسة يحدد أرباح المؤسسة ووضعها المالي.¹

ثالثاً: أركان القياس المحاسبي

تقوم عملية القياس المحاسبي بشكل عام على أربع أركان رئيسية وهي:

1. الخاصية محل القياس: تنصب عملية القياس بشكل عام وأياً كان مجالها على خاصية معينة لشيء معين وفي مجالات القياس المحاسبي إذا ما اعتبرنا أن المؤسسة الاقتصادية هو مجال القياس، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس، قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاته أو ربحه على سبيل المثال. كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونه السلعي.²

2. مقياس مناسب للخاصية محل القياس: يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس، على الخاصية محل القياس، بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلاً

¹ محمد معتصم إبراهيم حمد، اسماعيل محمد النجيب: بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، السودان، 2015، ص 139.

² محمد مطر: نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص 144.

هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة مثلا.¹

3. وحدة القياس للخاصية محل القياس: عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس. فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محلا للقياس في هذه الحالة فبالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد) لابد أيضا من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، دينار ام دولار ... الخ.

4. نظام القياس المناسب: يتحدد المقياس المناسب حسب طبيعة الخاصية محل القياس وأغراض القياس، ففي حالة الربح المحقق مثلا فإن وحدة النقد هي المقياس المناسب، في حين تعبر عدد الوحدات المنتجة أو ساعات العمل المباشر على الطاقة الإنتاجية. أما من ناحية الغرض فإنه إذا كان الهدف هو تصنيف أو ترتيب الحدث محل القياس فالمقياس المناسب هو مقياس اسمي باعتبار التبويب خطوة أولية في عملية القياس المحاسبي، حيث يقول ديفن (Devine) " الحقيقة التي لا يمكن نكرانها، هي أن كل عملية قياس في الأصل عملية تبويب" ويرى ستيفن (Steven) أن التبويب يعد العملية الأساسية في القياس.

وقد ورد في تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة A.A.A أن التبويب المحاسبي يعد في الغالب نوعا من المقياس المحاسبي بالرغم من عد استخدام الأرقام في هذا المقياس. إذ يستخدم مقياس اسميا للمجموعات أو الأصناف المكونة.²

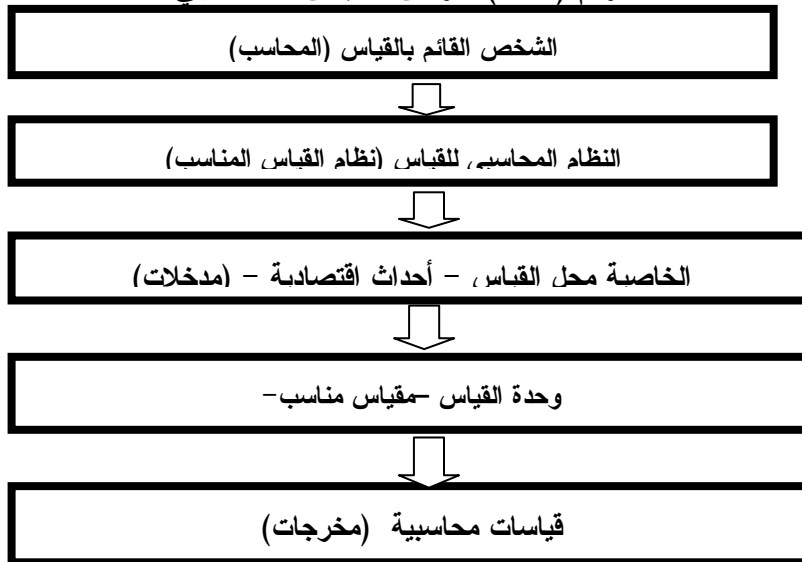
¹. وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية المفتوحة للدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 101.

². صافو فتيحة: أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2016، ص 99.

5. الشخص القائم بعملية القياس: يعتبر الشخص القائم بعملية عنصرًا هامًا في عملية القياس لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصًا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية. والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دورًا أساسيًا ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضًا.¹

تتحقق فعالية القياس المحاسبية من خلال الارتباط والتفاعل بين هذه العناصر، وحدث أي خلل لأي عنصر، لا بد وأن ينعكس أثره على مخرجات القياسات المحاسبية ويحدث ذلك الخلل في شكل تحيز المحاسب جراء عملية القياس مما يؤثر على نتائج هذه العملية إما بالتضخيم أو بالتخفيض عن القيم الحقيقية. والشكل الموالي يبين أركان القياس المحاسبية:

شكل رقم (1-1): أركان القياس المحاسبية



المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على : محمد مطر: التأصيل النظري لمهنة المحاسبة ، مرجع سبق ذكره، ص 134.

رابعاً: أسس المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبية

إن المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبية تتم بمقارنتها على أساس خلوها من أخطاء التوقيت ومن أخطاء وحدة القياس، ثم يتم مقارنتها على أساس قابليتها للتفسير وأساس الملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وفيما يلي شرح مختصر لأسس المقارنة:

¹. محمد مطر: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض والإفصاح، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص 117- 118.

1. **أخطاء التوقيت:** إن معايير تحديد أية خاصية أو خصائص بنود القوائم المالية والتي ينبغي قياسها والتقرير عنها في المحاسبة المالية سوف تكون لصالح بديل القياس المحاسبي الذي يتجنب أخطاء التوقيت. تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبيا في دورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تدخل نتائج الدورات.

2. **أخطاء وحدة القياس:** إن معايير تحديد أي وحدة قياس ينبغي تطبيقها على خواص بنود القوائم المالية سوف تكون لصالح وحدة القياس التي تتجنب أخطاء وحدة القياس، تنتج أخطاء وحدة القياس عندما لا تعبر القوائم المالي عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، لذلك تكون الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بالتغيرات في المستوى العام للأسعار في القوائم المالية.¹

3. **معيار قابلية التفسير:** ينبغي للقوائم المالية أن تكون قابلة للفهم من حيث المعنى ومن حيث الاستخدام حيث يجب أن تفصح القوائم المالية عن النتائج بعدد وحدات النقد الوطني المعتمد أي الوحدات الاسمية أو تعبر عنها بوحدة التحكم السلعي وبالتالي بوحدات عينية ملموسة، أي الجانب النقدي والجانب السلعي.

4. **معيار الملاءمة:** يبحث هذا المعيار لتقييم بدائل القياس في مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المعنيين، حيث تعني الملاءمة أن تقدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المعدة دون تأخير في الوقت المناسب وإن تكون مرتبطة ببدايل القياس المتاحة وبذلك تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.²

¹ رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المحاصر من المبادئ للمعايير دراسة معمقة لنظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006، ص ص 157-158.

² محمد دباغية، رضوان حلوة حنان: قضايا محاسبية معاصرة: مشكلات القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 264-266.

تجدر الإشارة إلى أن جميع أسس القياس المحاسبي لا تخلو من المزايا والفوائد التي تترتب على تطبيقه، وذات الوقت من الانتقادات التي يمكن أن توجه إليه حيث لم تتوصل المحاسبة إلى حد الآن إلى أساس قياس مثالي، بحيث لا تخلو أسس القياس من عوامل التقدير والتخمين ماعدا التكلفة التاريخية، والذي لا غنى عنها لإجراء عملية القياس، وتتأثر كذلك عوامل التقدير والتخمين بنوايا وسلوكيات القائمين على القياس سواء كانت في الاتجاه الصحيح أو كانت ترمي لتحقيق أغراض معينة، ويبقى الإنسان المحور الرئيسي لعملية القياس المحاسبي.¹

المطلب الثاني: خطوات و أساليب القياس المحاسبي

تقوم عملية القياس المحاسبي على خطوات متسلسلة وعلى أساليب متعددة حيث تم تخصيص هذا المطلب للحديث عن الخطوات والأساليب المتبعة في عملية القياس المحاسبي.

أولاً: خطوات القياس المحاسبي

يتوقف مسار عملية القياس المحاسبي وتعدد خطواتها على الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس. وعلى هذا الأساس تتفاوت وجهات نظر المحاسبين من مراحل عملية القياس المحاسبي وعدد الخطوات التي تنفذ بها، وذلك تبعاً لاختلاف آرائهم حول الأغراض التي تستخدم فيها البيانات المحاسبية.

بينما يحصر العديد من المحاسبين عملية القياس المحاسبي بمرحلتين تسجيل القياسات المحاسبية وتخصيصها يرى بعضهم أن عملية القياس المحاسبي تشتمل كذلك على عملية تشغيل ومعالجة هذه القياسات بغض النظر عن كونها تاريخية أو مستقبلية.

عموماً تتضمن عملية القياس المحاسبي الخطوات التالية:

¹ خالد الجعارات، محمود الطبري: مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، العراق، 2013، ص ص 240-241.

1. **تحديد الخاصية محل القياس:** تتمثل هذه الخاصية بالنسبة للوحدة المحاسبية في الحدث الاقتصادي التاريخي الذي أثر على المركز المالي للمؤسسة. لكن المحاسب يواجه مشكلة تنعكس آثارها على جميع مراحل القياس، تتلخص في عدم قدرته في كثير من الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً. يرجع ذلك إلى أن بعض المفاهيم المحاسبية لها معانٍ أو مدلولات مختلفة، على سبيل المثال هناك خلاف حول تحديد ربح المؤسسة هل يكون بمفهومه المحاسبي أو بمفهومه الاقتصادي أو القانوني. ثم يتشعب الخلاف بينهم في طرق وأساليب قياس الربح كذلك اختلاف المداخل في القياس سوف تنعكس على نتائج القياس.

2. **تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات:**
توقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس. فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، فالمقياس المناسب حينئذ لهذا الغرض هو مقياس اسمي، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين (أصلين مثلاً)، فالمقياس المناسب حينئذ هو مقياس الترتيب. وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث (قيمة كل من الأصلين مثلاً)، فحينئذ يستخدم مقياس نسبي. بجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، فإن تحديد وحدة القياس مهمة أيضاً. إذ عندما يكون هدف المحاسب مثلاً هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمؤسسة، لا يكفي حينئذ تحديد نوع المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي مثلاً بوحدة النقد، بل لابد أن يتبع ذلك تحديد نوع الوحدة النقدية وهي الدينار أو الدولار أو الأورو، وهكذا.¹

3. **تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:**

بعد الانتهاء من تحديد محل القياس للحدث الاقتصادي، وتحديد نوع المقياس المستخدم ووحدة القياس المناسبة، يتعين على المحاسب تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس.

¹ محمد مطر، موسى السيوطي: مرجع سبق ذكره، ص 136-137.

ويتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على الهدف من عملية القياس والأفق الزمني لعملية القياس.

فإذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس وإثباته محاسبيا فقط، حينئذ لا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة أو الأساسية. أما فيما عدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، والذي بموجبه تحدد قيم القياسات، ضمن ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية.

من جانب آخر إذا كانت عملية القياس منصبة على حدث تاريخي، يسلك المحاسب في قياسه أساليب بسيطة تكون معظمها من النوع المباشر الذي يأخذ شكل التسجيل المباشر لقيمة هذا الحدث من واقع مستند (فاتورة، سند صرف ... الخ). في حين لو كانت هذه العملية منصبة على فرصة مستقبلية، حينئذ لا بد من استخدام أساليب غير مباشرة في القياس تتخذ شكل التحليل ضمن ما يسمى بعملية التنبؤ.

بعد اتخاذ الإجراءات سابقة الذكر من قبل المحاسب يمكنه حينئذ الشروع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية.¹

ثانيا: أساليب القياس المحاسبي

يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي المتبع في عملية القياس المحاسبي على أغراض هذه العملية وكذلك على بعدها الزمني. وتتنحصر هذه الأساليب في ثلاثة أنواع بوجه عام في أساليب القياس المباشرة، أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، وأساليب القياس التحكيمية.

1. أساليب القياس الأساسية أو المباشرة: باستخدام هذا الأسلوب من أساليب القياس، تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة على سبيل المثال قياس

¹.وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص108.

تكلفة شراء آلة من خلال تحديد ثمنها المثبت في الفاتورة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الحساب. تعد عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات استخداماً لأساليب القياس المباشرة، أي دون الحاجة إلى استخدام الأرقام يمكن استخدام الخاصية المتخذة أساساً للتبويب، كقياس يبوب بموجبه الحدث الاقتصادي في الفئة التي ينتمي إليها كأن يبوب أصل في فئة الموجودات طويلة الأجل، أو مصروفاً في فئة المصروفات المتغيرة وهكذا.

2. أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة: تعد القياسات الأولية أو المباشرة، بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة، بحيث تتناول أساليب القياس غير المباشرة تشغيل البيانات بمراحلها المختلفة من تحميل وتجميع وحساب واستخدام العلاقات الرياضية والإحصائية وإجراء التحليلات وذلك بهدف إعطاء مزيد من الثقة لعملية القياس.

خلاصة الأمر أن كلما تعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة فلا بد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة.¹

3. أساليب القياس التحكيمية (Arbitrary Methods): تشبه هذه الأساليب والتي يطلق عليها البعض من المحاسبين مصطلح قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيسي بين الأساليب غير المباشرة والأساليب التحكيمية، أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، بينما تفنقر أساليب القياس التحكيمية إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التغيرات في التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس. في هذا الشأن يؤكد (Ijiri) أن استخدام أساليب القياس التحكيمية يكون عندما لا توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس وفي حالة عدم وجود المعايير الموضوعية للحكم على الخلافات التي تظهر بين الأشخاص القائمين بعملية القياس حول صحة نتائج القياس .

¹. محمد مطر، موسى السيوطي: مرجع سبق ذكره، ص 140.

ويمكن أن تتدرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس في حالة غياب معايير محاسبية تكون هي الحكم في وضع هذه الأساليب وفق أسس محددة. فمثلا عند قياس قيمة بند معين من الموجودات فإنه إذا أتاحت للمحاسب أن يختار بين بدائل مختلفة بحيث يكون هذا الاختيار خاضعا لاجتهاداته الشخصية أو التحكيمية فإن ذلك سيؤدي إلى اختلاف نتيجة القياس وفق أي من هذه البدائل.

المطلب الثالث: محددات القياس المحاسبي وعلاقته بالإفصاح المحاسبي

في عملية توحيد المعرفة المحاسبية لأنه لا يمكن بحث مسألة القياس بمعزل عن الإفصاح في المجال المحاسبي والعكس صحيح. ومن جانب آخر يتطلب الأمر الوصول بالإفصاح إلى درجة الشفافية لتعزيز مخرجات العمل المحاسبي.

أولاً: محددات القياس المحاسبي

إن القياس في المحاسبة يهدف إلى تقديم معلومات ملائمة لمستخدمين معينين ومع ذلك تفرض البيانات المتاحة والخصائص البيئية المعينة قيودا على دقة المقاييس ومدى الثقة فيها. وتحدث قيود القياس المحاسبي بسبب طبيعة البيئة أو نقص أدوات القياس المحاسبي الكافية ويحدث ذلك عن عدم القدرة على إعداد مقاييس موثوق بها تستخدم لقياس الخصائص المعينة التي يظن بأنها ملائمة لذلك من الضروري منطقيا أن نتعرف على محددات القياس المحاسبي.

1. **التقدير وعدم التأكد:** إن وحدة القياس المستخدمة في المحاسبة هي وحدة القياس النقدي ولذلك فإن القياس في المحاسبة هو قياس مالي. ولتغطية الجوانب المختلفة للقياس المالي لابد من الاعتماد على مجموعتين من الفروض: فروض تتعلق بالكميات وأخرى تتعلق بالأسعار. أي أن المقاييس هي مجرد تقديرات وإن هذه التقديرات عرضة للتغير من وقت لآخر.¹

¹. عباس مهدي الشيرازي : مرجع سبق ذكره، ص73.

أما عدم التأكد فإن المعلومات المحاسبية ترتبط بالمؤسسة التي يتوقع أن تستمر مستقبلاً، ولما كان التخصيص يتم على الفترات المحاسبية المتعاقبة فإنه يجب إعداد الافتراضات الخاصة بمنطق عمليات التخصيص وعلى أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل لكن كثيراً من التوقعات لا يمكن تحقيقها بدرجة تامة.

إن عدم التأكد كمفهوم مرافق للزمن المقبل أي يرتبط دائماً بالفترة أو الفترات القادمة من حياة المؤسسة وهذا المفهوم يرتبط بالقياس المحاسبي.

2. حدود الوحدة النقدية: وقد ترتب عدم ثبات وحدة النقد كوحدة قياس محاسبية العديد من المشاكل في ظل التقلبات المستمرة في المستوى العام للأسعار واتجاهها الصعودي وبذلك تفقد القوائم المالية والتقارير المالية الكثير من دلالتها ومعانيها، حيث تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية (الدينار مثلاً) كأداة لتحديد القياس للمحاسبة. وعادة ما يستخدم المحاسب وحدة القياس النقدي بالعملة الوطنية، كما يمكن أن يستخدم وحدات قياس نقدية أخرى كالأورو مثلاً. وعليه فإن القياس المحاسبي يقوم على الكم بمعنى أنه قياس كمي، والقياس الكمي في المحاسبة المالية هو قياس نقدي.¹

3. الحيطة والحذر: يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب للقياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلباً على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق.

4. الخلو من التحيز: يعتبر تحديد درجة تحيز القياس المحاسبي أمراً صعباً في مجال المحاسبة رغم أنه قد يكون كبيراً نظراً لطبيعة المحاسبة من جهة وعملية التقييم من جهة أخرى، ويعني التحيز أن المعلومات الناتجة عن عملية القياس المحاسبي لا تتصف بالحياد والعدالة، أي أنه يتم اعتمادها بمراعاة جوانب دون أخرى.

¹. بشير علوان حمد، حيدر عمران سهر: أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، مجلة القادسية، المجلد 18، العدد 1، العراق، 2016، ص ص 206-207.

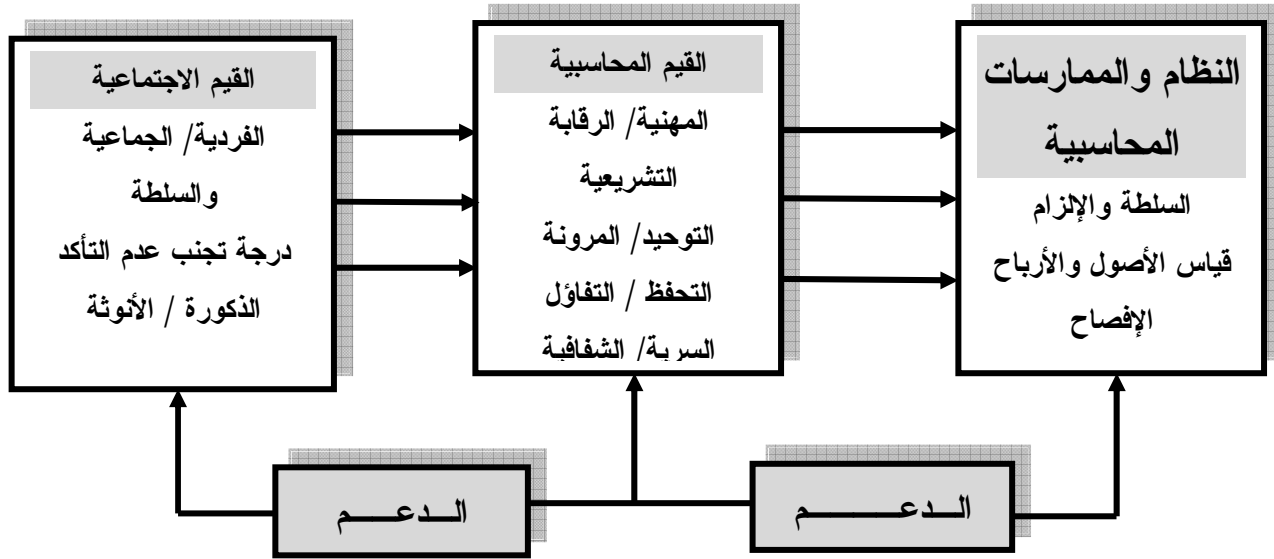
ثانياً: علاقة القياس المحاسبي بالإفصاح المحاسبي.

من خلال استعراض الأدب المحاسبي يظهر النموذج الذي وضعه غراي (GRAY)

الشكل رقم (1-2) الأبعاد التي تربط بين المحاسبة والقياس والإفصاح المحاسبي من خلال دعم

القيم المحاسبية والاجتماعية والقيم الثقافية والتأثير المباشر لذلك على الممارسات المحاسبية.

الشكل (1-2): أبعاد غراي (GRAY) المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على : صافو فتيحة:مرجع سبق ذكره، ص 138.

من خلال تحليل أبعاد العلاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي يمكن الوصول إلى ما يلي:¹

- البحث عن حلول لمسائل قياس عناصر القوائم المالية في ضوء مراعاة متطلبات الإفصاح،

على أن تكون هذه الحلول دائمة وليست مؤقتة للمحافظة على ثقة المستفيدين من المعلومات

المالية والمحاسبية، وهنا يظهر جليا مدى ترابط مسألة القياس بمسألة الإفصاح عند معالجة

مشكلات توحيد المعرفة المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد. أن المحاسبين عموما لديهم تفضيل

للمداخل الحذرة في الممارسات المحاسبية للقياس باتباع مبدأ الحيطة والحذر. فيجب توفر العديد

من الخصائص في المعلومات التي ينتجها القياس المحاسبي لخدمة الإفصاح المحاسبي.فعلى

¹.صافو فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص 138.

القياس المحاسبي أن يراعي الموضوعية، والدقة والموثوقية والتوقيت المناسب والثبات وغيرها من خصائص المعلومات المحاسبية التي تجعلها أكثر فائدة وقابلة للمقارنة.

- كلما كانت درجة المهنية عالية كلما كانت درجة التنظيم المهني الذاتي عالية، وتكون هناك حاجة أقل للتدخل الحكومي. حيث يستنتج غراي (GRAY) بأن الأفراد في المجتمعات ذات المستوى العالي لبعدي الفردية والذكورية ستظهر مستوى منخفضاً من البعد المتعلق بالمحافظة، لأنهم يميلون إلى الاهتمام بالإنجاز والأداء الفردي الذي سيؤدي إلى تبني مدخل أقل تحفظاً. الدرجة العالية من السرية له تأثيره على ممارسات الإفصاح المحاسبي لمحاولة المحافظة على الأمن وشعور أكثر بالارتياح، من خلال تجنب مخاطر الإفصاح عن المزيد من المعلومات العامة.

ثالثاً: دور الإفصاح المحاسبي في الحد من قيود القياس المحاسبي

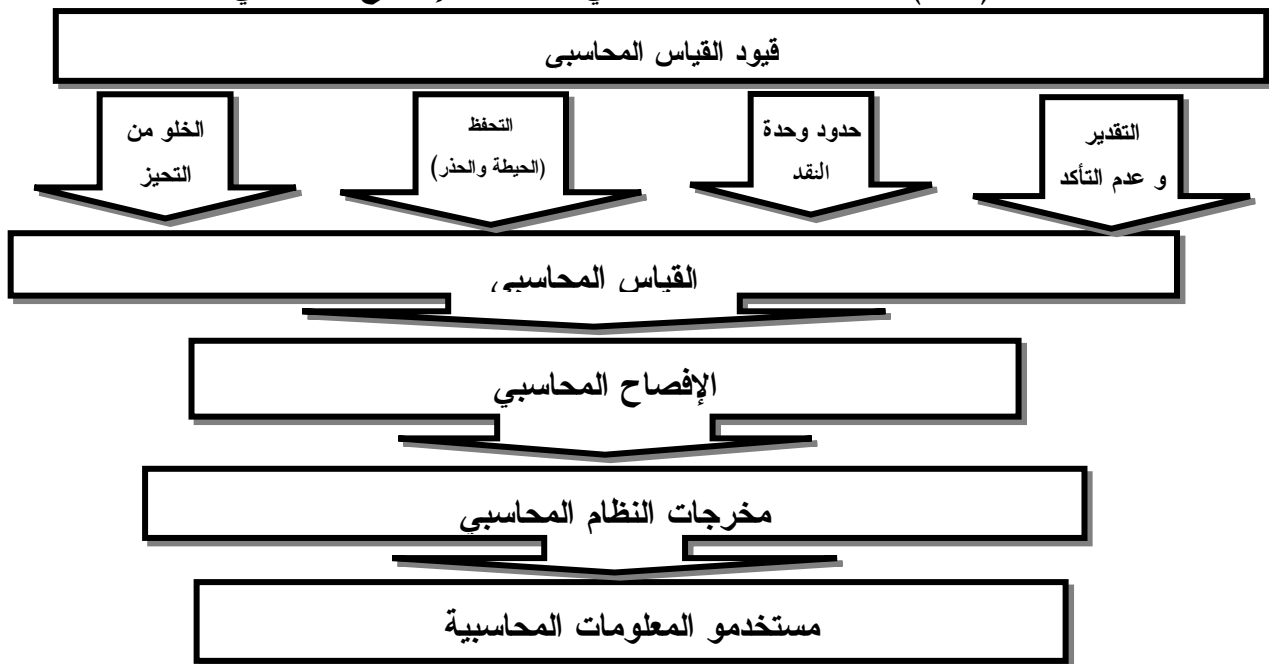
يتم الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات والأخذ في الاعتبار مدى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتأثير ذلك في استمراريتها والإفصاح عن التغيرات في الأسعار حيث يلعب الإفصاح في القوائم المالية وخاصة الملاحظات التفسيرية دوراً مهماً في الحد من أثر القيود على القياس المحاسبي على قرارات مستخدمي القوائم المالية، حيث تشير إلى الآثار التي تركتها هذه القيود على نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة.

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي يقلل من تأثير قيود ومحددات القياس المحاسبي، وتظهر محددات وقيود القياس المحاسبي عند تقدير بعض الأرقام في الميزانية وقائمة الدخل عند حساب المخصصات المختلفة، وتعدد طرق تسعير المخزونات، واهتلاك الموجودات، بالإضافة إلى استخدام سياسات مختلفة لتقييم الموجودات غير المتداولة، وتأثيرها بتغيير القوة الشرائية لوحدة النقد، مما يقلل من ملائمة القياس المحاسبي، وهو ما يؤثر على صافي الدخل بسبب مقابلة إيرادات حقيقية بمصروفات حقيقية واحتمالية مثل مخصص الديون، كما أن الميزانية تهمل إبراز

معلومات على قدر كبير من الأهمية مثل (مهارات ومعارف وخبرات الموظفين ومن ثم قيمة الموارد البشرية في المؤسسة مع أنها تشكل جانباً هاماً من موجوداتها.

يقاس مدى نجاح القوائم المالية بمقدار ما تحتويه من معلومات ملائمة لقرارات مستخدميها في ظل وجود الإفصاح التام الذي يزيل أي غموض في أرقام البيانات كما أن بدائل الإفصاح المختلفة تترك أثراً مختلفاً على متخذي القرارات لذلك يطلب مراعاة عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها.¹ يصور الشكل (1-3) مخططاً يلخص علاقة القياس بالإفصاح المحاسبي و أثر قيود القياس المحاسبي وانعكاسها على مخرجات النظام المحاسبي :

شكل (1-3) محددات القياس المحاسبي وعلاقته بالإفصاح المحاسبي



المصدر: إعداد الباحث.

يتبين من الشكل (1-3) وجود العلاقة المتعدية لمحددات القياس المحاسبي المختلفة (الحيلة والحذر، التحفظ، التحيز، حدود وحدة النقد) وتأثيرها على القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسات والتي يحتاجها مختلف مستخدمو المعلومات المحاسبية، كما تحدد الخصائص التي تنتم بها عملية القياس نفسها والتي يتم عرضها والإفصاح عنها ضمن مخرجات النظام المحاسبي والذي يراعى فيه توضيح طرق القياس المستخدمة والافتراضات التي ارتكز عليها عملية القياس.

¹. طلال الحجاوي، سالم الزوبعي: القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، الأردن، كتاب مرفوع على الموقع: <https://books.google.dz/books> تاريخ الاطلاع : 2016/03/25 .

المبحث الثاني: التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي

حتى تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها لتكون ذات فائدة إعلامية قصوى يشترط توفر الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مختلف مستخدميها والمستفيدين منها.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا في المجال المحاسبي وهو من المصطلحات التي تتميز بتعدد وجهات النظر فيها وباختلاف المفاهيم حولها مما صعب وضع مفهوم موحد له، لذلك لابد من الأخذ في الحسبان الهدف من الإفصاح وكذا الفئة المستفيدة منه لضمان الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه بما يحقق حاجات مستخدمي المعلومة المحاسبية.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، فقد تجاوز مصطلح الإفصاح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي، حيث يستهدف معالجة القصور التقليدي في المعلومات التاريخية وتحقيق التوازن بين القابلية للتحقق من جهة والملاءمة من جهة أخرى، وقد تجاوز هذا المصطلح أيضاً إرشادات الاتصال المحاسبي، فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء أكانت كمية أو وصفية، أو كانت فعلية أو تقديرية.

حيث يعد الإفصاح ضمناً إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية، بمعنى إظهار المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل.

مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل توسع في نطاقه ومضمونه وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على اتخاذ القرارات.¹

حيث أن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحدة، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي المعلومات ومدى إدراكهم واستيعابهم لها.

وبذلك يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الاتصال التي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، هذا ما جعل مبدأ الإفصاح المحاسبي يحتل أهمية كبيرة بين المبادئ المحاسبية وعليه تعد مسألة وضع مفهوم شامل له ليس بالأمر الهين، بسبب الصعوبات التي تحيط به، فهناك من يرى بأن تقديم المعلومات من خلال البيانات والتقارير المالية سيؤدي إلى ديمومة وانتظام العمل في المجالات المختلفة. لكن في المقابل هناك مشاكل مرتبطة بنوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها حيث يشدد البعض على وجوب كونها مهمة وملاءمة فالمعلومات المهمة يجب الإفصاح عنها في متن البيانات والتقارير المالية، أما المعلومات الملائمة فيعد بالامكان الإفصاح والاشارة عنها في الهوامش، أما من حيث ارتباطها بنوعية القرارات فإنه يساعد مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ قراراتهم المالية والتشغيلية وكذا المالية والاستثمارية، أما مسألة كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها فقد جرى العرف المحاسبي على تقديم المعلومات الكافية وذلك لارشاد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ ما يروونه مناسباً من قرارات. مع مراعاة أن تكون المنافع المتأتية منها تفوق جميع التكاليف المنفقة في سبيل الحصول عليها، بشرط عدم الافراط في حجم المعلومات المفصح عنها حيث توجد حدوداً لمقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وذلك من أجل استيعابها بكفاءة وبفعالية، حيث ان الافراط في حجم المعلومات يؤدي إلى التأثير على نوعية القرار المستخدم.²

¹ زغار محمد، سفير محمد: خيار الجوائز للتكيف مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مجلة الباحث، العدد 7، ورقة، 2010، ص 83.

² ثائري صبري محمود، كاظم الغبان: تكيف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 27، المجلد 7، العراق، 2010، ص ص 178-179.

هذا ويعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة فهو يعد من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، بمعنى احتواء القوائم المالية والمعلومات الإضافية المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمؤسسة.

لذلك كان من الواجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها اختلاف جوهري في قرارات المستخدمين، لهذا اهتمت الجهات التي تضع المعايير المحاسبية بموضوع الإفصاح ووضعت المعايير الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب مع التغيرات الحاصلة¹.

ثانياً: تعريف الإفصاح المحاسبي

تعددت تعاريف وتصنيفات أنواع الإفصاح المحاسبي حسب المراجع الدولية للمحاسبة، فهناك الكثير من التعاريف التي تناولت الإفصاح وأهميته فمنها ما يتطرق إلى الإفصاح في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين من الدائنين و هناك من يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و تخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية².

حيث يعرف (Hendriksen) الإفصاح بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الرشيدة سواء كانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة"³.

¹ طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 49.

² ناصر دادي عدون، معراج هواري: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ص 4، مقال متاح على الموقع: www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع يوم: 2017/09/21.

³ - قيصر علي عبيد، سلام عادل عباس: دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 36، العراق، 2015، ص 186.

كما يعرف الإفصاح بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".¹

بينما يرى (محمد مطر) الإفصاح بأنه: "متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)".

▪ الفرق بين الإفصاح والابلاغ المالي: لتوضيح الفرق بين الإفصاح والابلاغ المالي نتطرق أولاً إلى مفهوم الإبلاغ المالي في الأدب المحاسبي مفهوم نظام الابلاغ المالي ينظر له من اتجاهين:

-ينظر إليه كإفصاح محاسبي وهذا يعني التركيز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة بأفضل السبل المتاحة والممكنة.

-يعتبر نظام الابلاغ المالي مفهوم أوسع من الإفصاح إذ يرى أن الابلاغ المالي هو مفهوم يتضمن الإفصاح ويعرف نظام الابلاغ المالي بأنه مجموعة من العناصر المختلفة هدفها النهائي توفير المعلومات والتي هي جزء رئيسي من الإبلاغ المالي والهدف الذي تسعى المحاسبة لتحقيقه.

نظرا لكون المعلومات المحاسبية الدعامية الأساسية التي تبنى عليها القرارات تتضح مدى الحاجة إلى حصول توافق بين نماذج القرار المستخدمة والمعلومات المطلوبة، لذا تمت صياغة عملية انتاج المعلومات ونماذج القرار ضمن نظام أوسع ألا وهو نظام الإبلاغ المالي. يتضمن نظام الإبلاغ المالي مجموعة عناصر محاسبية وغير محاسبية كالمعلومات، وتقنيات توزيع المعلومات، ومعدو المعلومات، وثقافة المؤسسة، والنظام القانوني، وبيئة المؤسسة

¹ محمد أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص578.

وأساليب العمل بها، والممارسات والمعايير المحاسبية، وتنظيم مهنة المحاسبة، وأسواق رأس المال وغير ذلك من العناصر.

من هنا نجد أن الاتجاه الثاني لمفهوم الإبلاغ المالي هو أوسع من الاتجاه الأول، إذ يأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل التي تدخل في صناعة المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات.¹ وعليه عند التعبير عن الإبلاغ المالي معناه نقصد الإفصاح المحاسبي بمفهومه الواسع والحديث.

ثالثاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يظهر التطور الذي حدث في الفكر المحاسبي اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم مثل الإفصاح عن رأس المال الفكري، حالياً أخذ الإفصاح المحاسبي أشكالاً متنوعة ومختلفة حيث يختلف نوع الإفصاح باختلاف معيار التصنيف والغرض منه، وتوجد عدة معايير أهمها:

1. معيار الإلزام: وفق معيار الإلزام يصنف الإفصاح المحاسبي إلى نوعين وهما:

أ- **الإفصاح القانوني (الإجباري):** هو ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين لتقديم القدر الكافي والمناسب من الإيضاحات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية السليمة، يشتمل هذا النوع من الإفصاح ما يلي:

- السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب اختيارها وكذا الدوافع الاقتصادية لتغييرها مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل، ظهور معلومات إضافية عن بعض التقديرات والمخصصات، اكتشاف أخطاء للسنوات السابقة.

¹ إنعام محسن حسن زويلف: أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي-دراسة تطبيقية في عينية من البنوك الأردنية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، ص ص 228-229.

- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو حالة الاندماج أو التقسيم إلى عدة شركات مما يتطلب الإفصاح عنه عند إعداد القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة.

- المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة في ملاحق القوائم المالية.

- الارتباطات المالية بعقود مستقبلية بشرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي.

- الأحداث اللاحقة الهامة القابلة للتقدير ولها تأثير مالي مستقبلاً على المركز المالي للمؤسسة والتي تحدث بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ عرضها.¹

الإفصاح القانوني يعاب عليه أن قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة

إلا أن القوانين المختصة لم تول لها الاهتمام الكافي لإظهارها.²

ب- الإفصاح الاختياري: يرفع هذا النوع درجة الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل بهدف تعزيز وتقوية مكانة المؤسسة من حيث شفافية ومصداقية قوائمها المالية بتقديم أكبر قدر من المعلومات الإضافية التي لا تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية أو التشريعات المحلية للدولة، حتى لا يلجأ مستخدمو القوائم المالية إلى مصادر غير مصادر المؤسسة والتي قد تكون مضللة في اتخاذ القرارات السليمة. ومن المعلومات التي يتم تقديمها ضمن الإفصاح الاختياري، التنبؤات المالية المستقبلية، خطط الإنفاق الاستثماري، ربحية السهم، خطط الإدارة بشأن توزيع الأرباح وتقديم القوائم المالية المرحلية.

2. معيار حدود الإفصاح: ويشمل ما يلي:

أ. الإفصاح الشامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح نابع من أهمية القوائم المالية كمصدر

¹. صافو فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص. 134.

². ضيف الله محمد الهادي: أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 06، المجلد 01، 2013، ص. 88.

أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية السنة المالية بل يتعداه إلى بعض الأحداث اللاحقة لتواريخ القوائم المالية¹ والتي لها تأثير على مستخدميها، لذلك شمولية الإفصاح تتطلب عرض كافة المعلومات الملئمة المؤثرة في القرارات بدقة وذلك لضمان عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، لكن يجب أن نشير هنا أن شمولية الإفصاح لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب حيث قد ينجر عن عرض تفاصيل غير مهمة إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، وتحمل تكاليف إضافية دون مبرر.

ب. الإفصاح الكافي: يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداماً وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم كي تكون القوائم المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

ج. الإفصاح العادل: يعنى بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، هو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم معاملة متوازنة ومتساوية بين كافة مستخدمي المعلومات المالية من خلال الاهتمام بموازنة كافة احتياجات الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات التي تفيدهم بشكل متساوي ومتوازن.²

3. معيار مستوى الإفصاح: من الصعب أن يتم الاتفاق على مفهوم عام وحدود معينة، تضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل فئة من الفئات ذات العلاقة رغباتها الكاملة لذلك كان لابد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، بحيث يتوفر الاتفاق على الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه، وبالكيفية التي تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف. ضمن هذا السياق يحدد الباحثون مستويين للإفصاح هما:

¹ مجدي أحمد الجعبري: الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة

الدولية السعودية للصناعات الحديدية سابك ، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك ، 2009، ص5.

² ضيف الله محمد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص88.

أ. المستوى المثالي للإفصاح: نظريا يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تنتظر إلى البيانات المالية المحاسبية كمدخلات لها.

- عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية إضافة إلى التفاوت الكبير بين درجة استجابة متخذي القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة.

- درجة التأكد في بدائل نظم القياس المحاسبي وكذلك مدى خضوعها للعديد من المحددات والقيود التي تضعها مجموعة من الفروض والمبادئ المبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمع مخرجات هذه النظم وقياسها.¹

لخص المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مفهومه للإفصاح المثالي بقوله: "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة."²

ب. المستوى الممكن من الإفصاح: يعني شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة³ حيث يركز هذا المستوى من الإفصاح على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات المنشورة و بين كلفة نشر تلك المعلومات.

¹. محمد مطر، موسى السويطي: مرجع سبق ذكره، ص 343.

². وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 370.

³. نبيل عبد نبيل عبد الرؤوف إبراهيم: أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، 2012، ص 8.

معيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، و نلاحظ أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون و الوسطاء الاستثمار.

4. معيار الحماية من الإفصاح:

- الإفصاح الوقائي: يعرف الإفصاح الوقائي بأنه الذي يعكس الاتجاه التقليدي ويهدف إلى حماية المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات غير ملائمة ويجب أن تكون المعلومات وفقا لهذا الإفصاح على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن: السياسات المحاسبية، تصحيح الأخطاء، المكاسب والخسائر المحتملة.¹

أ. الإفصاح التثقيفي: يمثل الإفصاح التثقيفي الاتجاه الحديث للإفصاح المحاسبي وقد ظهر هذا النوع من نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. أي أن نطاق الإفصاح وفق هذا النوع لم يعد قاصرا على إخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصا تلك التي يحتاجها المحللون الماليون والمستثمرون.

يرجع سبب ظهور هذا النوع من الإفصاح نتيجة تحول وظيفة المحاسبة من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين وهي بذلك انتقلت من التركيز على دورها في حماية مصالح ملاك المؤسسة إلى دورها كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لمختلف المستخدمين هذا من جانب، من جانب آخر يعزى السبب نتيجة تزايد الدور الاقتصادي لأسواق

¹. قيصر علي عبيد، سلام عادل عباس: مرجع سبق ذكره، ص 187.

المال العالمية وأثرها على المحاسبة حيث فرضت على المحاسبين الاهتمام بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

أفرز التطور في الأنشطة الاقتصادية نموا متزايدا في حجم المؤسسات وتشابك علاقاتها مما زاد من حاجتها للمعلومات المحاسبية لما لها من آثار مباشرة على قراراتهم المالية والاستثمارية وعليه فقد أصبح الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة أهم مصادر المعلومات لدى المحاسبين ومتخذي القرارات.

أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وبما يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات لأغراض اتخاذ القرارات كما يعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، ونظرا لما اكتسبه من الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيدا من الشفافية.

إن المتتبع للمعرفة المحاسبية المعاصرة سوف يجد اهتمامها من خلال الدراسات والأبحاث المختلفة للعديد من الباحثين، على المستويين المحلي والدولي بالإفصاح المحاسبي حيث بذلت الجهود من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية واتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

¹ بكر إبراهيم محمود: الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، العراق، 2008، ص 6.

يكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة في الفكر المحاسبي حيث تعددت مفاهيمه وتعددت أغراضه وذلك لارتباطه بالفروض المحاسبية الأساسية (فرض الاستمرارية، فرض الاستحقاق، فرض الثبات) وعلاقته بمختلف السياسات المحاسبية المتمثلة في (المبادئ، والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات)، وكل ذلك تتبناه الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث توجد سياسات محاسبية مختلفة تستخدم للموضوع الواحد، ولذلك ينبغي سلامة التقدير عند اختيار تلك السياسات والإفصاح عنها عند عرض القوائم.¹

حيث أبرزت الأزمة المالية الأخيرة أهمية بعض المبادئ الأساسية للإفصاح التي ينبغي أن يفي بها الإبلاغ المالي من أجل المساهمة في كفاءة الأسواق ولتحقيق دورها الرئيسي في توفير معلومات شفافة ودقيقة وذات صلة للمستثمرين. حيث لا تقتصر هذه الإفصاحات على أداء الجهة المصدرة للمعلومات وحالتها المالية فحسب، بل يتم الإفصاح كذلك أيضا على المخاطر المالية وأي معلومات أخرى قد تكون جوهرية للمستثمرين والمستخدمين.

حيث اعتبرت الأزمة الأخيرة توفير قوائم مالية عالية الجودة أمرا ضروريا لنزاهة وسلامة عمل الأسواق المالية وأن الالتزام بالمبادئ الأساسية للشفافية والإفصاح عن المعلومات أمر ضروري لاستعادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال والمحافظة عليها.²

يحظى الإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة في التقارير المالية للشركات المساهمة حيث تعد البيانات المالية لها من المصادر المهمة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها هذه الشركات، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة أعمال هذه الشركات.

¹.يوسف كمال: ماهية أهمية الإفصاح في الفكر المحاسبي، مقال مرفوع على موقع منتدى المحاسب العربي :

بتاريخ 2013/02/04. للمزيد ينظر : accdiscussion.com.

².Disclosure Requirement for Islamic Capital Market Product, Islamic Finance Services Board, International Organization of Securities Commissions, Securities Commission Malaysia, Report2013 : p12.

تزداد أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات يعود للأسباب التالية:

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق مبررات لإدارة الشركات للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
 - التزام الشركات المساهمة الصناعية من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى.
 - اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي وذلك بإصدار العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في البيانات المالية للشركات.¹
- تتجلى كذلك أهمية الإفصاح المحاسبي في كونه أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه البيانات المالية ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وبمعلومات كاملة وواضحة.
- في الأخير تجدر الإشارة إلى أن أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة للأسباب التالية:
- صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في أنشطة الأعمال ونتيجة لذلك تستعمل الملاحظات بصورة مكثفة في شرح الأحداث وآثارها المستقبلية.
 - تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط.
 - مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصّل عنها .
 - تخفيض عدم التأكد في ما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.

¹ خالد الخطيب: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002، سوريا، ص154.

- التوسع في مفهوم الإفصاح التقليدي لتقليل المشاكل التي تخلفها نظرية العدالة في المحاسبة بدلا من الاعتماد فقط على المبادئ المقبولة محاسبيا كأسلوب وحيد لتزويد أصحاب القرار بمعلومات نافعة.¹

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي

عموما يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية هما:

1. **الاتجاه التقليدي في الإفصاح:** هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية للمستثمر من التعامل غير العادل في السوق.

2. **الاتجاه المعاصر في الإفصاح:** يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد مقتصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج درجة كبيرة من الدراسة والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون الواعين والمحليلين الماليين في اتخاذ قراراتهم.²

يمكن تلخيص أهداف الإفصاح المحاسبي في النقاط الأساسية التالية:

- توفير معلومات شفافة ومفيدة للمتعاملين في سوق المال لتحقيق سوق منظم وكفاء ، كما انه احد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال .

¹.ثائر صابري محمود، كاظم الغبان: مرجع سبق ذكره، ص178.

².عبد المنعم عطا العلول: دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة،رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة،2009،ص23.

- إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذ القرار على صنع قرارات سليمة وذلك يتطلب أن يكون حجم ونوعية المعلومات المحاسبية يتناسب مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج المالية واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

- إشباع حاجات المستخدمين الخارجيين، والذين ستتأثر درجة رشادة قراراتهم المتعلقة بمنح الائتمان والتسهيلات والقروض بالإفصاح للوحدات الطالبة، أما بالنسبة للمستخدمين الداخليين، فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ستؤثر على قراراتهم بخصوص الأداء التشغيلي والمالي والاستثماري.

- توفير المعلومات عن صافي الموارد القائمة والمتاحة لدى المؤسسة، وعن الالتزامات القائمة عليها، بجانب بيان التغيرات التي تطرأ على الأصول نتيجة للأحداث التي حدثت خلال فترة معينة.

- بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد المتاحة بين المؤسسات، وتقويم الخدمات التي تقدمها المؤسسة وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار في تقديمها.¹

وعليه نستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن يكون تقديمها في المواعيد المحدد ليتم نشرها حتى يستفيد منها جميع الجهات المهتمة بالمعلومات المالية.

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

تشير الدراسات إلى أن القدرة على قراءة التقارير المالية وفهم مضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة لذلك من المهم جداً بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو

¹ .ثائر صابري محمود ،كاظم الغبان، مرجع سبق ذكره، ص179.

القوائم المالية الإفصاح عن المعلومات المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، و يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.¹

أولاً: أساليب الإفصاح المحاسبي

تتيح معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات عدة أساليب للإفصاح عن البيانات المالية أهمها:

1. **الإفصاح في صلب القوائم المالية:** يعتبر من أوائل الأساليب استخداماً، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، و أغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.
2. **استخدام المصطلحات والعرض المفصل:** إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفاصيل تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.

3. **الإفصاح عن الملاحظات (الإيضاحات):** لقد تطور حجم وجود الملاحظات في التقارير السنوية نتيجة أهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، مع تجنب التكرار في الشرح وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات. وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير الكمية أكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها.

¹. خالد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص 161.

4. استخدام الجداول والملاحق الإضافية: إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية. كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.¹

ثانياً: طرق الإفصاح المحاسبي

نوضح فيما يلي بعض طرق الإفصاح، ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة:

- **القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضاً ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين، حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب². وتشمل على قوائم أساسية:

- قائمة الميزانية.

- جدول حسابات النتائج.

¹. صديقي مسعود، صديقي فؤاد: انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر، ورقة بحث تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 جانفي 2013، ص ص 5-6.

². مجدي أحمد الجعبري: مرجع سبق ذكره، ص 7.

- جدول تدفقات الخزينة.

- قائمة التغيير في حقوق الملكية.

1. الملاحق: و هذه الملاحق تعتبر جزءا مكملًا للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير

واردة فيها. تكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على:

- طرق تقويم المخزون؛

- طريقة الإهلاك المطبقة، الالتزامات المحتملة.

- أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية.

- أثر التحويلات للعملة الأجنبية.

- التغيير في السياسات المحاسبية.

2. تقرير مراجع الحسابات: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة

رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو

التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره حيث يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة

بالقوائم المالية تتحدد على ضوء التقرير مسؤولية المراجع تجاه الغير حيث يتضمن ما يلي:

- مدى تطبيق المبادئ المحاسبية.

- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.

- أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية.

- نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية

3. الإيضاحات: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من طرق الإفصاح الهامة لما توفره من

معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية حيث تحتوي على معلومات غير واردة

بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.

تفصح الإيضاحات على ما يلي:

- أي ضمانات مدفوعة على أحد الأصول.
 - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية والتكلفة للأوراق المالية.
 - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.
4. جداول إحصائية: توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة أهم هذه الجداول:

- تحليل الأصول، الإهلاكات.
 - تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير.
 - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.
5. تقرير مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية حيث يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المؤسسة مستقبلا وتفيد في التنبؤ عموما يحتوي تقرير الإدارة على:

- معلومات عن أهداف المؤسسة.
- النشاط الحالي والمستقبلي للمؤسسة.
- أحداث غير مالية تؤثر على المؤسسة في المستقبل.
- الطاقة الإنتاجية مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.

تجدر الإشارة إلى أن أساليب وطرق الإفصاح ومتطلباته العامة من المعلومات المالية أو

غير المالية تعتبر كنموذج يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة

بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها.¹

ثالثاً: العرض العادل للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

يتطلب العرض العادل للقوائم المالية التي نصت عليها معايير الإبلاغ المالي تقديم كافة المعلومات المهمة عن المؤسسة وذلك بعرض وتقديم إفصاحات إضافية يعزز فهم الأحداث والأنشطة والعمليات للمؤسسة، وعدم تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة عن طريق الإفصاح أو عبر إدراجها في الملاحق والملاحظات الإضافية. حيث يتوجب عرض كافة الأحداث بشكل صادق وتقديم معلومات ملائمة وموثوقة.

تتص معايير الإبلاغ المالي على وجوب عرض القوائم المالية المركز المالي ونتائج الأعمال بالإضافة إلى التدفقات النقدية للمؤسسة بشكل عادل. هذا ويتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث وعمليات المؤسسة بشكل صادق بما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية المحدد من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.

يشير المعيار المحاسبي الأول (IAS1) إلى أن التمثيل العادل للقوائم المالية يتحقق عند إعدادها بما ينسجم ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي بالإضافة إلى توفير الإفصاح الضروري.

¹ ناصر دادى عدون، معراج هوارى: مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثالث: أصول القياس و الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية

اهتمت معايير المحاسبة الدولية باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك بإصدار العديد من المعايير المحاسبية تشتمل قواعد خاصة بالإفصاح توضح كيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: أسس القياس المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية العديد من أسس القياس المختلفة والمتباينة، تعدد أسس القياس خلق مشاكل عديدة في التطبيق العملي لها، خصص هذا المطلب للحديث حول مختلف أسس القياس المحاسبي و التطرق لأهم المشاكل التي تميز القياس المحاسبي وانعكاساتها على مصداقية نتائجه ودقتها.

أولاً: أسس القياس المحاسبي

1. **محاسبة التكلفة التاريخية:** تعد أساس (ويراها البعض كل) العمل المحاسبي في ظل ظروف الاستقرار الاقتصادي الذي يتم استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة والمتوافقة مع الإطار الفكري للمحاسبة (الصادر عن FASB) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

إن التكلفة التاريخية تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المنشأة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية الحقيقية والعادلة المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وغالباً ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت

والتحقق من بيانات التكلفة¹. حيث يتم الإبلاغ عن المعاملات بمبلغ مسجل في تاريخ حدوث المعاملة. بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقد، وتوفر البيانات المالية التي تنتج بموجب هذه الاتفاقية أساساً لتحديد النتائج بدرجة معقولة من اليقين والقدرة على التنبؤ لأن البيانات وفق هذا المبدأ موضوعية نسبياً².

2. القيمة الحالية (تكلفة الاستبدال): حيث يتم قياس الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط . وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تعزى للأصل الواحد أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب، إلا أنه من الصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية المخصومة من أجل احتساب القيمة الحالية للمؤسسة. لذلك يمكن النظر إلى محاسبة القيمة الحالية على أنها تعديل للبيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة بأصول المؤسسة وليس وفق المستوى العام للأسعار، وأن هذا التعديل يثبت في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة الجارية. بمعنى محاسبة القيمة الجارية تمثل بديلاً للقياس المحاسبي التاريخي فهي تهدف إلى عكس التغيرات الخاصة في الأسعار التي تهم المؤسسة. حيث يتم الاستناد على فرض استمرارية المؤسسة، ويعني هذا الفرض استمرارية استبدال

¹. علي محمد ثجيل المعموري: محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي 13/09/2006، ص8.

².Barry Elliott ,Jamie Elliott : **FINANCIAL ACCOUNTING AND REPORTING**,14th édition, Pearson Education, UK,2011,p 23.

أصول المؤسسة، لذلك، فإن تكلفة الأصول المستنفذة في عملية تحقيق الدخل ينبغي ان تكون مساوية لتكلفة استبدالها وليس لتكلفتها التاريخية، حيث تهتم محاسبة تكلفة الاستبدال بالطريقة التي تؤثر تغيرات الأسعار على بنود القوائم المالية لمؤسسة معينة بذاتها. فهي تركز على السلع الخاصة بتلك المؤسسة والأصول المستخدمة فيها اخذة في حساباتها تغيرات أسعار تلك السلع والأصول.¹

3. **القيمة القابلة للاسترداد:** هي عبارة عن القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى. حيث تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصول أو ما يماثله في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطرق العادية وتسجل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

4. **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.²

5. **صافي القيمة القابلة للتحقق:** يمثل مبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة. وتقيد الالتزامات بقيم سدادها أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.³

¹ رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر-مشكلات محاسبية معاصرة-، دار وائل للنشر، الأردن، 2003 ص ص 111-112.

² أمين السيد أحمد لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 64.

³ مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص 18.

6. **القيمة العادلة:** هي عبارة عن القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها أو تسديد التزامات المؤسسة على أساسها وذلك من أطراف مطلعة ولديها الرغبة في التعامل على أساس تجاري.

القياس بالقيمة العادلة جاء تصحيحاً للخلل في مخرجات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم ففي الاقتصاديات التضخمية أدرك المحاسبون والمستخدمون والباحثون في مجال النظرية المحاسبية أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقوم على أساس مفاده ثبات القيمة الشرائية لوحدة النقد مع مرور الزمن في القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة ليست ذات صلة بالواقع الفعلي وذلك لاختلاف التكلفة التاريخية لمحل القياس عن القيمة الجارية أو قيمته الناتجة عن ارتفاع معدلات الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على ما يمكن أن تفسره القوائم المالية المعدة استناداً لذلك المبدأ وذلك لاختلاف دلالات البيانات التي يمكن استنتاجها من تلك القوائم مع واقعها، ومن وحي الظروف الاقتصادية التي شهدها العالم برزت الأفكار التي تشكك في تطبيقات المحاسبة التقليدية القائمة على أساس التكلفة التاريخية والتي تعبر عن الحقائق غير المتجانسة في وحدات قياسها على شكل أرقام بوحدات نقدية افترض المحاسبون ثبات قوتها الشرائية وبما يتناقض مع الحقائق الاقتصادية.¹

ثانياً: مشاكل القياس المحاسبي

1. **انعكاس ظاهرة التضخم على القياس المحاسبي:** تؤثر القوى التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد ككل، يؤثر بشكل عام على القوة الشرائية للوحدة النقدية، فهي أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار وحدة القياس المحاسبي ، حيث اقترح (sweeney) ضرورة أن يتم قياس عناصر القوائم المالية بوحدات نقدية مماثلة تعكس نفس مستوى القوة الشرائية لكي يمكن جمعها بصورة

¹. علي محمد ثجيل المعموري: مرجع سبق ذكره، ص8.

مناسبة مع بعضها البعض للحصول على نتائج سليمة، وذلك كشرط لجعل القوائم المالية ذات معنى، ويطلق على هذه المقاييس تعديلات القوة الشرائية العامة ولا تهدف هذه المقاييس إلى قياس قيمة الأصول والالتزامات، بل تهدف إلى السماح بتقييم أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، ينتج عن تعديلات القوة الشرائية العامة تلك قوائم مالية تقرر عن المكاسب والخسائر في القوة الشرائية.¹

حيث أصبح النظام المحاسبي التقليدي للقياس المحاسبي المبني على مدخل التكلفة التاريخية يعاني قصورا واضحا تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام خاصة في الفترات التي ترتفع فيها معدلات التضخم الاقتصادي، فالتضخم يؤدي إلى اضمحلال القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية حيث يؤثر فقدان القوة الشرائية سلبا بذلك على قيمة رأس المال المستثمر في صافي أصول المؤسسة.

تتبع أهمية معالجة آثار التضخم في البيانات المحاسبية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية من الحاجة لتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة وذلك الاتجاه يحسن من دورها كأدوات لقياس ربحية المؤسسة ومركزها المالي ومن ثم تحسين مستوى المنفعة المحققة منها، وملاءمتها لأغراض مستخدمي البيانات المالية المنشورة ومن ثم زيادة قابليتها للمقارنة.²

2. تحيز القياس المحاسبي: تعتبر ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأي عملية قياس وأيا كان مجالها، يصعب قياس التحيز في المحاسبة وذلك لارتباطه بحد كبير بطبيعة المحاسبة نفسها من ناحية وبطبيعة عملية القياس المحاسبي من ناحية أخرى. وينقسم التحيز المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع :

¹. رتشارد شرويدر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 186.

². محمد مطر، موسى السيوطي: مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

أ. **تحيز قواعد القياس المحاسبي:** ترتبط أسبابه بوجه عام بنظام القياس المحاسبي نفسه بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ وفروض وأعراف محاسبية تحكم عملية القياس المحاسبي مثل مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاعتراف وفرض ثبات وحدة النقد ويكون دور المحاسب في نشوء التحيز حياديا ولو من الناحية النظرية فقط. تظهر آثار هذا التحيز جليا في فترات التضخم أو حالات الانكماش عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية.¹

ب. **تحيز القائم بعملية القياس المحاسبي:** يقصد به جميع أنواع تحيز القياس المحاسبي المرتبطة بأسبابه بالقائم بعملية القياس ليس بالنظام المحاسبي، مما يعني ومن الناحية النظرية على الأقل، أن دور النظام المحاسبي في نشوء هذا النوع من التحيز سيكون حياديا. هذا على أساس افتراض أن نظام القياس المحاسبي في هذه الحالة يتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية، ولكن المحاسب يستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى تحيز قياس يرتبط بالمحاسب نفسه.

ج. **التحيز المشترك:** وهو تحيز القياس الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معا. بمعنى أن درجة موضوعية نظام القياس المحاسبي مثلها مثل درجة موضوعية القائم بعملية القياس، حيث تكونان ناقصتين في هذه الأحوال، لذلك فالتحيز الناشئ عن قاعدة القياس تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الإضافي الذي يسببه المحاسب المتحيز بسوء استخدامه لهذه القاعدة المتحيزة.²

تجدر الإشارة أنه من الصعب في الواقع العملي، تمييز مصدر واحد ومحدد لتحيز القياس المحاسبي لأن هذا التحيز في حالة وجوده غالبا ما يكون محصلة لأسباب عدة مصدرها المحاسب والنظام المحاسبي معا.

¹. محمد مطر: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض والإفصاح ،

مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

². محمد مطر: نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

3. موضوعية القياس المحاسبي: الموضوعية صفة أساسية في القياس المحاسبي وذلك نظرا لان ذلك من شأنه تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية. كلما زادت الموضوعية كلما زادت إمكانية الاعتماد على المقاييس والمعلومات التي نحصل عليها. وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا ان هناك عدم اتفاق المحاسبين على مفهوم موحد للموضوعية. ويمكن حصر المعاني الأساسية المتداولة بين المحاسبين فيما يلي:

- هو القياس الذي لا يعتمد على شخصية القائم بعملية القياس أي انه يجب أن يكون القياس مستقلا ومتواجد خارج تصور الذهني للمحاسب؛

- هو القياس الذي يمكن التوصل إليه من قبل محاسب آخر يستخدم بصورة مستقلة نفس قواعد وأسلوب القياس بمعنى للثبوت من صحة نتائج القياس المحاسبي يجب أن يكون القياس المحاسبي قابلا للتكرار؛

- هو ذلك القياس الذي لا يختلف المحاسبون كثيرا عليه. أي أنه ذلك القياس الذي يتصف بقدر ضئيل من التشتت من حيث القيمة.¹

يمكن القول أن الموضوعية تتحقق إذا قام شخصين أو أكثر مؤهلين تأهيلا علميا ومهنيا بعملية القياس بصورة مستقلة عن بعضهما البعض بحيث يصلان لنفس النتائج. فالموضوعية ترتبط بإمكانية ثباتها وحصول إجماع واتفاق على النتائج التي يتوصل إليها المحاسبون فكلما قل تباين النتائج كان ذلك دليلا على موضوعية القياس وثباته.

4. قصور نتائج القياس المحاسبي: يتم القياس المحاسبي في ظل مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تؤثر في دقته ومصداقيته وبالتالي تحد من استخداماتها في اتخاذ القرار. ويمكن حصر نواحي القصور الرئيسية في القياس المحاسبي في ما يلي:

¹. عباس مهدي الشيرازي: مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

أ. الطبيعة التحكيمية لعملية القياس المحاسبي: ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة.¹

ب. المبادئ والفروض المحاسبية: تعد البيانات المحاسبية بموجب مجموعة من المبادئ و الفروض حيث تترك بصمات واضحة على المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرار. فهي تاريخية بطبيعتها بينما يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية.

ج. قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية: تمتلك الإدارة القدرة على التأثير في مضمون التقارير المالية في حدود معينة، وذلك باستخدام أنشطة في نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد التقارير عنها، الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية.²

د. البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها: النظام المحاسبي لا يسجل جميع نشاطات المؤسسة، مثلاً الموارد البشرية من العوامل التي تمثل أحد أهم عوامل نجاحها، ولكن التقارير المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي على العناصر الكمية التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لهذا ينظر إلى التقارير المالية أنها تمثل جزء وليس كل المعلومات عن شاط المؤسسة.

¹ محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص13.

² طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص69.

المطلب الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية

نستعرض فيما يلي أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح المحاسبي عن الأمور المهمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية التي تهتم مستخدمي هذه المعلومات عن فترة مالية معينة.

أولاً: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

نظراً لتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي يمكن للمؤسسة الاختيار من بينها السياسة التي ستستخدمها في معالجة ذات الموضوع، فإنه ينبغي على المؤسسة اختيار السياسة الفضلى التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة وبشكل يوفر أكثر المعلومات إفادة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسة، بحيث تراعي التقارير المالية للمؤسسة في القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ذكر السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية، إضافة إلى إعلام مستخدمي القوائم المالية بأسس القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، كذلك عند التقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.¹

رغم أن المؤسسة لها الحرية التامة في اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة فإنه ينبغي أن تراعى الأمور الآتية على وجه الخصوص عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

¹ مجدي أحمد الجعبري: مرجع سبق ذكره، ص 15.

- توخي الحذر في قياس نتائج العمليات عند إعداد البيانات المالية بتجنب تكوين احتياطات سرية مما يؤثر على موثوقية هذه البيانات.
- تغليب الجوهر على الشكل بمراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لدى عرضها وتقييمها وليس شكلها القانوني فقط.
- مراعاة الأهمية النسبية عند عرض المعلومات المالية من خلال الإفصاح عن كل البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.
- يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحا واضحا وموجزا عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.
- يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير ومبرراته وكذلك الإفصاح عن تأثيره على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة وتحديثها كميًا.

ثانياً: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة

تشير معايير المحاسبة الدولية إلى ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج أعمال المؤسسة والمركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية، التي تهم جميع ذوي المصالح في المؤسسة وخارجها. حيث يساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المؤسسة وسياساته الإدارية والمحاسبية، والتأكد من وجود رقابة مناسبة على أداء المؤسسة ومقاييس أدائها. كما تحرص معايير المحاسبة الدولية على أن يقدم الإفصاح أساساً مقبولا لتقييم الاستثمارات من خلال ما ينشر من معلومات مالية، وملاحظات توضيحية لمعلومات غير مالية عن المؤسسة الاقتصادية.

كما ينبغي إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تهدف الإدارة إلى تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة وإذا ظهرت شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار فإنه ينبغي الإفصاح عن تلك الشكوك. وفي حالة عدم إعداد البيانات على أساس أن المؤسسة مستمرة، فإنه ينبغي توضيح الأساس الذي تم إعداد البيانات المالية بناء عليه، بالإضافة إلى بيان السبب وراء هذا القرار.¹

يجب إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي - باستثناء المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية - ومن ثم الثبات على ذلك من فترة إلى أخرى.

يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في البيانات المالية، وتجميع البنود غير المادية ذات الطبيعة المشابهة التي لا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل.

أشار معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية والمتمثلة في: قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، جدول التغيرات في حقوق الملكية، والملاحق.

ثالثاً: ضوابط الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معايير الإبلاغ الدولية

رغم التوسع في الإفصاح المحاسبي سيساعد المستخدمين للقوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن هناك محددات تضبط مجال التوسع للإفصاح المحاسبي بما يراعي

¹.ضيف الله محمد الهادي: الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بحث مقدم ضمن فعالية المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، يومي 04-05 ديسمبر، جامعة المسيلة، 2012، ص8.

مصلحة المؤسسات وملاكها من جهة ومصلحة الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى وذلك وفق الشروط المالية:¹

1. **التوازن بين التكلفة والعائد:** يتعلق القيد بوجوب زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليها. أي تقليص وضغط مقدار المعلومات المفصح عنها لاعتبارات موجبة تتعلق بعبء المعلومات المراد الإفصاح عنها. وأن تكون العوائد المتوقعة على أساس المخاطرة من الإفصاح المحاسبي متطابقة مع وجهة نظر كل المستثمرين تطبيقاً لمعيار المصلحة العامة للقيام بخيارات الإفصاح في شكله الميداني.

2. **التوازن في الإفصاح:** يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام، لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملاءمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد أو النشر أو صياغة المعلومة حتى تكون في مستوى فهم كل الفئات.

3. **تحقيق الشفافية:** تحديد طبيعة المعلومات التي يجب أن تكون متاحة للآخرين من قبل إدارة المؤسسة بما يضمن رؤية واضحة عن الوضعية المالية لها.

4. **الأهمية النسبية للمعلومة المالية:** تعتبر الأهمية النسبية الخاصية المبدئية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، فهي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تحقق ما هو مطلوب منها، وترتبط الأهمية النسبية في مجال الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات منها ما يلي:

- حجم العنصر النسبي قياساً بالعناصر الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية، ومدى تأثيره على قرار مستثمر المعلومات.

¹ صافو فتيحة : مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

- طبيعة العنصر وإمكانية تغييره، مثل تحويل بعض المصاريف إلى إيرادات أو العكس.
- تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة إلى أخرى، أي الاجتهاد الشخصي لمعد القوائم المالية ومراجعتها ومدى التزامهم بالمقومات المهنية والعلمية وكذلك الظروف المحيطة بالحدث الاقتصادي على مستوى الوحدة.

يعتبر المعيار الأول الأكثر شيوعاً بين المحاسبين كما بدأ المحاسبون في العصر الحاضر يولون اهتمامهم بمعيار التغير النسبي الحادث في حجم البند كأساس لتقييم الأهمية النسبية.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه

نستعرض خلال هذا المطلب المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية وكذلك أهم العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية يتضمن العديد من المقومات المترابطة فيما بينها وفيما يلي أهمها:

1. **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها للمعلومات ، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية : الملاك الحاليون والمحتلمون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها . إذن فالحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها ، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً على

في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة و ذلك سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل أو صورة الغرض.¹

2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار الملائمة ، إذ لابد قبل تحديد أن كانت تتوفر معلومات ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه ، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.²

حيث تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ، لذلك تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى. لذلك كان لزاماً قبل تحديد أن كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة، من أن يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه حيث أن المعلومة قد تكون ملائمة لمستخدم معين ولغرض محدد وغير ملائمة لمستخدم آخر وغرض بديل.

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي : قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر

¹.خالد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص156-161.

².سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمة سعيد، دلير موسى أحمد : دور مستوى الإفصاح في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد2، العراق، 2017، ص317.

ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض كملاحظات مرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها. لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم. ومن هذه الافتراضات مثلا التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول، فمبدأ التكلفة التاريخية يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم غير صحيحة وتجعلها عرضة للشك عن مدى تمثيلها السليم لقيمة الأصول المعبر عنها .

كذلك من المفاهيم الأخرى التي قد تشكل قيда على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر، فمفهوم الأهمية النسبية مثلا يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بنود القوائم وفق معايير أهمهما معيار الأهمية النسبية مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي، كما أن عدم وجود أساس محدد لتعريف مفهوم الحيطة والحذر، ينشأ عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقه من قبل المحاسبين، فتترتب عليه بالتالي آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.¹

4. **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين و إلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها لذلك يعتبر التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى القيمة التنبؤية والتغذية العكسية. لذلك

¹.وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة 2، الأكاديمية العربية المفتوحة في لدنمارك، الدنمارك، 2007، ص376.

وحتى يكون الإفصاح المحاسبي مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون المعلومة كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب توفير التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

لذلك نجد قوانين الشركات في معظم دول العالم المختلفة وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية تحرص على إلزام الشركات المدرجة في تلك الأسواق بأن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية محددة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المرحلية أو النصف سنوية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة وعلى فترات متقاربة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية السنوية. هذه الإجراءات من شأنها أن تعزز عوامل الثقة والإقبال على الأسهم.¹

ثانياً: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية

توجد العديد من العوامل المؤثرة على ممارسة الإفصاح المحاسبي بحيث تختلف وتتنوع من دولة إلى أخرى لارتباطها بظروف تواجد المؤسسة ومتطلبات الإفصاح بحد ذاتها، رغم تبنيتها لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير الإبلاغ المالية المعايير والمحاسبة الدولية، لذلك يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل هو عملية منظمة تؤثر فيه جملة من العوامل والتي تحدد نوع الإفصاح المستخدم وكذا توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وحجم المعلومات المفصح عنها.

من أهم المحددات الرئيسية للإفصاح المحاسبي ما يلي:²

¹. محمد مطر، موسى السيوطي: مرجع سبق ذكره، ص 353-356.

². زغدار أحمد، سفير محمد: مرجع سبق ذكره، ص 84.

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

لذلك ينبغي على المؤسسات الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في إصدار أحكامهم الخاصة بمدى الفروق المحتملة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية، بالإضافة إلى تقديم معلومات سوق وطبيعة تلك الأدوات والأحكام والشروط التي يمكن أن تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ومدى التأكد وكذا السياسات والطرق المحاسبية المتبعة بما في ذلك معايير الاعتراف وأسس القياس المطبقة.¹

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية. حيث تتمثل جهودها في السعي لتحقيق أكبر قدر من الشفافية وتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. وبذلك تتأثر ممارسات الإفصاح فيها بشكل كبير، حيث تهدف الجهات الحكومية إلى المحافظة على مصداقية لأسواق رأس المال الوطنية ولذلك أصبحت متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا ويراقبها كل من واضعي النظم المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة

¹. صافو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.

ثالثاً: متطلبات توسيع الإفصاح في القوائم المالية

يرى الكثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية مثل إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخصائص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على باقي الخصائص الأخرى للمعلومات وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات مما يجعل من الضروري حسب رأي (Bedford): "إجراء نوع من المقايضة بين خاصيتي الملاءمة من جهة، والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيماً على ملاءمتها كالموضوعية، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى"¹ هذا ولقد قاد ترجيح كفة خاصية الملاءمة على حساب الخصائص الأخرى للمعلومات إلى توسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية المنشورة إلى: الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات وتظهر أهمية هذا المدخل الجديد في القياس عندما نعلم بأن كثيراً من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية كمخصصات الديون المشكوك فيها مثلاً، ومصاريف الاهتلاكات وغيرها، إنما يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكد مما يجعل من قيمها التي تظهر بها القوائم المالية محل تساؤل، وهذا يجعل من استخدام المقاييس الاحتمالية كالتباين، والانحراف المعياري وغيرها أكثر واقعية من التعبير عنها بقيم مفردة.

- استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض بنود في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيمة الحالية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنباً إلى جنب مع تكلفته التاريخية في

¹ .وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة 2، مرجع سبق ذكره، ص 377-378.

حالة وجود فرق جوهري بينهما، ومنها أيضا ما دعا إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بشأن الإفصاح عن عائد السهم العادي اذا دعا إلى وجوب الإفصاح عن هذا العائد محسوبا بطريقتين هما: العائد الأساسي للسهم العادي والعائد المخفض بحقوق حملة الأدوات الأخرى القابلة للتحويل.

- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية، مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الاجتماعية.

- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بمدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.

- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار، وذلك في الأقطار التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبيا.¹

في المقابل من ذلك لتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات ينبغي على المؤسسة:

- تنمية مهارات المحاسبين وإعطائهم خبرات متخصصة على سبيل المثال الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية إذ مازال كثير من المحاسبين لا يستطيعون توفير متطلباته سواء من حيث القياس أو من حيث مهارات العرض وطرق الإفصاح؛

- تجنب الإفراط في الإفصاح بالتفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي في نتائجها إلى آثار عكسية تربك المستخدمين. ويقول بهذا كل من (Dudycha and Naylor): "إن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد يقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة، مما يؤدي إلى تخفيض نوعية القرار. هذا بعكس الحال في ما لم يتوفر لمتخذ القرار سوى المعلومة الجيدة فقط."

¹. خالد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التقييم والقياس المحاسبي من أكثر المواضيع إثارة للجدل والنقاش في المحاسبة بين المهنيين والمنظرين، فهو يمثل حلقة الوصل بين مختلف الوظائف المحاسبية وبين مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك تعمل مختلف الهيئات المحاسبية الدولية جاهدة للوصول إلى نمط قياس يلقي قبولا عاما ويعالج المشاكل العملية المطروحة في طرق القياس الحالية والاعتماد عليه في قياس وتقييم موجودات المؤسسات والتزاماتها.

يظهر أثر دقة القياس المحاسبي مباشرة في طبيعة المعلومات التي تنتجها النظم المحاسبية للمؤسسات في شكل قوائم وتقارير مالية، والتي يتم توصيلها لجمهور مستخدميها عبر وظيفة الإفصاح المحاسبي والتي تتبع وظيفة القياس المحاسبي ولا تقل أهمية عنه. لذلك يمكن القول أن كلا من القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي يكملان بعضهما البعض وأن جودة الإفصاح المحاسبي تتأثر بشكل كبير بمستوى دقة القياس المحاسبي وبمدى خلوه من الأخطاء.

استعرضنا خلال هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لوظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي، فتطرقنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بهما وإلى أهم المشاكل التي تواجه تطبيقهما في الجانب العملي. كما قمنا بتوضيح مختلف طرق القياس المحاسبي وأهم أساليب المتبعة في الإفصاح المحاسبي لتحقيق المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة وضمن توصيلها والإفصاح عنها بشكل يضمن الشفافية ويلبي حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد قراراتهم المالية والاستثمارية.

الفصل الثاني

عرض القوائم المالية وفق

معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-97-

تمهيد:

تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية بغرض تضيق فجوة الاختلافات وتوحيد الممارسات المحاسبية الذي أوكلت له مهمة وضع معايير المحاسبة الدولية وتوحيد الممارسات المحاسبية دوليا. حيث حقق مجلس معايير المحاسبة الدولية انتشارا واسعا وقبولا دوليا للمعايير المحاسبية التي تصدر عنه تجلى في التوجه الدولي المتزايد لتبني المعايير المحاسبية الدولية وإلزام مختلف التشريعات المحلية للمؤسسات لاستخدامها في إعداد وعرض بياناتها المالية.

يصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير محاسبية تغطي الموضوعات المحاسبية المطروحة وتحدد الطرق والأساليب المتبعة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يعتبر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عنها إطارا نظريا متكاملًا يستند إليه في عملية تحديد الأحداث والعمليات والتي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث والعمليات، وكيفية توصيل تلك المعلومات إلى مستخدمي القوائم بمختلف أنواعهم واحتياجاتهم.

تضع معايير المحاسبة الدولية تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة ذات الجودة العالية كهدف أساسي لإعداد وعرض القوائم المالية حتى يستفاد منها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية المتنوعة. سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على معايير المحاسبة الدولية و الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالي الصادر عنها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية؛
- المبحث الثالث: الأسس النظرية والتطبيقية لإعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-98-

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية محصلة للجهود المبذولة من قبل الهيئات المحاسبية والمنظمات المهنية الدولية، حيث عرفت البيئة المحاسبية الدولية خلال الفترة الأخيرة تطورات مهمة في الممارسات المحاسبية تجلت في الاتجاه نحو توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي واقتراح الحلول للمشاكل المحاسبية المطروحة. حيث ترجمت هذه المساعي في إصدار معايير محاسبية دولية لتشكل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين فهي تتبنى نظم محاسبية موحدة مبنية على بيانات محاسبية متجانسة من حيث نظم القياس والإفصاح المحاسبي وتراعي اختلاف العوامل البيئية والتنظيمية من دولة لأخرى.

المطلب الأول: الجانب النظري لمعايير المحاسبة الدولية وخصائصها

تصعب المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث من عمليات التحليل والمقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات. لذلك نجد أن المنظمات المهنية للمحاسبة تسعى إلى توسيع مجال المقارنة بين مخرجات النظم المحاسبية وضبط الممارسات المحاسبية وتوحيدها وترجمت هذه المساعي في شكل معايير محاسبية دولية ، بحيث تهدف من خلالها إلى تحقيق التوافق الدولي الذي تم تبنيه والترويج له من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية ذات التأثير والانتشار الكبير على الصعيد الدولي، إلا أن عمليات التوحيد لم تصل بعد النتائج المرجوة منه نظرا لخصوصية البيئة المحاسبية لكل بلد فهي لا تزال في بداياتها.

أولاً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها: " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات". وبذلك تختلف المعايير عن

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-99-

الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.¹

وهناك من يرى أن المعيار المحاسبي عبارة عن: "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب."

إذن فالمعايير المحاسبية هي عبارة عن مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة فهي قياسات تطبقها المؤسسات لقياس عناصر القوائم المالية وبالتالي إلى تحديد نتائج النشاطات والموقف المالي، وتعتمد نتيجة النشاط (ربح/خسارة) لأي مؤسسة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأولى والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عليها تطبيقها والالتزام بها.

فالمعيار المحاسبي هو عبارة عن قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحيانا ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام، ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معايير الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة.²

¹.حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص123.

².طلال الجاوي، عبد الناصر نور: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث جامعة حلب، سوريا، 2003، صص4-5.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-100-

إن أهمية معايير المحاسبة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تضع معاييرها أهمها: مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA، هيئة أو مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.

ثانيا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير الدولية بعدة خصائص حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:¹

1. **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
2. **الملاءمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
3. **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للاستجابة للمتغيرات البيئية.
4. **الواقعية والانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها ومتلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة. حيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية بتوفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.
5. **الوضوح والحيادية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها وبعبدة عن التحيز تجاه بلوغ هدف محدد لمصلحة طرف معين.

¹ بن صوشة ثامر: الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص4.

ثالثاً: آثار عملية تبني معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية

أفرزت عمليات التوحيد المحاسبي زيادة انتشار معايير المحاسبة الدولية وتبنيها بشكل واسع من طرف الدول مما خلف وجهتي نظر مختلفتين حولها بين مؤيد للعملية التوحيد المحاسبي وبين معارض ومعارض لها.

1. **مميزات تبني معايير المحاسبة الدولية:** يرى مؤيدو تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية أنها تقدم العديد من المزايا والمنافع للمؤسسات ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام:¹

أ. **المنفعة بالنسبة للمؤسسات:** المنفعة الأساسية للمؤسسات التي تتبنى المعايير تتمثل في فتح المجال أمامها وتسهيل دخولها للأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية، كذلك تبني المعايير من قبل المؤسسات يجعل الطلب على أسهم هذه المؤسسة يرتفع وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب.

ب. **بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية:** مزايا هذا التبني بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية تتمثل في توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية والقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى. كما يوفر تبني معايير المحاسبة الدولية الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي والذي يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة حيث تعتبر القوائم المالية المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الأجانب للقوائم المالية.

¹ محمد أبو نصار: تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق-التجربة الأردنية-، الجامعة الأردنية ، الأردن،، ص نقلا عن موقع : www.kantakji.com/accounting.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-102-

جـ. بالنسبة لمهنة المحاسبة: تبني معايير المحاسبة الدولية يساعد على الارتقاء في المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم. كما يساعد على توحيد العديد من أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين الدول المختلفة. كذلك يساعد تبني المعايير المحاسبية الدولية على النهوض بمهنة المحاسبة في الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية خاصة بها حيث تتميز معايير المحاسبة الدولية بأنها وضعت بناءً على ظروف واحتياجات العديد من دول العالم مما يسهل بالتالي مقارنة القوائم المالية المعدة بناءً عليها لمؤسسات دول مختلفة.

1. انتقادات تبني المعايير الدولية: ينتقد كثير من معارضي تبني المعايير المحاسبية كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في السنوات الأخيرة لفرضهم للكثير من المعايير على مجتمع الأعمال حيث لم تراعى فيها حسبهم بعض الأمور المهمة التي تشكل عائقاً أمام تبنيهم للمعايير من أبرز هذه الانتقادات:

أ. مشكلة عبء تطبيق المعايير: تشكل مشكلة عبء تطبيق المعايير عائقاً أمام تبني الشركات لمعايير المحاسبة الدولية وبالأخص الشركات الصغيرة، حيث لا تملك هذه الشركات الموارد الاقتصادية الضرورية لمتابعة وتطبيق جميع الإصدارات الصادرة عن هذه الهيئات الرسمية، ويستند أولئك الذين يرون أن هناك على ادعاءين اثنين في بناء حججهم، هما:

- ليست جميع متطلبات مبادئ المحاسبة الدولية ملائمة لاحتياجات التقرير المالي في الشركات الصغيرة. حتى لو كانت هذه المتطلبات ملائمة، فهي غالباً ما تخالف أن تنتهك مفهوم التكلفة

مقابل المنفعة.¹

¹. ريتشارد شرويدر وآخرون، تر: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال: مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-103-

مزال البعض يرى أن أسواق رأس المال المتطورة قد تطورت بسرعة في السنوات الأخيرة بدون مبادئ محاسبية دولية.

ب. إهمال اختلافات البيئة المحاسبية: الجدير بالذكر انه من أهم الانتقادات التي وجهت لمعايير المحاسبة الدولية أنها لم تأخذ بالاعتبار بما يكفي اختلاف البيئة والثقافات والأهم من ذلك اختلاف المستوى التعليمي بين الدول المطبقة للمعايير حيث يكون سهلا لدى الدول المتقدمة وصعبا لدى الدول النامية ، كذلك إبقائها على كثير من البدائل المحاسبية وعدة مرجعيات يمكن تطبيقها مما فتح المجال للتلاعب و عمليات إدارة الدخل.

تعتبر عملية وضع معايير للمحاسبة الدولية هي خطة تكتيكية تقوم بها المؤسسات الكبرى لتوسيع أسواقها حيث تصر المؤسسات المالية الدولية والأسواق الدولية على استخدام المعايير الدولية. وهذا راجع إلى أن إمكانية ومتطلبات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة قد تقتصر على المؤسسات الكبرى فقط خاصة في ظل النمطية الدولية التي تفرض أعباء زائدة حيث تعاني الشركات الكبرى من الضغوط القومية المتزايدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتنافس مع المصالح القومية ومنها المعايير المحاسبية القومية.¹

رابعا: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المستوى العالمي

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات الفائتة توسعا كبيرا في الاعتراف بها واعتماد نصوص المعايير المحاسبية الدولية في كثير من النظم المحلية للدول مما حققا استخداما أكبر للمعايير. قبل الحديث عن مدى انتشار تبني المعايير المحاسبية الدولية من الضروري إبراز ومعرفة العلاقة بينها وبين النظم المحلية للدول.

¹ فردريك تشوي وآخرون: تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج: المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص ص 351-352.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-104-

1. العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والنظم المحلية: يقصد بالنظم المحلية مختلف المؤسسات والجمعيات المهنية أو الوزارات المعنية بمهنة المحاسبة أو النقابات المهنية والسؤال المطروح هل معايير المحاسبة الدولية تعتبر إلزامية على مختلف النظم المحلية بحيث يجب أن تلتزم مختلف المؤسسات الاقتصادية بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟

في واقع الأمر تتحكم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجات متفاوتة في المبادئ المحاسبية والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، إلا أن معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية لا تتجاوز تلك الأنظمة المحلية حيث أن آراء لجنة معايير المحاسبة الدولية ماهي إلا توصيات لا تنطوي على أي سلطة مباشرة أو تتجاوز السلطة المحلية.¹

وعليه يمكن القول أن علاقة لجنة معايير المحاسبة الدولية بمختلف النظم المحلية هي علاقة استشارة فهي حق فرض نصوصها و لا تملك سلطة الإلزام لذلك فهي تقدم فقط توصيات واقتراحات لمعالجات محاسبية موحدة على مستوى العالمي.

2. توسع تبني المعايير المحاسبية الدولية: في الآونة الأخيرة حصل اعتراف كبير بالمعايير المحاسبة الدولية واعتماد نصوصها على الصعيد العالمي تماشياً مع الدعوات المتزايدة نحو عمليات التوحيد الدولية خاصة في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات مما جعل تبني معايير محاسبية موحدة أكثر من ضروري لتلافي الاختلافات الموجودة بين مختلف النظم المحاسبية المحلية وطرق المعالجة المحاسبية في تلك الشركات.

وضع الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2005 تشريعاً يلزم الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلداً، بما في ذلك بريطانيا وألمانيا وفرنسا

¹. أحمد محمد أبو شمالة: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-105-

واسبانيا وإيطاليا، حيث تعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا.

اعتباراً من مطلع 2005 أصبح تبني المعايير المحاسبية الدولية إلزامياً بالنسبة للتقرير المالي للمؤسسات المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي، كما سمحت لوائح الاتحاد بالنسبة لبعض الدول الأعضاء به تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لهذه المؤسسات سنة 2007 كأقصى مدة ولكن بشروط معينة وفي حالات محدودة.

كما توجهت كثير من الدول المتقدمة مثل أمريكا وكندا واليابان التي شجعت على تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

خارج أوروبا تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية حيث أصبحت المعايير إلزامية بدءاً من 2005 في بلدان جنوب شرق آسيا وأسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك بلدان أخرى تبنت معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونكونغ ونيوزلندا والفلبين وسنغافورة، وقدّر أن أكثر من 70 بلداً طلبت من شركاتها المدرجة تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية سنة 2005.¹

تبني معايير المحاسبة الدولية على الصعيد العربي فقد كان بمستويات مختلفة وتمثل معظمه في ترجمة المعايير الدولية ومحاكاتها في معايير محلية.

¹ جودي محمد رمزي: تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى المعيار (IFRS1)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، بسكرة، 2012، ص ص 226-227.

المطلب الثاني: الجانب المؤسسي لمعايير المحاسبة الدولية

باشر مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله في عام 2001 من مقره في لندن كجهة مستقلة واطعة لمعايير المحاسبة الدولية والذي انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفه لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي كانت قد أنشأت عام 1973.

أولاً: إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية برنامج عملها سنة 1998 وبدأت لاحقاً جهوداً جديدة موجهة لدراسة القضايا والمستجدات التي كانت مطروحة، ولهذا الغرض شكل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية العمل لدراسة ما يجب أن تكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها لمواجهة التحديات الجديدة وقد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل، حددت مقترحاتها لتغيير هيكلية اللجنة، بعدها تم إصدار التقرير النهائي حيث وافق مجلس اللجنة في مارس 2000 بالاجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها.¹

ابتداء من عام 2001 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs والبالغة حتى الآن 17 معيار لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IASs.²

حيث تم تعميم المصطلح IFRSs على كل المعايير IAS فمعايير IFRSs كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف لجنة IASB الأساسي هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية.³

¹. ريتشارد شرويدر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 119.

². مجلس معايير المحاسبة الدولية: معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 2-3.

³. محمد بوتيت: المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دار منيرة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 45.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-107-

مجلس معايير المحاسبة الدولية ممول من قبل المؤسسات المحاسبية الكبرى والمؤسسات المالية الخاصة والشركات الصناعية عبر العالم والبنوك المركزية وبنوك التنمية والمنظمات المهنية والعالمية الأخرى، وأعضاء المجلس الستة عشر من تسعة أقطار ويتمتعون بكفاءات مهنية متنوعة، والمجلس ملتزم بتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات تتسم بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية ذات الأهداف العامة، وتحقيقاً لهذا الهدف يتعاون المجلس مع واضعي معايير المحاسبة الوطنيين لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة حول العالم.

ثانياً: مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB

لقد أوكل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (أي هيئات المحاسبة المهنية في مختلف أنحاء العالم) مسؤولية جميع أنشطتها، بما في ذلك جميع أنشطة وضع المعايير، إلى مجلس اللجنة. والمجلس مؤلف من 13 وفداً يمثلون أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية وما يصل إلى أربع منظمات يتم تعيينها من قبل المجلس. وتم دعم المجلس، الذي يجتمع عادة أربع مرات سنوياً، بأمانة عامة مصغرة تقع في لندن في المملكة المتحدة.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC خلال عملها من عام 1973-2000 مجموعة من المعايير تعرف على أنها معايير المحاسبة الدولية والبالغ عددها 41 معيار منها 13 معيار تم استبدالها أو إلغاؤها، إضافة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية. وفي الوقت الذي تم فيه سحب بعض المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة، لا يزال بعضها نافذ المفعول. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض التفسيرات الصادرة عن الهيئة التفسيرية التابعة للجنة أي ما يسمى بلجنة التفسيرات الدائمة، نافذة المفعول.¹

¹. جون وايلي: لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، جون وايلي، 2006، ص ص 18-19.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-108-

1. مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB

مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية هي وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقارير الماليين لإرشاد وتعليم الجمهور، بمن في ذلك معدو المعلومات المالية والمراجعون والمستخدمون لها.

أ. أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية: يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال وضع المعايير المحاسبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين فائدة التقرير المالي بالتركيز على الخصائص الأساسية مثل الملاءمة والموثوقية، جودة قابلية المقارنة والثبات.

- الإبقاء على تحديث المعايير بما يعكس التغيرات في طرق القيام بالأعمال والتغيرات في البيئة الاقتصادية.

- الدراسة السريعة لمجالات القصور في التقرير المالي والتي يمكن تحسينها من خلال عملية وضع المعايير.

- تعزيز الفهم العام لطبيعة وأغراض المعلومات الواردة في التقارير المالية.¹

يقوم المجلس بتطوير مفاهيم المحاسبة العامة إلى جانب وضع معايير إعداد التقرير المالية وتوفير الإرشادات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير.

ب. علاقة مجلس معايير المحاسبة الدولية بالهيئات المهنية للمحاسبة: دائما كان يربط معايير المحاسبة الدولية علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية. وقد تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 من خلال الاتفاق بين هيئات المحاسبة المهنية في تسع بلدان، ومنذ عام 1982 تكونت عضويتها من جميع هيئات المحاسبة المهنية تلك التي كانت أعضاء في الاتحاد

¹. ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-109-

الدولي للمحاسبين، أي هيئات المحاسبة المهنية في أكثر من 100 دولة. وكجزء من عضويتها في لجنة معايير المحاسبة الدولية، التزمت هيئات المحاسبة المهنية حول العالم باستخدام مساعيها لإقناع الحكومات وهيئات وضع المعايير ومنظمي الأوراق المالية ومجتمع الأعمال بأنه ينبغي أن تمتثل البيانات المالية لمعايير المحاسبة الدولية.

ثالثاً: الحاجة لمعايير المحاسبة الدولية والهيئات الداعمة لها

تتزايد الجهات التي المؤيدة والمدمعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتدعوا إلى تبني معايير المحاسبة الدولية رغبة منها في تحقيق جملة من المنافع للمؤسسات والأسواق العالمية.

1. أسباب الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية: يتفق معظم الناس على الحاجة إلى معايير محاسبية دولية موحدة. والسبب في ذلك يرجع إلى:

أ. **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:** تقوم الشركات حالياً بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي، بحيث يشترط على هذه الشركات الالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لامكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، حيث تبقى الشركات الغير ملتزمة بالمعايير تعيش في عزلة عن الأسواق المالية الدولية وبالتالي تضيق فرصة دخولها هذه الأسواق. كما يعتبر اندماج الشركات من العوامل البارزة التي ساعدت على ظهور وتطور معايير الإبلاغ المالي، فنجد معظم الشركات في العالم اختارت المعايير المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). أي معايير التقارير المالية الدولية IFRS.¹

ب. **قابلية المقارنة:** عملية تبني معايير المحاسبة الدولية تمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم، وذلك راجع لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية.²

ج. **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين:** العديد من الشركات تسعى إلى طلب تمويل من مؤسسات وجهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة ومراجعة ومراجعة القوائم المالية

¹. دونالد كيسو، تر: أحمد حامد حجاج: المحاسبة المتوسطة، ط2، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص ص95-96.

². جودي محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ص ص228.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-110-

لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية.

يرى الباحث أن السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطور الأسواق المالية العالمية وتداخلها وتبعيتها مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية الدولية.

2. المنظمات والهيئات الداعمة لمعايير المحاسبة الدولية: هناك العديد من الجهات والهيئات

المعنية بتدعيم وتعزيز التوحيد والتناغم المحاسبي عبر العالم ومنها:

أ. **مجلس معايير المحاسبة المالية FASB**: يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية الجهة المخولة بإصدار المعايير المحاسبية الأمريكية **GAAP**، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية والنشرات المتعلقة بالممارسات المهنية المحاسبية وتشمل: هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية **SEC**، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين **AICPA**، مجلس معايير المحاسبة الحكومية **GASB**.

ب. **الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC**: الاتحاد الدولي للمحاسبين وهو مؤسسة قطاع خاص أنشأت عام 1977 في المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني. ومقر الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك ويضم حاليا في عضويته مجامع مهنية تنتمي إلى 80 دولة مختلفة. ويهدف الاتحاد إلى تنسيق الممارسات المهنية المحاسبية على المستوى العالمي من خلال إصدار معايير دولية في التدقيق، والمحاسبة الإدارية، وتشجيع التطوير المحاسبي.

ج. **المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO**: تضم هذه المنظمة الجهات المنظمة لعمل

الأسواق المالية العالمية. وكما هو معروف فإن المعلومات المحاسبية ذات النوعية الجيدة

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-111-

ضرورية لتحسين كفاءة أسواق رأس المال، وإن الاختلاف الجوهرى بالسياسات و الممارسات المحاسبية من دولة لأخرى يؤدي إلى عدم الكفاءة بين البورصات بين تلك الدول. وتم الإتفاق بين منظمة IOSCO ومجلس معايير المحاسبة الدولية على أن تعتمد المنظمة المعايير المحاسبية الدولية لكل الشركات المدرجة في البورصات الأعضاء في هذه المنظمة.¹

المطلب الثالث: تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نتج عن أعمال إصلاح هيئة التوحيد المحاسبي بروز عدة مجالس وهيئات جديدة بإنشاء مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك من أجل مسايرة التطورات التي يشهدها عالم المال والأعمال وتصحيح الأخطاء والنقائص المسجلة سابقا.

أولاً: الحاجة لتحديث معايير المحاسبة الدولية

خلقت العديد من العوامل في الحاجة إلى مداخل جديدة لوضع معايير المحاسبة تتمثل في:

- النمو السريع في أسواق رأس المال الدولية إلى جانب الزيادة في التسجيل والإدراج والاستثمارات عبر الحدود، وهذه القضايا أدت إلى بذل الجهات المشرفة على شؤون الأوراق المالية جهود تهدف لتطوير "جواز سفر" مشترك لتسجيل وإدراج الأوراق الآلية العابرة للحدود وتحقيق قدرة أكبر على المقارنة في التقرير المالي.
 - طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات ومعلومات الأداء الأخرى.
 - الحاجة المتزايدة للمعلومات الملائمة في كل الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق والدول النامية والاقتصاديات المتحولة إلى التصنيع حديثاً.
- ونتيجة لذلك ارتفع الطلب على معايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالية التي توفر الشفافية وقابلية المقارنة، وبالتالي من غير المحتمل أن يكون دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في المستقبل هو نفسه في الماضي، فقد عملت هذه اللجنة في فترتها الأولى كموفق فقط حيث

¹. مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، صص 3-4.

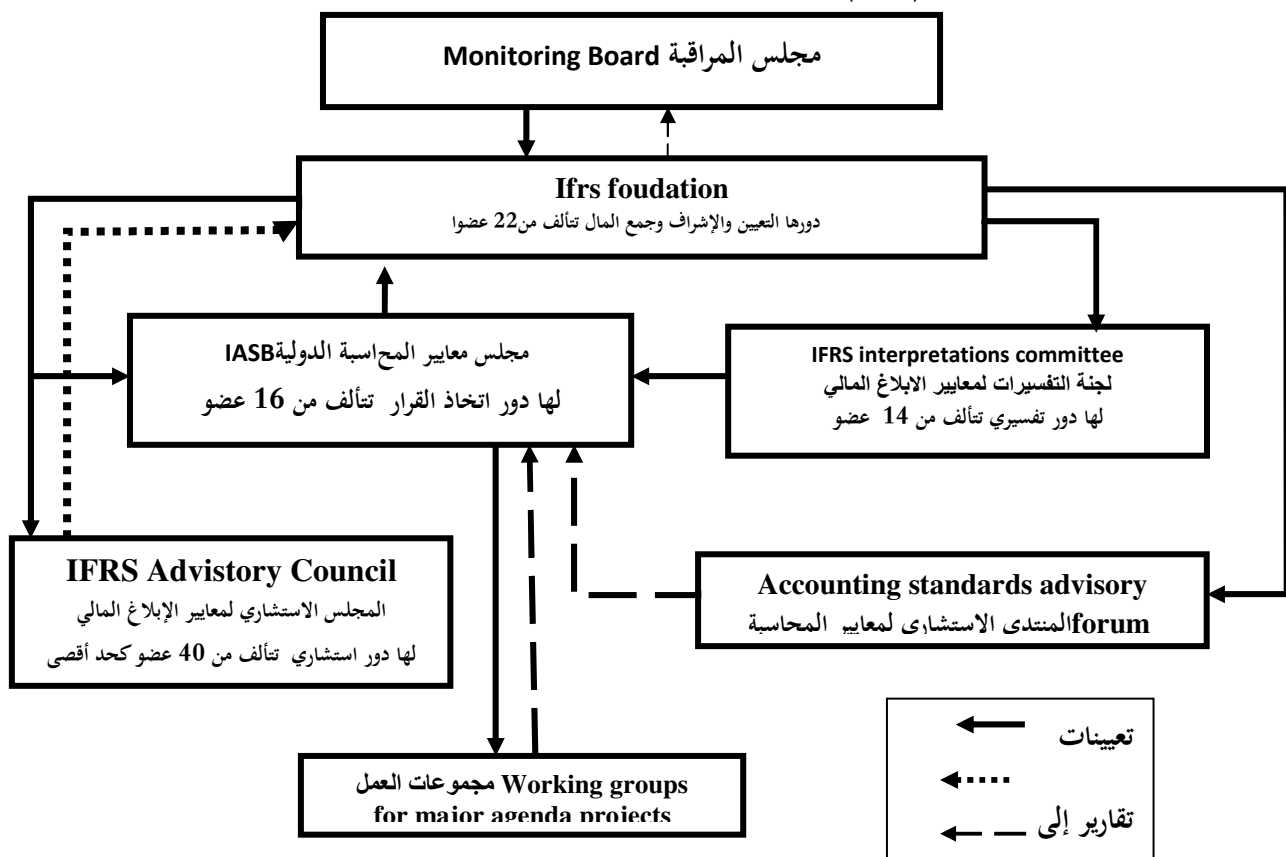
الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-112-

كانت تختار معالجة محاسبية موجودة سلفا على المستوى القومي في بلدان أخرى وتبحث عن قبول عالمي لهذه المعالجة مع بعض التعديل أحيانا لكنها بدأت حديثا بدمج هذا الدور مع دور المحفز-المنسق للمبادرات القومية ومبادرة بالأعمال الجديدة على المستوى القومي - ولا بد أن يصبح دورها في المستقبل كمحفز ومبادر أكثر وضوحا.¹

ثانيا: إعادة هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية

أسفرت عملية إعادة هيكلة مجلس معايير المحاسبة عن مجموعة من المجالس كما هو موضح في الشكل (1-2) :

شكل (1-2): هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة



Source :IFRS in your pocket,deloitte, londre, 2016,p6 , Site web : www.iasplus.com

¹ ريتشارد شرويدر وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-113-

يتبين من المخطط المبين أعلاه الخريطة التنظيمية الجديدة لهيئة المحاسبة الدولية بعد أن تم إعادة هيكلتها بما يتماشى ومتطلبات التطورات الاقتصادية الحاصلة وعولمة الأسواق، واستجابة لمختلف الضغوطات الدولية الممارسة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أسفرت عملية إعادة الهيكلة على مؤسسات لها علاقة مباشرة بمعايير الإبلاغ المالي مع الإبقاء على الوظائف الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولي، ومن ضمنها الإشراف على إصدار وتعديل المعايير المحاسبية الدولية والعمل مع اللجان والمجالس الجديدة على إعداد معايير إبلاغ مالي ذات جودة عالية وقابلة للتنفيذ العالمي وتتمثل هذه المجالس في:

1. **مؤسسة معايير الإبلاغ المالي IFRS:** حيث يعتبر الهيكل الرسمي الذي وضع في عام 2000 وكان يعرف سابقا باسم IASC حيث يتولى أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مسؤولية جمع الأموال اللازمة لتمويل وضع المعايير، ومسؤولية تعيين أعضاء في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية AC تغير الهيكل من خلال دمج مجلس المراقبة في عام 2009، إعادة تسمية ودمج مجموعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2010 على النحو التالي:

2. **مجلس الرقابة (MB):** مجلس الرقابة هو المسؤول عن ضمان قيام أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بمهامهم المحددة في دستور مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والموافقة على تعيين أو إعادة تعيين الأمناء. ويتألف مجلس الرقابة من الأسواق الناشئة واللجان الفنية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والمفوضية الأوروبية ووكالة الخدمات المالية في اليابان (JFSA) ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC).

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-114-

ولا تشارك لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي حالياً إلا بصفه مراقب.

وتخضع مؤسسه المعايير المالية لإشراف الأمناء وتقدم تقاريرها إلى مجلس الرصد. وتتولي الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مسؤوليات جمع الأموال وتشرف على عمل وضع المعايير وهيكل المعايير المالية المعيارية وإستراتيجيتها.

3. المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبية المعنية بالمعايير (IFRS Advisory): هو الهيئة الاستشارية الرسمية للمجلس ولأمناء المؤسسة، ويتألف الأعضاء من مجموعات المستخدمين والمعددين والمحللين الماليين والأكاديميين ومراجعي الحسابات والمنظمين وهيئات المحاسبة المهنية ومجموعات المستثمرين. والمجلس هيئه مستقلة مسؤولة وحدها عن وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، بما في ذلك IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويوافق المعايير المحاسبية أيضا علي تفسيرات جديدة.

4. اللجنة الدولية لتفسيرات الإبلاغ المالي (IFRIC): هي لجنة تتألف في معظمها من الشركاء التقنيين في شركات مراجعه الحسابات ولكنها تشمل أيضا معدي التقارير والمستخدمين. وظيفة اللجنة هي الإجابة على الاستفسارات الفنية من المكونات حول كيفية تفسير المعايير الجديدة في الواقع، مؤخرا اقترحت أيضا إجراء تعديلات علي المعايير للمعايير المحاسبية المعيارية، استجابة لل صعوبات التشغيلية المتصورة أو للحاجة إلى تحسين الاتساق. وتقيم المنظمة اتصالات مع فرقة العمل المعنية بالقضايا الناشئة الأمريكية والهيئات المماثلة وواضعي المعايير لمحاولة الحفاظ علي التقارب علي مستوي التفسير.¹

ثالثا: إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية

يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية حاليا بنشر أربعة انواع من الإصدارات هي:²

1. قوائم مفاهيم المحاسبة المالية SFAC: وهي إصدارات تهدف إلى وضع الأسس التي تبنى

عليها معايير المحاسبة المالية، وهي تخلق مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها، بل يتم

إصدارها للأغراض التالية:

¹.Wiley IFRS 2017: Interpretation and Application of IFRS Standards, John Wiley & Sons,usa.2015,pp 6-7

². ريتشارد شويدر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-115-

- إرشاد مجلس معايير المحاسبة المالية في وضع المعايير.

- إرشاد المحاسبين المهنيين في التعامل مع المسائل الغير محلولة.

2. قوائم معايير المحاسبة المالية (SFAS): وهي إصدارات تشير إلى الطرق والاحكام المحاسبية المطلوبة في قضايا محاسبية محددة وهي تطبق او تشكل رسميا مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما GAAP.

3. التفسيرات: وهي تعديلات وتوسع في قضايا مجلس معايير المحاسبة المالية التي سبق نشرها، او آراء مجلس مبادئ المحاسبة، أو نشرات البحوث المحاسبية وهدف هذه التفسيرات هو توضيح وشرح بيان قوائم معايير المحاسبة المالية وآراء مجلس مبادئ المحاسبة ونشرات البحوث المحاسبية القائمة حاليا، فهي تتطلب تأييد غالبية أعضاء مجلس معايير المحاسبة.

رابعا: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية

يمكن التعرف على كيفية وضع معايير المحاسبة الدولية من خلال الإجراءات التالية:

1. تشخيص موضوع المعيار الجديد: عند وضع المعيار المحاسبي الدولي يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع أعضاء من ثلاث دول مختلفة بالإضافة إلى بعض أعضاء المجموعة الاستشارية أو بعض الخبراء في الموضوع محل البحث. و تقوم اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث وتراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة للتعامل مع الموضوع محل البحث. وبعد انتهاء الدراسة والبحث تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقرير إلى المجلس يوضح النقاط الرئيسية للموضوع محل المعيار المحاسبي.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-116-

2. إعداد وعرض مسودة المعيار الجديد: تصدر اللجنة الفرعية مسودة بالمبادئ التي ستراعى عند إصدار مسودة العمل المحاسبي وذلك بعد وصول رد المجلس على التقرير المقدم من طرفها حيث توضح اللجنة الفرعية الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع، وتقوم اللجنة الفرعية بنشر الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع، في شكل مسودة المبادئ وتبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية في الدول المختلفة.

بناء على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار وعرضها على المجلس وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار ويفتح باب التعليقات عليها لمدة ستة شهور.

3. نشر المعيار في شكله النهائي: بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي وتعرضه على المجلس للمناقشة والتصديق عليه بعد الحصول على موافقة 75 % من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير المحاسبية الدولية، حيث يمنح لكل دولة ولكل منظمة عضوا بالمجلس صوت واحد وذلك للتصويت على مسودة المعيار¹.

مراحل إصدار معيار جديد يوضحها الشكل (2-2):

¹. أحمد محمد أبو شمالة: مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-117-

شكل (2-2): إجراءات تبني معيار محاسبي جديد



أخيرا ينبغي التنبيه إلى أمر مهم وهو أنه لا يمكن للجنة معايير المحاسبة الدولية ولا لمهنة المحاسبة أن يكون لها القوة بمفردها على إبرام اتفاقيات دولية أو تطلب التماسي مع معايير المحاسبة الدولية ويعتمد نجاح لجنة المعايير على دعم وتأيد الجماعات المختلفة المهتمة والعاملة من خلال صلاحياتها القانونية، حيث أنه في غالبية دول العالم تحظى مهنة المحاسبة بأهمية واعتبار وهي تولي أهمية كبيرة لهذه الجهود.

تنشر كل مسودة إعلان معتمدة أو المعيار الذي تقوم بنشره لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الانجليزية ويكون الأعضاء مسؤولين عن إعداد ترجمة للمسودات والمعايير بحيث إذا كانت الترجمة صحيحة فهي تصدر بلغة بلدهم، وتوضح هذه الترجمة اسم الهيئة المحاسبية التي أعدت الترجمة وان هذه الترجمة هي الترجمة الصحيحة للنص المعتمد. ويقوم المجلس من آن لآخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزائها لتواكب التطورات في المهنة والصناعات والأنشطة المختلفة.¹

¹ - فردريك تشوي وآخرون: تر: محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج: مرجع سبق ذكره، ص 362.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية جاهدة على تضيق نطاق الاختلافات الموجودة في طرق إعداد وعرض البيانات المالية فهي تسعى إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية.

المطلب الأول: ماهية الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

يعتبر الإطار المفاهيمي دليلاً وأساساً مرجعياً للمحاسبين حيث يضع المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية لمختلف المستخدمين فهو عبارة نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلى معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

أولاً: طبيعة الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

يمثل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث، وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية.¹

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق ولم تكتمل حتى الآن التغييرات المزمع إجرائها على الإطار المفاهيمي، حيث سيتم إضافة جزء للإطار المفاهيمي بعنوان المؤسسة معدة التقرير.²

¹. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والتطبيقية-، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2016، ص2.

². مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - تر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 02.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-119-

الإطار المفاهيمي ليس معياراً وينبغي أن لا يحل تحت أي ظرف من الظروف محل معيار الإبلاغ المالي الدولي الذي لا يوافق عليه، ولا يتضمن الإطار المفاهيمي أحكاماً معيارية للتقييم أو المعلومات التي يتعين إنتاجها.¹ حيث يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الحالية.²

والإطار المفاهيمي السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلى أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وكذلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدي إلى تعزيز إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة، كما يقدم الإطار النظري يقدم حلولاً عملية للمشاكل الجديدة التي قد تظهر نتيجة التطور الاقتصادي المستمر.³

ثانياً: عناصر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

1. **عناصر الإطار المفاهيمي:** قام مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB بإصدار إطار مفاهيمي يعمل على تطوير مبادئ أو معايير نوعية عامة تسمح بالاختيار العقلاني الرشيد بين الطرق البديلة للتقرير المالي، حيث يعتبر مشروع العمل المفاهيمي بمثابة مجموعة من الأهداف والأسس المترابطة، حيث تحدد الأهداف وغايات المحاسبة المالية، في حين تشكل الأسس المفاهيم

¹ .Odile Barbe-dandon, Laurent Didelot: **Maitriser les ifrs**, groupe revue fiduciaire, paris, 2007, p23.

² . محمد أبو نصار ، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 2.

³ . كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، ص 28.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-120-

الأساسية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف، وتهدف هذه المفاهيم إلى توفير إرشادات لما يلي:

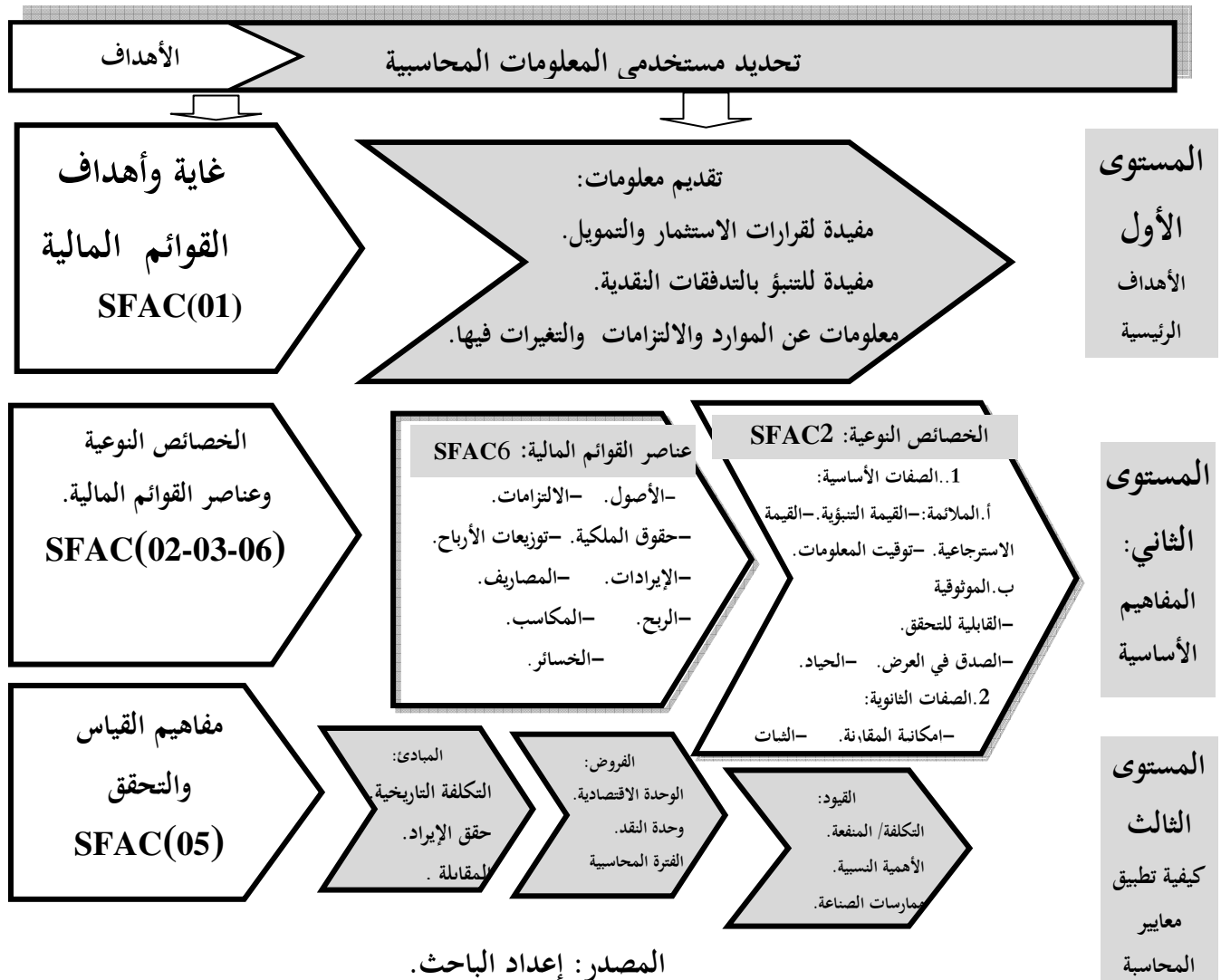
- اختيار العمليات والأحداث والظروف التي تتم معالجتها محاسبياً.
 - تحديد كيفية قياس معالجة العمليات والأحداث والظروف المختارة.
 - تحديد كيفية تلخيص نتائج الأحداث والعمليات والظروف والتقرير عنها.
- وقد نص مجلس معايير المحاسبة على أنه يهدف إلى جعل الإطار المفاهيمي أساساً لتحديد ومناقشة القضايا وطرح الأسئلة الملائمة واقتراح سبل البحث، ليس مجرد حزمة من الحلول للمشاكل، وقد أدى الإطار المفاهيمي إلى إصدار سبع قوائم لمفاهيم المحاسبة وهي:
- قائمة المفاهيم رقم SFAC01 بعنوان "أهداف التقرير المالي لمشروعات الأعمال".
 - قائمة المفاهيم رقم SFAC02 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".
 - قائمة المفاهيم رقم SFAC03 بعنوان "عناصر القوائم المالية لمشروعات الأعمال".
 - قائمة المفاهيم رقم SFAC04 بعنوان "أهداف القوائم المالية للمنظمات غير التجارية".
 - قائمة المفاهيم رقم SFAC 05 بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال".
 - قائمة المفاهيم رقم SFAC06 بعنوان "عناصر القوائم المالية".
 - قائم المفاهيم رقم SFAC07 بعنوان "استخدام معلومات التدفقات النقدية والقيمة الحالية للقياس المحاسبي"¹.

عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة ممثلة في الشكل (2-3):

¹. ريتشارد شرويد، مرجع سبق ذكره، ص ص 80.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-121-

شكل (2-3): مكونات الإطار المفاهيمي للمحاسبة



2. مستويات الإطار المفاهيمي للمحاسبة: ترتيب عناصر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض

القوائم المالية كما يوضحها الشكل أعلاه تعطينا ثلاث مستويات أساسية له وهي: ¹

أ. المستوى الأول: تظهر الأهداف حيث تبين ماهي أغراض القوائم المالية والأطراف التي تقدم من أجلها هذه القوائم وماهي المعلومات الواجب أن تتضمنها هذه القوائم والقصور الخاص بهذه القوائم.

¹. كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-122-

ب.المستوى الثاني: تظهر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكذلك تعريف العناصر الخاصة بالقوائم المالية. وفي هذا المستوى تتحدد الخصائص الأساسية الواجب توافرها لتصبح المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات. كذلك يتحدد في هذا المستوى العناصر التي تحتويها القوائم المالية وكيفية قياس هذه العناصر.

ج.المستوى الثالث: يحدد المستوى الثالث للإطار المفاهيمي أسس القياس والاعتراف بعناصر القوائم المالية والتي تستخدم لإصدار المعايير المحاسبية والاعتراف والقياس حيث تتضمن فروض ومبادئ وقيود تميز التقارير المحاسبية.

أخيراً يمكن القول أن قائمتي المفاهيم رقم (01) ورقم (02) هما الأهداف التي ترشد الممارسات المحاسبية، وتدلان على مدى فائدة الأهداف في صنع القرارات النوعية، حيث تحدد قائمة المفاهيم رقم (01) الهدف الأساسي لعملية التقرير بأنه الفائدة (Usefulness)، بينما قائمة المفاهيم رقم (02) فتبين كيف يمكن أن تكون القوائم المالية مفيدة من الناحية النوعية، وتبين قائمة المفاهيم رقم (05) أن كلا من قائمتي المفاهيم رقم (01) و(02) توفران الإرشادات التي تمكن المحاسبين من الاعتراف بالمعلومات المحاسبية وقياسها، إضافة إلى أن قائمة المفاهيم رقم (05) تبين قابلية القياس و تنص على أن البند يجب أن يقابل تعريف العنصر المبين في قائمة المفاهيم رقم (06) ليتمكن قياسه. وتوفر قائمة المفاهيم رقم (07) إطار عمل لاستخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية كأساس للقياس المحاسبي.¹

ثالثاً: أهداف الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

يهدف الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى المساعدة على :

- تطوير معايير دولية مستقبلية للمعلومات المالية؛

¹.ريتشارد شرويدر: مرجع سبق ذكره، ص81.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-123-

- زيادة التنسيق بين القوانين والتنظيمات وإجراءات تحضير القوائم المالية عن طريق تقديم قاعدة تسمح بتقليص عدد المعالجات المحاسبية التي تسمح بها المعايير الدولية للمعلومة المالية؛

- مساعدة الهيئات الوطنية المكلفة بتطوير المعايير المالية والمحاسبية الوطنية؛

4. مساعدة المسؤولين على تحضير القوائم على تطبيق معايير المعلومات المالية؛¹

5. مساعدة المدققين في الإدلاء بأرائهم حول القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير؛

6. مساعدة مستعملي القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية على فهم وتفسير

المعلومة المالية المحتواة؛

7. تقديم معلومات للمهتمين حول النهج المتبع من طرف مجلس IASB في إعداد المعايير.²

بما أن المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قد لا تحتوي على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات، فإنه يطلب من إدارة المؤسسة استخدامها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض بما ينسجم مع الإطار المفاهيمي المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية.³

المطلب الثاني: القوائم المالية والتقارير المالية ذات الغرض العام: المفهوم، الأهمية، الأهداف

يعالج الإطار المفاهيمي للمحاسبة التقارير المالية ذات الغرض العام وهي التقارير تعدها مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة المنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والتي تستخدم المحاسبة المالية التجارية، ويتم إعداد هذه التقارير بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريعة واسعة من المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية للمؤسسة. وبناء عليه، فإن

¹. محمد بوتين: مرجع سبق ذكره، ص48.

². Odile Barbe-dandon, Laurent Didelot : **op cit**, p 23.

³. مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص6.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-124-

الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية المعدة لاستعمالات خاصة مثل القوائم التي تعد لغايات الدوائر الضريبية.

أولاً: مفهوم القوائم المالية والتقارير المالية

تعطي القوائم المالية تمثيلاً واضحاً للوضع المالي للمؤسسة، هذا ما يسمح باتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من خلالها حيث تشكل البيانات المالية أساساً لفهم الوضع المالي للمؤسسة وتسمح بتقييم الأداء المالي الحالي والمحتمل لها.¹

1. مفهوم القوائم المالية: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث تعرّف بأنها "عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمؤسسة ومجموع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة محددة (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة)."²

تعرف كذلك بأنها: "مجموعة القوائم التي تصدرها المؤسسة في نهاية العام والمتعلقة بتحقيق هدف في المؤسسة في تحديد نتائج الأعمال عن سنة معينة تنتهي في تاريخ معين، ومراكز الأموال بذلك التاريخ، فهي وثائق تاريخية مساعدة ومفيدة، تستغل لمعرفة الربحية والملاءة المالية للمؤسسة."³

تستند القوائم المالية على البيانات المحاسبية فهي التعبير المالي عن موارد المؤسسة الاقتصادية وتغيراتها في فترة معينة، ولا بد أن تكون على درجة عالية من الدقة وصحة التعبير

¹ Lyn Fraser, Aileen Ormiston: **understanding-financial-statements**, 9th ed, pearson education, usa, 2010, p18.

² وليد ناجي الحياي: **مذكرات في التحليل المالي في المنشآت التجارية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص22.**

³ William H. Webster: William H. (Webster): **Accounting for Managers**, Mc Graw-Hill Companies, New Yourk, 2004, p 76.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-125-

عن النشاط والوصف الصحيح لمركز المؤسسة المالي، كما يجب أن تتصف بالوضوح والبساطة وثبات المصطلحات والطرق المحاسبية المستخدمة.

2. مفهوم التقارير المالية:

تقدم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دورياً (أو تقديمها طوعاً) إذ ترى هيئة معايير المحاسبة المالية أن مفهوم التقارير المالية هو مفهوم واسع بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي، وضربت أمثلة عديدة لذلك مثل أن تحتوي التقارير المالية على مدى أداء المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي والمعلومات التي تنتشر عن الشركات بالإصدارات المتخصصة والتنبؤات الخاصة بمحلي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم وكذلك المعلومات عن أسعار الفائدة وغيرها.¹

3. الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية: الكثير منا يعتبر القوائم المالية والتقارير المالية لهما نفس الدلالة للتعبير على مخرجات النظام المحاسبي، لكن هناك بعض الفروق الجوهرية حيث لكل منهما مفهوم خاص بها، حيث نجد في نهاية كل سنة مالية تقدم المحاسبة المالية مجموعة متكاملة من القوائم المالية الختامية التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض، والسياسات، المبادئ المحاسبية، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية والتي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستخدمين من خارج المؤسسة وداخلها، وتزيد موثوقية القوائم المالية بتقديمها للمراجعة بغرض المصادقة عليها وإبداء الرأي فيها من التقارير المختلفة التي تصدرها المؤسسة لحملة

¹. كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-126-

أسهمها قد يكون التقرير السنوي الأكثر أهمية فيها. تتضمن التقارير المالية قسمين من المعلومات: **قسم مقالي**، وعادة يقدم كخطاب من الرئيس، والذي يصف نتائج تشغيل المؤسسة خلال السنة التي مضت، ويناقش بعد ذلك التطورات الجديدة التي ستؤثر على العمليات المستقبلية. و**قسم كمي** يقدم فيه التقرير السنوي أربعة قوائم مالية أساسية وهي قائمة الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وجدول تدفقات الخزينة. وهي في مجملها تعطي صورة محاسبية لعمليات المؤسسة، وموقفها المالي. وتقدم البيانات التفصيلية للسنتين أو الثلاث سنوات الماضية، حيث تكون المادة المقالية والكمية متساوية الأهمية حيث تذكر القوائم المالية ماذا حدث بالفعل للأصول، والخصوم، وحصص الأرباح خلال بضع سنوات، بينما توضح القوائم المقالية لماذا تحولت عناصر القوائم إلى الطريقة التي حدثت بها.¹

مما سبق يتبين أن القوائم المالية تعد جزءاً مهماً من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم المؤسسة بإعدادها استجابةً للزيادة المطرد في احتياجات المستخدمين لها في الوقت الحالي، لذلك أصبح من غير الممكن عملياً تلبية كل احتياجاتهم من المعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط بل يجب تدعيمها بمعلومات إضافية من خلال التقارير الإضافية أو الوصفية إلى جانب المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية.

ثانياً: أهمية التقارير المالية

تعتبر القوائم المالية جزءاً من عملية التقرير المالي وتهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية والتي تكون مفيدة لمدى واسع من المستخدمين، حيث تتبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات التي تحتويها، فهي

¹. أوجين بريجهام، ميشيل إيرهاردت، تر: محمد علي إبراهيم سرور: الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، ج1، دار المريخ، السعودية، 2009، ص175.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-127-

تعد من أهم مصادر المعلومات التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:

1. **أداة اتصال:** تكمن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال-الاتصال- في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛ كما تعتبر وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك.

2. **وسيلة لتقييم الأداء:** تعرض القوائم المالية البيانات المالية المستمدة من السجلات خلال فترة معينة وتحمل هذه القوائم أنواعاً مختلفة من البيانات حسب احتياجات مستخدميها، وتقدم هذه البيانات إلى جهات مختلفة خارج المؤسسة وداخلها حيث يتم الاعتماد عليها في بناء قراراتهم المختلفة وذلك لما تحمله من ملخص لنتائج نشاط المؤسسة خلال السنة، يمكنهم من معرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة وكذا طريقة تسيير الأموال داخل المؤسسة لذلك يمكن القول أن القوائم المالية تساعد في تقييم أداء الإدارة وكفاءتها وتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال استخدام موارد المؤسسة.

3. **وسيلة في اتخاذ القرارات:** تساعد القوائم المالية الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل حيث تستعمل من الأطراف أخرى التي تربطها علاقة مباشرة مع المؤسسة، من خلال مختلف استخدامات القوائم المالية تبرز لنا أهميتها على عدة مستويات:

أ. على مستوى المستثمر الفرد:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة؛

- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار؛

ب. على مستوى السوق المالية:

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-128-

- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم؛
- خلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين؛
- عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.¹

ثالثاً: أهداف التقارير المالية المعدة للاستخدام العام

صنفت لجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) أهداف التقارير المالية إلى أهداف رئيسية (عامة) وأخرى فرعية (تفصيلية).

1. الأهداف العامة للتقارير المالية: توفر التقارير المالية ذات الغرض العام جملة من الأهداف أهمها:

أ. توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين: يجب أن توفر التقارير المالية المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة وكذلك القرارات المشابهة، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة للمستخدمين ذوي الفهم المعقول للأنشطة.²

فهم المعلومات المالية من قبل المستثمرين والدائنين والمستخدمين المحتملين يتم بدرجات متفاوتة، حيث يمكن أن يحدث اختلاف كبير في طريقة استخدام المعلومات المالية أو درجة الاعتماد عليها، ولذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تقدم بشكل يمكن من استخدامها بواسطة الجميع سواء المختصين أو غير المتخصصين، حيث ينبغي عدم استبعاد المعلومات الملائمة لأنه يصعب على البعض فهمها أو لأن البعض يختارون عدم استخدامها.

¹ ناصر محمد علي المجهلي: خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بائنة، 2009، ص 79.

² طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية للأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 43.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-129-

ب.توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة: توفر التقارير المالية ذات الغرض العام معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، والتي تشمل معلومات حول الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمطالبات على تلك الموارد والتغيرات التي تتم على الموارد والمطالبات. كما توفر التقارير المالية معلومات حول تأثير العمليات والأحداث الأخرى التي تؤدي لتغيير الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها. والمعلومات المذكورة توفر مدخلات مفيدة لاتخاذ القرارات حول تزويد المؤسسة بالموارد الاقتصادية.

ج.توفير معلومات حول سيولة المؤسسة: إن تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمطالبات على تلك الموارد تساعد مستخدمي تلك المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف المالية. حيث يتم تقييم سيولة المؤسسة ودرجة اليسر المالي لديها. حيث تنتج التغيرات في الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها عن الأداء المالي للمؤسسة أي نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، وكذلك من الأحداث والعمليات الأخرى مثل إصدار أسهم أو سندات. وليتمكن مستخدمو المعلومات من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، حيث يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى التمييز بين التغير في الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها الناتجة عن الأداء المالي (ربح أو خسارة) والتغير الناتج عن الأحداث الأخرى المؤثرة عليها.¹

2.الأهداف الفرعية(الأهداف التفصيلية):تتمثل الأهداف التفصيلية في توفير معلومات حول أداء

المؤسسة ومواردها والتزاماتها كما تبين تدفقاتها النقدية المختلفة وهي موضحة فيما يلي:

أ. تقديم معلومات عن أداء المؤسسة ومكاسبها: توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة، فبالنسبة للمستثمرين والدائنين فهم يستخدمون المعلومات لمساعدتهم

¹ . مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص9.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-130-

في تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة، لذلك فالتركيز الأساسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات تعبر عن أداء المؤسسة من خلال قياس الربحية ومكوناتها، مما يسمح لمستخدمي التقارير المالية بتقدير القدرة الكسبية للمؤسسة ومخاطر الاستثمار أو الإقراض فيها وهذا يعتمد على مدى كون المعلومات المحاسبية المقدمة مفيدة لصنع القرارات.¹

ب. تقديم معلومات عن موارد المؤسسة والالتزامات المترتبة عن تلك الموارد والتغير فيها: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة.

ج. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة: رغم أهمية مقياس العائد المحاسبي لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات، القوائم المالية تقدم أيضاً معلومات عن كيفية الحصول على التدفقات النقدية وكذلك كيفية إنفاق هذه التدفقات، هذه التدفقات عادة ترتبط بالأنشطة المختلفة للمؤسسة مثل الأنشطة التشغيلية، الرأسمالية والتمويلية. وهو ما تحتويها قائمة التدفقات النقدية.²

المطلب الثالث: الاعتبارات العامة الاعتراف وعرض عناصر القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية معلومات حول خلاصة أنشطة المؤسسات في شكل منظم ومختصر ومفهوم من قبل مستخدميه، حيث أشار الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم والتقارير المالية إلى مضمون تلك القوائم والأسس والاعتبارات الواجب توفرها فيها من أجل ضمان تحقيق أهداف مستخدميها المتعددة.

أولاً: عناصر القوائم المالية

إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي كما حددتها قائمة المفاهيم رقم 06 SFAC بعنوان "عناصر القوائم المالية" تتمثل في: الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية وتعرف هذه العناصر كما يلي:

¹ Gary porter, Curtis Norton : Using Financial Accounting Information, 7th edition, Cengage Learning, South Western, 2011, p 60

² كمال الدين الطهراوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-131-

1. الأصول: تعني الأصول موارد تتحكم فيها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية والتي يتوقع أن تجلب منافع مستقبلية للمؤسسة، حيث تمثل الأصول المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل في إمكانيته في المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية أو ما يعادلها إلى المؤسسة وذلك ب:

- أن يستخدم الأصل منفردا أو مجتمعا مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المؤسسة.
 - أن يستبدل مع أصول أخرى. - أن يستخدم لسداد التزام أو أن يوزع على مالكي المؤسسة.
2. الالتزامات (الخصوم): هو مديونية حالية على المشروع ناتجة عن أحداث سابقة ويتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجة للموارد والتي تتجسد فيها المنافع الاقتصادية تملكها المؤسسة للخارج، حيث إن الخاصية الأساسية للالتزام هي أنه يمثل ديننا حاليا على المؤسسة، والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة ويمكن للالتزامات أن توضع موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي. يتم الوفاء به بطرق مختلفة: يسدد عن طريق الخزينة؛ تحويل أو استبدال أصول أخرى؛ تقديم خدمات؛ تعويض هذا الالتزام بالتزام آخر.
3. حقوق الملكية: تتمثل في حصة الملاك المتبقية في أصول المؤسسة بعد خصم كافة الالتزامات، حيث تظهر في جانب الخصوم وهي ليست من الخصوم، حيث تظهر متجزئة قصد مساعدة المستعمل على اتخاذ قراراته الاقتصادية وتتمثل في :¹

- مساهمات أحضرها المساهمون، النتائج الغير موزعة الاحتياطات بأنواعها؛ إظهار حقوق الملكية منفصلة يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي البيانات المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو قدرة المؤسسة على توزيع أو استعمال ملكيتها،

¹. أحمد حلمي جمعة: نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط1، دار صفاء، عمان، 2010، ص 48-52.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-132-

كما أنها تعكس حقيقة بعض الأطراف ذات المصلحة في ملكية المؤسسة لها حقوق مختلفة بالنسبة لاستلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال.

4. **الإيرادات:** يعني الإيراد زيادة المنافع الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة في شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادة في الأصول ونقص في الخصوم، مما يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بافتراض عدم وجود تغيرات رأسمالية،¹ كذلك يعرف الإيراد بأنه إجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول المؤسسة، أو تؤدي إلى نقص إجمالي الخصوم أو كلاهما، وعادة تنتج الإيرادات من: بيع السلع، تقديم خدمات للعملاء، بيع أصول المؤسسة، فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

يتم قياس الإيراد محاسبياً بالقيمة المتوقعة الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، أما الاقتصاديون فيرون أنه يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات، أما من الناحية المحاسبية يتم قياسها بالقيم النقدية المتوقعة الحصول عليها مقابل بيع السلع أو الخدمات.

5. **المصاريف:** المصاريف تمثل نقصاً في المنافع الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة في شكل تدفقات نقدية خارجية أو كنقص في الأصول وزيادة في الخصوم، مما يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية بافتراض عدم وجود تغيرات رأسمالية. كما يعرف المصروف بأنه إجمالي الزيادة في الخصوم أو إجمالي النقص في الأصول أو كلاهما والناجمة عن ممارسة المؤسسة للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية بالإضافة إلى الخسائر (خسائر الأخطار الطبيعية، خسائر التنازل عن الأصول، خسائر أثر زيادة سعر الصرف). كما هو الحال بالنسبة للإيراد فإن المصروف يقاس من وجهة النظر الاقتصادية بالقيمة السوقية للسلع والخدمات التي استعملت في العمليات الإنتاجية، أما وجهة النظر المحاسبية فإنها تقيس

¹. عبد الرحمان حميد: نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط1، 2009، ص321.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-133-

المصروف بالتكلفة التاريخية للسلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية.¹ الملاحظ من تعريف

المصاريف هو عدم اعتبار المكاسب والخسائر عنصرين من عناصر القوائم المالية.

6. النتيجة: وهي الفرق بين الإيرادات والنفقات لفترة معينة ومن خلالها يمكن للمؤسسة قياس

أدائها وقياس المردودية ونتيجة كل سهم بالاعتماد عليها.

8. التعديل والحفاظ على رأس المال: يحدث أن تكون زيادات أو نقصان في الأموال الخاصة

ناتجة عن إعادة تقييم أو إعادة النظر في قيم الأصول أو الخصوم. هذه الزيادة أو النقصان لا

تظهر في حساب النتيجة ولكنها تظهر مع الأموال الخاصة، التعديل والحفاظ على رأس المال أو

احتياطات إعادة التقييم.²

ثانيا: الشروط العامة للاعتراف بعناصر القوائم المالية

لكي يتم الاعتراف بعناصر القوائم المالية وإدراجها في القوائم المالية في الغالب يستوجب

أن يكون العنصر خاضعا لمراقبة المؤسسة وأن يكون ناتجا عن عمليات مستقبلية بمعنى أن

يكون العنصر المراد إدراجه له علاقة مباشرة بالمؤسسة بحيث يؤثر في مركزها المالي، عموما

يوجد شرطين عامين أساسيين للاعتراف بعناصر القوائم المالية المختلفة وهما:

1. احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية: يستخدم مفهوم الاحتمال في معايير الاعتراف

للاشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من

المؤسسة، كما أن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التي تميز البيئة التي تعمل فيها

المؤسسة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازم لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية استنادا إلى

الأدلة المتوفرة عند إعداد البيانات المالية.

¹. وليد ناجي الحياي: المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص ص43-

². محمد بوتين: مرجع سبق ذكره، ص56.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-134-

2. **موثوقية القياس:** إن المعيار الثاني للاعتراف ببند القوائم المالية أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، وفي كثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة، واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد البيانات المالية ولا يقلل من موثوقيتها، ولكن عندما يتعذر إجراء تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في بيان المركز المالي أو بيان الدخل.¹ لذلك فإن البند الذي يفشل في وقت معين الوفاء بشروط الاعتراف به قد يحقق هذه الشروط في وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة، كما أن البند الذي يمتلك الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل في الاعتراف به قد يتطلب ذلك الإفصاح عنه في الإيضاحات أو المواد التفسيرية أو الجداول المكملة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية

تمثل التقارير المالية، أداة هدفها عرض للمعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية عن المؤسسة الاقتصادية للمساعدة في الحكم على كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات، حيث يرى بعض الكتاب أنه من الضروري توفر عنصرين أساسيين في المعلومات من أجل أن تكون مفيدة وهما:

- أن تعرض التقارير المالية بطريقة علمية سليمة وأن ترتبط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية.

- أن تتضمن التقارير المالية المعلومات المهمة التي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها.

ولتحقيق ذلك الغرض لابد من الأخذ في الاعتبار المقومات الأساسية التي تقوم عليها

عملية إعداد وعرض وتقديم المعلومات في التقارير المالية التي حددها البعض في ما يلي:

¹. أحمد حلمي جمعة: نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، مرجع سبق ذكره، ص58.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-135-

1. اعتبارات شكلية: هي الشروط الواجب توفرها في الشكل العام للتقارير المالية والتي نلخصها

فيما يلي:¹

- تحديد اسم المؤسسة ووضعها القانوني، تبعية القوائم المالية لمؤسسة منفردة أو لمجموعة معينة من المؤسسات.

- تحديد العملة التي يتم بها إعداد القوائم المالية، إذ يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقدير تأثير العمليات المختلفة، وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم المالية الأخرى لابد أن يكون قابلاً للقياس النقدي.

2. اعتبارات إجرائية: عند إعداد التقارير المالية يجب مراعاة عدة اعتبارات عملية أهمها:

أ. عدم المقاصة بين عناصر القوائم المالية: تعني عملية المقاصة إظهار أو عرض بند معين بقيمة صافية أي بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين، مثل إظهار العمولات المدينة البالغة 4000 دينار والعمولات الدائنة البالغة 6000 دينار برقم واحد باسم صافي العمولات الدائنة بمبلغ 2000 دينار. وتؤدي المقاصة في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

لذلك منع المعيار المحاسبي IAS1 إجراء مقاصة بين أي من الأصول والالتزامات، مالم يسمح أو يطلب ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية. كما منع المعيار المذكور إجراء مقاصة بين الدخل والمصروف إلا إذا سمح أو تطلب أحد المعايير المحاسبية ذلك أو إذا كانت المكاسب والخسائر والمصاريف المرتبطة بها ناتجة عن عمليات متشابهة مثل أرباح أو خسائر فروقات العملات الأجنبية لإظهار صافي الربح أو الخسارة من فروقات العملة. إن عرض بعض

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-136-

الأصول مطروحا منها مخصصاتها الخاصة بها هو إجراء مقبول ولا يعتبر مقاصة مثل عرض الأصول غير الجارية مطروحا منها مجموع الاهتلاكات.

ب. المعلومات المقارنة: يجب أن يتم إظهار البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة المالية السابقة، حيث توجب معايير المحاسبة الدولية إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية. توفر قابلية مقارنة عناصر القوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم الحالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفتريات سابقة لنفس المؤسسة أو مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من ذلك في تقييم أداء المؤسسة من فترة لأخرى مما يرشد قراراتهم الاقتصادية المختلفة ويساعدهم في عملية التنبؤ.

ينص المعيار المحاسبي **IAS1** أنه عند تعديل عرض أو تصنيف أي من البنود في القوائم المالية ينبغي إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي، وعند إجراء إعادة تصنيف المبالغ المقارنة يجب على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة إعادة التصنيف وسبب إعادة التصنيف كما تشير إلى مبلغ البند المعاد تصنيفه.¹

جـ. تكرار إعداد التقارير: يجب على المؤسسة عرض مجموعة متكاملة من القوائم المالية (بما فيها المعلومات المقارنة) سنويا على الأقل، وعندما تغير المؤسسة نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض البيانات المالية لفترة تزيد أو تقل عن سنة، فإنه يجب على المؤسسة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب وراء استخدام فترة أطول أو أقل من سنة، وحقيقة أن المبالغ المعروضة في البيانات المالية ليست مقارنة بشكل كامل.²

¹ . معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص33.

² .محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص27.

المبحث الثالث: الأسس النظرية والتطبيقية لإعداد القوائم المالية

يبين الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية المبادئ الأساسية للعرض والقياس وإعداد الحسابات التي ينبغي اعتمادها من أجل إعداد وقياس عناصر القوائم المالية.

المطلب الأول: القواعد والفروض المحاسبية الأساسية لإعداد القوائم المالية

يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار المفاهيمي للمحاسبة على ضرورة قواعد افتراضات أساسية يبنى عليها العمل المحاسبي والتي تعطي أساسا للعمل المحاسبي. هذه الافتراضات مشتقة من الأهداف العامة للمحاسبة تتوافق مع أهداف القوائم المالية بينما تمثل القواعد المحاسبية أفكارا منطقية ومتعارف عليها في مجال المحاسبة حيث تمثل الأساس الذي يمكن مستخدمو المعلومات المحاسبي من الحكم على دقة وموضوعية القوائم المالية للمؤسسة.

أولاً: الفروض المحاسبية

تنص معايير المحاسبة الدولية على ضرورة توفر أربع افتراضات أساسية عند إعداد القوائم والتقارير المالية والتي تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهي:

1. **فرض الوحدة الاقتصادية¹:** من الافتراضات الأساسية في المحاسبة أن النشاط الاقتصادي يمكن رده إلى وحدة مسؤولة معينة، بمعنى أنه يمكن الفصل بين النشاط الخاص بالمؤسسة وأعمال ملاكها و نشاط المؤسسات الأخرى، فإذا لم توجد طريقة واضحة للفصل بين كل الأحداث الاقتصادية التي وقعت، فإنه لن يوجد أي أساس للمحاسبة.
2. **فرض الاستمرارية²:** عند إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية، يفترض أن المؤسسة ستستمر في النشاط في المستقبل القريب. وبعبارة أخرى أن المؤسسة غير معرضة

¹.دونالد كيسو، جيري ويجانت تر: أحمد حامد حجاج: مرجع سبق ذكره، ص76.

².Nanadakumar.A, and others: **Understanding-IFRS-fundamentals**, John Wiley & Sons, New Yourk, 2010, p12.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-138-

للتصفية أو تقليص حجم عملياتها، في المستقبل القريب، فحسب (IAS₁) أقل فترة للنشاط هي مدة اثني عشر شهرا من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

هناك العديد من الجوانب التي توضح هذا الافتراض؛ فمثلا مبدأ التكلفة التاريخية سيكون

بلا معنى إذا افترضنا تصفية قريبة للمؤسسة، كذلك سياسة الاهتلاكات لن تكون مبررة إلا إذا افترضنا بقاء المؤسسة.

3. **افتراض وحدة النقود:** بما أن المال هو القاسم المشترك للنشاط الاقتصادي، فهو يوفر أساسا مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي، حيث لا تسجل المؤسسة إلا المعاملات النقدية القابلة للقياس الكمي فقط، عملاً بافتراض أن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات وصنع قرارات رشيدة لذلك.¹

4. **فرض الدورية:** فرض الدورية يعني أن أنشطة المؤسسة ونتائجها يمكن قياسها وتقسيمها إلى فترات زمنية محددة بهدف تزويد مستخدميها بها بشكل منتظم سواء كان ذلك بإصدار قوائم مالية سنوية، أو نصف سنوية؛² مما يجعل المستخدمين على دراية مستمرة بالأوضاع المالية للمؤسسة بدلاً من البقاء فترة طويلة لمعرفة ذلك، تجدر الإشارة إلى أن سرعة تشغيل المعلومات والإعلان عنها قد ينجر عنها زيادة احتمال الوقوع في الخطأ عند إعدادها. وتمثل هذه الظاهرة مثالا على عملية الموازنة بين الملاءمة والمصدقية في إعداد التقارير المالية.³

ثانياً: قواعد إعداد القوائم المالية

لكي تستطيع القوائم المالية (مخرجات للنظام المحاسبي) تحقيق المنفعة المرجوة منها، فإن عملية إعدادها تخضع لمجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب مراعاتها في إعداد القوائم المالية.

¹. William H, Webster: **op cit**, p43.

². Baruch, England: **Schum's outline of theory and problems of intermediate accounting**, 2^{ed} edition, McGraw-Hill Companies, New Yourk, 2007, p83.

³. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص23.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-139-

لا يوجد اتفاق بين المحاسبين حول المبادئ المحاسبية فنشرة FASB تشير إلى أربع مبادئ محاسبية أساسية لكن هذا لم يمنع وجود مبادئ محاسبية أخرى ذات قبول عام يتم اتباعها على صعيد واسع؛ أهم المبادئ المحاسبية التي يتم إتباعها لعرض المعلومات في القوائم المالية وهي:

1. **مبدأ التكلفة التاريخية:** وفقا لهذا المبدأ تتحقق عائدات بيع السلع أو الخدمات فقط عندما يلتزم المشتري بدفع ثمن تسليم السلع أو تقديم الخدمة، ويستند هذا المفهوم على الأحداث التاريخية للمعاملات التجارية حيث أن المبادئ المحاسبية حاليا تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والالتزامات والتقارير عنها على أساس سعر الاستحواذ¹، لقد كان لافتراض الاستمرارية أثره الفعال في تعزيز العمل بمبدأ التكلفة التاريخية ويتضح ذلك من الحالات العملية التي يخرج فيها عن تطبيقه في حالات التصفية والبيع والاندماج حيث يتم فيها القياس على أساس الأسعار الجارية ففي هذه الحالات يتم اسقاط فرض استمرار النشاط.²

2. **مبدأ الاعتراف بالإيراد:** غالبا يتم الإقرار بالإيراد عندما يتحقق أو يصبح قابلا للتحقق أو عندما يكتسب ويكون ذلك وفق أساسين :

أ. **أساس الاستحقاق:** يعني أساس الاستحقاق للمحاسبة الاعتراف بالإيرادات عند تحققها والنفقات عند حدوثها، فعندما تقوم المؤسسة بأداء خدمة أو بيع سلعة أو تتحمل مصروفا فإن العملية المالية تسجل في الدفاتر بغض النظر عن تحصيل أو دفع المبلغ المرتبط بها³، إذا كان

¹.M.e.Thukaram Rao, **Accounting and Financial management for BCA e MCA**, new age international (P) ltd, New Delhi , 2007, p9.

². عباس محمد بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص41.

³. وابل بن علي الوابل: أسس المحاسبة، ط3، ج1، منشورات الوابل بن علي الوابل، السعودية، 2001، ص125، (بتصرف).

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-140-

الفرق بين أساس الاستحقاق والاساس النقدي ليس ماديا، يجوز للمؤسسة استخدام الأساس النقدي كبديل لأساس الاستحقاق لتحديد الدخل.

عادة التسجيل وفق أساس الاستحقاق يتطلب العديد من التعديلات في نهاية الفترة المحاسبية لأن استخدام أساس الاستحقاق يعقد عملية المحاسبة، لكن في المقابل النتيجة النهائية وفقه هي أكثر تمثيلا للحالة المالية للمؤسسة من الأساس النقدي؛ فدون أساس الاستحقاق، لا يمكن للمحاسبين العمل وفق فرضية الفترة الزمنية أي توفير قدر معقول من الدقة لفترة معينة من الزمن.¹

ب. الأساس النقدي: وضع باري هيكس تعريفا جيدا للأساس النقدي حيث قال: " الأساس النقدي للمحاسبة يعني عكس المعاملات التي تتضمن المقبوضات والمصروفات النقدية الفعلية الحادثة في فترة زمنية معينة، دون محاولة تسجيل فواتير أو مبالغ غير مسددة مستحقة للمؤسسة أو عليها".²

عادة لا تقدم المحاسبة على الأساس النقدي معلومات معقولة عن مقدرة المؤسسة على الربح في المدى القصير، حيث لا يمكن اعتبار الإيراد محققا إلا بعد تحصيل ثمن البيع وهو ما يعني أن واقعة التحصيل هي الأساس الذي يعتمد عليه لتحديد لحظة تحقق الإيرادات وبالتالي استخدام الأساس النقدي بدلا من أساس الاستحقاق.

3. مبدأ المقابلة: يتم قياس الربح الصافي الذي تحقق خلال الفترة بخضم كل بنود النفقات من الإيرادات المتعلقة بها، وهذا ما يطلق عليه مبدأ تغطية النفقات أو مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، عند الاعتراف بالمصاريف يحاول المحاسبون اتباع المدخل الذي يقول "دع المصاريف تتبع الإيرادات"، حيث يجب أن تتضمن النفقات جميع النفقات المتعلقة بالفترة المالية

¹.Charles H. Gibson: **Financial reporting and analysis**, 12th edition, cengage learning, South-Western, 2011, p 17.

².طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص214.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-141-

بغض النظر عن واقعة السداد، كما يجب أن تتضمن الإيرادات جميع الإيرادات المتعلقة بنفس الفترة المالية بغض النظر عن واقعة التحصيل حيث يتفق هذا المفهوم مع تطبيق أساس الاستحقاق عند قياس النفقات والإيرادات وليس الأساس النقدي، ولقد كان مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات نتيجة ضرورية لافتراض الاستمرارية وتقسيم حياة المؤسسة إلى فترات دورية قصيرة الأجل.¹

4. مبدأ الإفصاح الكامل: ينبغي أن تكشف التقارير المالية للمؤسسة عن جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على تقديرات مستخدمي القوائم المالية. البيانات المالية ستلخص معلومات مالية هامة إذا قدمت جميع المعلومات بالتفصيل، في المقابل فإنه يمكن أن يكون الإفصاح الكامل مضللاً، إذا حدث هناك إفراط في المعلومات المفصّل عنها لذلك لا بد من تلخيص معقول للمعلومات المالية، بسبب تعقيد العديد من المؤسسات وزيادة توقعات مستخدمي القوائم المالية، حيث أصبح الإفصاح الكامل واحداً من أصعب المفاهيم تطبيقاً بالنسبة للمحاسب.²

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم والتقارير المالية

يعتبر تحديد مستخدمي القوائم المالية الأساس الذي يتم من خلاله تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية. كما يمثل مستوى الفهم والإدراك لمستخدمي القوائم المالية عاملاً مهماً للاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. كما أن مستخدمي المعلومات المحاسبية كما جاء في أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين هما المستخدمين العاديين (ذات النفع العام)، والمستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات.

¹. عباس محمد بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 42.

². Charles H :op cit, p 16.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-142-

أولاً:المستخدمون العاديون – ذات النفع العام-

هم المستخدمون الذين تكون استخداماتهم للمعلومات المحاسبية بشكل عام بمعنى لتحقيق

أغراض عامة غير ربحية وغير تنافسية وتضم هذه الفئة مايلي:

1. **الموظفون:**يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار المؤسسة وربحية أرباب عملهم، حيث يستخدم الموظفون المعلومات المحاسبية لمصلحتهم الخاصة، فالمعلومات المحاسبية تساعد على ضمان المنفعة من المؤسسة في المستقبل مثل المعاشات التقاعدية، وتوفير الصحة.¹

2. **الحكومة ودوائرها المختلفة:** تحتاج هذه الفئات المعلومات المحاسبية بغرض التأكد من أن المستثمرين لديهم المعلومات الكافية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، كذلك تستخدم بغرض مراقبة أداء المؤسسات في السوق ومدى التزامها بالقوانين المنظمة لها وما إذا كانت المؤسسات تحقق مكاسب احتكارية مفرطة، كما تحتاجها من أجل أغراض البحث والإحصاء.²

3. **الجمهور:** يحتاج الجمهور للمعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

ثانياً: المستخدمون المتخصصون

تشمل المستخدمين ذوي الاهتمامات الخاصة كل حسب علاقاته بالمؤسسة،حيث تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض تنافسية واستثمارية فهم يهتمون بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وقياس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق عوائد وأرباح مالية من توظيف الأموال فيها. وتضم هذه الفئة مايلي:

¹.أحمد حلمي جمعة: مرجع سبق ذكره، ص 36.

².W. Steve Albrecht and others, **Financial Accounting**, Thomson South-Western, U SA , 2011,p 12.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-143-

1. **المستثمرون:** يهتم مقدمو رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المحقق منها فحاجتهم للمعلومات المحاسبية تكمن في مساعدتهم في قرارات الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع. فالمستثمرون المحتملون يهتمون بالمعلومة المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمؤسسة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة، ذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة لذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المؤسسة أو يقدمون السلع والخدمات لها نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشيء الذي يجعل للاستثمار قيمة.¹
2. **المقرضون:** وهم فئة مقرضي المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، والمقرضون يهتمون بشيء واحد وهو أن يتم تسديد قروضهم مع الفوائد المترتبة عنها، فعند التقدم للبنك للحصول على قرض فإنه يطلب معلومات مالية للتأكد من قدرة المؤسسة على السداد، أهمها قائمة التدفقات النقدية والتي يستخدمها البنك في اتخاذ قراره فيما يخص منح القرض من عدمه.²
3. **الموردون:** حاجة الموردين للمعلومات المحاسبية هو لغرض تقييم مدى إمكانية المؤسسة من دفع المبالغ المستحقة عند استحقاقها ويركز الموردون في تحليلهم على الأجل القصير.
4. **الزبائن:** الزبائن في حاجة إلى معلومات حول استمرار المؤسسة، خاصة عندما يكون لديهم ارتباطات طويلة الأجل مع المؤسسة.³
5. **المنافسون:** يهتم منافسو المؤسسة بالبيانات المالية لها وذلك بهدف معرفة الخلل أو التميز لتقدير مدى قوة أو ضعف المؤسسة لوضع الخطة المقابلة لها من أجل صنع فرص استثمارية جديدة.

¹. طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

². W. Steve Albrecht, and others: **op cit**, p 9.

³. David Alexander, Chrstopher Nobes: **Financial Accounting An International Introduction**, 2^{ed} edition, Pearson education, England, 2004, p 5.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-144-

6. الاندماج: عند الرغبة بالاندماج بين مؤسستين أو أكثر يتم الاستناد إلى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من أجل الوقوف على جدوى عملية الاندماج للمساهمين، فيتم تقدير القيمة الحالية للمؤسسة المطلوب شرائها والقيمة المتوقعة بعد الاندماج وأسعار الأسهم، بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة المندمجة.¹

يمكن تلخيص مستعملو القوائم المالية في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-1): مستعملو المعلومات المحاسبية.

طبيعة المستخدمين	حاجتهم للمعلومات
المستخدمون العاديون	
الموظفون (ممثلو العمال)	التعرف على : الاستقرار المالي للمؤسسة و المردودية المالية لها.
الدولة وهيئاتها	تقييم : توزيع الموارد واحترام إلزامية نشر المعلومة.
الجمهور	التعرف على: درجة المساهمة في الاقتصاد المحلي، مناصب العمل المعروضة، تطور ورفاهية المؤسسات.
المستخدمون المتخصصون	
المستثمرون	تقدير : المخاطر، المردودية.
المقرضون	معرفة : احتمال استرجاع مبالغ القروض وفوائدها في ميعاد الاستحقاق.
موردون ودائنون آخرون	معرفة: احتمال استرجاع مبالغ القروض وفوائدها في معاد استحقاقها.
العملاء	ضمان: استمرارية المؤسسة.
المنافسون	قياس: نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة، صنع فرص استثمارية جديدة.
الاندماج	تقدير: جدوى الاندماج لدى المساهمين، ومقدار الإضافة المالية لهم.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: Odile Barbe, laurent didelot, op cit, p 24

يتبين من خلال بيانات الجدول (2-1) أن الطلب على المعلومات المحاسبية للمؤسسة يرتبط بالدرجة الأولى بالفئات المستخدمة للقوائم والتقارير المالية، والملاحظ من هذه الناحية أن الطلب يتسع في اتجاهين فمن جهة هناك زيادة في عدد الفئات المستخدمة للقوائم مع مرور

¹. دريد كامل آل الشيب: مقدمة في الإدارة المالية، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص68.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-145-

الوقت ومن جهة ثانية هناك زيادة مضطردة في حجم المعلومات المطلوبة لكل فئة. هذه الزيادات نتج عنها زيادة في الضغوط على مهنة المحاسبة لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة في حجمها وإلا فقدت المحاسبة الأهمية المعلقة عليها في هذا الشأن.

ما تقدم ذكره من مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات ليست على سبيل الحصر، بل هناك فئات أخرى متنوعة تحتاج بصفة مستمرة إلى معلومات مالية وغير مالية على المؤسسة، والجدير بالذكر أنه على الرغم من اختلاف فئات المستخدمين وتباين أهدافهم وأغراضهم فإنهم في الأخير يتفقون في نقاط أساسية وهي:

-اتفاقهم على البحث حول مدى نجاح المؤسسة في استثمار الأموال التي تديرها وتحقيق عائد مالي جيد للمساهمين، وتقدير مدى نجاح المؤسسة في اختيار سياساتها التمويلية ونجاحها في تنفيذها.

-بحثهم على معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ممثلاً بالقيمة المضافة أو بمقدار ما تحمله من تكاليف اجتماعية.

-البحث عن معلومات حول مدى صدق وعدالة التقارير المالية في التعبير عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، ومدى مراعاتها القوانين المخصصة والنافذة عند إعداد التقارير المالية.

ثالثاً: المعلومات اللازمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية

يسعى مستخدمو التقارير المالية إلى الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في اتخاذ قراراتهم، لذلك يختلف المستخدمون في نوعية وتفاصيل المعلومات التي يطلبونها نتيجة لاختلاف حاجاتهم لها و الأنشطة التي تستخدم فيها. حيث يقع على عاتق إدارة المؤسسة مسؤولية إعداد وتقديم تلك البيانات المالية، وبما أن المستثمرين هم مقدمو رأس المال

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-146-

الاستثماري للمؤسسة فإن توفير البيانات المالية التي تلبي احتياجاتهم سوف تلبي أيضا معظم احتياجات المستخدمين الآخرين المحتمل أن تلبيها البيانات المالية ذات الغرض العام. لذلك نجد أن التقارير المالية تهتم بالدرجة الأولى بالمستفيدين من خارج المؤسسة وكذلك على الذين لهم قدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة.¹

على الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول طبيعة العناصر التي تحتاجها كل فئة من فئات المستخدمين إلا أنه يمكن القول بوجود حد أدنى من المعلومات الواجب توفيرها لكل فئة. وإن كانت هذه الاحتياجات ستختلف من مجتمع لآخر ومن فئة لأخرى وفق درجة الوعي والاهتمام بالمعلومات المحاسبية، والأهم من تحديد نوع المعلومات المطلوبة لكل فئة هو ضرورة توفير هذه المعلومات لدى المستخدمين.

وفيما يلي أهم المعلومات اللازم توفرها والتي تلبي حاجيات مستخدمي التقارير المالية:²

1. **المعلومات المحاسبية عن الفترة السابقة:** هي عبارة عن المعلومات الفعلية التي تتضمنها التقارير المالية والمتمثلة بكافة أرصدة الحسابات التي تظهرها القوائم المالية والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة الحالية والفترات المالية السابقة حيث تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها وعرضها للمستخدمين لتمكينهم من مقارنة الأداء الفعلي لها مع الأهداف المرحلية والمستقبلية.

2. **معلومات عن التنبؤات المستقبلية:** تمثل هذه المعلومات أهمية بالغة للمستخدمين خاصة المستثمرين إذا تم وضعها ضمن المعلومات المطلوبة حيث أن إعداد وعرض مثل هذه المعلومات يحتاج إلى دراسات لتحديد بنودها التفصيلية وتتركز أهميتها في مقدار العائد المتوقع، ونسبة التوزيعات المالية وغيرها.

¹. محمود السيد ناغي: دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر، مصر ، 2002، ص 95.

². ناصر علي المجهلي: مرجع سبق ذكره، ص 104.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-147-

3. المعلومات الخاصة بإدارة المؤسسة: تتبع أهمية هذه المعلومات للمستخدمين من الدور الذي تلعبه الإدارة في نجاح أو فشل المؤسسة، فعندما تتسم هذه الإدارة بالخبرة والمعرفة والأمانة والعقلانية في اتخاذ القرارات ذلك سينعكس على سير نشاطها والعكس صحيح.

المطلب الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

الهدف الأساسي لأي نظام محاسبي هو إعداد معلومات مالية وبيانات محاسبية عن المؤسسة في صورة قوائم مالية معدة لمقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها. النظام المحاسبي المالي نص على إعداد أربع قوائم مالية أساسية مبيّنة المحتوى المعلوماتي الواجب توفره فيها.

أولاً: المحتوى المعلوماتي لقائمة الميزانية

تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها وهي تتضمن المعلومات التالية:

1. مكونات قائمة الميزانية: تمثل الميزانية صورة عن الحالة المالية للمؤسسة في وقت معين، وعموماً تكون سنة مالية واحدة ، وهي قائمة بموجودات المؤسسة ومطلوباتها، فالقسم الأول من الميزانية يحتوي على أصول المؤسسة (الموجودات) و القسم الثاني منها يحتوي على الخصوم (المطلوبات وحقوق الملكية)¹، قائمة الميزانية تقدم المعلومات استناداً إلى المعادلة المحاسبية الأساسية الأصول = الخصوم + حقوق الملكية. حيث يتم ترتيب مكونات الميزانية حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة.² من أجل تمكين مستخدميها من عملية المقارنة بين قيم الأصول من جهة وأرقام الخصوم وحقوق الملاك من جهة أخرى.

¹. Zvi Bodie, Alan J. Marcus, Alex Kane: **Investments**, 5th Ed, Mc Graw-Hill Companies, USA , 2002, p 613-641.

². عدنان تايه النعيمي: التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص24.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-148-

تسمية الميزانية جاءت من المعادلة الأساسية للميزانية حيث أن مجموع الأصول يجب أن تساوي دائما مجموع الخصوم وحقوق الملكية، حيث أن الخصوم وحقوق الملكية تمثل الأساليب المستخدمة في شراء الأصول، فهي تمثل مصادر التمويل في المؤسسة، بمعنى آخر المعادلة المحاسبية تدل على أن المبلغ الإجمالي للأصول يساوي المبلغ الإجمالي لتمويل لشراء الأصول.¹

2. أهمية قائمة الميزانية: تكمن أهمية الميزانية في محتواها المعلوماتي حيث تبرز لنا العديد من النقاط أهمها:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية فهي تبين ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة بمقارنة الالتزامات بحقوق الملكية فيها و معرفة مدى تغطية حقوق الملكية للالتزامات وقياس نسب التداول والسيولة؛
- تبين درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح المحتجزة، والتمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية حيث تسمح بالقيام بتحليل درجة الرفع المالي، النسب المتعلقة بالهيكل المالي وغيرها؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

ثانيا: المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1. مكونات قائمة الدخل: هي ملخص يعرض الإيرادات المتولدة للمؤسسة ومكوناتها ومقدارها وكذلك الأعباء المتحملة التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات خلال فترة النشاط، من أجل الوصول إلى تحديد نتيجة عمليات المؤسسة من ربح أو خسارة للفترة التي أعدت فيها القائمة

¹ W Steve Albrecht, and others: **op cit**,p 28

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-149-

¹بذلك تكشف عن التغير في الأصول الذي تظهره الميزانية ويمكن حساب النتائج قياس كفاءة استغلال رأس المال.²

كما هو الحال بالنسبة لقائمة الميزانية لابد من توفر بعض الشروط في قائمة الدخل لتتناسب مع أغراض التحليل المالي؛ فبالإضافة لشروطها الشكلية لابد أيضا من مراعاة كل من مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح المناسب بكيفية تحقق الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها، مما يتطلب إظهار إيرادات المؤسسة من نشاطها العادي مستقلا عن إيراداتها المحققة من مصادر أخرى، في المقابل يجب إظهار مصروفات النشاط مستقلة عن المصروفات الأخرى والخسائر، والإفصاح عن مجمل ربح النشاط، وصافي ربحه قبل الوصول إلى صافي الربح العام.³

2. أهمية جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل): تبرز أهمية جدول حسابات النتائج من خلال تمكين مستخدميه من:

- التعرف على نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة ؛
- التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير عادية ؛
- تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال الأداء المالي باستخدام معيار الربحية للقياس؛
- التعرف على مقدار ضريبة على الأرباح الواجب دفعها والضغط الضريبي على المؤسسة؛

ثالثا: المحتوى المعلوماتي لجدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

قائمة التدفقات النقدية تلخص كافة مصادر واستخدامات النقدية وتربطها بمقدار التغير الذي تظهره قائمة الميزانية من عام لآخر، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تبدأ مع صافي الدخل و الاهتلاكات وتضيف أو تنقص التغيرات في حسابات الميزانية للحصول على التغير في

¹ Zvi Bodie et others : op cit, p 613.

² محمد عباس بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 7.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-150-

وضعية النقدية في المؤسسة، هذا التغيير في الوضع النقدي يجب يساوي بالضبط التغيير من سنة إلى سنة في حساب النقدية في الميزانية.¹

1. مكونات قائمة التدفقات النقدية: تلتزم المؤسسة بإظهار التدفقات النقدية لها خلال الفترة مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، مع مراعاة عرضها بالأسلوب الأكثر ملاءمة لأعمالها حتى تسمح لمستخدميها بتقدير أثر هذه الأنشطة على مركزها المالي ومبلغ النقدية وما يعادلها، لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.² حيث تقدم قائمة تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) كما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية
 - التدفقات المالية لأنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال اقتناء الأصول، وتحصيل الأموال ببيع الأصول الثابتة)؛
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
 - تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.
- 2. أهمية قائمة تدفقات الخزينة:** تكتسي دراسة تدفقات الخزينة أهمية كبيرة من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة، لتشكيل مؤشرات تمكنا من التنبؤ بخطر الإفلاس، وبالمشاكل التي تواجهها المؤسسة فهي:³
- تمكن من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة و هيكلها التمويلي، وكذلك السيولة و الملاءة المالية؛

- تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات؛

¹ David E. Vance :Financial analysis and decision making, Mc graw-Hill companies, USA, 2003, p p 12-13

².أحمد حلمي جمعة: مرجع سبق ذكره، ص 138.

³ مرزاقه صالح، بوهرين فتيحة: المعيار الدولي رقم 07، مجلة الاقتصاد و المجتمع، عدد 06، 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص85.

الفصل الثاني: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية-151-

- تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالباً كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية و تحديد عوامل التأكد المرتبطة بها؛

رابعاً: المحتوى المعلوماتي لقائمة تغير الأموال الخاصة

تظهر قائمة التغير في الأموال الخاصة تفاصيل المعاملات المؤثرة على حسابات المساهمين في الميزانية خلال الفترة المحاسبية.

1. مكونات قائمة تغير الأموال الخاصة: تقدم قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي حدثت في حسابات الأسهم العادية والإضافية المدفوعة في حسابات رأس المال في كل البنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.¹ المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المتصلة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

2. أهمية جدول تغير الأموال الخاصة: تكمن أهمية جدول التغيرات في حقوق الملكية فيما يلي:

- يظهر رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة، والتغيرات خلال الفترة وصافي الربح والخسارة للفترة؛

- يُظهر كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها بشكل في حقوق المساهمين فهو يسمح بتوضيح إجمالي الدخل والمصروف للفترة؛

¹.Lyn Fraser, Aileen Ormiston: **op cit**, p 111.

خامسا: المحتوى المعلوماتي لملحق الكشف المالية

تعرض المؤسسات إحالات للملاحظات للبند في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية إلى ملحق الكشف المالية وتُعرض الإيضاحات لمساعدة المستخدمين في فهم البيانات المالية وتوضيح ما كان غامضا منها.

1. **مكونات ملحق القوائم المالية:** يشتمل ملحق الكشف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت تلك المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في البيانات المالية: -القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد البيانات المالية (المطابقة للمعايير الموضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير)؛

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم الحصيلة وحساب النتيجة، وجدول تدفقات الأموال وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة؛ -المعلومات التي تخص والمؤسسات المشتركة، الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الوحدات أو مسيريتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات؛

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

2. **أهمية ملحق القوائم المالية:** تكمن أهمية ملحق الكشف المالية في زيادة توضيحه للقوائم المالية حيث يقدم معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشف كلما كانت هامة؛ وكذلك المعلومات المكملة لفهم أفضل للقوائم المالية.

خلاصة الفصل الثاني:

يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المعايير المحاسبية التي يصدرها على تحديد الاختلافات في الممارسات المحلية، والعمل على تقريب وتوحيد الأساليب والطرق المحاسبية المستعملة في معالجة عمليات وأنشطة المؤسسات وطرق عرضها لحساباتها.

رغم المزايا العديدة لعملية تبني معايير المحاسبة الدولية إلا أن الواقع العملي لها أفرز بعض العقبات والمعوقات أمام انتشارها وتوسعها خاصة في الدول النامية نظرا لارتفاع تكاليف تطبيقها وصعوبة فهمها وكذلك عدم مراعاتها لخصوصيات تلك الدول وأنظمتها المحاسبية بالشكل اللازم. حيث تطلب الأمر العمل على تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعادة هيكلته لتحديث إصداراته بما يتماشى ومتطلبات التطورات الاقتصادية الحاصلة.

تعطينا القوائم المالية صورة عامة وملخصة عن نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم إعدادها وعرضها ضمن فروض وقيود معينة تستند إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي وضع أهداف القوائم المالية، وحدد أساليب قياس ومعالجة العمليات المحاسبية و بين كيفية تلخيص نتائج الأحداث الاقتصادية وطرق التقرير عنها. وذلك حتى تكون البيانات المنشورة توفى وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمتقربين لها، نظرا لكون القوائم والتقارير المالية السنوية أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في بناء القرارات الرشيدة، نظرا لتنوع محتواها المعلوماتي وتنوع استخداماتها. وعليه فإن هدف الأساسي للقوائم المالية هو تبسيط عرض نتائج أعمال المؤسسات وإظهاره بالشكل الأكثر نفعاً وفائدة لمستخدميها من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من استنتاج أكبر قدر من المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث

الإطار النظري والمفاهيمي

للقياس بالقيمة العادلة.

تمهيد:

مؤخراً؛ أصبح التوجه السائد من طرف معظم الهيئات الدولية للمحاسبة ممثلة في مجلس معايير المحاسبة الدولي **IASB** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية **FASB**، نحو توسيع مجالات القياس بالقيمة العادلة واعتماده كأساس مقبول للقياس فتجلى ذلك في إصدارتها الأخيرة التي تتركز على القيمة العادلة في مضامينها ولعل أهمها معيار الإبلاغ المالية **IFRS13** بعنوان قياس القيمة العادلة.

يسعى التوجه الجديد نحو القيمة العادلة إلى تحقيق أهداف المحاسبة وهي تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وذلك بإظهار أثر التغيرات الاقتصادية في بنود القوائم المالية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الملاءمة و الموثوقية في البيانات المالية المعدة للأغراض العامة.

نقل مفهوم القيمة العادلة النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها. هذا التغير كان تنويعاً لجهود هيئات المحاسبة الدولية والتي تسعى من خلاله معالجة مشاكل موثوقية القياس المحاسبي وملاءمته لتدارك نقائص الأسس الأخرى وعلى رأسها التكلفة التاريخية.

تم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للقياس بالقيمة العادلة ؛
- المبحث الثاني: قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها؛
- المبحث الثالث: تقييم القياس بالقيمة العادلة.

المبحث الأول: الإطار العام للقياس بالقيمة العادلة

يهدف مفهوم القيمة العادلة لإظهار بنود الحسابات بالقيمة الأقرب للواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وظهر مفهوم القيمة العادلة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولكن تم بلورته وبدأ التطبيق به من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وتعديل العديد من المعايير المحاسبية التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة في بداية الألفية الثالثة وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق.

المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة

جاءت عملية تبني مبدأ القيمة العادلة بغرض مواجهة القصور المسجل في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، ويعود ظهور مفهوم القيمة العادلة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ولكن تم بلورته من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بتعديل العديد من المعايير المحاسبية التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة في بداية الألفية الثالثة وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق.

أولاً: مفهوم القيمة العادلة ومحددات قياسها

أفرزت محاولات الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى، كالتكلفة الجارية، والتكلفة الاستبدالية، وصافي القيمة القابلة للتحقق التوجه نحو اعتماد أساس

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 157-

القيمة العادلة، والذي يعتبر مفهوما اقتصاديا قبل أن يكون أداة للقياس المحاسبي¹. ويعتبر مفهوم القيمة العادلة من أكثر المفاهيم جدلا لدى الباحثين حيث تعددت آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكليف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة.

1. **تعريف القيمة العادلة:** تعددت التعاريف التي وضعت للقيمة العادلة حيث تختلف باختلاف المهتمين والباحثين ووجهات نظرهم ومن أبرز التعاريف التي وردت نجد:

يعرف معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) القيمة العادلة على أنها: "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية".²

يرى أبو نصار القيمة العادلة بأنها: "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية".³

كما أعطى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تعريفا للقيمة العادلة من خلال المعيار المحاسبي (FAS157) على النحو التالي: "القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة".⁴

¹. محمد مطر، موسى السيوطي: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، يومي: 13-14 سبتمبر 2006، الأردن، ص9.

². مجلس معايير المحاسبة الدولية: معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص824.

³. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص825.

⁴. Ashford c. Chea : Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements, international journal of business and social science, Vol 2, No 20;USA, 2011,p13.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 158-

كما يشير التعريف الذي جاء به صالح إبراهيم إلى الفرق بين تعريف القيمة العادلة للأصول وتعريف القيمة العادلة للالتزامات حيث عرف القيمة العادلة للأصل على أنها: "ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيدا عن ظروف التصفية".

وأشار كذلك إلى تعريف القيمة العادلة للالتزامات على أنها: "تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي سيتم سداؤه من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية مع استبعاد أثر التصفية".¹

2. العناصر المكونة لمفهوم القيمة العادلة: تضمن مفهوم القيمة العادلة العديد من المفاهيم والمصطلحات لأنها تعتبر مهمة جدا عند قياس القيمة العادلة حيث وردت هذه المصطلحات في العديد من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية (كما سنراه لاحقا) ويعتبر معيار الإبلاغ المالي IFRS13 ومعيار المحاسبة الأمريكي FAS157 أحدث معيارين لمحاسبة القيمة العادلة، هذه المفاهيم لها معاني تؤثر على كيفية قياس القيمة العادلة، عموما يقوم مفهوم القيمة العادلة على محددتين رئيسيتين هما: الأطراف الداخلة في الصفقة في السوق والظروف التي تتم فيها الصفقة. نستعرضهم فيما يلي:

أ- الأطراف الداخلة في الصفقة: وتضم المشاركين في السوق حيث يجب على المؤسسة أن تقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بفرض أن المشاركين في السوق يتصرفون من أجل أفضل مصلحة اقتصادية لهم، ومن بين المشاركين في السوق نجد:

¹. رضا إبراهيم صالح: أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 02، المجلد رقم 46، مصر، 2009، ص 23.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 159 -

-المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقا لحقائق السوق الحالية وضمن توقعاته في هذه السوق، مما يدفعه ألا يدفع سعرا أعلى مما يتطلب واقع السوق.

-البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز لبيع ممتلكاته الاستثمارية بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة، ويقصد بإجراءات التسويق المناسبة أن تعرض الممتلكات الاستثمارية في السوق بطرق ملائمة لتنفيذ بيعها بأفضل سعر ممكن بحيث تكون فترة العرض قبل وقت كاف من تاريخ البيانات المالية، لضمان لفت انتباه عدد من المشتريين المحتملين.

- الأطراف المطلعة: يعنى بها أن كلا من المشتري الراغب والمشتري الراغب على علم ودراية واطلاع بطبيعة ومواصفات الممتلكات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية.

ب. الظروف التي تتم فيها الصفقة: تتمثل الظروف التي يجب توفرها لإتمام القياس بالقيمة العادلة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية حيث تكون القيمة العادلة تمثل السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) في تاريخ القياس في ظل السوق الحالية (سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر - أو أنه مقدر باستخدام تقويم آخر.¹ هذا التعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سدده للاستحواذ على الأصل المستلم نظير الالتزام المفترض.² لا بد الإشارة إلى أنه لا يوجد حتى الآن من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين

¹.IFRS Global office :IFRS in Focus IASB, issues new standard on fair value measurement and disclosure,2011,p2.

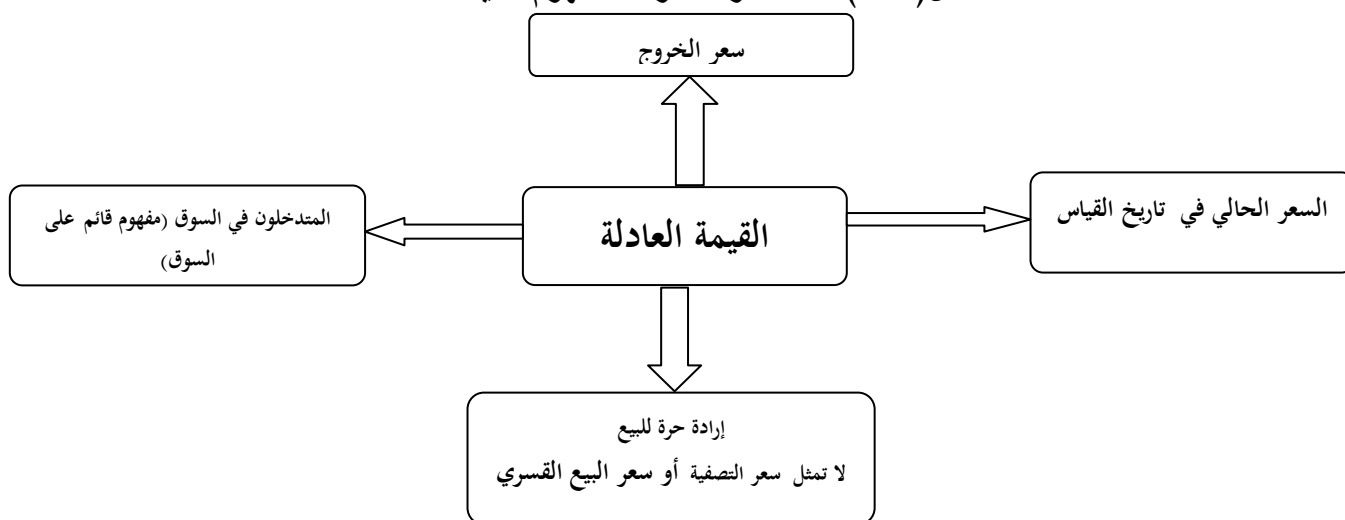
². رضا إبراهيم صالح: مرجع سبق ذكره، ص23.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 160-

والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة خاصة عند استخدام أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط حيث يتم اللجوء إلى استخدام التقديرات المختلفة.

تظهر عناصر المكونة لمفهوم القيمة العادلة ممثلة في الشكل (1-3) :

الشكل (1-3): العناصر المكونة لمفهوم القيمة العادلة.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على : Andrew Watchman : bulletin de nouvelles sur les IFRS.

.., 2012,p4 numéros spécial IFRS 13, évaluation de la juste valeur

من خلال الشكل يتبين مفهوم القيمة العادلة أنه "المبلغ الذي يتم التوافق عليه بين الأطراف المشاركة في السوق وتتوفر لديهم الرغبة في إتمام الصفقة، حيث يتمتع كل منهما بإرادة حرة للبيع بعيداً عن تعامل التصفية أو البيع الجبري ويمثل سعر الخروج في تاريخ القياس".

ثانياً: أهمية القياس بالقيمة العادلة

للقياس و الإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي:¹

-إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية مقارنة مع التكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

¹. محمد علي عبد الله، صالح حامد محمد علي: تحليل مدي إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة، مجلة الدراسات العليا، العدد 11، السودان، 2015، ص ص 258-259.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 161-

-إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات ذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

-إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.

-إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على تخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

ثالثاً: مشاكل تطبيق معايير القيمة العادلة

- تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة العديد من المعوقات والمشاكل العملية أهمها:
- رفض التغيير حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد كالحيلة والحذر والتكلفة التاريخية.
 - عدم القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات سواءً المالية أو العقارية بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الموجودات، أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل.
 - ضعف الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية.
 - الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.¹
 - إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة من قبل إدارة بعض المنشآت.
 - ارتفاع التكلفة خاصة إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.
 - وجود عدم توافق بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية.

¹ هيثم السعافين: مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، يومي: 13-14 سبتمبر 2006، الأردن ، ص6.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 162-

- قدرة الإدارة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال الأرباح غير المتحققة مع اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع.

المطلب الثاني: تطور مفهوم القيمة العادلة

تطور مفهوم القيمة العادلة مع نشر المعايير الخاصة بالأدوات المالية من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبالإضافة إلى الأدوات المالية تم استخدام هذا المفهوم منذ ذلك الحين في تقييم الموجودات والالتزامات.

أولاً: نبذة عن ظهور القيمة العادلة

احتلت قضية القيمة العادلة مكاناً بارزاً في الفكر المحاسبي، فمنذ سنوات والفكر المحاسبي يتأرجح ما بين مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس في القياس والتقييم للبيانات والقوائم المالية، ويعود ذلك في الأصل إلى الخصائص المرافقة للمعلومات المحاسبية حيث تبرز الموثوقية والملائمة كأحد أبرز هذه الخصائص.

وعليه فمفهوم القيمة العادلة ليس بالجديد في أدبيات المحاسبة، لكن الأمر الجديد في الموضوع هو مصطلح القيمة العادلة، فمختلف نماذج القياس المحاسبي تهدف للوصول إلى قيمة عادلة للأصول وهذا يندرج ضمن التطور الحاصل على نظرية المحاسبة في شقها المتعلق بالقياس المحاسبي، فالمصطلح المستعمل للقيمة العادلة إلى وقت قريب من قبل هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) هو أساساً القيمة السوقية (Mark-To-Mark) كمرادف لمصطلح (FairValue)، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها.

عرفت أواخر السبعينات من القرن العشرين ظهور مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في الأدبيات المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه لم يتم الاعتماد عليه كقاعدة للقياس

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 163-

المحاسبي إلا بعد ظهور التوسع في استخدام الأدوات المالية، و في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح التوجه السائد لواضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية بضرورة قيام المؤسسات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية، ويأتي هذا التوجه كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية، بالإضافة إلى نمو استخدام المشتقات المالية، بالإضافة إلى اتساع قاعدة المشاركين في أسواق المشتقات المالية وفشل معايير المحاسبة القائمة على أسس قياس أخرى في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية قامت هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام 1990 لغرض استخدام القيمة السوقية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الأسواق المالية.¹

كل ذلك أدى إلى جمع وتوحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية، وما تتضمنه هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد، في محاولة لمعالجة نقاط الضعف والانتقادات الموجهة للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية، وأطلق على هذا الأساس "القيمة العادلة"، ليطبق مع أساس التكلفة التاريخية، بل إنه يقدم في تطبيق حيث ما توفرت الشروط المناسبة لذلك بما يحقق في النهاية تحققاً أفضل لخصائص المعلومات المحاسبية وخاصة ما يتعلق بخاصيتي الملاءمة والموثوقية.

وقد برر استخدام مصطلح القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق.

¹. جمال علي الطرايرة: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره على الإبلاغ المالي للقوائم المالية لبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة الأهلية، الأردن، 2005، ص ص 89-90.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 164 -

تجلت مظاهر هذا التحول في اعتماد مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي من خلال إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكية قرارا اعتبر فيه القيمة العادلة الأكثر ملائمة لخصوصية الأدوات المالية من خلال البيانين (SFAS115، SFAS107)، بينما تمثل تحول مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة من خلال القيام بإصدار وتعديل العديد من المعايير التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة أهمها المعيارين المحاسبيين (IAS32، IAS16).

ثانيا: المعايير المحاسبية الأولى للقيمة العادلة (FAS)

بدأ ظهور مصطلح القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) لذا سنحاول عرض تطور هذا المفهوم عن طريق رصد تطوره مع مرور الزمن وفق المراحل التالية:¹

1. الفترة من 1975-1976: تاريخيا ورد ذكر بمصطلح القيمة العادلة لأول مرة في ديسمبر سنة 1975 من خلال المعيار المحاسبي (FAS12) (تم الاستغناء عن هذا المعيار) والذي يخص المحاسبة عن سندات التوظيف حيث حدد في الفقرة 27 منه: "القاعدة البديلة للقيمة المحاسبية لتقييم الأوراق المالية كالقيمة السوقية، القيمة العادلة وغيرها المسموح بها في قطاعات محددة .

- في سنة 1976 تم إصدار المعيار (FAS13) المتعلق بعقود الإيجار حيث خصص الفقرة 05 منه لتعريف القيمة العادلة حيث تضمن هذا التعريف المعايير الثلاثة للقيمة العادلة التي احتوت عليها لاحقا في جميع تعاريف حيث أشار إلى السوق، ظروف المنافسة، استقلالية الأطراف.

¹ . Robert Obert : **la genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables -partie 1-**, revue française de comptabilité (427) , 2009, p 24

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 165-

1. الفترة من 1977-1980: مصطلح القيمة العادلة استمر في استخدامه من الفترة 1977-

1980 في المعايير المحاسبية الدولية 15، 19، 23، 26، 28.

- في مارس 1980 تم اصدار المعيار (FAS35) الذي استخدم لأكثر 100 مرة مصطلح القيمة العادلة، حيث عرف القيمة العادلة بأنها: " المبلغ المتوقع الحصول عليه كجزء من عملية البيع بين مشتوي وبائع بخلاف البيع الإجباري أو حالة التصفية". حيث اشار إلى شروط القياس بالقيمة العادلة كما يلي:

- يجب قياس القيمة العادلة بسعر السوق في حالة وجود سوق نشط للأصل؛

- عند غياب سوق نشط مع وجود سوق مماثل يمكن استعمال أسعار البيع في هذا السوق في تقدير القيمة العادلة؛

- في حالة غياب سعر السوق مماثل، يمكن استخدام تنبؤات التدفقات النقدية المتوقعة في تقدير القيمة العادلة على أنها يتم تحيين التدفقات النقدية بمعدل يأخذ في الحسبان المخاطر المحتملة.

من خلال ما سبق عرضه يتبين أن هذا المعيار تضمن أدق تعريف للقيمة العادلة مقارنة بما جاء به المعيار (FAS13) حيث تضمن طرق التقييم بالقيمة العادلة (سعر السوق، سوق نشط، سعر السوق المماثل، استخدام نموذج تقييم استنادا للتدفقات النقدية المخصومة.

ثالثا: مصطلح القيمة العادلة في الاطار المفاهيمي لـ (FASB)

ذكر الإطار المفاهيمي لمجس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) (SFAC1) إلى (SFAC7)، مفهوم القيمة العادلة في حالات متفرقة حيث جاء في معيار مفهوم (SFAC2) بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (ماي 1980) مصطلح "القيمة العادلة" المرتبط بمصطلح "التكلفة الحالية" كجزء من تقييم الممتلكات المشابهة للممتلكات القابلة للاستهلاك.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 166-

- أيضا نجد مفهوم القيمة العادلة في الفقرة (84) من المعيار (SFAC5) ديسمبر 1984 المتعلق بالاعتراف في البيانات المالية للمنشآت التي تستهدف الربح.

- بينما ورد في (SFAC7): "استخدام التدفق النقدي والقيمة الحالية معلومات عن التقييم المحاسبي"، (بعد نشر معايير الأدوات المالية) الفقرة الثالثة يستخدم أكثر من مائة مرة تعبير "القيمة العادلة" ويعطي تعريفا للقيمة العادلة: "القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات هو: المبلغ الذي يمكن بموجبه شراء أو الالتزام (هذا الأصل) أو الالتزام (أو بيعه) أو سداؤه، في سياق صفقة بين أطراف على دراية، باستثناء حالات البيع الإجباري أو التصفية"¹.

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة

محاسبة القيمة العادلة تم تناولها وإدراجها ضمن العديد من إصدارات مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) و مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أولا: معايير المحاسبة الأمريكية

في الولايات المتحدة، نشرت عدة معايير بشأن الأدوات المالية بين عامي 1990 و1998. وهي FAS: 107، 115، 125، 133 حيث تشير كل هذه المعايير إلى مفهوم القيمة العادلة.

1. المعيار FAS107: أصدرت هيئة المعايير المحاسبية (FASB) المعيار (FAS107) في أواخر سنة 1991؛ حيث أوضح مفهوم الأداة المالية كما بين مفهوم القيمة العادلة للأداة المالية واعتبرها المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل الأداة في معاملة بين أطراف راغبة، بخلاف البيع الإجباري أو حالة التصفية. كما حدد المعيار متى يجب تقديم معلومات القيمة العادلة والطريقة التي يتم تحديدها، حيث أورد طرق تقدير القيمة العادلة في الملاحظات (الفقرات من 18-29)، كما أوضح المعيار (FAS107) سبب تفضيل مفهوم "القيمة العادلة" بدلا من "القيمة السوقية".

¹. Robert Obert :OP cit: p 24.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 167-

2. المعيار FAS115: تم إصدار هذا المعيار في منتصف سنة 1993، ذكر هذا المعيار المحاسبي مصطلح "القيمة العادلة" لأكثر من 150 مرة، حيث قدم من خلال ملحق المصطلحات تعريفا للقيمة العادلة مماثلا لما جاء به المعيار (FAS107) "المبلغ الذي يمكن تبادل أداة مالية فيها في معاملة حالية بين أطراف بخلاف البيع الإجباري أو التصفية."

3. المعيار FAS133: صدر هذا المعيار في جوان من سنة 1998، وهو ضخم جدا من حيث المحتوى فقد تضمن حوالي (213 ص)، استخدم فيه ما يقرب من 700 مرة مصطلح "القيمة العادلة". حيث خصص -الفقرة b3- للقيمة العادلة حيث جاء فيها أن: "القيمة العادلة هي التقييم الأكثر صلة بالأدوات المالية والتقييم المناسب الوحيد للمشتقات. كما نص على وجوب قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، بحيث تعكس التعديلات على قيمة البنود المغطاة التغيرات في قيمتها العادلة بمعنى الأرباح أو الخسائر، وتضمن مرفق هذا المعيار (الفقرات من 312 إلى 319) دليل لقياس القيمة العادلة.¹

4. المعيار FAS157: ويعرض هذا المعيار خصائص القيمة العادلة في سياق الاعتراف الأولي أو في الفترات اللاحقة وتقنيات التقييم حيث حدد ثلاثة طرق للتقييم: نهج السوق، ونهج النتائج، ونهج التكاليف كما يقدم المعيار ثلاثة مستويات للتقييم وفق القيمة العادلة في تسلسل هرمي.

نشر المعيار النهائي في سبتمبر 2006. حيث ينطبق على أي معيار محاسبي سبق أن أشارت فيه الهيئة إلى قياس القيمة العادلة، حيث تم تطبيق معيار المحاسبة (FAS157) على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 15 نوفمبر 2007، مع السماح بالتطبيق المبكر لها.

تجدر الإشارة أيضا إلى وجود أربع قرارات من مجلس إدارة معايير المحاسبة

المالية (FASB)، منذ سنة 2006 لتعديل معيار (FAS157) وهي:

¹ . Robert Ober: op cit, p 25.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 168-

FSP 157-1. (فيفري 2008): التي تنص على أن معيار المحاسبة المالي رقم 157 لا ينطبق

على عقود الإيجار (FAS13)، باستثناء تلك الناتجة عن دمج الأعمال (FAS141)؛

FSP 157-2. (فيفري 2008): الذي يحدد تاريخ سريان معيار المحاسبة المالي (FAS157)

بالنسبة لبعض الأصول غير المالية والالتزامات غير المالية للفترات السنوية التي تبدأ بعد 15

نوفمبر 2008 والفترات المرحلية المدرجة في تلك السنوات؛

FSP 157-3. (أكتوبر 2008): توضيح تطبيق (FAS157) لتحديد القيمة العادلة للأصل

المالي في سوق غير نشط؛

FSP 157-4. (أفريل 2009): الذي يكمل معيار المحاسبة المالي (FAS157) فيما يتعلق

بتحديد القيمة العادلة عند انخفاض حجم ومستوى نشاط الأصول والالتزامات بشكل كبير وتحديد

المعاملات التي لا تتوافق مع السوق المنتظمة.¹

ثانيا: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي إلى مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير بنسب متفاوتة، تنقسم معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الخاصة بالموجودات المالية والمعايير التي تخص الموجودات غير المالية، وفيما يلي استعراض لأهم المعايير التي تطرقت لمفهوم القيمة العادلة كطريقة للقياس المحاسبي.

1. المعايير التي تخص الموجودات الغير مالية: وتتضمن المعايير التالية:

أ. المعيار IAS02 المخزون: حيث وردت مصطلح القيمة العادلة في الفقرة 06، الذي عدله

المعيار IFRS13، كما نصت الفقرة 9 من المعيار على ما يلي: "يقيم المخزون بالتكلفة أو

صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل".²

¹. Robert Obert: la genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables -partie2-, revue française de comptabilité (428),2010, p p 32-33.

². ينظر المعيار IAS02: الفقرة 09.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 169-

ب. المعيار IAS16 الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات: يتيح المعيار للمؤسسة الخيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية يجب تطبيقها على كامل فئات العقارات والآلات والمعدات لديها، الواردين في الفقرة 30 (تخص نموذج التكلفة)، كما نصت الفقرة 31 على ما يلي: "بعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب أن يظهر بند التملكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم، ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم، بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بصورة مادية عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة"¹.

حيث تمثل القيمة العادلة لبند التملكات والمباني والمعدات القيمة السوقية لها بتاريخ إعادة التقييم والتي تكون مبنية على أدلة معتمدة على السوق وتحدد من خلال مقيم مهني محترف.

ج. المعيار IAS38 الأصول الثابتة الغير ملموسة: يتيح المعيار للمؤسسة الخيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية يجب تطبيقها على كامل فئات الأصول غير الملموسة، وينص على وجوب تحديد القيمة العادلة من خلال سوق نشط (مثل سوق نشط لرخص سيارات الأجرة القابلة للتداول أو رخص صيد الأسماك) وأن يتم إعادة تقييمها بانتظام بحيث لا يختلف المبلغ المسجل في تاريخ قائمة المركز المالي بشكل كبير عن قيمته العادلة، وإذا كان من غير الممكن إعادة تقييم الأصل غير الملموس لغياب سوق نشط كالعلامات التجارية وعناوين الصحف وحقوق النشر للموسيقى والأفلام أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية يتم تسجيل الأصل بمبلغ التكلفة مطروحاً منه أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة حيث يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصل عن تكلفته ضمن حقوق الملكية في

¹. ينظر المعيار IAS16 : الفقرات 29,30,31.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 170 -

حساب يسمى فائض إعادة التقييم وإذا حدث انخفاض لاحق في قيمة الأصل يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.¹

د.المعيار IAS40 الاستثمارات العقارية: أوجب المعيار على المؤسسة أن تختار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة لجميع العقارات الاستثمارية حيث يتوجب على المؤسسة أن تستمر في استخدام النموذج المختار، على أن يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقار في قائمة الدخل للفترة التي حدث فيها التغير.

هذا و يعرف هذا المعيار العقار الاستثماري بأنه عقار (أرض أو مبنى-أو جزء من مبنى أو كلاهما) محتفظ به) من قبل المالك أو المستأجر بغرض كسب إيرادات إيجارية أو لإنماء رأس المال أو لكليهما ، حيث يطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية المملوكة من قبل المؤسسة والتي تتوي الاحتفاظ بها لغايات التأجير للغير، أو بهدف الاحتفاظ بها لفترة طويلة وبالتالي الاستفادة من ارتفاع أسعارها السوقية، العقارات المملوكة للمؤسسة والمؤجرة للغير، أراضي محتفظ بها على المدى البعيد، مبنى شاغر محتفظ به لغاية تأجيره...الخ بينما لا ينطبق هذا المعيار على العقار الذي تشغله المؤسسة والمحتفظ به بغرض استخدامه في توريد السلع أو تقديم خدمات أو لأغراض إدارية بحيث تدخل ضمن نطاق المعيار المحاسبي 16.2²

هـ.المعيار IAS41 الزراعة: يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الموجودات البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) كالأغنام، الماشية، النباتات، أشجار الفاكهة، الاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة)، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) المخزون.

¹. ينظر المعيار IAS38: الفقرات 72، 75، 86، 85. (بتصرف).

². ينظر المعيار IAS40: الفقرات: 5، 7، 30، 32، 33، 35.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 171-

يجب أن يتم قياس الأصل البيولوجي (الأشجار، الماشية) بمقدار قيمته العادلة مطروحا منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع، وتقاس المنتجات الزراعية المحصودة للمؤسسة بقيمتها العادلة مطروحا منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد؛ ويكون مثل هذا القياس هو التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي² أو معيار آخر مناسب للتطبيق.

جدير بالذكر أن هذا المعيار يفترض أن المنتجات الزراعية يمكن قياس قيمتها بموثوقية دائما، وبالتالي يجب تطبيق القيمة العادلة عليها دائما. يجب إظهار الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة مخصصا منها تكاليف البيع المقدرة عند نقطة البيع أو أية تغيرات في قائمة الدخل للفترة المرتبطة بها.¹ ذكرت القيمة العادلة في العديد من المعايير الأخرى وبنسب متفاوتة أهمها: IAS، 17، 18، 19، 20، 26، 36 التي تحدثت عن مصطلح القيمة العادلة لإثبات الأصول أو إعادة تقييمها.

2. المعايير التي تخص الموجودات المالية: وتتضمن المعايير التالية:

أ. المعيار المحاسبي IAS32 الأدوات المالية العرض: يبين هذا المعيار متطلبات معينة لعرض الأدوات المالية في القوائم المالية. تتناول معايير العرض، تصنيف الأدوات المالية إلى التزامات وحقوق مالكين، وتصنيف ما يتعلق بها من فائدة وأرباح وأسهم وخسائر مكاسب، والظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.²

ب. المعيار المحاسبي IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس: أحدث هذا المعيار نقلة نوعية في الممارسات المهنية المحاسبية من زاويتين رئيسيتين هما:³

- نقل المحاسبة من القياس وفق التكلفة التاريخية إلى القياس وفق منهج القيمة العادلة.

¹. ينظر المعيار IAS41: الفقرات: 13، 12، 28، 26.

². مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 437.

³. محمد مطر ، موسى السيوطي: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 172 -

- خرج عن الأعراف المحاسبية السائدة عندما سمح بالاعتراف بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل، فأهمل بذلك بل ألغى مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه في الممارسات المهنية. وقد شمل نطاق تطبيق هذا المعيار مسألتَي الاعتراف والقياس للموجودات المالية ولقد أثار صدور المعيار الدولي رقم (39) جدلاً واسعاً في أوساط الباحثين والمهنيين على حد سواء، فانقسموا إلى فريقين بين مؤيد ومعارض، وهو الانقسام نفسه الذي كان قد أحدثه المعيار المحاسبي الأمريكي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FAS115). إذ تمحور الجدل حول مسألة تبرير عملية قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وذلك اعتماداً على عوامل محكومة في كثير من الأحيان بعنصر الاجتهاد الشخصي، مما يترك المجال واسعاً لنشوء ما يعرف بتحيز القياس. وقد حدثت عدة تعديلات على هذا المعيار منذ صدوره سنة 2000 أهمها تلك التي حدثت عام 2004 والسارية المفعول اعتباراً من 2005/1/1. وقد جاءت التعديلات الأخيرة لتخفيض درجة التعقيد في المعيار من خلال توضيح متطلبات المعيار وزيادة الإرشادات التطبيقية المرفقة به واستبعاد عدم الاتساق في المعالجات المحاسبية والتفسيرات المتعلقة بها. إضافة إلى التعديلات التي تمت خلال الربع الأخير من عام 2008 والمتعلقة بتعديل متطلبات إعادة تصنيف الأصول المالية استجابة للآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.¹

ج. معيار الإبلاغ المالي IFRS7 الأدوات المالية الإفصاح: يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية حيث تكمل المبادئ الواردة في هذا المعيار الدولي للتقارير المالية مبادئ إثبات وقياس الأصول والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار الإبلاغ المالي يمكن المعيار IFRS07 مستخدم في القوائم المالية من تقييم:

¹. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 564.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 173-

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل؛
- المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة وكيفية إدارتها.
- حسب **IFRS07** يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية كما هي معرفة في **IFRS09** إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات التفسيرية:
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به) المخصص) بالقيمة العادلة من خلال المعيار **IFRS09**.
- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفق المعيار **IFRS09**.¹
- د. معيار الإبلاغ المالي **IFRS09** الأدوات المالية: يتناول هذا المعيار المعالجات المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حيث يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على استكمال تعديل الجزء المتعلق بالتحوط تمهيدا لإحلال هذا المعيار محل المعيار رقم 39 حيث صدرت المرحلة الأولى من هذا المعيار، ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتبارا من 2015/1/1 مع السماح بالتطبيق المبكر.
- حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى:²
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

¹. ينظر: معيار الإبلاغ المالي **IFRS07** الفقرات : 1، 2، 8.

². ينظر: -محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص ص 750-751.

- معيار الإبلاغ المالي **IFRS09** الفقرات : 1.1.4، 2.1.4.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 174 -

هـ. معيار الإبلاغ المالي IFRS13 قياس القيمة العادلة: يعتبر معيار الإبلاغ المالي من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر. حيث كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها. جاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 2013/1/1. بحيث يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 إلى: تعريف القيمة العادلة وتحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

يتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب أو تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، أو عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لقياس الأصول والالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة.¹

¹. ينظر: - معيار الإبلاغ المالي IFRS13 الفقرات : 1-5.

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات : مرجع سبق ذكره، ص 824.

المبحث الثاني: قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS13** تحت مسمى قياسات القيمة العادلة، والذي يحدد الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة، يحدد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

المطلب الأول: إجراءات قياس القيمة العادلة

يتطلب قياس القيمة العادلة من المؤسسة أن تحدد ما يلي:

- تحديد الأصول أو الالتزامات الخاضعة للقياس (بما يتفق مع وحدة الحساب).
- تحديد مقياس القيمة الملائم للقياس (أعلى استخدام وأفضل استخدام) للموجودات غير المالية.
- تحديد السوق الرئيسية أو الأكثر ميزة للأصل أو الالتزام **Most Advantages Market**.
- توفير البيانات التي من شأنها تطوير مدخلات تمثل الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تتخفف فيه المدخلات.

أولاً: تحديد الأصول والالتزامات الخاضعة للقياس

قد تكون الأصول أو الالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة على النحو التالي:

- أصل أو التزام قائم بذاته، مثل الأدوات المالية أو أصولاً غير مالية؛
- مجموعة من الأصول، أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات مثل (وحدة توليد النقد أو أعمال)¹

1. تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية: إن استخدام الموجودات غير المالية من قبل المشاركين في السوق من شأنها أن تزيد من قيمة الأصل أو مجموعة الأصول والخصوم حيث

¹. ينظر: معيار الإبلاغ المالي **IFRS13** : الفقرة 13.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 176 -

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأحسن استخدام **Highest and Best use** من الأصل أو ببيعته لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.¹

يأخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن ماديا والمسموح به قانونيا والمجدي ماليا على النحو التالي:

- **إمكانات الاستخدام الفعلي للأصل:** ويأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل التي يأخذها المتعاملون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل مثل موقع وحجم المباني.

- **الترخيص القانوني للاستخدام متاح:** يتم الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصل سيأخذها المتعاملون في السوق بالاعتبار عند تسعير الأصل، حيث تختلف التشريعات باختلاف المناطق.

- **توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل متوفرة:** حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان استخدام الأصل الذي تتوفر به إمكانات الاستخدام الفعلي والقانوني سيولد دخل وتدفقات نقدية (مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف تحويل الأصل ليصبح جاهز للاستخدام) لتوليد العائد على الاستثمار المرغوب من قبل المتعاملين بالسوق من خلال الاستثمار في ذلك الأصل الموضوع في الاستخدام المحدد له.²

ثانيا: تحديد السوق الأساسية

- **السوق الأساسية:** هو ذلك السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام. والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو يتم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى، في ظل غياب سوق أولي، السوق الأفضل

¹. مجلس معايير المحاسبية الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 826.

². محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 827.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 177-

لتقييم القيمة العادلة هو أكثر سوق مواتي لتحديد القيمة العادلة هو السوق الذي يمكن أن يعظم القيمة التي يمكن أن تستلم أو يخفض المبلغ الذي يمكن أن يدفع إلى أدنى قيمة لسداد الالتزام مع الأخذ بالاعتبار تكاليف إجراء العملية وتكاليف التحويل.¹

ثالثاً: مدخلات قياس القيمة العادلة

تشير مدخلات القياس والتقييم بشكل عام إلى الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر كالمخاطر الكامنة في أسلوب تقييم معين يستخدم لقياس القيمة العادلة مثل التقييم وفق نموذج التسعير و/ أو المخاطر الكامنة في مدخلات أسلوب التقييم. قد تكون المدخلات ملاحظة أو غير ملاحظة حيث:

1. **المدخلات الملاحظة observable inputs**: هي المدخلات التي يمكن ملاحظتها والتي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام الموضوع بناء على بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المؤسسة صاحبة التقرير.

2. **المدخلات غير الملاحظة un observable inputs**: هي المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها بحيث تعكس افتراضات المؤسسة حول الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام المبني استناداً على أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف.²

جدير بالذكر أنه يمكن للمؤسسة استخدام المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة حيث أعربت مجلس معايير المحاسبة الأمريكي عن تفضيله القوي للمدخلات الملاحظة عن المدخلات الغير الملاحظة متى توفرت لدى المؤسسة.³

¹. مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص824.

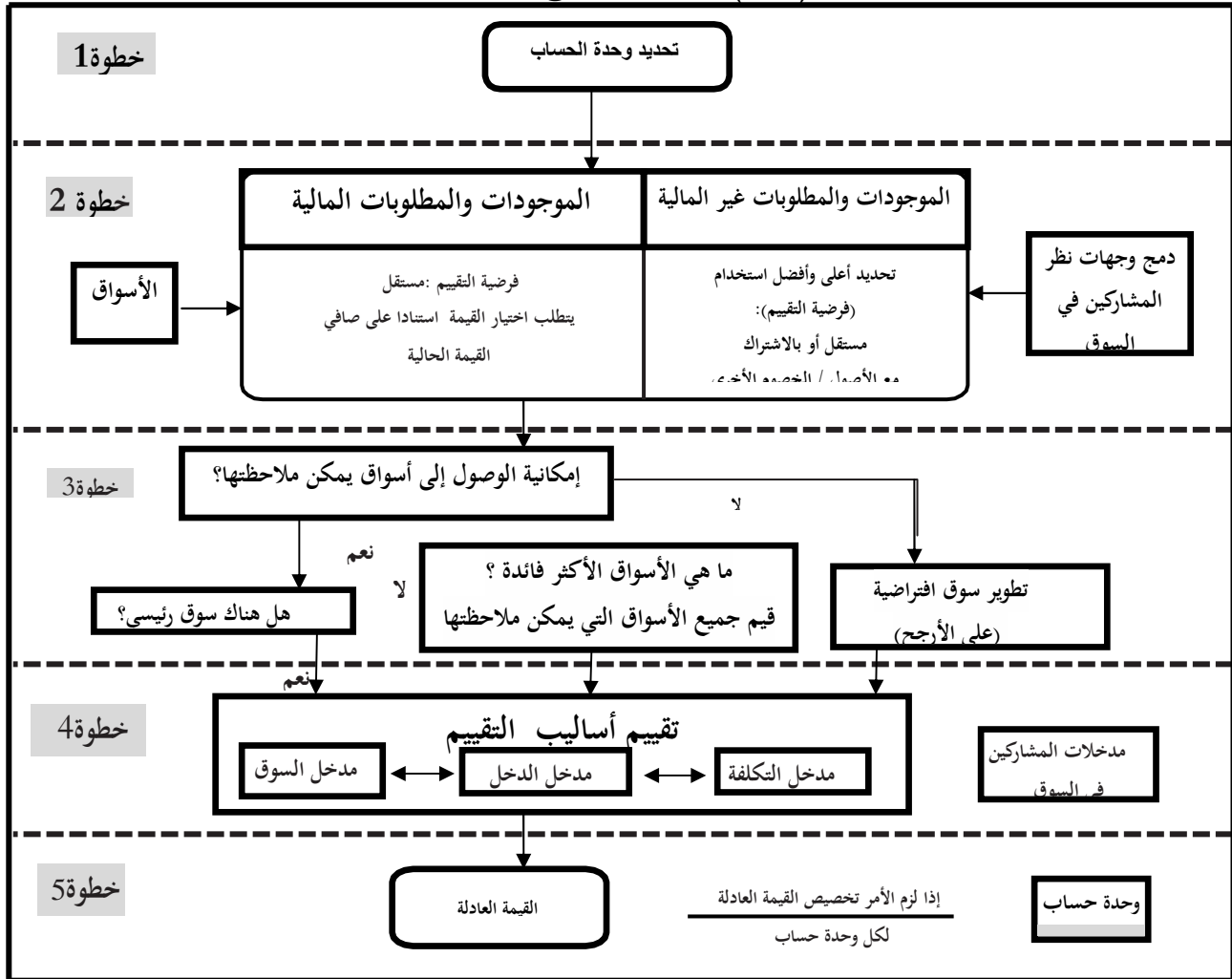
². Statement of Financial Accounting Standards No. 157: **Fair Value Measurements**, Financial Accounting Foundation, 2010, p11.

³. Mark L ZAILA: **fair value measurements (pratical guidance and implementation)**, wiely, USA, p30.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 178 -

الشكل الموالي يلخص المراحل السابقة:

الشكل (2-3): خطوات تطبيق القيمة العادلة.



Source: PwC accounting and financial reporting guide: **Fair value measurements 2015**, global edition, 2015, p42 (pwc3-2)

المطلب الثاني: قياسات القيمة العادلة

يسعى معيار الإبلاغ المالي IFRS13 إلى زيادة الملاءمة وقابلية المقارنة في مقاييس

القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة من خلال وضع تدرج القياس بالقيمة العادلة وفق عدة

مستويات حسب طبيعة المدخلات المعتمدة في القياس.

أولاً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يعطي التسلسل الهرمي الأولوية القصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى أولوية للمدخلات الغير قابلة للرصد، وعلى هذا الأساس يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم إلى ثلاث مستويات:

1. **المستوى الأول للمدخلات:** إن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة ويمكن للمؤسسة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس.

حيث توفر الأسعار المعلنة في السوق النشطة مرجعاً وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله، مع استثناءات محدودة.

إذا كانت المؤسسة تمتلك أصل أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط فإن السعر المدرج في السوق هو الذي يستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام حتى وإن كان السوق لا يستطيع من خلال صفقة واحدة استيعاب حجم الأصل أو الالتزام المملوك من قبل المؤسسة.¹

2. **المستوى الثاني للمدخلات:** تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كل المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول، أي هي المدخلات الأخرى بخلاف مدخلات المستوى الأول وتكون هذه المدخلات منسوبة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر، تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

¹. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 828.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 180-

- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة؛
- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة؛

- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة ومنحنيات العوائد والفروق الائتمانية.¹

3. **مدخلات المستوى الثالث:** هي مدخلات للأصول أو المطلوبات والتي تستند إلى بيانات غير قابلة للرصد. وينبغي أن تستخدم هذه المدخلات غير قابلة للرصد لقياس القيمة العادلة وتعني عدم توافر مدخلات بالسوق قابلة للمقارنة مع الأصول أو الالتزامات الحالية الخاصة بالمؤسسة، حيث تركز طريقة التقييم هنا على التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية لإدارة المؤسسة وذلك بالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين من أجل تطوير قيمة تتصف بالعدالة.² وبالتالي السماح بحالات التي يكون فيها نشاط السوق ضعيفاً، إن وجد، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وبالرغم من ذلك، يظل هدف قياس القيمة العادلة هو نفسه أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. وبناء عليه يجب أن تعكس المدخلات التي لا يمكن رصدها الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن المخاطر.³

¹. مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 832.

². International Accounting Standards Board (IASB): **Norme internationale d'information financière 7 (IFRS 7)**, Instruments financiers, informations à fournir, paragraphe 27A, p12.

³. ينظر: معيار الإبلاغ المالي **IFRS13**: الفقرات، 86، 87.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 181-

يتضح مما سبق أن تدرج عملية قياس القيمة العادلة يرافقه تناقص في موثوقية القياس من مستوى إلى آخر بسبب تناقص المدخلات الملاحظة بحيث:

- في حالة وجود سوق نشط يتم الحصول على القيمة العادلة مباشرة من الأسعار المدرجة ويتميز بدرجة عالية من الموثوقية.

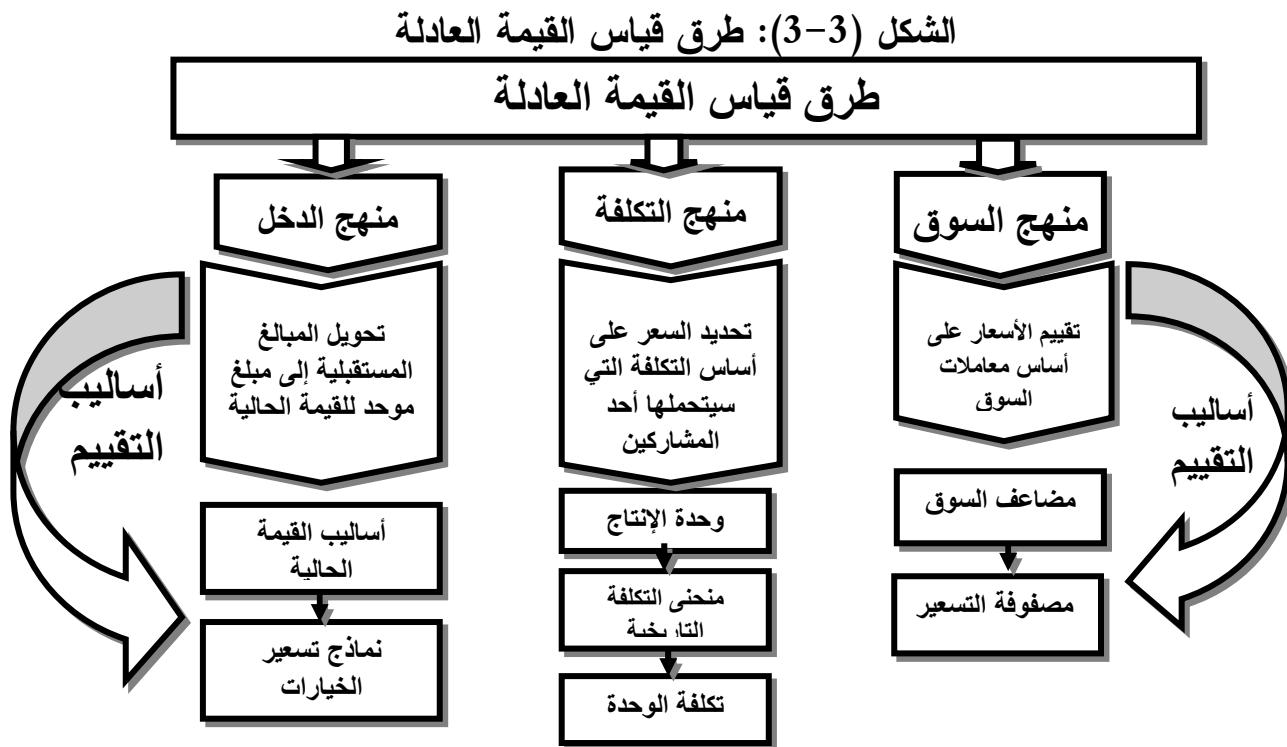
- في حالة لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة وتتميز بدرجة موثوقية متوسطة.

- في حالة غياب سوق مالي نشط يتم الحصول على القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم المختلفة (نماذج رياضية تقديرية). وتتميز بدرجة موثوقية ضعيفة.

ثانياً: تقنيات قياس القيمة العادلة

قدم معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) توجيهها بشأن استخدام أساليب التقييم عند قياس القيمة العادلة حيث يؤكد المعيار على ثلاث مداخل للتقييم وأنه يجب على المؤسسات استخدام إحدى تقنيات التقييم التي تتوافق مع واحد أو أكثر من هذه الطرق عند تقييم القيمة العادلة حيث أنه في بعض الحالات فإن استخدام أحد أساليب التقييم هذه تكون مناسبة وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من أسلوب للتقييم، لذلك عندما تستخدم المؤسسة أساليب التقييم، ينبغي عليها تعظيم الاستفادة من كافة البيانات ذات الصلة الممكن التأكد منها، والنقليل من البيانات الغير مؤكدة ذلك لأن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر الذي يناسب بيع الأصول أو نقل الالتزام ضمن عملية منظمة.

يمكن توضيح تقنيات قياس القيمة العادلة في الشكل (3-3) الموالي:



المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من خلال الشكل (3-3) وجود ثلاث تقنيات تقييم تستخدم في عمليات قياس القيمة

العادلة نوضحها فيما يلي:¹

1. منهج السوق Market Approach :يقوم بناء على الأسعار وغيرها من المعلومات ذات

الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على الموجودات والالتزامات أو على مجموعة

من الموجودات والالتزامات (حالة مؤسسة) المطابقة أو المشابهة(متماثلة).

حيث يشتمل على أساليب التقييم التي تتفق مع نهج السوق وهي:

أ. **مضاعفات السوق market multiples** : عادة تستخدم أساليب التقييم المتفقة مع منهج

السوق وهي مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة حيث يمكن أن تقع هذه

¹.Accounting standards update :faire value measurement (topic820),Financial Accounting Foundation,2011,p196.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 183-

المضاعفات ضمن نطاقات بها أكثر من مضاعف لكل مجموعة قابلة للمقارنة. ويقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.

ب. **مصفوفة التسعير matrix pricing**: ويعتبر مصفوفة التسعير أسلوب رياضي مستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون دون الاعتماد حصريا على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة وإنما بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالأوراق المالية المسعرة الأخرى المتخذة كأساس قياس¹.

2. **منهج التكلفة Cost Approach**: يستند نهج التكلفة إلى المبلغ الذي سيلزم حاليا لاستبدال قدرة خدمة أحد الأصول (التي يشار إليها غالبا بتكلفة الاستبدال الحالية).

من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق (البائع) يتم تحديد السعر الذي سيتم استلامه للأصل على أساس التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق (المشتري) لشراء أو إنشاء أصل بديل للمنفعة المماثلة، معدلة لأجل التقادم. حيث يشمل التقادم التدهور المادي والتقادم الوظيفي (التكنولوجي) والتقادم الاقتصادي (الخارجي) وهو أوسع من الاستهلاك لأغراض إعداد التقارير المالية (تخصيص للتكلفة التاريخية) أو أغراض ضريبية (استنادا إلى عمر خدمة محدد)².

أ. **استخدام نهج التكلفة**: يتم استخدام نهج التكلفة في أغلب الأحيان لقياس القيم العادلة للأصول الملموسة وغير الملموسة التي ليس لها مصادر مباشرة لتوليد التدفقات النقدية. حيث تميل هذه الأصول إلى أن تكون أقل أهمية في القيمة الإجمالية للمؤسسة، يتم استخدام نهج التكلفة عندما يكون استخدام نهج الدخل غير ممكن. نهج التكلفة هو النهج المفضل عندما يكون الأصل قابلا

¹. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج4، الدار الجامعية، مصر، 2016، ص560.

². Statement of Financial Accounting Standards No157 :op cit, p 12. source: <http://www.fasb.org>.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 184-

للاستبدال بسهولة وعندما يكون من الممكن تحديد تكلفة إعادة هيكلة أو استبدال الموجودات ذات الأصول المماثلة بمواد مشابهة بشكل مقبول. لتحديد القيمة العادلة يشتمل مدخل التكلفة على ثلاث طرق وهي:

- **منحنى التكلفة التاريخية:** يمكن تطبيق اتجاه التكلفة التاريخية عندما تكون المؤسسة قد احتفظت بالسجلات الخاصة بالأصل من تاريخ شراؤه أو تاريخ صنعه و تطويره.

يجب على اختصاصي التقييم النظر فيما إذا كانت ظروف السوق الموجودة في تاريخ اقتناء الأصل مماثلة لظروف السوق الموجودة في تاريخ التقييم. حيث تشمل ظروف السوق كفاءة السوق وقوة التفاوض النسبية للطرفين وظروف المعاملة مثل السعر والتوقيت وغير ذلك من الاعتبارات. فإذا كانت الظروف متشابهة في تاريخ التقييم، فإن الأسعار التاريخية تكون مناسبة لتطبيق طريقة اتجاه التكلفة. بينما في حالة صنع أو تطوير الأصل المعني داخليا، فإنه يتم الأخذ بالاعتبار القوى العاملة في السوق لتقدير تكلفة الأصل لحساب القيمة العادلة له وفق طريقة اتجاه التكلفة. حيث يتم التعبير عن الأسعار التاريخية للأصول المشتراة والتكاليف التاريخية للأصول المطورة داخليا عن طريق تطبيق مؤشر سعر مقبول.

- **طريقة تكلفة الوحدة:** تستخدم طريقة تكلفة الوحدة لتقدير تكاليف الأصول الملموسة القابلة للتسليم مثل المباني وخطوط الإنتاج والأصول غير الملموسة مثل برامج المعلوماتية في المؤسسة أو برامج إدارة علاقات الزبائن أو القوى العاملة وغيرها.

إن طريقة تكلفة الوحدة هي مجرد تقدير مباشر للتكاليف التي سيتم تحملها لإنشاء بديل مشابه للأصول موضوع التقييم. حيث تتضمن إعادة الإحلال عمليات تحسين ضرورية لمعالجة أي تقادم وظيفي أو اقتصادي في الأصول المراد إعادة تقييمها.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 185-

ستكون تكلفة إعادة الإحلال عبارة عن إجمالي جميع التكاليف القابلة للتطبيق، مثل: رواتب ومزايا الموظفين المشاركين في المشروع وكذلك المبالغ المدفوعة إلى المستشارين الخارجيين والمهندسين، مخصصات الرواتب وغيرها.

- **طريقة وحدة الإنتاج:** طريقة الإنتاج وحدة هي طريقة أخرى لتكلفة الاستبدال، ضمن بعض الصناعات، توجد قواعد أساسية لتحديد التكاليف حيث تعد تكلفة الوحدة الحالية لبناء أنواع معينة من الأصول معروفة وهي معيار نسبي تستخدم على نطاق واسع لتقدير التكلفة الإجمالية للمشاريع. على سبيل المثال، يمكن تطوير بعض البرامج في نطاق تكلفة محددة من التكلفة لكل سطر من تعليمات البرمجة.¹

3. **منهج الدخل Income Approach:** تحويل مبالغ مستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات) في مبلغ واحد (مخصوم)؛ حيث استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ في المستقبل² تتضمن أساليب التقييم في مدخل الدخل على سبيل المثال مايلي:

أ. **أساليب القيمة الحالية:** توضح الفقرات ب13 وب30 استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة وترتكز تلك الفقرات على أسلوب الخصم وأسلوب التدفق النقدي المتوقع (القيمة الحالية المتوقعة) ولا تفرض تلك الفقرات استخدام أسلوب قيمة حالية واحدة تحديداً أو تقيد استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة على الأساليب التي تم مناقشتها ويعتمد أسلوب القيمة الحالية المستخدم لقياس القيمة العادلة على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه.

¹. Mark L ZAILA: **op cit**, pp128-130.

². Andrew Watchman: **Bulletin de nouvelles sur les IFRS numéro spécial IFRS 13**, évaluation de la juste valeur , 2012, p 10.

ب. نماذج تسعير الخيارات: مثل نموذج بلاك شولز-ميرتون أو النموذج ذي الحدين أي نموذج لاتيس (lattice) الذي يدمج أساليب القيمة الحالية ويعكس كل من قيمة الزمن والقيمة الحقيقية. نموذج الأرباح الزائدة لعدد الفترات والتي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.¹

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة

وضع كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) وكذلك معايير المحاسبة الدولية (IASB) متطلبات للقياس بالقيمة العادلة من أجل توضيح طبيعة مدخلات القياس وتأثيرها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

أولاً: إفصاحات القيمة العادلة

تركز الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) على مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أساليب التقييم وما هي المدخلات التي تم استخدامها لقياس القيمة العادلة لكل من الأصول والخصوم. وفيما يتعلق بالمدخلات غير القابلة للملاحظة في المستوى الثالث، يجب أن يتضمن الإفصاح تأثير القياس بالقيمة العادلة على الأرباح أو الخسائر. يتعين على المؤسسات أن تأخذ في الاعتبار كلا من مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح، وكذلك إذا كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تم الكشف عنها. حتى وإن كانت الإفصاحات التي قدمتها المؤسسة متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكنها لا تفي بالمتطلبات المحددة من (IFRS13)، يجب عليها الكشف عن معلومات إضافية حتى يتم استيفاء المتطلبات المطلوبة. خاصة وأنه تتوفر تقنيات تقييم متعددة للمدخلات من المستويين الثاني ومن المستوى الثالث، لذا فإن الأوصاف المفصلة مطلوبة لكل من اختيار تقنية التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس

¹. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 561.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 187-

القيمة العادلة. تعمل مدخلات المستوى 3 مع مدخلات لا يمكن رصدها، ومن أجل زيادة الوضوح لمستخدمي المعلومات، يتعين عليهم إبراز المعلومات الكمية المعنية ومدخلات التقييم المستخدمة.¹ يمكن القول أن المعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS13** يتطلب إفصاحات كمية ونوعية حول قياس القيمة العادلة يتعلق كثير منها بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة من ثلاثة مستويات على أساس المدخلات لتصنيف المدخلات إلى مجموعات على أساس مدى إمكانية ملاحظتها في السوق وهي:

1. **المدخلات من المستوى الأول:** فهي قابلة للملاحظة بشكل كامل (مثل الأسعار غير المعدلة المعلنة في سوق نشط للموجودات والمطلوبات المتطابقة التي يمكن للمؤسسة الوصول إليها في تاريخ القياس)؛
2. **المدخلات من المستوى الثاني:** هي تلك التي بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر؛
3. **المدخلات من المستوى الثالث:** وهي تلك المدخلات غير الملاحظة وتستخدم عند غياب المدخلات الملاحظة في السوق حيث يتم إدراج الأصل أو الالتزام بكامله في أحد المستويات الثلاثة على أساس أدنى مستوى من المدخلات الهامة لتقييمه. إن الإفصاحات المبنية على هذا التسلسل الهرمي مطلوبة بالفعل للأدوات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS7** ولكن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS13** يمتد ليشمل جميع الموجودات والمطلوبات ضمن نطاقه .

ثانياً: متطلبات الإفصاح وفق القيمة العادلة

تختلف بعض متطلبات الإفصاح اعتماداً على ما إذا كان يتم احتساب القيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر فالهدف من الإفصاح هو مساعدة مستخدمي البيانات من :
-تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة في الميزانية على أساس متكرر وغير متكرر-تأثير قياسات القيمة العادلة المتكررة التي يتم

¹ Jonathan Yarnold Marko Ravlic viewpoint : **IFRS 13 and investing decisions a study of auditors and academics**, thesis Advanced level (professional degree), Umea university, sweden, 2014 ;p23.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 188-

تحديدها باستخدام المدخلات الغير قابلة للرصد (أي قياسات المستوى3) على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للفترة المشمولة بالتقرير .

الجدول (3-1) يوضح الإفصاحات اللازمة للقيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي (IFRS13):

جدول(3-1): إفصاحات القيمة العادلة وفق المعيار المحاسبيIFRS13.

الإفصاح في إيضاحات القوائم المالية	بالنسبة للموجودات والمطلوبات في الميزانية بعد الاعتراف الأولي		الإفصاح المطلوب
	أساس متكرر	أساس غير متكرر	
X	X	X	القيمة العادلة بتاريخ التقرير .
X	X	X	المستوى ضمن المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة
		X	مبالغ التحويلات بين المستويين 1 و 2 وأسباب تلك التحويلات، وسياسة المؤسسة لتحديد متى تعتبر التحويلات بين المستويات قد حدثت.
X	X	X	بالنسبة للمستويين 2 و 3، وصف لأساليب (طرق) التقييم والمدخلات المستخدمة.
X	X	X	النسبة للمستويين 2 و 3 من قياس القيمة العادلة التي حدث تغيير في أساليب التقييم، يفصح عن التغيير وسبب التغيير (أسباب).
X	X	X	إذا كان أعلى وأفضل استخدام للأصل غير المالي يختلف عن استخدامه الحالي،نقوم بالإفصاح عن هذه الحقيقة ولماذا يتم استخدام الأصل غير المالي بطريقة تختلف عن أعلى وأفضل استخدام له.
	X	X	المعلومات الكافية للسماح بإجراء مطابقة بين الإفصاح عن فئات الأصول والخصوم حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والبنود المعروضة في بيان المركز المالي.
	X	X	بالنسبة للالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة، الإفصاح عن وجود أي تعزيز ائتماني وما إذا كان ينعكس ذلك في قياس القيمة العادلة للالتزامات.
متطلبات الإفصاح التي تنطبق على قياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات هامة غير قابلة للملاحظة (المستوى الثالث)			
	X	X	معلومات كمية عن المدخلات الهامة غير الملاحظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
		X	نسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية مع الإفصاح المنفصل عن: (المبالغ في الربح أو الخسارة) والبند الذي يتم الاعتراف به؛ بمبالغ أي تحويلات من أو إلى المستوى3 بما في ذلك أسباب تلك التحويلات، وسياسة المؤسسة لتحديد وقت التحويل بين المستويات.
		X	مبلغ إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المدرجة في الربح أو الخسارة المنسوب إلى التغير في الأرباح أو الخسائر غير المحققة لتلك الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها في تاريخ التقرير

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 189 -

			والبنود (البند) التي تكون فيها الأرباح أو الخسائر معروفة.
	X	X	وصف عمليات التقييم بما في ذلك على سبيل المثال كيف تقرر المؤسسة سياساتها وإجراءاتها التقييمية وتحلل التغيرات في القيمة العادلة من فترة إلى أخرى.
		X	الوصف السردى لحساسية القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها إذا كان التغيير في تلك المدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس أعلى أو أقل للقيمة العادلة ووصف العلاقات المتبادلة بين المدخلات غير القابلة للملاحظة بما في ذلك كيفية تضارب هذه العلاقة أو تخفيف الأثر على القيمة العادلة من التغيرات في هذه المدخلات.
		X	بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية، عندما يؤدي التغيير في واحد أو أكثر من المدخلات غير القابلة للملاحظة لتعكس الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة إلى تغيير القيمة العادلة بشكل كبير، على المؤسسة أن تفصح عن هذه الحقيقة وتأثير هذه التغيرات، وكيفية حساب تأثير هذا التغيير.

Source : Source : IFRS in Focus 'IASB issues new standard on fair value measurement and disclosure' IFRS Global office, 2011, pp 4-5 sur le site : www.iasplus.com, consulté le: 12/01/2018.

بيانات الجدول (3-1) تبين أن معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) يحدد قياسات القيمة

العادلة المتكررة وغير المتكررة للموجودات والمطلوبات كما يلي :

1. **القياسات المتكررة:** تلك التي تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية أو تسمح بها في بيان المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير.

2. **القياسات الغير متكررة:** تلك التي تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية أو تسمح بها في بيان المركز المالي في ظروف معينة.

نلاحظ أن جميع إفصاحات المستوى الثالث يتم الإشارة إلى إفصاحات القيمة العادلة من خلاله في إفصاحات القوائم المالية، حيث يتم وصف طرق التقييم المستخدمة والمدخلات المستخدمة، كما يتم توضيح أي تغيير في أساليب التقييم حيث يتم الإفصاح عن التغيير وسبب التغيير معاً من أجل منح مزيد من الموثوقية للقياس لدى مستخدمي القوائم المالية. يجب النظر في هذه العوامل من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك مبلغ وتفاصيل

المعلومات، التركيز على وضع متطلبات الإفصاح المختلفة والمستوى المناسب من الإفصاح.¹

¹. PwC accounting and financial reporting guide, global edition, USA, 2015, p30(pwc1-7).

المبحث الثالث: تقييم القياس بالقيمة العادلة

يزود منهج القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة، فرغم ما يؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية، إلا أن هذا المنهج يمتاز باعتماده أساساً على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة، بشرط توافر سوق نشطة ومنظمة، وأن تعتمد الأسعار المدرجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق. تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية، التي كلما ارتفعت، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنة مع استخدام القيمة العادلة، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة إيجابية.¹

المطلب الأول: القيمة العادلة مزايا، سلبيات، ومحددات الاستخدام

يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها لكي تكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات.

أولاً: أسباب استخدام القيمة العادلة

تسبب تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية في ضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه مما جعل الاتجاه العام يسير نحو اعتماد القيمة العادلة، وقد أصبح استبدال مبدأ التكلفة التاريخية بالقيمة العادلة مسألة ضرورية ومهمة وذلك بسبب أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الملاءمة و الموثوقية. لأن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين

¹ محمد مطر ،موسى السيوطي: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية ، مرجع سبق ذكره، صص 8-9.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 191 -

الملاءمة والموثوقية. لذلك بدأت القيمة العادلة بالتوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار التقارير المالية وفي التطبيق العملي المحاسبي وذلك من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية.

1. مبررات التقييم بالقيمة العادلة: إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي؛ لأنها لم تعد قادرة على إعطاء معلومات ملائمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها للأسباب التالية:¹

- أصبحت المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية محل انتقاد كبير حول مدى مصداقية نتائج قياسها ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، حيث أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية تعالج الثغرات الموجودة في هذا المبدأ.

- في حال استخدام مبدأ التكلفة التاريخية فإن ذلك سيؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل ويعود ذلك لسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيمها بينها.

- إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة حيث تكون نتيجة الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية السابقة والدخل الذي تم اكتسابه حالياً والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

¹. شهد موسى عبد الكريم الصرايرة: أثر تطبيق القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية بيان الدخل الشامل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإسراء، الأردن، 2015، ص ص 24-25.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 192-

2. محددات استخدام القيمة العادلة: عمليا تواجه عملية تطبيق القيمة العادلة مجموعة من

المحددات أهمها:¹

-سيولة السوق مشكلة كبيرة في الممارسات العملية، حيث يمكن أن تكون فروق الأسعار كبيرة بما فيه الكفاية لتسبب في عدم اليقين الكبير بخصوص القيمة العادلة، وبالتالي الشك في القوائم؛
-في الأسواق غير النشطة، يمكن أن يؤثر المسكرون على الأسعار المتداولة وكذلك على الأسعار المدرجة، وبالتالي يسمح لهم بالتلاعب بتقديرات القيمة العادلة، حيث تميل الشركات إلى أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي في سعر المنتجات والأدوات المالية؛

-في غياب أسعار سوق نشطة، تصبح محاسبة القيمة العادلة تحسب وفق نموذج محاسبي، أي أن المؤسسات تفصح عن تقديرات أسعار السوق وليس أسعار السوق الفعلية، هذا يعطينا نموذج متذبذب بسبب نماذج التسعير الناقصة والتقديرات الناقصة من مدخلات النموذج؛

وعليه فإن وجود أسعار سوق نشط، محاسبة القيمة العادلة تقلل من الفرص المتاحة للمديرين للتأثير على البيانات المالية بممارسة سلطتهم التقديرية على مدى تحقيق المكاسب والخسائر من خلال توقيت مبيعات الأصول غير أن محاسبة القيمة العادلة تزيد فرص التلاعب عندما يتم تقديرها وفق نموذج محاسبي لمحاكاة أسعار السوق، لان المدير يمكن أن يؤثر على اختيار النماذج ومدخلات التقدير.

ثانيا: مزايا استخدام القيمة العادلة

معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها مزايا عديدة حيث جاء استخدام هذا الأساس بديلا لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، وذلك لأنها تراعي القدرة الشرائية لوحدة النقد؛ على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا أهمها:

¹. Ray Ball :international financial reporting standards (IFRS): pros and cons for investors, accounting and business research, vol 36, university of Chicago,2006,p13.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 193-

- تعد قياسات القيمة العادلة الأكثر إقناعاً لتمثيل الوضع الاقتصادي وذلك لأنها تعكس واقع المؤسسة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.
- تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي للتقليل المخاطر وذلك لكونها أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- يوفر من خلالها إجراء المقارنات في تقييم العناصر المتشابهة وبطرق مماثلة.
- يوفر مقياساً يتميز بالموضوعية لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.¹
- يعطي التقويم على أساس القيمة العادلة مؤشراً أفضل لأداء المؤسسات الاقتصادية ويعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي توفر أسلوباً أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات أو التخلص منه خلال الفترة.
- تساعد محاسبة القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي من خلال إعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة؛
- القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي، ونتيجة الأعمال، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية؛
- يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
- استخدام القيمة العادلة في التقرير عن جميع العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع مدخل تقييمي واحد يحسن من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق؛

¹. سارة عبد الملك عبد الحميد، سعد سلمان عواد المعيني: أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة-، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 4، العراق، 2013، ص 167.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 194-

- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية وصنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة، إدارة وقياس المخاطر، وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.¹

ثالثاً: انتقادات استخدام القيمة العادلة

رغم مزايا تطبيق القيمة العادلة إلا أنها تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملائمتها ذلك أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملًا للاعتراف والقياس والإفصاح، ومن أهم هذه الانتقادات نجد:²

- تكمن المشكلة الأساسية في تقدير القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يستند تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو عليه في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفاء.
- من أهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل المؤسسات لتطبيق القيمة العادلة حيث أن النظام المحاسبي للمؤسسات صرح للتعامل مع مدخلات النظام وفق التكلفة التاريخية، ولتمكينه من تطبيق القيمة العادلة يتحتم على إدارة المؤسسة إعادة برمجة نظامها المحاسبي.
- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

¹. إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان: القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، العدد 25، الكوفة، 2012، ص 229-230.

². أحمد محمد مصطفى المبيضين: تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2007، ص 41-42.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 195 -

- محاسبة القيمة العادلة تتضمن طرق قياس مختلطة منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها فضلا عن ذلك قد يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.
- قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية في فتح المجال للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
- من أهم الأمور السلبية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الأربعة التي ينص عليها المعيار وهو تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم لأجلها تلك الأدوات المالية وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالا واسعا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كان تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة علما بأن نية الإدارة تكون مبيتة بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد المخاطر المستقبلية.¹
- أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية وبالتالي هناك رفض للتغيير؛
- عدم وجود أسعار في السوق لبعض الموجودات أو السعر في السوق لا يعكس السعر العادل؛
- تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.
- الاختلاف في وجهات النظر في تغيير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة يعطينا نتائج متباينة؛
- ارتفاع الكلفة خاصة إذا تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.

¹. إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان: مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 196 -

وكخلاصة لما سبق نجد أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة يكمن في درجة موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها بالدفاتر وتدقيقها. يقتضي تقدير القيمة العادلة إتباع أسس قياس متباينة حيث تتعدد الطرق وتختلف أساليب تقديرها للأصول والالتزامات المالية، هذا ما يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

المطلب الثاني: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

تهدف متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، وما ترتب عليه من طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

أولاً: قواعد الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة

إن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حالياً ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخراً، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن (وعددها 41 معياراً) مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بآخر.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 197 -

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس.

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها التي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

- كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛
- المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛
- إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبية وقيمه؛
- الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛¹

¹. هوام جمعة، حديدي أدم: أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، يومي: 09-11 سبتمبر 2013، ص ص 16-17.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 198-

- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.
- ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء على سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.
- ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها باستخدام أسلوب تقييم يعتمد على افتراضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.
- إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.
- الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في طريقة التقييم.¹

ثانياً: مجالات تطبيق القيمة العادلة

- ليس من السهل تطبيق محاسبة القيمة العادلة إذ أن تطبيقها بشكل كامل يتطلب من جميع الموجودات والمطلوبات أن تظهر في الميزانية بقيمتها العادلة. ويمكن تحديد القيمة العادلة للمطلوبات وبسهولة نسبياً ولكن تنشأ صعوبات في الحصول على تدابير القيمة العادلة فيما يتعلق بتلك الموجودات التي لا توجد لها أي أسواق ثانوية نشطة. وهذا هو السبب الذي جعل عملية الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة تكون بطيئة نوعاً ما.
- يتم استخدام القيمة العادلة باعتبارها اليقين من القيمة السوقية للموجودات أو الالتزامات التي لا يمكن أن يحددها سعر السوق (عادة بسبب عدم وجود سوق محدد للموجودات).²

¹. إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان: مرجع سبق ذكره ، ص 235.

². سارة عبد الملك عبد الحميد، سعد سلمان عواد المعيني: مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 199-

وقد نصت المعايير المحاسبية التي نادت باستخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح إلى استخدامها في تقييم العناصر الآتية:

1. **الأدوات المالية:** تفيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لإغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها فإن المعيار المحاسبي يفصل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

أ.الموجودات المالية : ويتم تصنيفها كما يلي:

- قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة؛
- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك المؤسسة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة.
- موجودات مالية مقاسه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة؛

ب.أما المطلوبات المالية: يتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التعبير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي: التزامات مشتقات مالية، ومطلوبات مالية للاتجار.

يتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير، من جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لأغراض التحوط على النحو التالي:

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 200-

- تحوط القيمة العادلة: يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل؛
- تحوط التدفقات النقدية: يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه؛
- تحوط صافي الاستثمار الخارجي: يؤخذ التغيير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، إن التحوط لأسعار الفوائد تعد تحوطاً للقيمة العادلة¹.

2. الاستثمارات العقارية: استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم المحاسبي لم يقتصر فقط على الأدوات المالية بل هو مطلوب كذلك في تقييم الاستثمارات العقارية، حيث خصص له المعيار المحاسبي رقم "40" بعنوان الاستثمارات العقارية حيث يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف بها والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها، حيث وضع القيمة العادلة كبديل لقياس الاستثمارات العقارية، ونص على الاعتراف بالربح أو الخسارة من التقييم بالقيمة العادلة في بيان الدخل.

عرض للمعايير والأسس التي يتوجب التقيد بها لتحديد القيمة العادلة للعقار في حالة اختيار المؤسسة استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية. وضح المعيار أهم حالات عمليات التحويل من وإلى الاستثمارات العقارية وكيفية معالجة الفرق في قيمة العقار المحول².

3. المنتجات الزراعية والأصول البيولوجية: المنتجات الزراعية والأصول البيولوجية خصص لها المعيار المحاسبي رقم "41" بحيث يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي وبيان متطلبات الإفصاح ذات العلاقة وكيفية عرض البيانات المتعلقة بذلك النشاط.

¹. هوام جمعة، حديدي أدم: مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

². ينظر: المعيار: 40.

نص المعيار على القياس بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة بيع. هذا ويتم إظهار الفروقات التقييم بالقيمة العادلة (الأرباح أو الخسائر) ضمن قائمة الدخل للفترة المترتبة بها.¹

المطلب الثالث: المعالجات الأساسية لتطبيق القيمة العادلة

يتطلب تطبيق القيمة العادلة العديد من المعالجات الضرورية فيما يخص انخفاض قيمة الأصول، خسائر القيمة وكذلك عمليات إعادة تقييم الأصول، كما بينت معايير المحاسبة الدولية طرق المحاسبة عن فروقات القيمة العادلة الناتجة عن عمليات إعادة التقييم وكيفية إدراجها في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

أولاً: العلاقة بين مفهوم القيمة العادلة وانخفاض القيمة

عزز اعتماد المؤسسات على الأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل كبير والتي تتصف بتغير قيمها السوقية والعدالة، ضرورة إظهار الأصول بقيمتها العادلة وذلك بالاعتراف بخسارة الانخفاض أو التدني في قيم الأصول.

1. الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة: اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي رقم 36 الذي يبين كيفية معالجة الانخفاض في قيمة الأصول التي تمتلكها المؤسسة، حيث يقوم المعيار على مبدأ أساسي هو ضرورة عدم تسجيل أصل دفترية بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أو الحقيقية. وبناء عليه يكون هناك خسارة تدني قيمة الأصل في حالة كون قيمة الأصل القابلة للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للأصل في القوائم المالية.²

تعتبر القيم الظاهرة في الميزانية عن تكلفة الأصل مطروحا منها كل من مجمع الاهتلاكات وكذا مجمع خسائر القيمة في حال وجودها، وقد يكون هذا الأصل قد تم قياسه بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة، لذلك يمكن القول أن انخفاض قيمة الأصل تحسب بغض

¹. ينظر المعيار 41: الفقرات 12-13-26-28.

². سمير الریشاني: انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 02، سوريا، 2007، ص172.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 202-

النظر عن طريقة القياس المستخدمة سواء كانت بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية، نظرا لوجود اختلاف بين القيمة العادلة والقيمة القابلة للاسترداد.

2. **مؤشرات وجود انخفاض القيمة:** في تاريخ كل ميزانية يجب على المؤسسة تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض مادي (مهم نسبيا) في قيمة أي من الأصول لديها، وإذا وجد هناك مؤشرات لذلك على المؤسسة القيام بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل الذي حصل به الانخفاض. وفي هذا الشأن اقترح معيار المحاسبة الدولي رقم 36 مجموعة من المؤشرات لتحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الأصول وقد قسمت هذه المؤشرات إلى:

أ. مؤشرات خارجية: تتمثل فيما يلي:

- انخفاض في القيمة السوقية للأصل بشكل جوهري وأكبر من الانخفاض الناتج عن اهتلاك أو تقادم الأصل نتيجة الاستعمال أو التقادم.
- حدوث تغيرات هامة في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل بها المؤسسة مما أثر سلبا على الأصول المستخدمة في المجال الذي حدثت فيه التغيرات.
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق أو في معدل العائد على الاستثمار الأمر الذي قد يؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة قيد الاستعمال للأصل.

ب. مؤشرات داخلية: تتمثل فيما يلي:

- تلف الأصل أو عدم صلاحيته للاستخدام.
- إعادة تقييم عمر الأصل الإنتاجي على أنه محدد بدلا من كونه غير محدد.
- الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ أو ستكون أسوأ مما هو متوقع وبالتالي انخفاض كبير في

التدفقات النقدية المتولدة أو المتوقع تولدها من الأصل.¹

¹. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص ص 507-508.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 203-

جدير بالذكر أن عملية حساب القيمة القابلة للاسترداد لا تقوم بها المؤسسة بصفة دورية وإنما تكتفي باختبار انخفاض القيمة عند وجود مؤشرات تدل على احتمال انخفاض قيمة الأصل. ويستثنى من ذلك الأصول الغير ملموسة ذات العمر الإنتاجي الغير محدود مثل شهرة المحل أو الأصول غير ملموسة الغير متاحة للاستخدام بعد (الغير جاهزة)، حيث يجب على المؤسسة القيام دائماً وبشكل سنوي باختبار التذني (انخفاض القيمة).

إذا تبين للمؤسسة وجود مؤشر أو أكثر لتذني قيمة أصل معين فيتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للأصل المعني فإذا كنت القيمة المحصل عليها اقل من قيمته المحاسبية تسجل خسارة القيمة وتطرح من قيمة الأصل كما تطرح منه الإهلاكات.

ثانياً: إعادة تقييم الأصول

تسمح معايير المحاسبية بعملية إعادة تقييم الأصول بعد الاعتراف الأولي لها حيث يتم تسجيل قيمة البنود بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للبند بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها مجمع الإهلاك خلال الفترات التالية لإعادة التقييم. عند إعادة تقييم عنصر من عناصر الأصول الثابتة فإن كل الأجزاء المشكلة له يعاد تقييمها، وتشكل القيمة المعاد تقديرها قاعدة جديدة للاهلاك¹. حيث تتم عملية إعادة التقييم عند توفر مجموعة من الشروط والاعتبارات.

1. شروط إعادة التقييم: تضع معايير المحاسبة الدولية مجموعة من الشروط لإعادة تقييم الأصول أهمها:

¹. قورين حاج قويدر: متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، المجلد 26، العراق، ص 111.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 204-

- أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق بحيث تتم عملية إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كاف لضمان عدم اختلاف المبلغ المسجل (القيمة المحاسبية الصافية) بصورة مادية عن القيمة العادلة.

- أن تمثل القيمة العادلة لبود الممتلكات والمصانع والمعدات القيمة السوقية لها بتاريخ إعادة التقييم والتي تكون مبنية على أدلة معتمدة على السوق وتحدد من خلال مقيم مهني محترف، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة السوقية العادلة بسبب طبيعة تلك الأصول أو بسبب ندرة بيع تلك الأصول يتم عندها تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو القيمة الاستبدالية بعد الإهلاك.

- في حالة وجود اختلاف كبير بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه والقيمة الدفترية المسجلة للأصل يتم إعادة التقييم سنوياً، بينما يتم الاكتفاء بإعادة التقييم كل 3 سنوات إلى 5 سنوات ويعتبر ذلك كافياً نظراً لاستقرار أسعار الأصل أو أن الاختلاف بين قيمته الدفترية والقيمة العادلة ليس كبيراً.

- إذا أعيد تقييم الأصل فإنه يجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه الأصل، لتفادي اختيار المؤسسة الأفضل وعدم تمكينها من الانتقائية في اختيار البود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل قائمة المركز المالي، وكذلك لعدم اختلاط أسس التقييم.

2. إعادة حساب مجمع الإهلاك: عند إعادة تقييم الأصل لأحد بنود الأصول الثابتة يتم معالجة حساب مجمع الإهلاك كما يلي:

- تعديل مجمع الإهلاك بما يتناسب مع التغير في القيمة المرحلة (الدفترية) الإجمالية للأصل، بحيث تصبح القيمة المرحلة (الدفترية) للأصل مساوية لمبلغ إعادة التقييم.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 205-

- أو يتم إلغاء مجمع الإهلاك أو تخفيض قيمته بهدف تخفيض القيمة المرحلة (الدفترية) للأصل لتتساوى مع مبلغ إعادة التقييم خاصة عند إعادة تقييم المباني.¹

ثالثاً : المحاسبة عن فروقات القيمة العادلة (إعادة التقييم)

تختلف أسس معالجة فروقات القيمة العادلة الناتجة عن التغير في هذه القيمة خلال الفترة

المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وفيما يلي أهم المعالجات المحاسبية المقترحة :

1. معيار المحاسبة 16 الممتلكات والمصانع والمعدات: إذا نجم عن إعادة التقييم:

- ارتفاع قيمة الأصل بعد إعادة التقييم عن قيمته المثبتة قبل التقييم، فإن مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق الملكية تحت بند " فائض إعادة التقييم ". إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق ببند كان قد تم إعادة تقييمه سابقاً ونتج عن ذلك انخفاض في قيمة ذلك البند وكان قد تم الاعتراف بهذا الانخفاض كمصروف، ففي هذه الحالة يعترف بفائض إعادة التقييم كدخل، وبالقدر الذي يساوي ما سبق أن اعترف به كمصروف.

- إذا نتج عن إعادة التقييم وجود انخفاض في قيمة الأصل، فإن مبلغ الانخفاض يعترف به كمصروف (خسائر تدني القيمة)، ولكن في حالة وجود فائض إعادة تقييم لنفس الأصل تم تكوينه في فترات سابقة، فيتم عمل تقاص لمبلغ الانخفاض في القيمة العادلة للأصل وذلك بحدود قيمة فائض إعادة التقييم.²

2. معيار المحاسبة 38 الأصول غير الملموسة: عند إعادة تقييم الأصول غير الملموسة يتم

الاعتراف بالزيادة ضمن حقوق الملكية (نفس المعالجة السابقة للمعيار 16). أما إذا انخفض المبلغ

¹. مجلس معايير المحاسبة الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين

القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 185

². محمد أبونصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص 247.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 206-

المسجل للأصل غير الملموس نتيجة إعادة التقييم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل (بعد استنفاد رصيد فائض إعادة التقييم) وعند ارتفاع قيمة الأصل غير الملموس في فترة لاحقة - عند إعداد القوائم المالية- يتم زيادة قيمة الأصل غير الملموس والاعتراف بأرباح استعادة خسارة التدني التي حصلت في فترات سابقة.

3. معيار المحاسبة 40 الاستثمارات العقارية: يعالج المعيار المحاسبي (IAS40) فروقات إعادة التقييم بالقيمة العادلة (أرباح أو خسائر) في قائمة الدخل للفترة التي حدث فيها التغير.

جاء في نص المعيار ما يلي: "يجب إثبات المكسب أو الخسارة الناشئة عن تغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي ينشأ فيها".¹

4. معيار المحاسبة رقم 41 الزراعة: يجب الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن الاعتراف المبدئي بأصل بيولوجي بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع لأصل بيولوجي في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي وقعت فيها.²

5. معيار المحاسبة 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس: بعد الاعتراف المبدئي للأصول المالية يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة وفق نوعها كما يلي:

أ. الأصول المالية بالقيمة العادلة: من خلال قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) وتشمل كل من الأصول المخصصة (Designated) و كذا الأصول المحتفظ بها للمتاجرة (Held for trading) حيث يتم تقييمها عند إعداد القوائم المالية أو أي تاريخ لاحق للاقتناء بالقيمة العادلة وتسجل فروقات التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل (الأرباح والخسائر).

¹. ينظر المعيار: IAS40: الفقرة 35.

². ينظر المعيار المحاسبة رقم IAS41: الفقرتين: 26-28.

الفصل الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي للقياس بالقيمة العادلة - 207-

ب. الأصول المالية المعدة للبيع: يتم إعادة قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق للاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة مع تسجيل فروقات القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية بالميزانية باستثناء الحالة التي تتدنى فيها قيمة الأصل المالي انخفاضاً مستمراً، أو إذا كان هناك فروقات ناتجة عن أسعار الصرف المتعلقة بتلك الأصول . وتستمر المؤسسة في الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندها يتم تحويل رصيد الربح أو الخسارة المتراكم المدرج ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل.¹

تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في كل من قيمة أداة التحوط والبند المتحوط له وكذلك تسجل فروقات تغير القيمة العادلة للأصول المالية المعدة للبيع والتي تم التحوط لها في حساب الأرباح والخسائر (بيان الدخل) وتجدر الإشارة إلى أن فروقات القيمة العادلة للأصول المالية المعدة للبيع غير المتحوط لها تظهر في بند منفصل ضمن حقوق الملكية كما تم الإشارة إليه أعلاه.²

¹. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره ، ص572.

². مجلس معايير المحاسبية الدولية : معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2014، ص482.

خلاصة الفصل الثالث:

قياس القيمة العادلة يقوم على افتراض إجراء معاملة في السوق الرئيسية للموجودات أو الخصوم أو أن الصفقة ستحدث في السوق الأكثر فائدة في حالة عدم وجود سوق رئيسية، هذه السوق التي من شأنها زيادة المبلغ الذي سيتم استلامه لبيع أصل ما أو تقليل المبلغ الذي سيتم دفعه لتحويل التزام ما، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات.

واجهت عملية تطبيق القيمة العادلة جملة من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بصعوبة تطبيقها وتعدد إجراءات قياسها، كذلك هناك من يرى بأن اعتماد القيمة العادلة على التقديرات والنماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة خاصة في مدخلات المستوى الثالث للقيمة العادلة ينقص من موثوقية القياس وملاءمة نتائجه.

في ظل هذه الانتقادات حاول كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) توضيح نقاط الخلاف حول قياس القيمة العادلة، تجلّى ذلك من خلال سلسلة المعايير الصادرة عنهما والتي تدعو إلى تبني القياس بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وكافة الأدوات المالية للمؤسسات.

بينت المعايير الصادرة مدخلات قياس القيمة العادلة، مستوياته، وكذا الإفصاحات المطلوبة للقيمة العادلة، كما بينت كيفية معالجة الفروق الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة.

من أجل زيادة التأكيد على أهمية القياس بالقيمة العادلة أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي المعيار المحاسبي (FAS157)، كما توج المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة بإصدار معيار التقرير المالي

(IFRS13).

الفصل الرابع

جودة الإبلاغ المالي للقوائم

المالية في ظل القيمة

العادلة.

تمهيد:

عموماً؛ تحرص المحاسبة بصفة عامة ومعايير الإبلاغ المالي بصفة خاصة، على توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية، حيث أن مستخدمي البيانات المالية يتوقعون أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية متصفة بالصحة والدقة والموضوعية حتى تكون ملائمة لاحتياجاتهم وأن يتم الإبلاغ عنها بشكل يضمن لهم أقصى فائدة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

في هذا السياق واستناداً إلى علاقة مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمنفعتها لأغراض مستخدميها بمفاهيم أخرى ذات صلة خاصة جودة الإبلاغ المالي والتي تتجلى بالخصائص التي يجب أن تتسم بها تلك المعلومات وكذلك بما ينسجم والأهداف المحددة للإبلاغ المالي من قبل الهيئات المهنية الدولية. لذلك يجب أن تتمتع هذه المعلومات بمستوى كبير من الجودة والذي يكون نابعا من الالتزام بمعايير الجودة لهذه المعلومات. حيث تؤدي الجودة دوراً مهماً في سلوك متخذي القرارات، فكلما كانت المعلومات المقدمة لهم متمتعة بالجودة كلما ازدادت درجة الاعتماد عليها في قراراتهم المختلفة.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على علاقة محاسبة القيمة العادلة بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة. وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التأصيل النظري لجودة المعلومات المحاسبية؛
- المبحث الثاني: متطلبات تطوير جودة الإبلاغ المالي؛
- المبحث الثالث: علاقة القياس بالقيمة العادلة بجودة الإبلاغ المالي.

المبحث الأول: التأصيل النظري لجودة المعلومات المحاسبية

يكتسي المحتوى الإعلامي للتقارير المالية أهمية بالغة في مجالات تطوير القياس المحاسبي، حيث تتم وظيفة الاتصال في المحاسبة من خلال التقارير المالية، لذلك يحرص المحاسبون على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: مفاهيم جودة المعلومات

جودة المعلومات المحاسبية ليس لها مفهوم واحد متفق عليه حيث يرتبط بتفسيرات مختلفة حيث استخدمت عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: مفهوم جودة المعلومات

أصدرت الجمعية الأمريكية (AAA) في عام 1966 دراسة باسم "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة (ASOBAT)". حيث توجهت الجمعية إلى التركيز على معيار "المنفعة" التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين من خلال القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك للوفاء باحتياجاتهم إلى معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات وتقلل من عدم التأكد لديهم. حيث ربطت دراسة (ASOBAT) أهداف المحاسبة باحتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية إلى معلومات مفيدة، وهي نقطة تحول جوهرية في البحث المحاسبي حيث كانت دراسة (ASOBAT) أول تحول في المحاسبة نحو النفعية.¹

عملية تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فالأهداف هي القاعدة العامة التي عليها يتم تقييم البدائل المحاسبية. وعليه فإنه طالما أن هنالك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. أي

¹ رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 189

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 212-

أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات إلا أنه من ناحية أخرى نجد أنه من الطبيعي أن تكون الخطوة التالية لتحديد أهداف القوائم المالية هي تحديد مفاهيم جودة المعلومات.¹ تحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسات. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تنبج عنايةهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم طرق المحاسبة البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم.²

في الفترة الأخيرة زاد اهتمام الدراسات المحاسبية بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات. فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة حيث تساعد مستخدميها في

¹. عباس مهدي الشيرازي: مرجع سبق ذكره، ص 194.

². عيسى محمد علي حمد، وآخرون: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التقديرات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، 2015، ص 951.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 213

قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة.¹

ثانياً: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

حظي مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بعدة تعريفات مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثين حيث كل باحث عرفها من زاوية معينة حيث:

يعرفها الشيرازي بأنها: " تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، حيث أن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي". كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. وترتبط على ما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تجديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.²

كما يرى (OHEN) في دراسته بأن جودة المعلومات المحاسبية "أنها تعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث تؤدي دورين إحداهما دور تقييمي (حيث يستخدم المستثمرون المحتملون التقارير المحاسبية في تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة) والدور الآخر إشرافي حيث يعتمد حملة الأسهم على نفس لتقارير لمراقبة تجنب المدير للمخاطر".

كما تعني جودة المعلومات المحاسبية: "المدى الذي تكون فيه المؤشرات أو المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة لأداء المؤسسة وتعبر عن حقيقة أدائها وواقعها الاقتصادي، ونتائج أعمالها.³

¹ مجدي مليجي عبد الحكيم: أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 2، العدد 2، 2004، ص 8

² عباس مهدي الشيرازي: مرجع سبق ذكره ، ص 195.

³ مجدي مليجي عبد الحكيم: مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 214-

بينما يعرف رضوان حنان جودة المعلومات المحاسبية بأنها: "المعلومة الجيدة أي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالا ترشيد القرارات الاقتصادية".¹ حيث يقول أن مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية حددها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) من خلال البيان رقم 2 سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" تعرض مجموعة من الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة وذات جودة.

في الأخير يمكن القول أهداف القوائم المالية تمثل القاعدة الأساسية التي تستند إليها عملية تقييم البدائل المحاسبية لاختيار البديل ذي المعلومات الأجود أو الأكثر نفعاً. طالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرائق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي، فإن الاختيار بينها يجب أن يتم بشكل يتيح أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الخارجيين في ترشيد قراراتهم فجودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين كل من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للمستثمرين والأطراف المستفيدة.

ثالثاً: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية مقدار ما تتمتع بيه هذه المعلومات من مصداقية وما توفره من منفعة للمستخدمين، بحيث يراعى خلوها من الأخطاء والتحريف والتضليل ويتم احترام مجموعة من المعايير الرقابية والمهنية والفنية في إعدادها وتحقيق الغاية من استخدامها. عموماً توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية نذكر أهمها فيما يلي:

1. مقياس الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

¹. رضوان حلوة حنان : النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، مرجع سبق ذكره، ص 190.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 215 -

في الواقع العملي لا يمكن تحقيق هذا المقياس بالرغم من أهميته وذلك لكون المعلومات المستقبلية على درجة كبيرة من عدم التأكد. لذلك يتم الضحية غالبا بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. مقياس المنفعة: تتضمن المنفعة عنصرين رئيسيين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها حيث تأخذ المنفعة إحدى الصور الآتية:

- **منفعة شكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

- **منفعة زمنية:** نقصد بها ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح الانحرافات المسجلة في النتائج.

3. مقياس الفاعلية: تتمثل الفاعلية في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

4. مقياس التنبؤ: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

من المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في قدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية، أو كمدخلات لنماذج الاختيار بين بدائل القرارات الإدارية.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 216

5. مقياس الكفاءة: يقصد بها تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد حيث يستهدف هذا المقياس تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.¹

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

أخيراً يمكن القول أن توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية هو أمر مهم جداً للمؤسسة حيث تسمح هذه المعايير بالحصول على معلومات مفيدة لعمليات التقدير واتخاذ القرارات المختلفة، وعليه فغياب هذه الخصائص يفقد المعلومات المحاسبية قيمتها وتأثيرها على متخذي القرارات بل يمكن أن يكون لها تأثير عكسي إذا لم تراعى متطلبات الجودة في إعدادها.

رابعاً: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تعدد وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم وتطوره عبر الزمن وتأثره بالعديد من العوامل أهمها:

- **جودة المعايير المحاسبية:** تتأثر جودة المعلومات المحاسبية باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير IFRS قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية. فمثلاً حددت هيئة البورصة الأمريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير؛ توافر الموارد البشرية الفنية المؤهلة؛ الرقابة الفعالة على مدى التزام المؤسسات بالمعايير.

1- **دوافع الإدارة:** تشكل المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكل العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض

¹. مؤيد الفضل، عبد النصر نور: المحاسبة الإدارية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2002، صص 305-306.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 217-

البنود المحاسبية، دافعا لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

3. المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة المحاسبية: تلعب التنظيمات المهنية

المتخصصة دورا مهما في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية والمساهمة في تكوين كوادر مؤهلة.

4. جودة عملية المراجعة: تلعب استقلالية مراجع الحسابات وجودة إجراءات المراجعة وكذلك

كفاءته في تطبيق معايير المراجعة دورا بارزا في الحد من مخاطر ممارسات الإدارة الاحتياطية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية.

5. الحوكمة: يؤثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في زيادة شفافية القوائم المالية وبالتالي الرفع من جودتها من خلال (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة).¹

يمكن القول أن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يعتمد على وجود منظمات مهنية متخصصة قادرة على إصدار معايير على درجة عالية من الجودة بحيث تحد من تجاوزات الإدارة، وتقلل من آليات الحوكمة، لجان في ظل تطبيق مراجعة حسابات فعالة.

6. قابلية المعلومات المحاسبية للفهم: يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وفي أساليب اتخاذ القرارات، فالمعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى، وقدرتهم على تشغيل المعلومات.

حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها يجب احتوائها على حلقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين ذوي القدر المعقول من المعرفة المحاسبية بإدراك مغزى تلك

¹. مجدي مليجي عبد الحكيم: مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 218

المعلومات، لذلك فمهما كان التقرير على درجة عالية من الجودة إلا أنه في غياب عنصر القابلية للفهم يكون عديم النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونه.¹

لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة الموازنة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين تتمثل في الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق. والخصائص الثانوية أو المعززة للخصائص النوعية وتتمثل في القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب.

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية

هي جملة الخصائص التي يعتبر توفرها في المعلومات المحاسبية شرطاً أساسياً من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية وتقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق أساليب القياس المختلفة، وتشمل خاصيتين هما:

1. **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرقاً في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة وتعتبر المعلومات المالية ملاءمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة على مواجهة

¹ دونالد كيسو، جيرري ويجانت: تعريب أحمد حامد حجاج: مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 219 -

المتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، بينما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها).¹ خاصية الملاءمة تشتمل على:

أ. **التوقيت المناسب:** يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرارات لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب للوصول إلى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، إن عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها يفقدها عنصر الملائمة.²

ب. **القدرة على التنبؤ في المستقبل:** يجب أن تساعد المعلومات مستخدميها وتحسن من قدرتهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتقوم معلومات التقارير المالية بهذا الدور عبر الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية في القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور كذلك.

ج. **التغذية الراجعة:** هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار والمستخدمين على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة ومعرفة مدى صحتها وبالتالي تقييم نتائج القرارات المتخذة بناء على هذه التوقعات.³

2. **الموثوقية (التمثيل الصادق):** تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام ولكي تكون مفيدة، يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب، بل يجب أن

¹. Donalde. kieso, Jerry J. weygandt, Terryd. Warfield: **intermediate accounting**, 16EdI, 16th edition, John Wiley & Sons, 2016, -pp 42-43.

². طارق، عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره ، ص 19.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 220 -

تمثل أيضا وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها، وحتى يكون التمثيل صادقا بشكل كامل يجب أن يتسم الوصف بثلاثة خصائص، إذ يجب أن يكون كاملا وحياديا و خالي من الخطأ، المقصود بالكمال هو أمر نادر هذا لم يكن غير قابل للتحقق على الإطلاق لذلك يتلخص هدف مجلس معايير المحاسبة زيادة تلك الخصائص إلى الحد الممكن، حيث أن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أن تصوره وهذا ليس بسبب التحيز لكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في وسائل تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض التي تتسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث.¹ لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصادقية يجب أن تتوافر بها خصائص فرعية أساسية هي:

أ. **الحياد:** تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.²

ب. **الصدق في العرض:** يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تنتج هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين المظاهر المراد التقرير عنها. فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.³

¹. أحمد حلمي جمعة: معايير التقارير المالية الدولية-معايير المحاسبة الدولية-، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص99.

²-Gary porter, Curtis Norton : **op cit**, p61.

³. عباس مهدي الشيرازي : مرجع سبق ذكره، ص202.

ثانياً: الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية

تعتبر المعايير المحاسبية وجود الخصائص الثانوية للمعلومات ضروري من أجل تدعيم الخصائص الأساسية فهي تساهم في تعزيز جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وتشمل:

1. القابلية للمقارنة: تعني المقارنة أن المعلومات المحاسبية للمؤسسة يتم إعدادها بطريقة تمكن من مقارنتها بمعلومات مؤسسات أخرى لنفس الفترة، كذلك ينبغي أن تكون متناسقة مع معلومات مماثلة لنفس الشركة لفترات سابقة حيث تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى.¹ لهذا فإن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة وتحديد الاختلافات بينها للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى، لهذا فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.²

2. القابلية للتحقق: وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً.³

¹. Walter t. Harrison Jr ,et Others: **Financial Accounting**,9th Edition, Pearson Education, USA,2015,p7.

². أحمد حلمي جمعة: نظرية المحاسبة المالية(النموذج الدولي الجديد)،مرجع سبق ذكره، ص46.

³. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سبق ذكره، ص10.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 222 -

3. التوقيت المناسب: يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب للوصول إلى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، إن عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها يفقدها عنصر الملائمة.¹

ثالثاً: القيود على جودة المعلومات المحاسبية

عملياً تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يكون ضمن جملة من الاعتبارات العملية التي ينبغي مراعاتها عند إعداد التقارير المالية من أجل ضمان تحقيق أهدافها، من أهم هذه الاعتبارات:

1. توفر فائدة المعلومات: تمنح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعلومات المعروضة في التقارير المالية صفات وخصائص تجعلها ذات فائدة لمستخدميها وذات جودة عالية، من الأمور المهمة، حيث أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). لذلك فائدة المعلومات لمتخذ القرار تتأثر بمجموعة عوامل تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، نوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له، مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار وهكذا.²

¹ طارق عبد العال: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² عباس مهدي الشيرازي: مرجع سبق ذكره، ص 195.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 223 -

2. الموازنة بين التكلفة والمنفعة: يفترض مستخدمو المعلومات غالباً أنها بلا تكلفة، لكن معدي ومقدمي المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح، حيث يجب الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، مؤخراً بدأت منظمات وضع المعايير اللجوء لتحليل التكلفة/العائد قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية. صعوبة تحليل التكلفة/ المنفعة تكمن في أن التكاليف والمنافع (خاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائماً كذلك وجود تنوع في التكاليف مثل: تكاليف التجميع والتشغيل، تكاليف النشر، تكاليف المراجعة وغيرها.

المنافع تتحقق لكل من معدي القوائم المالية (في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على جلب رأس مال إضافي)، والمستخدمين لها (في شكل تخصيص للموارد وربط للضرائب). وعادة ما يكون القياس الكمي للمنافع أكثر صعوبة من التكاليف هذا وحاول FASB تناول هذه القضية بصورة أكثر وضوحاً، حيث أصبح يدرج جزءاً يبرر فيه القواعد الجديدة على أساس التكلفة/المنفعة. وقد كان هذا استجابة لانتقادات مجتمع الأعمال.¹

3. الأهمية النسبية: الأهمية النسبية مفهوم شامل يتعلق بالخصائص النوعية خاصة الملاءمة والموثوقية فالمعلومات لا تكون مناسبة إلا إذا كانت مفهومة؛ ومع ذلك، في عالم معقد، من الصعب أن تلبي المعلومات العرض العادل.

يسمح لمعدي القوائم الافتراض أن المستخدمين على درجة من الفهم والذكاء بالاستناد إلى مفهوم النسبية بمعنى ينبغي أن لا تُعطى البنود ضعيفة التأثير نفس الأهمية مع البنود عالية التأثير فالبنود ضعيفة التأثير هي بحكم التعريف لا تؤثر بصورة واضحة على القرارات ولا تقدم

¹. دونالد كيسو، جيرري ويجانت تر: أحمد حامد حجاج: مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

معلومات مفيدة في صنع القرارات، ولكنها قد تُسبب بعض التعقيدات ولبسا لمستخدمي الحسابات.¹

وعليه فإن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها.²

4.التحفظ: إن هناك القليل من الأعراف في المحاسبة التي تعرضت لسوء الفهم مثل الذي تعرض له عرف التحفظ. فالتحفظ يعني أنه "إذا كنت في حالة شك فعليك ان تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول أقل ما يمكن"، حيث يلاحظ أن عرف التحفظ لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لأن يقدر الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها، لكن بعض المحاسبين فسروه كذلك. كل مايفعله التحفظ هو أنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماما مؤداها: ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. ومن أمثلة التحفظ في المحاسبة استخدام مدخل التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل في تقييم المخزون، فعند وجود شك في قضية معينة فإن التحفظ في التقدير يكون أفضل من المغالاة فيه، وبالطبع فإنه عند عدم وجود أي شك لن توجد حاجة لتطبيق قهذا القيد.³

5.ممارسات الصناعة: يجب على المؤسسة أن تفصح عن البنود في قوائمها المنشورة بما لا يتعارض مع الممارسات العامة في القطاع الذي تنتمي إليه وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة، حتى لا تفقد قوائمها المالية إمكانية مقارنتها بقوائم أخرى لمؤسسات تنتمي

¹. David Alexander, Christopher Nobes: **op cit**, p53.

². حازم الخطيب، ظاهر القشي: **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، الأردنية، 2004، ص ص 7-8.

³. دونالد كيسو جيري وبيجانت: **نتر أحمد حامد حجاج: مرجع سبق ذكره**، ص 90.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 225-

لنفس القطاع وبالتالي عند العثور على ما يبدو مخالفا لنظرية المحاسبة، يجب أن نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لهذا النوع من الأعمال تفسر هذا الخروج أم لا، وذلك قبل انتقاد الإجراءات المتبعة.¹

6. الصورة الصحيحة والعادلة/التمثيل العادل: توصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة. ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صحيحة أو بعدالة هذه المعلومات.²

المطلب الثالث: الخصائص النوعية لمعلومات القيمة العادلة ومحدداتها.

هناك العديد من الدراسات والأبحاث حول القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومة المالية وتعتبر مسودة لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية أهمها وأحدثها حيث تتحدث حول الآراء الأولية للمجلس حول قياس القيمة العادلة و التطبيق، الصادرة في 03 جوان 2013 .

أولاً: الخصائص النوعية

يرى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية تجتمع في المعلومات الأولية للقيمة العادلة، و يمكن توضيح ذلك فيما يلي:³

1. **الملائمة:** تكون المعلومة المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعملها لذا يرى المجلس أن المعلومات القيمة العادلة للموجودات الاستثمارية تمكن المستثمرين والدائنين، وغيرهم من

¹. مؤيد راضي خنفر، مفلح المطارنة غسان: مرجع سبق ذكره، ص27.

². طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية ، مصر، 2016، ص55.

³. Governmental Accounting Standards Board: **Preliminary Views of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application**, GASB, USA, juin 2013, PP7-8.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 226 -

مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الآثار المترتبة عن قراراتهم الاستثمارية وأن المعلومات حول القيمة العادلة تسمح بالتقييم المستمر للقرارات الاستثمارية السابقة في ضوء الظروف الحالية وتأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة. كما أن التغيرات في القيمة العادلة خلال فترة معينة من الاستثمار من شأنه أن يوفر معياراً لتقييم نتائج القرارات على الكيانات المحاسبية وتقييم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.

2. **المصدقية:** تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة عن الوحدة المحاسبية، وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات للمؤسسة بغض النظر عن شكلها القانوني وطبيعة نشاطها.

3. **قابلية المقارنة:** تعني أن مستخدم المعلومة المالية يجب أن يكون قادراً على إجراء مقارنات بين المعلومات المحاسبية للمؤسسات. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن القدرة على تقييم أداء الاستثمارات المجدية للمؤسسة ومقارنة عوائدها المعدلة للمخاطرة وفق مؤشرات السوق المشتركة أو غيرها من المؤسسات تزيد بشكل نوعي عندما يتم الإبلاغ عن الاستثمارات بالقيمة العادلة.

4. **قابلية التحقق:** يرى المجلس أن خاصية التحقق تتدعم عندما قياس القيمة العادلة وفق الأسعار الملحوظة للسوق. وقياس القيمة العادلة في كثير من الأحيان يتطلب الحكم المهني كما هو الحال مع التقديرات المحاسبية الأخرى عندما تكون الأسواق غير نشطة أو تقدير القيمة العادلة لا يمكن أن يتم على أساس الأسعار الملحوظة للسوق، وسوف يكون من الضروري الإفصاح عن أساس تقديرات القيمة العادلة وتوفير معلومات غير منحازة كما يرى المجلس، أن هذه الظروف لا تحول دون تطبيق قياس القيمة العادلة.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 227-

5. التقديم في الوقت المناسب: حتى تكون المعلومة المالية مفيدة، يجب أن تصدر التقارير المالية في وقت قريب بما فيه الكفاية بعد وقوع الأحداث التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات. ويقر المجلس أن الحصول على معلومات القيمة العادلة لاستخدامها في إعداد البيانات المالية (بما في ذلك الإفصاحات) قد يستغرق وقتاً أطول من القياسات الأخرى (مثل التكلفة التاريخية). ومع ذلك، يرى المجلس أن هذا التأخير في التقارير المالية عموماً لا ينبغي أن يكون كبيراً بما يكفي مقارنة بالأهمية والفائدة الكبيرة للمعلومات المعدة بالقيمة العادلة.

6. قابلية الفهم: تعترف خاصية قابلية الفهم أن مستخدمي المعلومات المالية لديهم معرفة متفاوتة حول إعداد التقارير المالية، وينبغي تقديم تلك المعلومات بأكبر بساطة ممكنة، ومع ذلك لا ينبغي استبعاد أنه من الصعب فهم تطبيق القيمة العادلة الذي يتطلب إعادة التقييم للموجودات والمطلوبات وأن إعادة القياس قد تكون صعبة مقارنة بالقياس على أساس التكلفة التاريخية، ويعتقد المجلس أن تقرير مكاسب وخسائر القيمة العادلة في حالات معينة يعزز تقييم عوائد الأسهم. وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أن قياس القيمة العادلة قد يوفر فهم أفضل للأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن قياس القيمة العادلة غالباً ما ينطوي على قرار معين، ولكن الكشف الفعال للعوامل المستخدمة في صنع ذلك القرار يمكن أن يحقق هذه الخاصية.¹

ثانياً: محددات استخدام الخصائص النوعية في ظل القياس بالقيمة العادلة

تعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند التقييم بالقيمة العادلة مجموعة من المحددات والتي تؤثر على نوعية معلومات القوائم المالية التي تعد وفقها، حيث ينبغي أخذها في الحسبان أهمها:

¹. Governmental Accounting Standards Board: *op cit*, P8.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 228

1. **عتبة الموثوقية:** درجة الموثوقية تكمن في مدى التوافق بين أسعار المدخلات الملاحظة والقيمة المقدرة، حيث أن أخطاء القياس والنماذج المحددة بشكل خاطئ قد تضر بدقة التقديرات المشتقة، فالمدخلات غير القابلة للقياس والتي تحددها إدارة المؤسسة بشكل شخصي، تخضع لأخطاء العشوائية وللمخاطر الأخلاقية، مما قد يتسبب في تحريفات كبيرة سواء في الميزانية أو في قائمة الدخل.¹

2. **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية):** إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوقة بها، أو أنها موثوقة بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً - أو تمثيلاً - للواقع الفعلي.

3. **صعوبة المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** ليست كل المعلومات الملائمة والموثوقة بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيداً وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.²

تعتبر معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث يمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج

¹. Dana Dvorakova: **Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS 13 View**, Recent research paper Wseas Transactions on Business and Economics, Issue 01, vol8, Romania, 2011, p155.

². ظاهر القشي، حازم الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص14.

التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملاءمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، فيأخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حال عدم وجود فروق مهمة عند التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا ما قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة ولذلك فإن افتراضات قيم عادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة قد يكون خطرا وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية حيث يتم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية.¹

4. تأثير غياب سوق مالي نشط على تقديرات القيمة العادلة: في حال غياب سوق مالي نشط يبنى تقدير القيمة العادلة على توقعات بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية وعلى اختيار معدلات الخصم المناسبة حيث تعتمد هذه التقديرات على كل من افتراضات الإدارة وأخطاء القياس وهو ما يولد قدرة إخفاء سوء التقدير المتعمد والتلاعب في الأرقام. حيث يقر مجلس معايير المحاسبة المالية بوجود بعض قضايا القياس يجب حلها وأنهم يعملون على تطوير المزيد من التوجيهات والإرشادات فيما يتعلق بتقدير القيمة العادلة ووضع الضوابط المناسبة لذلك. إذا كانت الأسواق نشطة وذات شفافية بالنسبة لجميع الأصول والخصوم، فمن الواضح أن محاسبة القيمة العادلة ستنتج لنا معلومات موثوقة ومفيدة في عملية صنع القرار. ومع ذلك، ونظرا لأن العديد من الأصول والخصوم ليس لها سوق نشط، فإن مدخلاتها وأساليب تقدير قيمتها العادلة تكون أكثر موضوعية، وبالتالي فإن التقييمات تكون أقل موثوقية.²

¹. جميل حسن النجار: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، الأردن، 2013، ص ص 471-472.

². Ashford c. Chea, Ashford C. Chea: **op cit**, p13.

ثالثا: تحسين ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة

يعزز الإبلاغ عن معلومات القيمة العادلة لجميع الأصول والخصوم المالية من ملاءمة المعلومات المحاسبية لحاجات مستخدمي القوائم المالية، كما أن الانتقال إلى الإفصاح الكامل للقيمة العادلة قبل التحول إلى الاعتراف الكامل بالقيمة العادلة في البيانات المالية من شأنه معالجة بعض القضايا المفاهيمية والعملية المتعلقة بالقرار الموثوق للقيمة العادلة، لأن الإفصاح الكامل من شأنه تمكين المستثمرين والدائنين والمعددين والمدققين والهيئات التنظيمية من التعلم من التجربة. عندما يتم حل المشكلات المتعلقة بالقرار الموثوق للقيم العادلة، فعندها سنكون جاهزين للاعتراف الكامل بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

حاليا الأولوية، تكمن في حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على العمل بالتعاون الوثيق مع المستخدمين ومعدّي البيانات المالية لمواصلة النظر في الطابع العملي للمقترحات ولإثبات أو دحض المزايا النسبية للقيمة العادلة والتقارير التاريخية المستندة إلى التكلفة للبيانات المالية للمستخدمين لأغراض التحليل. كما يجب أن يتضمن العمل اختبارا صارما للنظر في كيفية استخدام معلومات القيمة العادلة في نماذج القرار ، وكذلك لتحفيز إعداد معلومات القيمة العادلة لفهم أفضل للعديد للاهتمامات العملية.

- من شأن تنفيذ المقترحات أن يوفر معلومات أكثر فائدة وذات صلة وشفافية بشأن استخدام المؤسسات للأدوات المالية مما هو متاح اليوم. ومع ذلك، فإن الفوائد الكاملة لن يتم فهمها إلا من خلال الدراسة الدقيقة والتعليم حول كيفية استخدام المعلومات الجديدة. ومن الضروري أيضا وجود عقلية مختلفة إلى حد ما وقاعدة خبرات. ويشمل ذلك دمج المعرفة ببعض مفاهيم وممارسات التمويل في أسواق رأس المال مع أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 231 -

- يجب تجميع الأدوات المالية وعرضها في الميزانية العمومية استنادًا إلى الخصائص الأساسية للأدوات المالية، مثل الحقوق غير المشروطة في تلقي الالتزامات أو الوفاء بها ، وحسب الفئات الرئيسية داخل هذه المجموعات. وينبغي الإفصاح عن المعلومات التفصيلية والوصفية حول طبيعة وشروط هذه الأدوات المالية ، وكذلك سياسات الإدارة المتعلقة بها، في ملاحظات البيانات المالية بطريقة تتفق مع الميزانية.

- تعكس القيم العادلة تقديرات النقاط ولا تؤدي في حد ذاتها إلى بيانات مالية شفافة. وبالتالي ، فإن الإفصاحات الإضافية ضرورية لإضفاء معنى على تقديرات القيمة العادلة. يأخذ اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية خطوة أولى نحو تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بمصادقية تقديرات القيمة العادلة. ينبغي النظر في أنواع إفصاحات إضافية لتمنح لمستخدمي البيانات المالية من أجل فهم أفضل لمصادقية تقديرات القيمة العادلة، قد تشمل هذه الإفصاحات : العوامل الرئيسية التي تؤثر على القيمة العادلة، تقديرات نطاق القيمة العادلة، مستوى الثقة.

- هناك اعتبار آخر مهم للإفصاح يتعلق بالتغيرات في مبالغ القيمة العادلة. على سبيل المثال ، يمكن أن تنشأ التغيرات في القيمة العادلة لمحفظه الأوراق المالية من التغيرات في أسعار الفائدة ومعدلات العملات الأجنبية وجودة الائتمان، فضلا عن المشتريات والمبيعات من الحافظة المالية.

وعليه و لكي يفهم المستخدمون تقديرات القيمة العادلة ، يجب إعطاؤهم إفصاحات كافية حول العوامل التي تسببت في التغيرات في القيمة العادلة.¹

¹ - Ashford C. Chea: **op cit**, 2011,p13.

المبحث الثاني: متطلبات تطوير جودة الإبلاغ المالي

تعني الجودة مطابقة الشيء للمواصفات التي تلبي متطلبات الاعتمادية وبما يحقق الفائدة من اقتناء السلعة أو الخدمة المقدمة للزبائن، ولتحقيقها يجب البحث عن التوافق مع هذه المتطلبات المؤسسة، وبما أن القوائم المالية تعد لغرض تقديم معلومات وافية عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، فيجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية لأنها ستؤثر إيجاباً في قرارات أصحاب المصالح كالمالكين والمستثمرين، والدائنين، وأن تلك القرارات تعزز كفاءة السوق المالية وهو ما أكد عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية أهم المشاكل الرئيسية هو كيفية قياس هذه الجودة وهو ما سيتناوله هذا المبحث .

المطلب الأول: جودة الإبلاغ المالي، مفهومه، أهميته، أبعاده

تشكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إطاراً عاماً لجودة الإبلاغ المالي ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة. إلا أن هناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة في الإبلاغ المالي إذ تعرف بأنها توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية وحماية المستثمرين، أي هناك اتجاهين لتعريف جودة الإبلاغ المالي يتعلق الأول بتلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية ويحدد مقدار منفعة وفائدة تلك التقارير للمستخدمين ويركز على قرارات توزيع رأس المال، أما الثاني فيرتبط بحماية المستثمرين ويركز على الإفصاح العادل والشامل لحملة الأسهم ويؤكد تقديم معلومات بصيغ متكاملة وكافية، إن المدخلين لا يعدان متناقضين بل يدعم بعضهما الآخر، حيث أن التركيز في الطلب على جودة المعلومات يكون عادة على المستثمرين في الأسهم والسندات، أما بقية مستخدمي التقارير المالي كأصحاب الديون الخاصة والعمالة والحكومة فيمكنهم عن طريق قنوات اتصال خاصة، الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لتلبية أغراض الرقابة واتخاذ القرارات الأمر الذي لا يتاح للمستثمرين

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 233-

العاديين في الأسهم والسندات، كما أن هناك تداخل كبير بين حاجة المستثمرين وحملة الأسهم فحملة الأسهم من غير المديرين هم في الأصل مستثمرين، وبالتالي لا يمكنهم الوصول إلى المعلومات الأساسية التي يطلبونها لاتخاذ القرارات وتسهيل عمليات المراقبة والحوكمة إلا من خلال التقارير المالية.

أولاً: مفهوم جودة الإبلاغ المالي

1. تعريف الإبلاغ المالي: لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في بيانه رقم sfac1 بعنوان (مفاهيم الإبلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية) الإبلاغ المالي " بأنه الأنشطة التي تعتمد لخدمة حاجات مستخدمي المعلومات المالية التي يحتاجونها من المؤسسة."

كما هناك من يرى أن مفهوم الإبلاغ المالي يشير إلى عمليات توفير المعلومات المفيدة للأطراف التي لها مصالح مع المؤسسة لمساعدتهم في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وتساعدهم في تقدير حجم عدم التأكد للتدفقات النقدية المأمولة.

وهناك من يرى أن الإبلاغ المالي أوسع من التقارير المالية وأن هناك معلومات مثل القوائم الملحق، والإبلاغ عن الاحتمالات وتحليلات الإدارة التي يتضمنها التقرير السنوي والخطابات الموجهة إلى حملة الأسهم والتي يفضل تقديمها مع القوائم المالية. لذلك يعتبر قبول مصادر أخرى كوسائل للإبلاغ المالي عن المعلومات المالية يعتبر تحولاً مهماً عن التفكير السابق بأن كل المعلومات المالية يجب عكسها في القوائم المالية ذاتها. ولا يمثل الإبلاغ المالي في المحاسبة غاية في حد ذاته بل يعتبر وسيلة لتوصيل المعلومات المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي.¹

2. مفهوم الجودة: لقد وضعت تعاريف كثيرة للجودة فقد عرفت المنظمة الدولية (iso): "بأنها الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية، والضمنية من خلال جملة الخصائص

¹ . عابد حسن رشيد المزوري، محمد حويش علاوي الشجيري: أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين، العدد 26، العراق، 2010، ص2.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 234 -

الرئيسية المحددة سابقاً" وتعني الجودة أيضاً: " بأنها القدرة على تقديم أفضل أداء وأصدق صفات فالجودة يجب أن تكون مقومة طبقاً لحاجات ومصالح المستخدمين وأصحاب المصالح الآخرين".

3. مفهوم جودة الإبلاغ المالي: جودة الإبلاغ المالي يركز مفهومها على خصائص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، إذ لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص، إلا أن هناك اتفاق في بعض الخصائص الأساسية هذه تتبثق من فائدة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة ثقة في المعلومات من ناحية وعلى ملاءمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة.

فالعوامل الثلاثة مجتمعة تسهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.¹

وعليه يمكن أن تعرف جودة الإبلاغ المالي بأنها " عدم التلاعب بالأرباح وبأنه ضمان الحد الأدنى من جودة المعلومات المحاسبية" حيث أنه كلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الاستثمار؛ وعليه فإن جودة الإبلاغ المالي كل ما تتسم به التقارير والقوائم المالية من شفافية وإفصاح عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المتوقعة والمحقة للمؤسسة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

كما يرى (verdi) جودة الإبلاغ المالي بأنها الدقة التي يتم بها إعداد التقارير المالية والتي تحتوي على معلومات عن عمليات المؤسسة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم.²

¹. سعد سلمان عواد المعيني، وعد بدر نوري: تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، العراق، 2017، ص7.

². صائب سالم محمد: أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، العراق، 2018، ص 257-258.

إن يمكن القول أن جودة الإبلاغ المالي هي الدقة التي يتم بها إعداد التقارير المالية والتي تحتوي معلومات عن عمليات المؤسسة خاصة تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم وعدم التلاعب بالأرباح وضمان الحد الأدنى من جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: أهمية وأهداف جودة الإبلاغ المالي

تعكس جودة الإبلاغ المالي لدى مستعملي القوائم المالية طبيعة المعلومات التي يودون الحصول عليها لاتخاذ القرارات التي تعود بالنفع على الأطراف ذات العلاقة. وتبين لهم كيفية سير الأعمال داخل المؤسسة من قبل الإدارة .

1. **أهمية جودة الإبلاغ المالي:** تركز شريحة كبيرة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على ما تنشره القوائم المالية للمؤسسات من معلومات من أجل بناء غالبية قراراتهم الاستثمارية والتمويلية وهذا ما جعلهم يبحثون عن جودة الإبلاغ المالي في مخرجاتها وتكمن أهميته في النقاط التالية:¹

- أن جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ودقة المبالغ والقيم عن أصول والتزامات المؤسسة تعكس أهمية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين بصورة خاصة في تقييم المركز المالي لها.
- أن جودة القوائم المالية تعكس مدى إعدادها على وفق المعايير المحاسبية الدولية بالرغم من وجود بعض القيم ذات الطبيعة التقديرية كالأصول غير الملموسة أو الالتزامات المحتملة، لكنها بالنتيجة توحى بالثقة لدى مستعملي تلك المعلومات.
- أن جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تصور النشاط الاقتصادي والإداري داخل الوحدة الاقتصادية كالأرباح المعلنة أو المتوقعة تساهم في دعم قيمة السهم وأدائه في الأسواق المالية.

¹. حيدر علي جراد المسعودي، علي خلف الجبوري: تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، العراق، 2016، ص122.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 236 -

- أن المحللين والمستثمرين يطمحون بالحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تحليل وتقييم الاتجاهات التي من الممكن أن تسلكها قراراتهم المتخذة لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.
- أن جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تمكن مستعملها من الحصول على صافي الدخل الحقيقي والذي يعكس النشاط التشغيلي للوحدة الاقتصادية وبما يعزز فوائد القرارات المتخذة.

2. أهداف جودة الإبلاغ المالي: تركز جميع الأطر المفاهيمية عن الإبلاغ المالي على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات الأعمال التجارية والاقتصادية من أصحاب المصالح وتعدده هدفا رئيسيا فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية، ومن هذا المنطق ظهرت الحاجة إلى معايير إلزامية لتحديد طريقة عرض البيانات المالية لنشاطات المؤسسات وتقليل الاجتهاد الشخصي . وعليه فإن الأهداف الأساسية لجودة الإبلاغ المالي تتمثل في:

- توفير معلومات عن المركز المالي والنشاط الاقتصادي بما يلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم مستعملها.
- إظهار نتائج عمل الإدارة، من خلال التقارير المالية والتي يمكن للمساهمين من معرفة طريقة تسيير أموالهم من طرف الإدارة على أساس النتائج الموجودة في تلك التقارير المالية.
- تقديم معلومات في التقارير المالية ذات جودة عالية متعلقة بالدرجة الأولى بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- توفير الجودة في التقارير المالية سيؤثر بشكل إيجابي على مقدمي رأس المال وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وتخصيص الموارد الأخرى التي تزيد من كفاءة السوق.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 237 -

- تعتبر جودة الإبلاغ المالي مصدرا هاما للمعلومات التي يستخدمها المساهمون لمراقبة المديرين، والمساهمة في تفعيل الدور الرقابي لأسواق الأوراق المالية كمصدر مهم للمعلومات لمؤسسات.

- منح المزيد من الثقة لدى المستثمرين حول نتائج أعمال المؤسسة وإزالة حالات عدم التأكد من خلال المعلومات المفصلة لي تمنح لهم من خلال الإبلاغ المالية للمؤسسة.¹

رابعا: أبعاد جودة الإبلاغ المالي

إن لجودة الإبلاغ المالي أبعاد عديدة تستمد قوتها من جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر في القرارات المتخذة من أصحاب المصالح بصورة كبيرة بسبب اعتماد تلك القرارات على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات مالية وغير مالية في التقارير المالية ويمكن القول أن أهم أبعاد جودة القوائم المالية تأتي من :

1. **تخفيض درجة تباين المعلومات:** يؤثر انخفاض درجة التباين والاختلاف في المعلومات يؤثر إيجابا في كلفة رأس المال وتقلب أسعار الأوراق المالية فجودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الصحيح، كما تلعب دورا مهما في الحفاظ على حيوية الأسواق المالية ولو بشكل غير مباشر.

2. **تعزيز حوكمة المعايير المحاسبية :** حيث أن جودة المعلومات المالية المفصح عنها تعمل تعزيز وتفعيل أسس الحوكمة من خلال حوكمة المعايير المحاسبية الدولية والقوانين ذات الصلة كحماية المستثمر والإفصاح عن المعلومات المالية.

3. **تطابق آراء المنظمين والمستثمرين في سعيهم لإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، بسبب تأثيرها المباشر على كفاءة القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات.**

¹. صائب سالم محمد: مرجع سبق ذكره، ص 258.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 238 -

4. **الحرص على الجودة:** يكون من خلال سعي الجهات الحكومية إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من الوحدات الاقتصادية والتركيز على تقليص الفجوة بين القوانين النافذة ومعايير المحاسبة المالية في دعم هذه السياسات بالرغم من الاختلافات في النظم القانونية.¹

5. **التقليل من مشاكل الوكالة:** أدت زيادة المطالبات بالكشف العلني عن البيانات المالية للأنشطة الاقتصادية من قبل المالكين والقضاء على مشاكل الوكالة بين الإدارة والمالكين أدى إلى التركيز على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يعمل الإفصاح الطوعي للوحدات الاقتصادية في بعض المواضع الواردة في المعايير المحاسبية يؤدي إلى تفاوت درجة جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها تبعاً لما تراه الإدارة في تقديم المعلومات التي تحقق مصالحها بعيداً عن رغبات مستعملي تلك المعلومات، وبالنتيجة يجب أن تكون هناك صرامة في تطبيق القوانين فيما يتعلق بالإبلاغ المالي. إن عدم وجود تعريف دقيق لجودة القوائم المالية أدى لاعتماد المتطلبات الواردة في الإطار المفاهيمي للمعايير المالية المحاسبية كمقياس لجودة المعلومات.

المطلب الثاني: مداخل تقييم جودة الإبلاغ المالي

الغاية من السهر على جودة الإبلاغ المالي هو الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال التقليل من عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والمستثمرين، وبالتالي يقلل من تكلفة المؤسسة في جمع الأموال من ناحية والتقليل من لا تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة وبالتالي يقلل من تكلفة المديرين المساهمين ويحسن اختيار المشاريع من ناحية أخرى، وعليه يمكن للمعلومات التي تعد ذات جودة عالية أن تخفض من تكاليف مشكلة الوكالة عن طريق إغلاق فجوة عدم تماثل المعلومات التي تحدث بين المساهمين والإدارة .

¹. حيدر علي جراد المسعودي: مرجع سبق ذكره: ص123.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 239 -

وبالنسبة لقياس جودة الإبلاغ المالي ليس هناك مقياس واحد متفق عليه، لذلك لابد من استخدام أكثر من مقياس لأسباب وهي:

- إن استخدام مقياس واحد من غير المحتمل أن يغطي جميع جوانب جودة الإبلاغ المالي.
- استخدام مقاييس عديدة يساعد في تعميم النتائج.
- استخدام مقياس واحد بعينه يؤدي إلى تجاهل النتائج التي تظهرها المقاييس الأخرى لجودة الإبلاغ المالي.¹

لذلك فإن استخدام مقاييس بديلة وعديدة يقلل من احتمال عدم الوصول إلى النتائج، حيث تشير الأدبيات والدراسات المحاسبية إلى أن هناك أكثر من مدخل لقياس جودة الإبلاغ المالي استناداً إلى علاقة جودة الإبلاغ المالي بمفاهيم أخرى ذات صلة مثل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمنفعة تلك المعلومات لأغراض مستخدميها والتي تتجلى بالخصائص التي يجب أن تتسم بها تلك المعلومات، وكذلك مفهوم جودة المعايير المحاسبية التي يتم إصدارها من قبل الجهات المهنية المتخصصة بما ينسجم والأهداف المحددة للإبلاغ المالي، فضلاً عن مفهوم جودة الأرباح المحاسبية. بناءً على ما سبق يمكن تحديد أكثر من مدخل لقياس جودة الإبلاغ المالي كما يلي:

أولاً: مدخل جودة المعلومات المحاسبية

يتم وفقاً لهذا المدخل تحديد وقياس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام الإبلاغ المالي في المؤسسة، والتي تتمثل في منفعة تلك المعلومات لأغراض مستخدميها ومنهم حملة الأسهم الحاليين والمرقبين والمقرضين الحاليين والمحتملين، وبعد الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أحد الأمثلة على هذا المدخل، والذي ركز على تعريف الجودة في ظل أهداف الإبلاغ المالي الذي ينصب على

¹. سعد سلمان عواد المعيني، وعد بدر نوري: مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 240-

تزويد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وقرارات أخرى مماثلة، وعليه حدد المجلس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بخاصيتي الملاءمة والموثوقية، ومع ذلك فإن تحديد جودة الإبلاغ المالي على أساس الخصائص النوعية أعلاه يثير مشكلة من الناحية التجريبية، فإذا كان القصد هو تقييم تلك الخصائص بشكل منفرد فإنها غير قابلة للدمج وليس بالضرورة أن تكون متوافقة مع بعضها البعض وعادة لا يمكن قياسها بشكل منفصل، فمن الناحية العملية غالبا ما يتطلب الإبلاغ المالي المفاضلة بين خاصيتي الملاءمة التي تركز على الاعتراف المحاسبي للظاهرة الاقتصادية في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الإبلاغ عن أرقام مقدرة وغير مستندة إلى معاملات اقتصادية، وخاصية الموثوقية التي تهدف إلى تخفيض أخطاء القياس حتى ولو كان ذلك على حساب توقيت الاعتراف بالظاهرة الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج قد تكون مؤثرة في جودة الإبلاغ المالي وبالتالي قرارات مستخدمي التقارير المالية.

وعليه دعت الضرورة إلى وجود خصائص أخرى للمعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص التي حددها مجلس المحاسبة الأمريكي تمثلت في الوضوح واستمرارية الأرباح والمعلومات التفصيلية والاكتمال التي تزيد من فائدة المعلومات المحاسبية وتتسجم مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، كما تم اعتماد خاصية استمرارية الأرباح التي تنصب على التمييز بين الأرباح غير العادية وغير المتكررة وبين الأرباح التي يتوقع استمرارها في المستقبل.¹

¹. بشرى فاضل خضير الطائي، مصطفى يونس حميد المثني : مداخل تقييم الأصول وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 74، العراق، 2013، ص ص 412-413.

ثانياً: مدخل جودة الأرباح

تعرف جودة الأرباح المحاسبية بالأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي القوائم المالية التي تحقق هدف الإبلاغ المالي في القوائم المالية، إذ توفر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لغرض التنبؤ بأرباح السنوات القادمة وذلك عن طريق المبالغ التي تظهرها قائمة الدخل والقائمة التدفقات النقدية والميزانية، حيث أصبح التوجه مؤخراً نحو جودة الأرباح وقياسها للتعرف على حقيقة هذه الأرباح التي تتضمنها القوائم المالية وهل تحقق العدالة والصدق والتي لها تأثير على مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة حيث أن جودة الأرباح تمثل درجة التقارب بين المفهوم المحاسبي للدخل (الفرق بين الإيرادات والمصاريف) والمفهوم الاقتصادي للدخل (الفرق بين صافي الأصول في نهاية الفترة وصافي الأصول في بداية الفترة) بالاعتماد على المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل.

يرتبط دائماً مفهوم جودة الأرباح مع مفهوم إدارة الأرباح حيث تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بينهما وإلى وجود العديد من الأمور المشتركة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، حيث يوجد اتفاق على أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ولكن عدم ممارسة إدارة الأرباح تفيد أن الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، هناك فئة تنظر إلى جودة الأرباح من خلال المدى الذي تعكسه على الأداء الاقتصادي للمؤسسة. ويقصد بإدارة الأرباح عملية التلاعب في مقدار الأرباح لتحقيق هدف محدد مسبقاً وضعته الإدارة، وهو تدخل متعمد ومغرض من قبل المديرين في عملية التقارير الخارجية بقصد الحصول على مكاسب خاصة¹، إما لتعظيم المنفعة الشخصية أو لتعظيم قيمة المؤسسة.

وهو ما يبرر تركيز مدخل جودة الأرباح على إدارة الأرباح بوصفها وكيلة عن جودة الأرباح خاصة في ظل وجود إمكانية الاختيار بين بعض السياسات المحاسبية من المبادئ المحاسبية، بسبب المرونة العالية التي تمتاز بها المحاسبة والتي تسمح للمحاسب باختيار

¹. فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر : جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، 2016، ص 253.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 242 -

سياسات أو تقديرات محاسبية مختلفة وضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك في الظروف والحالات الاعتيادية، أما في الظروف غير الاعتيادية مثلاً حالة حدوث تضخم تستعمل طريقة (LIFO) بدلاً عن (FIFO) لتحقيق مستوى معين من الأرباح.

تعني جودة الأرباح كذلك استمرارية الأرباح قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي ومستوى المستحقات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية الأساسية وعلاقة الأرباح مع التدفقات النقدية والمستحقات المالية، لذلك يرى كل من واضعي المعايير والمدققين بأن الأرباح ذات الجودة العالية هي دليل على استمرارية الأرباح وإن كل من واضعي المعايير والمدققين يرون بأن الأرباح ذات الجودة العالية تتحقق عند الإفصاح عنها على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. لقياس جودة الأرباح يتم استخدام مدخلين للقياس هما:¹

1. **مدخل المستحقات:** إذ أنه مبني على تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية مع تقدير المستحقات وقد يتم أحياناً استخدام تلك المستحقات بطريقة انتهازية فقد يكون الغرض منها ربما لزيادة المستحقات التعويضية لهم وإخفاء ضعف الأداء أو لغرض تحسين قيمة معلومات الأرباح لغرض توصيل المعلومات للمستثمرين حول الأداء الجيد للمؤسسة ولفترة طويلة وعلى أي حال فإنه غالباً ما يتم استخدام المستحقات التقديرية كمقياس لهذا النموذج وعن طريق العلاقة ما بين المستحقات والتدفقات النقدية.

2. **المدخل الإحصائي:** يركز على استخدام السلاسل الزمنية وبارتباط ثلاثة مكونات أساسية لجودة الأرباح وهي استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية وتباين الأرباح، حيث أن استمرارية الأرباح تشير إلى الجودة العالية لها، أما عن القدرة التنبؤية فهي زيادة قدرة الإبلاغ المالي

¹. لبنى زيد إبراهيم: أثر الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 94، المجلد 22، العراق، 2016، ص 526.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 243-

وضمنها عناصر الدخل في تحسين قدرة مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالعناصر ذات العلاقة باهتماماتهم، أما تباين الأرباح فإنه يمكن القول هنا مادام الدخل ممهد مستمر والقدرة التنبؤية عالية حيث أن تمهيد الدخل يزيد من جودة الأرباح.

ثالثاً: مدخل التحفظ المحاسبي

يؤثر التحفظ المحاسبي على وظيفتي القياس والإبلاغ المالي، ونظراً لأهمية هذا المفهوم في الممارسات المحاسبية فقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا المفهوم وحاولت التوصل إلى تعريف محدد وواحد للتحفظ، وهو من المفاهيم المحاسبية التي لها أسس تاريخية في مجال المحاسبة.

يشير التحفظ المحاسبي إلى عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة مقابل الاعتراف بالخسائر المتوقعة. إذ أن توقع الأرباح يعني الاعتراف بالأرباح قبل أن يكون هناك إيرادات متحققة أو قابلة للتحقق وأن مبدأ التحفظ يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعلاً، وهذا يعني أن يعترف بالخسائر غير المحققة وإن كان هناك سند ضعيف للتحقق منها في الوقت الذي لا يتم فيه الاعتراف بالأرباح غير المحققة قبل تحققها.

إن توقع الأرباح يعني الاعتراف بها قبل توافر الضمان القانوني لأحقية الحصول على الإيرادات اللازمة لتوليد تلك الأرباح وقبل إمكانية التحقق من تلك الإيرادات وبهذا لا يعني التحقق وجوب الحصول على كافة التدفقات النقدية للإيرادات قبل الاعتراف بها بل يجب أن يكون هناك قابلية للتحقق. وعليه فإن التحقق وجوب الحصول على كافة التدفقات النقدية للإيرادات قبل الاعتراف بها بل يجب أن يكون هناك قابلية للتحقق. وعليه فإن التحفظ المحاسبي هو متطلبات التحقق غير المتمثلة للأرباح والخسائر الاقتصادية، والتحفظ المحاسبي يفرض

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 244 -

متطلبات أكثر شدة عند الإبلاغ عن الأرباح منه عند الخسائر والفرق في متطلبات التحقق ناتجة من التوقيت غير المتماثل للإيرادات بمقارنة الأرباح الاقتصادية (الأخبار الجيدة) مقابل الخسائر الاقتصادية (الأخبار غير الجيدة).¹

رابعاً: مدخل جودة المعايير المحاسبية

يتم وفق هذا المدخل قياس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية، وتمثل المعايير المحاسبية نموذجاً أو نمطاً للأداء المحاسبي ذات الصلة بعنصر من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات والأحداث وكذلك الظروف التي تؤثر في المؤسسة.² إذن المعايير المحاسبية تحدد الخصائص التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية فهي بمثابة قواعد أساسية ينبغي أن يتم الاسترشاد بها لتقييم نوعية المعلومات إذ أن تقديم النصح باختيار طرق محاسبية لمعالجة مشكلة أو لمشاكل محددة وأساليب الإفصاح عن النتائج المترتبة عنها على أساس فائدة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية غير كافي لمن يتحملون مسؤولية إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في التقارير المالية، ولكي تحقق المعايير المحاسبية الأهداف المتوخاة من إصدارها لابد وأن تتسم بالجودة والتي تنعكس فيما بعد على جودة الإبلاغ المالي المستند إلى تطبيق تلك المعايير وفي هذا السياق حددت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) مجموعة من الشروط الواجب توافرها للحكم على جودة المعايير المحاسبية وهي: وجود تنظيم جيد للهيئة أو المجلس المسؤول عن إصدار المعايير والتفسيرات المحاسبية، توافر موارد بشرية مهنية وأكاديمية فنية عالية المستوى، تشكيل كيانات مستقلة ومؤهلة لمراقبة مستوى التزام الوحدات الاقتصادية المعنية بتلك المعايير.³

وعليه فالهدف الأساسي من عملية وضع المعايير المحاسبية من الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة هو لوضع مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة ولمساعدة المستثمرين

¹. سعد سلمان عواد المعيني، وعد بدر نوري: مرجع سبق ذكره، ص 8.

². عباس مهدي الشيرازي: مرجع سبق ذكره، ص 122.

³. لبنى زيد إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 527.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 245 -

والمشاركين في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.¹ تعد جودة الإبلاغ المالي دالة لكل من جودة المعايير المحاسبية التي تحكم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فضلا عن فاعلية القوى التنظيمية ومستوى التزام المؤسسات بتلك المعايير، وعليه إذا كان الدفع باتجاه حماية حقوق حملة الأسهم ومعايير الإفصاح ضعيفا فإن جودة الإبلاغ المالي ستكون ضعيفة أيضا، إلا أن ما سبق لا يعد كافيا فالمحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي وإن اتسما بجودة عالية إلا أن الأمر يتطلب توفير بنى تحتية دولية شاملة للإبلاغ المالي.

المطلب الثالث: منفعة القياس بالقيمة العادلة و/أو التكلفة التاريخية على جودة الإبلاغ المالي

تتأثر جودة الإبلاغ المالي بشكل كبير بنوع القياس المحاسبي المتبع حيث يتميز كل مدخل للقياس بمنافع تميزه عن المداخل الأخرى.

أولا: منفعة القياس بالقيمة العادلة

تجلت عن عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية مسائل أساسية تتمثل أساسا حول طرق تقييم عناصر القوائم المالية التي أدرجتها لجنة المعايير الدولية IASC في العديد من معاييرها حيث تبنت القيمة العادلة كأساس مبدئي للقياس للقوائم المالية والتقارير عنها بالقيمة العادلة. في الواقع تبني وتأييد مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمبدأ القيمة العادلة من منطلق خاصية الملاءمة فهو يعتبر أن القيمة العادلة المقياس الأكثر ملاءمة وهذا يعني أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي ifrs يتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم تقاس مبدئيا بالقيمة التاريخية ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة، فإذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة لتبرير استعمالها كأساس لقياس عناصر القوائم المالية، حيث تعتبر

¹ George Iatridis: **International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information**, International Review of Financial Analysis, vol19, USA, 2010, p194.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 246-

هذه المسألة مهمة لأنه حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن الانتقال من ميزانية لأخرى يجب النظر إليها كجزء من أداء المؤسسة يعرف بالدخل الشامل حيث أن أي تغيير في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة في تقييم الأداء سواء كانت عوائد أو خسائر.¹

ذلك أن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي، بحيث أسهم في تعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية المنشورة، من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعاقل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي.

كما يسهم تطبيق القيمة العادلة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات حيث تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة على معلومات ملائمة للقرارات، وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يخص بدائل القرارات، إضافة إلى أن إعداد البيانات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.²

لأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي مبني على أساس أن المستثمرين والمقرضين يهتمون أساسا بتقييم القيم المنشورة حيث تكون المعلومات ملائمة إذا كانت لها القدرة على عمل فرق في القرارات عند التقييم والمفاضلة بين المعلومات المنشورة. هذا و يترتب على سوء استخدام هذا المنهج سلبيات كبيرة قد تؤثر على مصداقية البيانات المالية، وتجعلها مضللة بالقدر الذي يضر بمصالح مستخدمي هذه البيانات في اتخاذ قراراتهم.

¹. شعيب شنوف، زاوي أسماء: دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن فعاليات ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص 13.

². وليد زكريا الصيام: أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، يومي: 13-14 سبتمبر، الأردن، 2006، ص 15.

حيث تستغل بعض مجالس إدارات الشركات، خصوصاً تلك العاملة في قطاع الخدمات، بعض المنافذ والثغرات الموجودة في تطبيقات القيمة العادلة في مجال التلاعب بالأرباح.¹

ثانياً: منفعة القياس بالتكلفة التاريخية

تتمثل التكلفة التاريخية في النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي، الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وتمثل التكلفة الفعلية الحقيقية والعادلة المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية، وهذا يوفر إمكانية التثبت والتحقق من بيانات التكلفة؛ الأمر الذي يوفر درجة عالية من الموضوعية، وإمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛ لاكتسابها درجة الموثوقية البعيدة عن الذاتية والتحيز الشخصي.

هذا الأمر يعني أن القاعدة الأساسية في التطبيق العملي، هي إثبات التكلفة الأصلية، لكافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات، التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية، بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية لهذه البنود بعد ذلك. ويشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس، مما يجعل الموضوعية والموثوقية أكبر.²

وقد استمرت الكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن تعد هي أساس القياس ومن ثم التسجيل المحاسبي كونها تتسم بالسهولة والموضوعية لأنها تستند إلى وقائع حدثت بالفعل

¹. محمد مطر، موسى السيوطي: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية ، مرجع سبق ذكره، ص17.

². نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر: موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، يومي: 13-14 سبتمبر، الأردن ، 2006، ص04.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 248-

ومؤيدة بالمستندات ومن ثم لا تكون عرضة للتقدير والاجتهاد الشخصي ويسهل التحقق منها كونها حدثت فعلا وتقاس بما تم دفعه في مقابل الحصول على الموجودات. لكن الجدل الفكري في السنوات الماضية نقدا إلى مفهوم الكلفة التاريخية مقابل مفهوم القيمة العادلة في واقع الخصائص التي يجب أن توفرها المعلومات المحاسبية وخصوصا الموثوقية والملائمة والحيطة والحذر فضلا عن موجات التضخم والتي فعلت فعلها المؤثر في القياس المحاسبي للموجودات حيث أصبحت فيه التكلفة متقدمة فور تسجيلها في السجلات وبذلك تفقد خاصية المقارنة.

قبل هذا النقد الموجه لمفهوم الكلفة التاريخية فإن حالات عديدة من الخروج عنها قد سجلها الفكر المحاسبي لكي يصل بالقياس إلى الدقة والموضوعية ومن أمثلة ذلك الأخذ بمبدأ التكلفة أيهما أقل في تقويم المخزونات فإذا ما انخفضت قيمة المخزون عن التكلفة الأساسية لأي سبب كان فإنه ينبغي إجراء تخفيض على المخزون ليعكس هذه الخسارة، وعليه يمكن القول أن القاعدة العامة كانت التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية عندما نقل المنفعة المستقبلية للأصل عن تكلفته الأصلية وهذا ما يبين التخلي عن التكلفة لأن خسارة المنفعة ينبغي تحميلها على الإيرادات في الفترة التي حدثت فيها هذه الخسارة ووفق هذا المفهوم يقوم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بدلا من أساس التكلفة التاريخية.¹

ثالثا: الاعتماد المزدوج على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

قد تكون هناك حجج صحيحة قادمة من أولئك الذين يعارضون محاسبة القيمة العادلة، لكن الحقيقة هي أن الإبلاغ عن القيمة العادلة موجود هنا للبقاء بشكل أو بآخر، وسيتم توسيعه بشكل أكبر. فالتوجه الحالي لمجلس معايير المحاسبة يسير بشكل تدريجي نحو القيمة السوقية

¹. زهير خضر ياسين: القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، عدد 14، العراق، 2010، ص ص 154-155.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 249-

العادلة. يشمل جوهر محاسبة القيمة العادلة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات، و التوقع بأن قيم الميزانية العمومية تعبر عن القيمة السوقية للمؤسسة، حيث تجدر الإشارة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست عكس محاسبة القيمة العادلة، حيث ينظر إليها على أنها أكثر دقة وكتطور لها. يحلل جونز (1988)¹ القضايا المتعلقة بالتكلفة التاريخية مقابل القيمة العادلة في المحاسبة للأدوات المالية حيث يرى أن تنوع الأدوات المالية قد نما بشكل كبير، ومع هذا النمو جاءت مشكلات التقييم لذلك لم تعد التكلفة التاريخية تمثل بأمانة الحقائق الاقتصادية لأدوات اليوم المعقدة .

حاليا، ترتبط العديد من القضايا والنقاشات بشكل مباشر بإبلاغ القيمة العادلة ومقارنتها بتلك المعدة وفق التكلفة التاريخية ، بما في ذلك الاعتراف والأهمية والقياس. فيما يتعلق بالاعتراف ، فإن التطور في أسواق رأس المال تتيح للمؤسسات التعرف على الأحداث الاقتصادية وتسجيلها (أي القيم العادلة المتعلقة بالأدوات المالية) في بياناتها المالية.

وبخصوص مسألة الملاءمة فينبغي النظر إليها في سياق نية الإدارة من خلال عملية التقييم فعلى سبيل المثال، إذا كانت الإدارة تحتفظ بأدوات مالية لعائدها، فإن التكلفة التاريخية هي الأنسب. بينما إذا كانت نية الإدارة هي الاحتفاظ بأدوات مالية للزيادات المحتملة في القيمة، فإن القيمة العادلة هي الأنسب. هنا تصبح الموثوقية قضية رئيسية ، خاصة عند تقييم البنود التي لا يتم تداولها بشكل نشط أو تداولها في أي بورصة. مثل هذا التقييم يمكن أن يخلق صعوبات مع الموثوقية عبر فئات مختلفة من الأصول.²

تعتبر القيمة العادلة ملائمة لأنها تعكس بدقة ظروف السوق الحالية، وهي نفس الشروط التي بموجبها يستخدم معظم المستثمرين هذه المعلومات. يمكن مقارنة استخدام القيمة العادلة

¹ .Jones, J. C. Financial instruments: **Historical cost v. fair value**. The CPA Journal 58, 1988,

² .Khondkar Karim, Khondkar E. Karim ,et all: **Fair Value Accounting: A Historical Review Of The Most Controversial Accounting Issue In Decades**, Journal of Business & Economics Research, Vol8, Num 4, USA, 2010 ,p80.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 250 -

لأن قيمة الأداة المالية تعتمد على الأداة نفسها ، وليس على المؤسسة التي تمتلكها. القيمة العادلة ثابتة لأنها تعكس نفس المعلومات النسبية من فترة إلى أخرى. وأخيرا ، فإن القيمة العادلة تأتي في الوقت المناسب لأنها تصور بدقة تأثير الأحداث الاقتصادية على المؤسسة مع مرور الوقت.

أضاف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** إلى مناقشة القيمة العادلة في أواخر عام 2006 وأوائل عام 2007 مع إصدار معايير المحاسبة المالية **FAS157**-قياسات القيمة العادلة-والمعيار **FAS159** -خيار القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية-وذلك بهدف زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات الموسعة لقياساتها، وكذلك لتحسين التقارير المالية عن طريق تقليل التقلبات المسجلة الناتجة عن قياس الأصول والخصوم بشكل مختلف. وهكذا، فإن كلا البيانيين (157، 159) يحسان من درجة التناسق والقابلية للمقارنة، ويزيدان من استخدام محاسبة القيمة العادلة. حيث تتوافق زيادة استخدام القيمة العادلة مع الأهداف طويلة الأمد التي يسعى إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية¹.

إن المعلومات في ظل القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة من القرارات المستقبلية، حيث تتم زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار من خلال استخدام القيمة العادلة ويكون ذلك مصحوبا بنقص في مصداقيتها، حيث يجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفق القيمة العادلة وبذلك تزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفي نفس الوقت يتم الحفاظ على خاصية الموثوقية.

والجدول (2-4) يوضح مقارنة استخدام القياس بالقيمة العادلة وبين المعلومات الناتجة عن التكلفة التاريخية:

¹ .Khondkar Karim, Khondkar E. Karim ,et all: **op cit**, p82.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 251-

جدول رقم (4-2): مقارنة بين معلومات القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

بيــــــــــــــــان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر: المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، مرجع سبق ذكره، ص11.

رابعا: منفعة الاعتماد المزدوج للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية على جودة الإبلاغ المالي

مؤخرا أصبح توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية عند إصداره معايير منسبا نحو الاعتماد المزدوج على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية حيث لم يرقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية في العديد من المعايير المصدرة، وفي الوقت نفسه أعطى المجال واسعا لاعتماد القيمة العادلة للعديد من بنود قائمة الدخل والميزانية.¹

بالرغم من أن نموذج القياس المزدوج بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يملك العديد من المزايا إلا أنه يصطدم بتعارضه مع الإطار الفكري للمحاسبة وكذلك احتمال عدم التطبيق السليم له فالاعتماد على نموذج قياس مختلط يعني قياس بعض الموجودات بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر بالتكلفة التاريخية وهو ما يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة ويجعلنا أمام مشكلة عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.²

¹. هيثم إدريس المبيضين، وآخرون: دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية، يومي: 08-09 مارس، بغداد، 2011، ص10.

². أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر: المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، يومي: 13-14 سبتمبر، الأردن، 2006، ص22.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 252 -

كما تترتب كذلك عند الاعتماد المزدوج للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية مشكلة التطبيق الغير سليم للمنهج مما يؤثر سلبا في مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة لمستخدميها خاصة ما يتعلق استخدام تقديرات القيمة العادلة نظرا لما يحتويه من مخاطر كبيرة على البيانات المالية وعلى مدى ملاءمتها وموثوقيتها بسبب ما تتضمنه من أحكام شخصية في تقديرها. ولتجاوز مشاكل الاعتماد المزدوج للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية نقترح الحلول التالية من أجل زيادة منفعة استخدام الأسلوب في التقييم:

1. **مشكلة النموذج المختلط:** إن مشكلة اعتماد القياس المحاسبي على نموذج مختلط ليست جديدة في التطبيق المحاسبي خاصة بعد انتشار استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم معظم البنود المدرجة في القوائم المالية لذلك ومن أجل التقليل من أثر المشكلة يتم الإفصاح الإضافي بالقيمة العادلة للبنود المقيمة بالتكلفة التاريخية وبذلك تصبح البيانات المالية مقيمة بالقيمة العادلة دون التخلي عن التكلفة التاريخية.

2. **مشكلة سوء تطبيق النموذج المختلط:** يتم معالجة هذه المشكلة والتخفيف من آثارها إلى الحد الأدنى من خلال تنظيم السوق وتدخل الحكومة وذلك بإنشاء جهاز يتميز بالاستقلالية المالية والإدارية عن المؤسسات العاملة في الاقتصاد يتولى مهمة الإعلان الدوري عن القيمة السوقية العادلة لكافة السلع وأدوات الإنتاج التشغيلية والرأسمالية المتداولة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يراعى اختلاف القيمة العادلة زمنيا ومكانيا، حيث سيسهم هذا الجهاز الحكومي من تعظيم منافع المنهج المختلط من خلال الإفصاح عن معلومات وبيانات جديدة لم تتضمنها القوائم التقليدية من قبل والإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية فضلا عن الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات العامة في مستوى الأسعار.¹

¹. هيثم إدريس المبيضين، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

المبحث الثالث: علاقة القياس بالقيمة العادلة بجودة الإبلاغ المالي

يرتبط الإبلاغ المالي بالكثير من المعايير التي ينبغي توفرها للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية من حيث شكلها أو مضمونها أو طريقة عرضها والإفصاح عنها، كما تتأثر جودة الإبلاغ المالي بشكل مباشر بطريقة وبطبيعة مدخلات القياس المتبعة في إعداد البيانات المالية.

يتضمن القياس بالقيمة العادلة ثلاث مستويات أساسية حيث كل مستوى يتضمن مجموعة من المدخلات فكلما كانت المدخلات تستند إلى سوق مالي نشط وعلى عناصر يمكن رصدها كلما قلت مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تؤثر بدورها على موثوقية القياس وملاءمته حيث تؤثر أخطاء قياس القيمة العادلة بشكل كبير على جودة الإبلاغ المالي.

المطلب الأول: معايير وأنواع جودة الإبلاغ المالي وسبل تطويره

توجد العديد من المعايير التي ينبغي على المؤسسات مراعاتها في إعداد البيانات المالية حيث تضمن كل منها جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتضمن جودة في الإبلاغ المالي بمختلف أنواعه.

أولاً: معايير جودة الإبلاغ المالي

لكي تتوفر جودة الإبلاغ المالي لدى متخذ القرار يجب توفر المعايير التالية:

1. **معايير قانونية:** إن العديد من المنظمات الاقتصادية في أغلب الدول تسعى إلى تطوير معايير جودة الإبلاغ المالي من خلال سن قوانين وتشريعات منظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفر هيكل تنظيمي يقوم بمتابعة سير الأداء في المؤسسة بما يتفق والمتطلبات القانونية التي يجب على المؤسسة أن تبلغ عنها.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 254-

2. **معايير رقابية:** إن التركيز من قبل الإدارة وأصحاب المصالح على عنصر الرقابة كونه أحد مكونات العملية الإدارية، ولغرض نجاح هذا العنصر لابد من وجود رقابة فعالة على سياسات وإجراءات المؤسسة كي تتفد بفعالية وان البيانات التي تقدمها تتميز بجودة إبلاغ مالي عالي.
3. **معايير فنية:** وجود المعايير الفنية تؤدي بدورها إلى زيادة جودة الإبلاغ المالي، مما يزيد من درجة التأكد لدى المستثمرين وأصحاب المصالح والساهمين في المؤسسة، مما أدى إلى التوجه نحو إصدار معايير عديدة تساعد في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة.¹

ثانياً: أنواع جودة الإبلاغ المالي

من أجل تحقيق جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية التي تعكس طبيعة الوضع المالي للمؤسسة يوجد ثلاثة أنواع من الجودة في التقارير المالية وهي:

1. **جودة صياغة التقرير:** تتمثل جودة صياغة التقرير المالي في إظهار بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح. كما ينبغي مراعاة مختلف النظم المحاسبية واللوائح التنظيمية في عملية صياغة التقرير خاصة متطلبات معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة.
2. **جودة محتوى التقرير:** ويعني به وجود القيم الصحيحة للبيانات المالية أي أن الأرقام التي تظهرها التقارير المالية تعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، ويراعى كذلك خلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر خصائص وهي الشمول بحيث يتضمن كافة البيانات التي تهم المستخدمين وكل ما يتعلق بأنشطة المؤسسة وأداها خلال السنة، كذلك يشترط أن تكون التقارير المالية كاملة وغير منقوصة العناصر وأن يراعى فيها الدقة في قياس وعرض المعلومات وهو ما يضمن حقوق المساهمين ويلبي حاجات أصحاب المصالح.

¹. صائب سالم محمد: مرجع سبق ذكره، ص 259.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 255-

3. جودة عرض التقرير: يعني سهولة الحصول على التقرير المالي في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الثبات والحياد والتوقيت المناسب والشفافية.¹

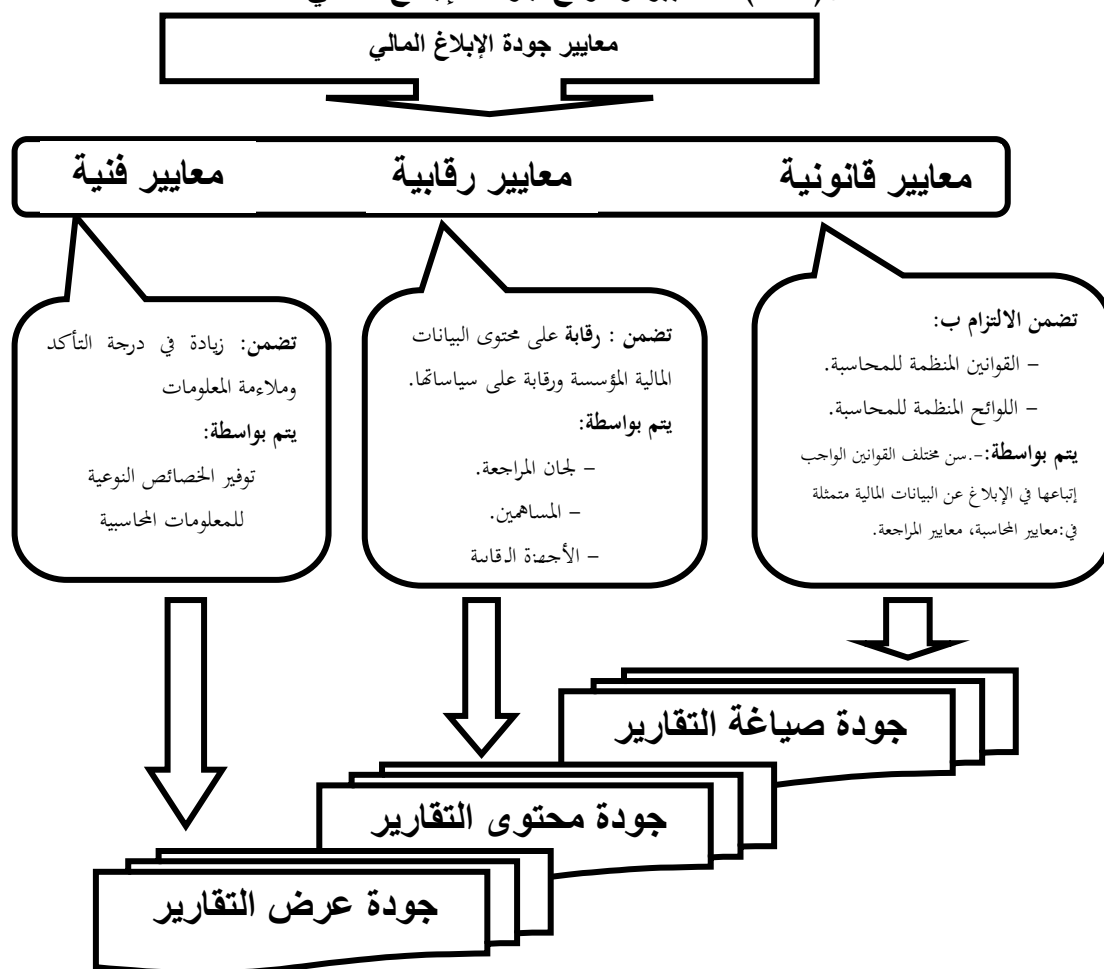
ينبغي أن تضمن التقارير المالية قدرا كبيرا من درجة التأكد وتتصف بملاءمة معلوماتها بما يرفع من جودة معلوماتها ومضمونها، حيث تعمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على الرفع من جودة المعلومات فهي تزيد من جودة الإبلاغ المالي وتساهم في تحقيق أهداف القوائم المالية والتقارير المالية.

يتبين من خلال معايير جودة الإبلاغ المالي وأنواعه وجود ترابط فيما بينها وتكامل بين المعايير فكل معيار يضمن على الأقل توفير نوع معين فالمعيار القانوني يضمن توفر الجودة في صياغة التقرير المالي، والمعيار الرقابي يضمن جودة في محتوى التقرير المالي بينما المعيار الفني فيضمن جودة عرض التقارير المالية والتي تمثل محصلة للمعيارين السابقين فهو يضمن الإبلاغ عن التقرير المالي الختامي في شكل يحتوي كافة المعلومات المطلوبة والتي تم إعدادها وفق الضوابط المطلوبة لتحقيق جودة الإبلاغ المالي.

معايير جودة الإبلاغ المالي وأنواعه موضحة في الشكل (4-1) الموالي:

¹. صائب سالم محمد: مرجع سبق ذكره، ص 259.

شكل (4-1): معايير وأنواع جودة الإبلاغ المالي



المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المعايير الثلاثة التي تتضمنها جودة الإبلاغ المالي مترابطة فيما بينها ومكملة لبعضها البعض حيث أن التزام المؤسسة بالمعايير القانونية للإبلاغ المالي تضمن لنا الجودة في صياغة التقارير المالية، بينما تضمن المعايير الرقابية جودة مضمون ومحتوى التقارير المالية وصحة المعلومات التي تتضمنها وتكون معبرة عن كل أنشطة المؤسسة وأدائها المالي في حين تضمن المعايير الفنية عرض البيانات المالية بشكل يلبي رغبات مستخدمي المعلومات المحاسبية بحيث يتم مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تضمن جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي فإن توفر المعايير الثلاثة معا (المعايير

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 257

القانونية، الرقابية، الفنية) تضمن لنا جودة في الإبلاغ المالي ممثلة في جودة مخرجات النظام المحاسبي وجودة في المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: تقنيات تطوير جودة الإبلاغ المالي

تم عرض ستة تقنيات تساعد في تطوير جودة الإبلاغ المالي فحسب ¹george فالتقنيات

الستة التالية تعمل على تطوير وزيادة جودة الإبلاغ المالي من خلال ما يلي:

- أخذ دور المبادرة في مناقشة الجودة وليس فقط الاقتصار على مدى التوافق مع المبادئ المحاسبية الخاصة بالمؤسسة ورأي مراقبي حساباتها وإنما يستدعي ذلك مناقشة المسائل التالية:
- اختيار سياسات محاسبية جديدة؛
- التخمينات والأحكام وحالات عدم التأكد؛
- السياسات ذات الصلة بالبنود المهمة للقوائم المالية؛
- فهم كيفية قيام مستخدمي القوائم المالية بتحديد جودة الأرباح حيث أن الفهم السابق يمكن أن يساعد في التأكيد على الإفصاح الكامل والواضح.
- الإفصاح ذو الصلة بالوصول إلى أفضل الأحكام وأقل المخاطر فضلاً عن مقابلة المتطلبات الدنيا المقررة بواسطة المعايير. وأن على المؤسسة أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إفصاح أكثر قوة عن المساحات ذات الصلة بالعرض والأحكام أو التخمينات التي يمكن أن تؤثر على الأرباح.

- التفكير الخاص بتوجهات الإبلاغ المالي ذو الجودة العالية كمصدر لمنافع تنافسية كبيرة. إذ من الواضح بأن الإدارة الاعتيادية لسلسلة الأحداث المتلاحقة للأخطاء المحاسبية أصبحت تميل

¹.ينظر مقال: George Nashwa : The Solution to Quality Financial Reporting, CPA

-Journal, 2003-على الموقع: <http://archives.cpajournal.com>

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 258

إلى النظر بموضوع التوقعات والأحكام الشخصية بشأن انضباط المحاسبة كطريق لتركيب المعاملات أو تسجيل النتائج التي تعطي صورة أكثر تفاؤلية من الأساس الاقتصادي للمعاملات. وبالتالي فإن الأخطاء المحاسبية تتال من سمعة كل من المدراء والمؤسسات وهذه السمعة ربما لا تنعكس على الميزانية لكنها تؤثر في التدفقات النقدية المستقبلية.

- ربط المحاسبة بمعرفة الأعمال إن مفتاح تقوية سمعة المؤسسة للحصول على الجودة في الإبلاغ المالي هو ليس للسؤال (كيف يمكن للمرونة المحاسبية أن تستخدم لتطوير النتائج؟) وإنما بالسؤال (كيف يمكن استخدام المرونة المحاسبية لتقديم صورة أفضل عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها؟).

- التأكيد على كفاءة ومستوى التدريب في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي. أن الحجم ودرجة التعقيد والتداخل وتعدد المعايير المحاسبية قد تشكل ضغوطات تستدعي انتباه قوي أو ثابت وتثقيف مستمر. إن الحاجة إلى التأكيد على خاصية الملاءمة يعتبر موضوعا حرجا للمؤسسات لكونها تتطلب خصوصية في تقارير مراقب الحسابات على المؤسسات عبر الإبلاغ المالي وذلك لكونها العنصر الرئيسي لمفتاح الرقابة الداخلية الذي يعتمد على امتلاك المسؤولين لتفهم المبادئ التي تشكل أساس الإبلاغ المالي.¹

المطلب الثاني: مشاكل الإبلاغ بالقيمة العادلة وأثره على جودة الإبلاغ المالي

تواجه عملية تطبيق أسس القيمة العادلة في تقييم الموجودات والالتزامات العديد من المشاكل من ناحية الإبلاغ المالي خاصة ما يتعلق بمدى ملاءمة مدخلات قياسها ودرجة موثوقيتها التي تكون بالتقليل من نسبة الأخطاء في القياس. من أهم تداعيات قياس القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية نجد:

¹. عابد حسن رشيد المزوري، محمد حويش علاوي الشجيري: مرجع سبق ذكره، ص4.

أولاً: مشكلة عدم تماثل المعلومات

تطرح مشكلة عدم تماثل المعلومات عندما تضطر المؤسسة إلى الاعتماد على تقديرات المدراء للقيم العادلة للأصول والالتزامات مما يفتح المجال للتلاعب بمدخلات النموذج، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على تقديرات القيمة العادلة للمستوى الثالث، حيث يملك المدراء معلومات خاصة فيما يتعلق بالقيم الملائمة لمدخلات النموذج بالإضافة إلى القيم الاقتصادية الحقيقية المحددة للأصل أو الالتزام بالنسبة للمؤسسة، ويخلق عدم التماثل المعلوماتي مشكلتين أساسيتين هما الاختيار العكسي والمجازفة الأخلاقية، حيث تكمن المجازفة الأخلاقية في ميل المدراء إلى استخدام المعلومات الخاصة بهم بما يخدم مصالحهم من خلال التلاعب بالمعلومات المفصح عنها فمثلاً يكون حافز المدراء لتقييم الأصول التصاعدية بموجب نظام قياس القيمة العادلة من أجل زيادة الدخل والتعويض على أساس المكافآت وتوقيت أي تخفيضات للقيمة من أجل تقليل التأثير على تعويضاتهم (مثلاً: في الفترة التي يكون فيها دخل المؤسسة متعثراً ولا يحصل المدراء على أي مكافآت) وتسمى هذه المشكلة إستراتيجية تلاعب المؤسسة بالدخل.

لذلك تواجه الجهات المعدة للمعايير المحاسبية ومنظمو الأوراق المالية صعوبة في تحديد درجة تحفظ المدراء عند تقييم القيم العادلة وموازنة منافع السماح للمدراء بالكشف عن المعلومات الخاصة، وبالتالي الحد من مشكلة الاختيار العكسي وتكلفة المجازفة الأخلاقية في ممارسة التحفظ من أجل التلاعب بالأرباح ونسب المركز المالية التي على العلاقة التعاقدية مع الدائنين.

ثانياً: أخطاء قياس القيم العادلة

قد يحدث أخطاء غير متعمدة (أخطاء بشرية) أو متعمدة (التلاعب الإداري) في تقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء القياسية فمن الممكن أن يؤدي

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 260-

تطبيق نموذج القيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبنية على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حالة عدم معالجة تلك الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل، هنا جدير بالذكر أن حساسية الأرباح لا تنتج فقط من الأخطاء القياسية بل توجد ثلاث مصادر أساسية للحساسية الزائدة المقترنة بنسب المحاسبة على أساس القيمة العادلة¹ المتصلة بتلك المحددة بموجب التكلفة التاريخية، فالمصدر الأول يتمثل في حساسية اقتصادية تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات بينما يتمثل المصدر الثاني في حساسية محروضة تنتج عن الأخطاء القياسية في تقديرات تغيرات القيمة العادلة، أما المصدر الثالث فيعد مصدراً للحساسية المحروضة والناجمة عن استخدام نموذج الخصائص المختلطة التي تشكل أقل المخاوف في حال تم الاعتراف بجميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

من المهم توضيح أن كل من تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى جانب تقديرات القيمة الدفترية على أساس التكلفة التاريخية تتألف من الأخطاء القياسية المرتبطة بالقيم الاقتصادية الحقيقية وعليه فمهمة صانعي السياسات والباحثين و الأكاديميين حول إمكانية تحسين البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة والمعلومات التي يحصل عليها المستثمرون من البيانات المالية المبنية على أساس التكلفة التاريخية.²

¹. ينظر دراسة : abody.d.Barth et all: **Do firms understate stocke-based compensation expense disclosed under sfas123**,review of accounting studies / www.gsb.stanford.edu.

². أسامة عمر جعارة: المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملائمة والموثوقية ومشكلات التطبيق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 29، العراق،2012، ص ص203-204.

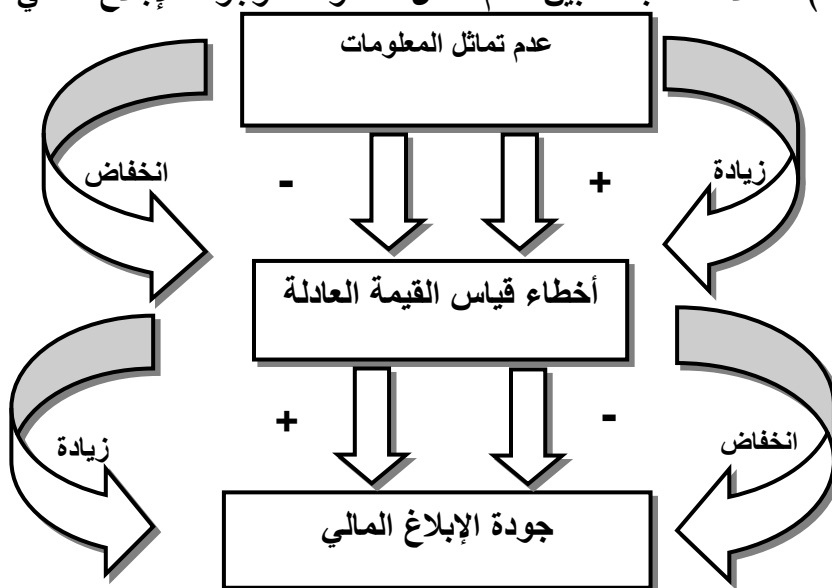
ثالثاً: الحاجة لحوكمة الإبلاغ بالقيمة العادلة

عملياً؛ يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة، و هذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد و الأصول غير الملموسة المكتسبة من اندماج الأعمال و عند احتساب الانخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة. وقياساً عليه؛ فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة؛ فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإبلاغ عن هذه الاستثمارات وعرضها في الميزانية العمومية بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى الإبلاغ عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي سيصدر في ظل هذه الأسس، وعلى هذا الأساس؛ فإن مستخدمي الإبلاغ المالي سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي الإبلاغ المالي، لذا؛ فلا بد من وجود حاكمية مؤسسية للإبلاغ المالي لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً.¹

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة الإبلاغ المالي:

¹. معتز أمين عبد الحميد السعيد: أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ص 113-114.

شكل (4-2): العلاقة المتبادلة بين عدم تماثل المعلومات وجودة الإبلاغ المالي



المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن جودة الإبلاغ المالي في ظل القيمة مرتبطة بشكل كبير بطبيعة المعلومات التي تبني عليها تقديرات القيمة العادلة حيث كلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات التي تمثل مدخلات القياس بالقيمة العادلة تزيد نسبة الاعتماد على تقديرات الإدارة والاعتماد على نماذج رياضية في حساب القيمة العادلة وعليه تزيد نسبة أخطاء القياس المتعمدة وغير المتعمدة مما يخفض من جودة الإبلاغ المالي ويضعفها.

في المقابل نجد أنه كلما انخفضت درجة عدم تماثل المعلومات في مدخلات قياس القيمة العادلة تقل أخطاء القياس وبالتالي تزيد جودة الإبلاغ المالي للقياس بالقيمة العادلة.

المطلب الثالث: الطلب على القيمة العادلة ودوره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي

قبل التطرق للطلب على القيمة العادلة نستعرض بعض مفاهيم القيمة العادلة والتكلفة التاريخية التي تمثل جوهر الاختلاف والمعايير المحددة للطلب على القيمة العادلة.

أولاً: مفاهيم محاسبة القيمة العادلة

في الغالب تركز مفاهيم القيمة العادلة حول المسائل المتعلقة بالقياس ومدى تحقيقها لعنصر الملائمة والموثوقية ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

حيث تكون لمعلومات القيمة العادلة صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز. ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة¹.

إذا وضعنا جانبا المسائل المتعلقة بالقياس، نجد أن محاسبة القيمة العادلة تتقل معلومات حول قيمة الأسهم وإشراف الإدارة عن طريق بيان جميع الأصول والخصوم في الميزانية العمومية بقيمتها الحقيقية للمساهمين في تاريخ إعداد الميزانية حيث:

- تصبح الميزانية العمومية الأداة الرئيسية لنقل المعلومات إلى المساهمين؛ مع جميع الأصول والخصوم المسجلة في الميزانية بالقيمة العادلة، فندرج القيمة الدفترية لحقوق الملكية قيمة الأسهم (نسبة السعر/ القيمة الدفترية = 1.0) ؛

- قائمة الدخل (الربح والخسارة) تعرض "الدخل الاقتصادي" لأنه ببساطة يعبر عن التغيير في القيمة على مدار الفترة المالية.

¹. رضا صالح إبراهيم: مرجع سبق ذكره ، ص ص 32-33.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 264 -

- اتباع المبدأ الاقتصادي القائل بأن التغيرات الحالية في القيمة لا تنتبأ بالتغيرات المستقبلية في القيمة، لا يمكن للأرباح التنبؤ بالأرباح المستقبلية. لكن هذا لا يهم التقييم، لأن الميزانية العمومية توفر التقييم؛

- تشكل الأرباح غير المتوقعة صدمة للقيمة ينقل على مخاطر الاستثمار في الأسهم. حيث تعتبر المعلومات حول التقلبات في الأرباح معلومات مفيدة للقيمة في حالة المخاطرة؛

- الدخل يبين مساهمة الإدارة في تحقيق قيمة مضافة للمساهمين ويمكن من الحكم على كفاءتها وحسن تسييرها لموارد المؤسسة ونتائج توظيف أموال المساهمين. باختصار، تحقق معلومات الميزانية العمومية المعدة وفق القيمة العادلة هدف التقييم بينما توفر قائمة الدخل معلومات حول المخاطرة وأداء الإدارة.

ثانياً: مفاهيم محاسبة التكاليف التاريخية

غالبا؛ يساء تفسير التكلفة التاريخية في النقاش، مع النقد الذي يفيد بأنها تعطينا ميزانية عمومية بتكاليف قديمة وتاريخية بدلا من القيم الحالية. هذه العبارة صحيحة، لكنها لا تبين كيف يستخدم أسلوب التكلفة التاريخية لتقييم وتقييم الأداء. تحت محاسبة التكاليف التاريخية بحيث:¹

- يمثل بيان الدخل الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول القيمة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.

- الأرباح تفصح عن مدى جودة أداء الشركة في تحكيم الأسعار في أسواق المدخلات (الموردين) وأسواق الإنتاج (المعملاء)؛

بمعنى تشير تقارير التكلفة التاريخية إلى مدخلات الشراء ذات القيمة المضافة بسعر معين، وتحويلها وفقا نموذج الأعمال التجارية، وبيعها بسعر آخر.

¹ Stephen H. Penman: **Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus**, ACCOUNTING AND BUSINESS RESEARCH, new yourk, 2007, p 35.

الفصل الرابع: جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القيمة العادلة - 265 -

- على النقيض من محاسبة القيمة العادلة ، الدخل الحالي يتنبأ بالدخل المستقبلي الذي يمكن إجراء تقييم له.

- لا تشير الأرباح إلى قيمة الصدمات، ولكن إلى صدمات التداول في مدخلات ومخرجات الأسواق.

- تقيس الأرباح أداء الإدارة في تحكيم المدخلات والمخرجات في الأسواق أي بزيادة القيمة فيها .

- التكلفة التاريخية تعبر عن القيمة كما تم إنشاؤها في الأعمال التجارية عن طريق شراء المدخلات (من الموردين) ، وتحويلها وفقا لخطة العمل، وبيع المنتجات اللاحقة (للزبائن) أكبر من تكلفتها، باختصار ، يتم إضافة القيمة عن طريق تحكيم أسعار (الدخول والخروج) في أسواق المدخلات والمخرجات للسلع والخدمات وفقا لخطة العمل.

لا تقوم محاسبة التكلفة التاريخية بالإبلاغ عن القيمة (الحالية) للنتائج المتوقعة من خطة العمل في المقابل فإنها تشير إلى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الخطة ، مع الاعتراف بالقيمة المضافة (الأرباح) من المعاملات الفعلية في أسواق المدخلات والمخرجات بحيث:

- يظهر بيان الدخل في المقدمة مطابقة الإيرادات (القيمة المستلمة من أسعار الخروج من المعاملات) مع التكاليف (القيمة التي يتم تسليمها في أسعار مستلزمات المعاملات).

- كما أن الميزانية ليست بيانا بالقيم (بالنسبة للجزء الأكبر) ، حيث تحمل الخصوم مثل النفقات المستحقة، والإيرادات المؤجلة، والضرائب المؤجلة التي تكتسب شرعيتها من عملية المطابقة وليس كإثباتات لقيمة الالتزامات.

ثالثاً: محددات الطلب على القيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية

كما هو الحال مع معظم قضايا المحاسبة، من المهم التمييز بين المسائل المفاهيمية من المسائل التي لها علاقة بالقياس. لذلك سنقارن مدى استيفاء كل من محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية لأهداف التقييم الخاصة بإبلاغ المساهمين.

يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس ولما لا تكون كافية لتقييم الأداء، مع كون القيمة العادلة تقدم التقييم المطلوب، بمعنى تركيز المقارنة على أغراض التقييم، لذلك من المفيد فصل المفاهيم عن قضايا القياس، بحيث يتم مقارنة محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية التي تم تنفيذها في شكلها المثالي حيث تقوم محاسبة القيمة العادلة المثالية بالإبلاغ عن القيمة الدفترية التي تكون كافية لتقييم شركة ما ولكن الأرباح غير مفيدة لهذا الغرض؛ بينما تنتج محاسبة التكلفة التاريخية المثالية ميزانية عمومية لا تعبر عن قيمة، ولكن عن أرباح كافية لتقييم المؤسسة¹.

في الأخير جدير بالذكر أن مصطلح التكلفة التاريخية هو للأسف تحقير للمبدأ والمصطلح الأفضل هو "محاسبة المعاملات التاريخية" لأن التقارير المحاسبية تعكس تاريخ المعاملات، وهو تاريخ الدخول في الأسواق التي يتم من خلالها عمليات التقييم، وتقييم أداء الإدارة.

¹. Stephen H. Penman, *op cit*, p 36.

خلاصة الفصل الرابع:

يعتبر الإبلاغ المالي للقوائم المالية أهم مخرجات العملية المحاسبية للمؤسسات لارتباطه الشديد بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية وأصحاب المصالح، فهم يبنون قراراتهم على أساس ما يتم الإبلاغ عنه في القوائم المالية من معلومات حول نشاطات المؤسسة ومركزها المالي؛ وعليه كان لزاما تحري الجودة في إعداد المعلومات المحاسبية وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية.

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، حيث تم التحول إلى تطبيق القيمة العادلة كأساس للاعتراف وللقياس وللإبلاغ عن المعلومات المحاسبية للمؤسسات. لكن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية القابلية للفهم وخاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية والقابلية للمقارنة، وبالتالي يجب أن يكون الإبلاغ المالي ملائما وموثوقا.

حاليا؛ السؤال المطروح هو عن مدى ملاءمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي يصدر عن القياس بالقيمة العادلة، لذلك يتعين على مستخدمي الإبلاغ المالي التمييز ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية، المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أعلى أسعار سوق افتراضي؛

يساهم الاعتماد المزدوج على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بالتخفيف من مشاكل القياس وتحسين مستويات جودة الإبلاغ المالي، فمعلومات القيمة العادلة تقوم بالإبلاغ عن القيم السوقية التي تكون كافية للتقييم ولكن الأرباح غير مفيدة لهذا الغرض؛ بينما معلومات التكلفة التاريخية تقدم لنا معلومات لا تعبر عن قيمة وإنما عن أرباح كافية لتقييم المؤسسة.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية.

تمهيد

بعد استكمال الجانب النظري الذي خصص للحديث عن مختلف الأسس النظرية المتعلقة بموضوع القياس بالقيمة العادلة وعلاقته بجودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، عرضنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالقياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، القيمة العادلة، جودة المعلومات المحاسبية.

حيث تبين لنا من خلال الدراسة النظرية أنه يُفترض وجود تأثير للقياس بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية والذي يعتبر من أهم مداخل قياس جودة الإبلاغ المالي، كما يفترض وجود تأثير للقيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبين فهما يعتبران عاملان مهمان في الرفع من مستوى الإبلاغ المالي.

للتأكد من النتائج المتوصل إليها نظرياً نستكمل دراستنا النظرية بدراسة تطبيقية بدءاً باستعراض للنظام المحاسبي المالي بالتطرق إلى مختلف الميزات التي تميزه وكيفية معالجته للقيمة العادلة.

كما قمنا بدراسة ميدانية استندنا فيها على استمارة الاستبيان التي كانت موجهة للإطارات المحاسبية في مختلف المؤسسات الاقتصادية ومحافظي الحسابات وأساتذة الجامعات بغية معرفة تقييمهم لأثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

للوصل إلى الأهداف المذكورة سابقاً وللبرهان على الفرضيات المطروحة والوصول

إلى نتائج الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي؛
- المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- المبحث الثالث: التحليل الوصفي والاستدلالي لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

أفرزت عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، لمسايرة التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية؛ وتدارك النقائص المسجلة في المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي أهدافه وخصائصه

جرت العديد من التحولات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد مما جعل المخطط المحاسبي الوطني لا يواكب المستجدات الحالية وغير قادر على مسايرة هذه التحولات، وكاستجابة لمتطلبات البيئة الجديدة وتدارك النقائص المسجلة في المخطط القديم تبنت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا مستمدا من المعايير المحاسبية الدولية.

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11-07 المؤرخ في 2007.11.25، ودخل حيز التنفيذ منذ الفاتح جانفي 2010، حيث جاء هذا النظام بمحاسبة مالية متوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة وبمحاسبة مالية مبسطة تطبق على الكيانات الصغيرة.

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرفت المادة 03 من القانون رقم 11-07 النظام المحاسبي المالي-المحاسبة المالية- أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

¹. ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 11-07، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 3.

2. الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية:

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك المحاسبة المالية وهي:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.¹

ثانيا: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة المالية

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا حيث جاء ذكره في المادة 07 من قانون 07-11 كما يلي: "يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل".²

1. يعرف الإطار التصوري: مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء؛ حيث يحدد الإطار التصوري عن طريق التنظيم.
2. تحدد المعايير المحاسبية: قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، محتوى القوائم المالية وكيفية عرضها وتحدد المعايير عن طريق التنظيم.

¹. ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74: مصدر سبق ذكره، المادة 04 - 05، ص 3.

². طويل مصطفى: النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2010، ص 7.

ثالثاً: أهداف النظام المحاسبي المالي

المحاسبة المالية وجدت بغرض توفير معلومات محاسبية لمختلف فئات المستخدمين وذلك بتقديم تقارير مالية ذات جودة ومصداقية تحقق هذا الغرض والنظام المحاسبي المالي جاء لتحقيق الأهداف التالية:

- **تمكين متخذي القرارات من:** اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بناء على معلومات قابلة للفهم لذوي الخبرات البسيطة؛ تحديد وقياس درجة السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة والالتزامات المترتبة على هذه الموارد من حقوق الملكية والتزامات أخرى والتغيرات التي تحدث عليها.
- **بالنسبة للمستثمرين والدائنين:** تتركز الأهداف الأساسية في توفير معلومات مفيدة بخصوص اتخاذ القرارات ومعرفة المتحصلات النقدية من الاستثمارات والقروض، كما تفيد في تقدير التدفقات النقدية التي تمكنهم من الحصول على عوائدهم.

يمكن تقسيم أهداف المحاسبة المالية إلى أهداف ترتبط بالجانب التطبيقي وأهداف ترتبط بالجانب النظري.

1. الأهداف المرتبطة بالجانب التطبيقي:

- توفير تسجيل كامل لجميع العمليات المالية للمؤسسة سواء تعلقت بالمصروفات والإيرادات؛
- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة؛
- تحديد المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

2. الأهداف المرتبطة بالجانب النظري:

- إعداد التقارير الدورية اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة التي تساعد في اتخاذ القرارات؛
- تقديم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجين مثل الموردين والمقرضين؛

- توفير البيانات والمعلومات التي تخدم الجهات الحكومية لأغراض الضريبة وفي مجال إعداد الخطط العامة للدولة¹.

رابعاً: تطبيق النظام المحاسبي المالي

واجهت عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي تلقى العديد من الصعوبات من طرف المؤسسات كما جاء بالعديد من المزايا نوجزها في ما يلي:

1. تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد تم تطبيق المخطط المحاسبي الوطني لفترة طويلة هذا ما شكل عائقاً أمام تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث برزت العديد من التحديات عند تطبيقه²:

- تأصل النظام القديم في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبالتالي من الصعب التخلي عنه؛

-أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جداً وغير متنوعة؛

- النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، وهذا صعب التطبيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية بسبب عدة سلوكيات متراكمة منذ حقبة من الزمن؛

- غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التطبيق.

¹. كويسي محمد ، عوينات فريد، مهاوات لعبيدي: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، يومي 04-05، ماي 2013، ص 04.

². آيت محمد مراد، بحري سفيان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، يومي 13-14، ديسمبر 2011، ص8.

2. مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المميزات أهمها:

وضع النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني، منها عمليات القرض الإيجاري حيث يتم تغليب الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني عند تسجيل تعاملات المؤسسة؛¹

- يشكل النظام المحاسبي المالي فرصة للمؤسسات لتحسين تواصلها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية؛

- النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الإفصاح في القوائم المالية فيزيد من مصداقيتها وموثوقيتها لدى مستخدمي المعلومة المالية على اعتبار أنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المعترف بها عالميا؛

- المساعدة على فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

- يمكن من إجراء مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة حول الوضعيات المالية والأداء، مما يسهل

قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.²

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجعية المحاسبية الأولى للعديد من دول العالم حيث

تمتاز بكفاءة الساهرين على إعدادها، وتجديدها المستمر لتواكب التطورات الحاصلة في المجال

¹ عزوز علي، متلوي محمد: متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات، جامعة الوادي، يومي 17-18، جانفي 2010، ص 6.

² عاشور كتوش: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009، ص 293.

المحاسبي سعيًا منها لمعالجة المشاكل المحاسبية المطروحة، الجزائر بدورها جعلت للمعايير المحاسبية الدولية مكانة في النظام المحاسبي المالي.

أولاً: النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة

النظام المحاسبي المالي استوحى العديد من مبادئه من معايير المحاسبة الدولية.

1. درجة توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية:

أشارت المادة 08 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتركت تحديدًا عن طريق التنظيم، وجاءت المادة 30 من المرسوم التنفيذي الخاص بإجراءات تنفيذ القانون لتحديد المعايير المحاسبية، لكن دون إشارتها إلى علاقة ذلك بالمعايير المحاسبية الدولية، وتركت الأمر مبهماً.

وعليه لا يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير الدولية

للمحاسبة حيث توجد هناك بعض الاختلافات نوجزها فيما يلي:

- نص النظام المحاسبي المالي على كيفية مسك وتنظيم المحاسبة، قائمة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي عناصر لم تعالج من طرف المعايير الدولية للمحاسبة؛
- وضع النظام المحاسبي المالي محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة التي تركز على حركات الخزينة، في حين المعايير الدولية للمحاسبة لم تتطرق لأي إجراء بخصوص هذه المؤسسات؛
- المعايير الدولية للمحاسبة تتسم بالمرونة فهي تتطور ويتم تحديثها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة لأنها تصدر تباعاً وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في وقت إصداره ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير

التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتوائها من خلال قوانين ومراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام الحاسبي المالي.¹

ثانيا: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين وذلك لأسباب مختلفة يمكن التطرق إليها من جانبين:²

1. الأسباب الخارجية:

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الدولية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية هو نظام دولي يناسب كل المؤسسات التي تخضع له.

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري لتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل عمل المستثمر الأجنبي من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية.
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2. الأسباب الداخلية:

- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى طرف منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛

¹. روتال عبد القادر: التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 111.

². حمزة العرابي: تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر-المتطلبات والتحديات- دراسة تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، العدد 21، 2013، ص 137.

- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية؛
- افتقار المخطط المحاسبي الوطني للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل¹.

ثالثا: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية

- بناء على تحليل البيئة الجزائرية وجد أنه من الضروري تهيئة البيئة الجزائرية لعملية إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك ب:
- إجراء تقييم واسع للعمل المحاسبي الجزائري وفق المخطط المحاسبي الوطني في ظل المشاكل التي تعاني منها البيئة المحاسبية وتحديد أهم احتياجات ممارسي المحاسبة ومعالجتها بصورة عاجلة؛

- النهوض بالمهنة المحاسبية ورفع مستواها بتأهيل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم وذلك بالاهتمام الجاد بنظام التكوين الذي يجب أن يتوافق مع معايير التكوين المعمول بها عالميا، والانضمام إلى المنظمات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة؛
- تطوير الأساليب التعليمية وضرورة العمل على دمج فترة التدريب الميداني والمهارات المطلوبة في سوق العمل في البرامج التعليمية من أجل الحصول على خريجين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل²؛

- ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدراج والقيام بحملات تسويقية هادفة بقصد جذب الخواص لإدراج شركاتهم بالبورصة؛

¹. لعشاشي جمال: محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء للنشر، الجزائر، 2010، ص 11.

². دربال سمية، دشاش أم الخير: متطلبات تكيف النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05، ماي 2013، ص ص 13-14.

- فتح المجال بشكل أوسع للبنوك الخاصة مع إدراج البنوك العمومية في البورصة عن طريق فتح رأسمالها لتعزيز الشفافية فيها وتنشيط المنافسة؛
- القيام بمجهودات إضافية فيما يخص التشريعات الضريبية مع تعزيز استقلالية المحاسبة عن التوجيهات الضريبية.¹

المطلب الثالث: واقع قياس القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي

يشير النظام المحاسبي المالي إلى مختلف قواعد القياس التي يجب على المؤسسات الجزائرية الالتزام بها عند إعداد قوائمها المالية بمختلف أنواعها.

أولاً: القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

تبنى النظام المحاسبي المالي (scf) نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها " بالقيمة الحقيقية" حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول " قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"²

كما عرفت المادة السادسة من القرار 08/9 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها : " المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط المنافسة العادلة."

الملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريفاً لم يختلف كثيراً عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، وتشير التعاريف السابقة

¹. حمزة العرابي: مرجع سبق ذكره، ص 145.

². ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 87.

إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية. وردت معايير المحاسبة المالية في الجزائر جملة واحدة تضمنها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ضمن العدد 19 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009، لذلك سنوضح تطورها من خلال رصد الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس فيما يلي:

1. قواعد عامة للتقييم: النظام المحاسبي المالي ينص على انتهاج أسلوب التكلفة التاريخية في التقييم عند الاعتراف الأولي للعناصر، لكن يمكن في بعض الأحيان الاعتماد حسب بعض الشروط وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى القيام بإعادة تقييم التكلفة التاريخية بالاستناد إلى: القيمة العادلة (الحقيقية)، قيمة الانجاز، القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة). وذلك وفق شروط يحددها التنظيم.¹

2. إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات: تقييم المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة.

3. العقارات الموظفة: يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (أرض، بناءة، أو جزء من بناءة) مملوكة لتقاضي إيجار و/أو تتمين رأس المال بمعنى العقارات الموظفة هي العقارات الغير موجهة للبيع ولا تستعمل في العملية الإنتاجية أو تقديم السلع والخدمات أو أغراض إدارية. بحيث يتم تسجيل العقارات الموظفة ضمن التثبيات العينية إما بتكلفتها التاريخية (التكلفة مطروح منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة)، وإما على أساس قيمتها العادلة.

¹. ينظر: المصدر السابق: المواد: 1.112-112.2، ص 6.

عندما يتعذر على المؤسسة تحديد القيمة العادلة بمصادقية لأي عقار موظف تم اختيار القيمة العادلة لقياسه فإنه يجب عليها إدراجه بتكلفته التاريخية وتقديم معلومات في قائمة الملاحق تبين فيه أسباب عدم تطبيق القيمة العادلة على العقار. حسب النظام المحاسبي المالي على إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها التغير.

4. الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي: يقيم الأصل البيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي نهاية كل سنة مالية بقيمته العادلة حيث يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته العادلة بصورة صادقة. هنا يتم تقييمه بالتكلفة التاريخية منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، والخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة العادلة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

5. تقييم التثبيتات الأخرى (معالجة أخرى مرخص بها): يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للمؤسسة أن تدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه. وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات اختلافا

كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال مثلا:

-القيمة العادلة للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق حيث تحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.

-القيمة العادلة لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنه يتم تقييمها بتكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك.

6. التثبيتات المعنوية: يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن تم إدراجه بالتكلفة التاريخية أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقديمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية.

غير أن هذه المعالجة غير مرخص بها إلا إذا كانت القيمة العادلة للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.¹

7. الأصول المالية غير الجارية: تتمثل الأصول المالية غير الجارية في المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تم حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة، حيث تعتبر كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع بحيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها العادلة وذلك بالنسبة لكل من السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية وكذلك السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمتها التفاوضية المحتملة.

يمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم. ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة العادلة يتم إدراجه مباشرة في شكل تغير في رؤوس الأموال الخاصة.

8. المنتوجات الزراعية: تقيم المنتوجات الزراعية عند إدراجها الأولي ، وفي نهاية كل سنة بقيمتها العادلة منقوصة منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع. بحيث يتم إدراج أي خسارة أو

¹. ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19: مصدر سبق ذكره، المواد: 16.121-21.121، ص 10.

ربح متأتي من تغير القيمة العادلة منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها.¹

9. القروض والخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

10. تقييم الأعباء والمنتجات المالية: يتم الاعتراف بالأعباء والمنتجات المالية تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها. والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق بحيث يتم إدراجها بقيمتها العادلة بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل. الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.²

11. عقود الإيجار - التمويل: يتمثل عقد الإيجار في الاتفاق الذي يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة. وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية أصل إلى المستأجر، مصحوب بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

- **عند المستأجر:** يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته العادلة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

¹. ينظر: المصدر نفسه، المواد: 1.122، 7.123، ص ص 11-13.

². ينظر: المصدر نفسه، المواد: 1.126، 1.127، ص ص 14-15.

- عند المؤجر: يدرج الدين ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة العادلة للملك طبقا للمبادئ التي تعتمد عليها المؤسسة بالنسبة للمبيعات النافذة وعليه فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية.¹

جدير بالذكر أنه ورغم تأخر ظهور تعريف أو مفهوم القيمة العادلة (الحقيقية) إلى غاية 25 مارس 2009 إلا أن النظام المحاسبي المالي تضمن التعريف أو المفهوم القديم للقيمة العادلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تبين الفقرة 112.1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أنه هناك اعترافا صريحا بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدل التكلفة التاريخية حسب الشروط التي يحددها القانون التنظيمي. حيث نجد أن هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية حول الأصول والخصوم المقيمة بالقيمة العادلة (الأعباء والمنتجات، عقارات التوظيف، الأصول المؤجرة...الخ).

ثانيا: أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة

يرجع اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في التقييم الأولي و البعدي في أكثر من 53 % من معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية وكذا في بعض فصول النظام المحاسبي المالي إلى الأسباب التالية:²

- إن خصائص جودة المعلومات ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية، وأن ملائمة المعلومات وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها تمثل الاعتبارات الرئيسية في اختيار طرق قياس الأصول والخصوم وأنه من الممكن ترتيب طرق القياس ترتيبا مسبقا على أساس مدى ملائمتها أو علاقتها بالمعلومات التي يحتاجها المستفيدون الخارجيون الرئيسيون.

¹. ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19: مصدر سبق ذكره، المواد 135.1، 135.2، ص 20-21.

². باي مريم: ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 4، العدد 3 ، 2017، ص 156-157.

- الأثر الإيجابي للقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها ومنفعتيها لمستخدمي القوائم المالية.
- إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة لم يعد مقتصرًا على معايير المحاسبة الدولية بل أخذت به معظم معايير المحاسبة في الدول المتقدمة والنامية.
- أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية.
- معلومات القيمة العادلة تؤدي بالارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وتزيد من جودتها مما يوفر أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة أموال المؤسسة.¹

ثالثاً: صعوبات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر

مما تقدم يتبين أنه رغم ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأساس القيمة العادلة غير أنها تواجه العديد من الصعوبات في تطبيقه تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية:

1. **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.
2. **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي:** يفترض من الناحية العلمية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف

¹. راشد مصطفى العبادي: مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان : مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، يومي 18-19 ماي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص36، مرفوع على الموقع : iefpedia.com

الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية مما خلق فجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط.

3. غياب سوق مالي كفاء: لقد نشأ التطور المحاسبي الدولي نتيجة لعولمة الأسواق المالية النشطة مما جعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، الأمر الذي يجعله صعبا في الجزائر نظرا لغياب السوق المالي النشط، وهو ما يؤكد ضرورة القيام بإصلاح جاد وعميق على النظام المالي.

4. غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية: إن التقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات عن الأسعار الحالية للأصول الجارية وغير الجارية، في الوقت الذي يسجل فيه تضارب في المعلومات المتوفرة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.¹

5. ضرورة تفعيل دور بورصة الجزائر: بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصادية مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحدثة هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرسيت ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد.

¹. محمد بن زرقون، فارس بن يدير: واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص7.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث من الدراسة وصفا لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفا للإجراءات التي تم القيام بها، التعريف بأداة الدراسة وأخيرا المعالجات الإحصائية لتحليل الدراسة.

المطلب الأول: أساليب جمع البيانات وأدوات التحليل المستخدمة

أولا: أساليب جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اللجوء إلى استمارة الاستبيان¹ كأداة لجمع المعلومات الأولية، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقا والتي توجه إلى المستجوبين للحصول على إجاباتهم بغرض تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية في ظل التقييم بالقيمة العادلة، من أجل تحقيق أكبر قدر من المصادقية للنتائج.

حتى تكون الاستمارة منظمة في شكلها العلمي من حيث بساطة الشكل والمضمون، تم تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين، حيث مرت عملية انجازها على المراحل الثلاثة الضرورية وهي مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم، مرحلة التصميم النهائي بالاستناد إلى مختلف الجوانب النظرية التي تم عرضها من خلال هذا الموضوع في جانبه النظري فتم صياغة الأسئلة بالشكل الذي يكفل تحقيق الأهداف المنتظرة من الاستبيان حيث خصص القسم الأول للمعلومات العامة لعينة الدراسة من حيث نوع الجنس، المستوى العلمي،

¹ .الاستبيان: هو صياغة لمجموعة من الأسئلة معدة سلفا يقوم المجيب بتسجيل إجاباته عليها باختيار أحد البدائل المتاحة ، يعتبر الاستبيان أداة بحث فعالة عندما يكون الباحث على معرفة دقيقة بالمطلوب وبكيفية قياس المتغيرات المطلوب دراستها. ويمكن توزيع الاستبيانات شخصا أو الكترونيا أو بالبريد أو الفاكس.

•المزيد ينظر كتاب:أوما سيكران: تعريب اسماعيل علي البسيوني: طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات التحليلية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 338.

المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، بينما تضمن القسم الثاني (57) عبارة مقسمة على أربعة محاور كما يلي:

- المحور الأول تضمن (14) عبارة (العبارات 14/01): تهدف فقرات هذا المحور إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على كل من دقة القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من وجهة نظر عينة الدراسة.

- المحور الثاني تضمن (25) عبارة (العبارات 39/15): تهدف فقرات هذا المحور إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال معرفة مدى تأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقياس وفق القيمة العادلة من وجهة نظر عينة الدراسة.

- المحور الثالث تضمن (11) عبارة (العبارات 50/40): تهدف فقرات هذا المحور إلى معرفة مدى تأثير القياس وفق القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية من وجهة نظر عينة الدراسة.

- المحور الرابع تضمن (07) عبارات (العبارات 57/51): تهدف فقرات هذا المحور لتحديد واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الاقتصادية الجزائرية ومعرفة أهم المعوقات أمام التوسع في استخدامها من وجهة نظر عينة الدراسة.

تم تصميم العبارات وفق مقياس ليكرت *Likert* الخماسي، كونها الأكثر ملاءمة لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة لتوجيه المبحوثين.

تم ترميز الإجابات على كل فقرة لغرض معالجتها إحصائياً على النحو التالي:

موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (2 درجتين)، غير موافق بشدة (1 درجة).

لتحديد طول الفئة (الحدود العليا والحدود الدنيا) لمقياس *Likert* الخماسي المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس الخمسة للحصول على طول الفئة بمعنى (0.8=5/4).

بعدها تم إضافة هذه القيمة إلى أدنى قيمة في المقياس وهي (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة وهكذا، كما يبينه الجدول الموالي :

جدول رقم (5-1) أطوال الفئات حسب سلم ليكرت الخماسي.

المدى	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحث.

ثانياً: أدوات الدراسة

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، اعتمدنا على العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)*، فيما يلي الأساليب التي تم استخدامها:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية: تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة حيث تم استخدام الأساليب التالية:

أ. حساب التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان؛

ب. المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية؛

*.SPSS: Statistical Package for Social Science (version IBM. SPSS statistics 23).

ج. الانحراف المعياري: يعتبر الانحراف المعياري من أكثر مقاييس التشتت استخداماً، إذ يظهر مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسه، وقد تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى التباين في إجابات استجابات عينة أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، حيث أنه كلما قل الانحراف المعياري كان ذلك مؤشراً إيجابياً على وجود تقارب في إجابات أفراد العينة؛

2. اختبار سيتودنت **T-Test** لمتوسط عينة واحدة: يستخدم هذا الاختبار عند وجود مجموعتين تعالج إحداها ثم تعمم النتائج لكلا المجموعتين من أجل التأكد من صحة فرضيات هذه الدراسة من عدمها.

3. معامل الارتباط بيرسون: تم استخدام معامل الارتباط من أجل معرفة مدى ارتباط فقرات الاستبيان فيما بينها من جهة وكذلك معرفة مدى ارتباط محاور الاستبيان فيما بينها وذلك لقياس صدق الفقرات. يتم من خلال معامل الارتباط لبيرسون معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات الاستبيان على قياس متغير معين بوضوح، وتتراوح قيمة المعامل بين $(+1)$ و (-1) حيث تدل الإشارة الموجبة على أن الارتباط طردي والسالبة على الارتباط العكسي، وكلما اقتربت قيمته من الواحد كان الارتباط قوياً.

4. اختبار ألفا كرونباخ: والذي تتراوح قيمته ما بين $(0-1)$ حيث يجب أن يكون أكبر من 0.7 ، ويمكن قبول 0.6 كما هو متعارف عليه، هذا الاختبار يستخدم لمعرفة ثبات محاور وفقرات الاستبيان والاتساق الداخلي فيما بينها من أجل معرفة مدى صلاحيتها للدراسة.

5. اختبار تحليل التباين الأحادي (**one-Way ANOVA Test**): يستخدم تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**) لمعرفة الفرق بين متوسطات عدد من المجموعات (ثلاثة فأكثر).

ثالثاً: وصف عينة الدراسة وخصائصها

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التي تهتم بالقوائم المالية المنشورة للمؤسسات الاقتصادية، وهم المحاسبون في الشركات، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة الذي يملكون الاطلاع الواسع والخبرة الكافية في المجال، وعليه شكلت هذه الفئات مجتمع الدراسة الذي تم اختيار عينة منه فأساتذة الجامعة والأكاديميون أصحاب التخصص المحاسبي هم الفئة الأكثر دراية بالمستجدات والمتغيرات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي خصوصاً ما يتعلق بقواعد التقييم الحديثة؛ بينما المحاسبون ومحافظي الحسابات هم الفئة الأكثر التصاقاً بمشكلات التقييم وإعادة التقييم وهم الذين يمارسون العمل المحاسبي في الميدان ويصادقون على القوائم المالية، وعليه تم إجراء استقصاء لآرائهم ووجهات نظرهم المختلفة حول تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية في ظل التقييم بالقيمة العادلة حيث تم اختيار عينة قصدية غير عشوائية من أجل تحليل الظاهرة المدروسة وذلك عن طريق توزيع وجمع استمارات الاستبيان المخصصة لهذه الدراسة. وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة وعينتها كما ذكرنا سابقاً من الأساتذة الجامعيين ذوي التخصص المحاسبي والمحاسبين لدى المؤسسات الجزائرية، بالإضافة إلى محافظي الحسابات¹، حيث قام الباحث بتوزيع 110 استمارة؛

استرجعت 86 استمارة منها 83 صالحة للتحليل؛ تم استبعاد 06 استمارات لعدم اكتمالها وعدم استيفائها للشروط المطلوبة، كما قمنا بتوزيع الاستمارة إلكترونياً حيث بلغت نسبة الاستمارات المسترجعة 81 استمارة.

¹. ينظر الملحق رقم (2): ص 380.

ونعرض في الجدول الموالي نتائج توزيع الاستبيان:

الجدول رقم (5-2): عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.

طبيعة الاستمارة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع %	الاستبيانات الغير مسترجعة	النسبة %	الغير قابلة للتحليل	الاستبيانات القابلة للتحليل	مجموع الاستبيانات القابلة للتحليل
ورقية	110	89	80.90	21	19.09	6	83	164
إلكترونية	/	81	/	/	/	/	81	

المصدر: إعداد الباحث.

يتبين من الجدول (5-2) أن عدد قوائم الاستبيان الورقية المسترجعة والتي تم اعتمادها للتحليل بلغت 83 استمارة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع بلغت 80.90 % تضاف إليها الاستبيانات الموزعة إلكترونياً والتي بلغ عددها 81 استمارة، وعليه يكون مجموع الاستمارات المعتمدة في التحليل هي 164 استمارة وهي نسبة كافية ومقبولة للتحليل.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان كأداة للدراسة

قبل اعتماد الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة يجب قياس مدى صدق عباراته وثباتها في قياس متغيرات البحث.

أولاً: صدق استبيان الدراسة

بهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى الحصول على بيانات دقيقة تخدم أهداف البحث، تم تصميم الاستبيان، وعرضه على الأستاذ المشرف ومناقشتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها، كما تم عرض الاستبيان على أساتذة أكاديميين متخصصين في مجال المحاسبة والمالية¹، وأساتذة متخصصين في الإحصاء، لتحكيمها وإبداء ملاحظاتهم ورأيهم

¹. ينظر الملحق رقم (3): ص 380.

حول وضوح العبارات فيها ودرجة شموليتها للموضوع المعالج حيث جاءت قراءاتهم بجملة من الاقتراحات والتعديلات، وبعد الأخذ بجميع الملاحظات التي تم تحديدها والمتعلقة بسلامة الصياغة العلمية واللغوية لجميع المتغيرات الواردة ضمن أداة الدراسة ومدى توافقها مع الأهداف والفرضيات الموضوعية للدراسة، تم اعتماد الاستبيان في صورته النهائية وتوزيعه على عينة الدراسة.

1. الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان (أداة الدراسة):

تم قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الخاص بها، نتائج الاختبار مبينة في الجدول الموالي:

أ. الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية والإفصاح المحاسبي: نتائج حساب معاملات الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (3-5): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة

القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي.

رقم الفقرة	عبارات البعد الأول	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
01	ينتج قياس القيمة العادلة معلومات ذات قوة تفسيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.	**0,622	0,000	دالة
02	يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على صدق وعدالة نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة.	**0,675	0,000	دالة
03	يتم المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي على أساس خلوها من أخطاء التوقيت أخطاء وحدة القياس قابليتها للتفسير والملاءمة.	**0,724	0,000	دالة
04	تساعد التكلفة التاريخية على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية من خلال توفير أدلة إثبات موضوعية.	**0,795	0,000	دالة

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001.

05	يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس مما يرفع موضوعية القياس وموثوقيته.	**0,643	0,000	دالة
06	يمكن أخذ قياس القيمة العادلة أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة.	**0,426	0,000	دالة
07	تراعي المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة في قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية والمعلومات الأخرى في الملاحق بدقة بما يضمن الحفاظ على مصالح المستثمر.	**0,740	0,000	دالة
08	يزيد التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة من ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة.	**0,513	0,000	دالة
09	تمتاز التقارير المالية للمؤسسة بشفافية تظهر بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة.	**0,611	0,000	دالة
10	يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس وتكون القيمة العادلة كافية للقياس والتقييم.	**0,571	0,000	دالة
11	تؤدي معلومات القيمة العادلة إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية	**0,540	0,000	دالة
12	تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.	**0,655	0,000	دالة
13	تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر ثقلها مما هو عليه في الحقيقة.	**0,678	0,000	دالة
14	تقدير القيمة العادلة وفق نموذج محاسبي لمحاكاة السوق يزيد من فرص التلاعب بالنتائج ويفتح مجالاً للتحيز بما يخدم مصالح الإدارة.	**0,663	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق

رقم (04)، ص 381.

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات المحور الأول، مع الارتباط الكلي للمحور الأول "تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي" تنتمي للمجال [0.8، 1.0] وهي ذات ارتباط قوي بإشارة موجبة، مما يؤكد مصداقية الفقرات. معاملات الارتباط للمحور الأول كلها عند مستوى دلالة sig0.000 وهي أقل من sig0.001 وبالتالي فهي دالة إحصائياً.

ب.الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: يوفر القياس بالقيمة العادلة معلومات ذات جودة عالية: لقياس تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية تم اختبار أثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعليه تم تقسيم المحور الثاني إلى أربعة أبعاد كل بعد يقيس خاصية من الخصائص:

- بعد ملائمة المعلومات المحاسبية:نتائج الاختبار ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-4): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول:أثر تطبيق محاسبة القيمة

العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

رقم الفقرة	عبارات البعد الأول	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
15	تمثل البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة الواقع الفعلي للأحداث.	0,528 **	0,000	دالة
16	توفر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.	0,607 **	0,000	دالة
17	لا يعتمد القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة على التقديرات الشخصية.	0,488 **	0,000	دالة
18	تعكس القيمة العادلة أثر تغيرات الأسواق على أصول والتزامات المؤسسات، لأن السعر السوقي انعكاس لكافة التغيرات الاقتصادية الحالية.	0,611 **	0,000	دالة
19	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.	0,520 **	0,000	دالة
20	تمكن المعلومات المعدة وفقا للقيمة العادلة الإدارة والأطراف ذات العلاقة من التحقق من تمثيلها للواقع.	0,575 **	0,000	دالة
21	يوفر القياس وفقا للقيمة العادلة للأصول والتزامات المالية معلومات ذات موثوقية عالية.	0,640 **	0,000	دالة
22	لا تختلف نتائج قياس القيمة العادلة وفقا للقيمة العادلة باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.	0,471 **	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (05)

ص382.

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001.

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات البعد الأول، مع الارتباط الكلي للبعد الأول " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية" تنتمي للمجال $[0.47, 0.65]$ ، وهي ذات ارتباط قوي بإشارة موجبة، مما يؤكد مصداقية الفقرات. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة $sig0.000$ وهي أقل من $sig0.001$ وبالتالي فهي دالة إحصائياً.

- بعد موثوقية المعلومات المحاسبية: نتائج الاختبار ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-5): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

رقم الفقرة	عبارات البعد الثاني	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
23	تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين من اتخاذ قرارات	0,543**	0,000	دالة
24	تزيد البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار.	0,621**	0,000	دالة
25	توفر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة لمستخدميها إمكانية تأكيد توقعاتهم السابقة.	0,619**	0,000	دالة
26	تمكن البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة مستخدميها من مقارنتها لعدة فترات مالية.	0,601**	0,000	دالة
27	تمكن المعلومات المالية المعدة وفق القيمة العادلة بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات المالية المستقبلية	0,587**	0,000	دالة
28	تحظى المعلومات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة والتي تتقيد بالإفصاح التام بالقابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.	0,611**	0,000	دالة
29	تحقق البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وتبين انعكاسات هذا التقييم فيها.	0,522**	0,000	دالة
30	يتم الاعتماد على تقنيات رياضية لتقدير القيمة العادلة عند غياب سوق كفو لقياس عناصر الأصول أو الالتزامات وهو ما يقلل من موثوقية نتائج التقييم.	0,451**	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (06) ،

ص 383.

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001.

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات بعد موثوقية المعلومات المحاسبية ، مع الارتباط الكلي للبعد الثاني " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية" تنتمي للمجال $[0.44, 0.62]$ ، وهي ذات ارتباط قوي في معظم الفقرات ومتوسط في فقرات أخرى وبإشارة موجبة، لكنه ارتباط مقبول يؤكد مصداقية الفقرات لقياس لما وضعت لقياسه. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة $\text{sig } 0.000$ وهي أقل من $\text{sig } 0.001$ وبالتالي فهي دالة إحصائياً.

- بعد القابلية لفهم المعلومات المحاسبية: نتائج الاختبار ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-6): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة

على القابلية لفهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

رقم الفقرة	عبارات البعد الثالث	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
31	يساهم إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وتضمنها كافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية.	0,555 **	0,000	دالة
32	احتواء التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.	0,638 **	0,000	دالة
33	تطبيق القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية تعبر بشكل أكثر وضوح عن نتيجة أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي.	0,678 **	0,000	دالة
34	يرفع التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها من درجة وضوح المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم من قبل مستخدمي القوائم	0,550 **	0,000	دالة
35	توفر القوائم المالية المبني على القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.	0,553 **	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (07) ، ص 384.

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات بعد قابلية فهم المعلومات المحاسبية، مع الارتباط الكلي للبعد الثالث " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية" تنتمي للمجال [0.54، 0.68]، وهي ذات ارتباط قوي في معظم الفقرات بإشارة موجبة، مما يؤكد مصداقية الفقرات. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة sig 0.000 وهي أقل من sig 0.001 وبالتالي فهي دالة إحصائياً.

- بعد قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية: نتائج الاختبار ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-7): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

رقم الفقرة	عبارات البعد الرابع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
36	تحقق القوائم المالية المعدة وفق للقيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	0,538 **	0,000	دالة
37	يتيح قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر.	0,627 **	0,000	دالة
38	تسمح البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لمستخدميها من إجراء المقارنات مع المؤسسات الاقتصادية الأخر بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي.	0,490 **	0,000	دالة
39	يساعد الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة على جعل القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة.	0,572 **	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (08) ،

ص 385.

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات بعد قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، مع الارتباط الكلي للبعد الرابع " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية".

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001.

تتنتمي للمجال [0.48، 0.63]، وهي ذات ارتباط قوي في معظم الفقرات بإشارة موجبة، مما يؤكد مصداقية الفقرات. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة sig0.000 وهي أقل من sig 0.001 وبالتالي فهي دالة إحصائياً.

جـ. المحور الثالث حدود جودة الإبلاغ المالي في ظل القيمة العادلة: نتائج حساب معاملات

الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-8): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: حدود جودة الإبلاغ المالي في ظل

القيمة العادلة.

رقم الفقرة	عبارات المحور الثالث	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
40	يخلق اختلاف الطرق المعتمدة من طرف المدراء للقيم العادلة مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يقلل ويضعف من جودة الإبلاغ المالي.	0,507 **	0,000	دالة
41	تؤدي كل من الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة في تقديرات القيمة العادلة إلى زيادة حساسية الأرباح بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبينة على التكلفة التاريخية مما يقلل من جودة الإبلاغ المالي.	0,471 **	0,000	دالة
42	تؤثر مشكلة الاختيار العكسي والتلاعب بالأرباح على جودة الإبلاغ المالي.	0,532 **	0,000	دالة
43	تضمن حوكمة الإبلاغ المالي عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً مما يرفع من جودة الإبلاغ المالي.	0,524 **	0,000	دالة
44	تقتضي عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الاعتراف بالأصول والخصوم مبدئياً بالتكلفة التاريخية عند حيازتها وبعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة.	0,562 **	0,000	دالة
45	يضمن الإفصاح وبشكل كافي على العوامل التي تسببت في تغيرات القيمة العادلة الفهم السليم للقيمة العادلة	0,488 **	0,000	دالة
46	يعزز الاعتماد المزدوج على القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية من جودة الإبلاغ المالي للتقارير المالية.	0,615 **	0,000	دالة
47	تعكس جودة الإبلاغ المالي طبيعة المعلومات التي يرغب مستعملو المعلومات المحاسبية الحصول عليها لاتخاذ القرارات.	0,577 **	0,000	دالة
48	تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعلومات التي ينتجها نظام الإبلاغ المالي	0,540 **	0,000	دالة

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001.

49	تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية.	0,533 **	0,000	دالة
50	تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة الأرباح حيث تمكننا من الحصول على صافي الدخل الحقيقي الذي يعكس النشاط التشغيلي للمؤسسة.	0,537 **	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (09)،

ص 386.

توضح نتائج الجدول (5-8) معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث للاستبيان مع الارتباط الكلي للمحور "حدود جودة الإبلاغ المالي في ظل القيمة العادلة"، فهي تنتمي للمجال $[0.47, 0.62]$ ، وهي ذات ارتباط متوسطة في معظم الفقرات بإشارة موجبة، وهذا يدل أن فقرات المحور الثالث ذات علاقة طردية وصادقة لما وضعت لقياسه. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة $\text{sig} 0.000$ وهي أقل من $\text{sig} 0.001$ وبالتالي فهي دالة إحصائيا.

د. المحور الرابع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية: نتائج حساب معاملات الارتباط بيرسون لفقرات المحور الرابع مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-9): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع: حدود تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.

رقم الفقرة	عبارات المحور الرابع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة ¹	التعليق
51	لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة	0,575 **	0,000	دالة
52	عدم تحيين النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة.	0,571 **	0,000	دالة
53	عدم وجود أسواق مالية نشطة للتداول يعيق تطبيق القيمة العادلة.	0,558 **	0,000	دالة

¹. ** تعني أن الفقرات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.001.

54	تعتبر بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير جاهزة لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة.	0,535 **	0,000	دالة
55	لا تؤدي الجمعيات المهنية والجامعات الدور المطلوب منها في تثقيف و تأهيل وتدريب المحاسبين للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال التعليمات والتوجيهات التطبيقية	0,713 **	0,000	دالة
56	تمتاز عملية التقييم بالقيمة العادلة بارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يجعل تكلفتها اكبر من منفعتها.	0,524 **	0,000	دالة
57	تمتاز عملية إعداد وعرض البيانات المالية وفق القيمة العادلة وقتا اكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية مما يأخر عملية وصول المعلومات لمستخدميها.	0,695 **	0,000	دالة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (10) ،

ص387.

تبين نتائج الجدول (5-9) معاملات الارتباط بيرسون (r) بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع للاستبيان مع الارتباط الكلي للمحور "تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية"، فهي تنتمي للمجال $[0.52, 0.72]$ ، وهي ذات ارتباط قوي في معظم الفقرات بإشارة موجبة، وهذا يدل أن فقرات المحور الرابع ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه. معاملات الارتباط للمحور كلها عند مستوى دلالة $\text{sig}0.000$ وهي أقل من $\text{sig} 0.001$ وبالتالي فهي دالة إحصائيا.

يتبين لنا من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون للمحاور الأربعة لأداة الدراسة والتي كانت كلها معنوية ودالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة لكل محور أقل من $\text{sig}0.001$ ، الأمر الذي يدل على أن كل محاور الاستبيان صادقة وملائمة لما وضعت لقياسه. ولتكون نتائج القياس أكثر دقة يجب التأكد من مدى ثبات فقرات أداة الدراسة.

ثانيا: الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان (أداة الدراسة)

بغية التحقق من الاتساق والثبات الداخلي لمحاور الدراسة. جرى استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم 164 مفردة، بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان.

حيث يتراوح معامل ألفا بين $1 > a > 0$ كلما اقتربت من الواحد الصحيح كان دليلا على

ثبات فقرات الدراسة. معاملات ألفا كرونباخ لاستمارة الدراسة مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-10): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي.	14:(1-14)	0,909
الثاني	يوفر القياس بالقيمة العادلة معلومات ذات جودة	25:(15-39)	0,918
الثالث	حدود جودة الإبلاغ المالي في ظل القيمة العادلة	11:(40-50)	0,795
الرابع	تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	07:(51-57)	0,732
معامل ألفا كرونباخ الإجمالي			0,944

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (11) ، ص 388.

بيانات الجدول (5-10) تبين أن محاور الاستبيان مستقلة تتمتع بثبات مرتفع حيث

تراوحت بين [0.72-0.92] فهي تتجاوز النسبة المعيارية المقدرة بـ(0.60).

تتمتع محاور الاستمارة مجتمعة بنسبة ثبات مرتفع حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكامل فقرات الاستبيان بـ(0.944) مما يؤكد الثبات والاتساق الداخلي للمتغيرات داخل أداة الدراسة، ويبين كذلك أنه يمكن الاعتماد عليها في الدراسة للوصول للنتائج المراد قياسها. من خلال نتائج اختبار الاتساق والثبات الداخليين لأداة الدراسة تبين لنا أنها تتميز بالثبات والاتساق الداخلي بين فقراتها وبالتالي تؤكد صلاحية الاستبيان وملائمته لمعالجة موضوع

البحث.

المطلب الثالث: وصف أفراد عينة الدراسة

بعد استرجاع الاستثمارات الموزعة تم دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة وفق ما يلي:

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

يبين الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجنس لأفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن نسبة الذكور فيها تمثل غالبية عينة الدراسة بنسبة 75%، بينما مثلت الإناث نسبة 25% من العينة المدروسة، حيث يغلب الجانب الذكوري على النسوي في العمل المحاسبي. كون العينة المدروسة مجال اختصاصها المحاسبة.

جدول رقم (5-11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	123	75,0
أنثى	41	25,0
الإجمالي: التكرار 164 ، النسبة المئوية: 100%		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (12)، ص 389.

ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

تشير بيانات الجدول رقم (5-12) المتعلقة بمتغير الخبرة لدى عينة الدراسة أن توزيع العينة على المستوى الأول (أقل من 5 سنوات) تمثل نسبة معتبرة حيث قدرت بـ 38,4%، بينما مثلت الفئة الثانية (5-10 سنوات) نسبة (36%) ، في حين يشكل الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات ما نسبته 25.6%.

نلاحظ أن مجموع الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات يشكلون نسبة 61,6% بمجموع 101 شخص؛ الأمر الذي يعطي ميزة إضافية لهذه العينة وتدعم نتائج الدراسة حيث يمثل عنصر الخبرة عاملاً مهماً في الحصول على نتائج عملية لموضوع الدراسة كون المستجوبين أغلبهم لهم دراسة وخبرة واسعة بالموضوع.

جدول رقم (5-12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	63	38,4
من 5 إلى 10 سنوات	59	36,0
أكثر من 10 سنوات	42	25,6
المجموع الإجمالي: التكرار 164 ، النسبة المئوية: 100%		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (12)، ص 389.

ثالثاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

يشير بيانات الجدول (5-13) إلى المتغيرات الوصفية للمؤهل العلمي لأفراد العينة المستجوبين حيث أن غالبيتهم حاملون لشهادة ليسانس فهم يمثلون نسبة 42.1% يليهم حملة شهادة الماستر بنسبة 25,6% بينما ذوي الدراسات العليا فيمثلون نسبة 32,3% بمجموع 53 فرداً موزعين بين حاملي الماجستير ب نسبة 17,7% وحملة شهادة الدكتوراه بنسبة 14,6% بمجموع 24 فرداً.

توزيع المستوى العلمي للعينة فيه نسبة معتبرة من حملة الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) مما يعطي لنتائج الدراسة قيمة إضافية حيث أن أغلبهم غير منقطعين عن البحث وعلى دراية بالمواضيع الجديدة في المجال المحاسبي.

جدول رقم (5-13) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	24	14,6
ماجستير	29	17,7
ماستر	42	25,6
ليسانس	69	42,1
المجموع الإجمالي: التكرار 164 ، النسبة المئوية: 100%		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (12)، ص 389.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

يتضح من خلال بيانات الجدول (5-14) أن نسبة محافظي الحسابات يمثلون 23.2% بينما المحاسبون فيقدرون بنسبة 51.8%، في حين الأكاديميين وأساتذة الجامعة يمثلون 25% من عينة الدراسة. ما يميز عينة الدراسة هو كونها تضم عدد كبير من المهنيين الذين يمارسون نشاطهم في الميدان سواء في مؤسسات عملهم أو في مكاتبهم حيث يمثلون غالبية مقارنة بالأساتذة الجامعيين والأكاديميين بنسبة 75% مقابل 25% للأكاديميين.

جدول رقم (5-14) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي.

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محافظ حسابات	38	23,2
محاسب	85	51,8
أكاديمي متخصص في المحاسبة	41	25,0
المجموع الإجمالي: التكرار 164، النسبة المئوية: 100%		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (12)، ص 389.

نتائج تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة بينت أنها تخدم كثيراً الدراسة حيث أنها عينة ممتازة بخبرة مقبولة في المجال المحاسبي وذات تكوين علمي ممتاز، كما أن غالبيتهم من المهنيين والممارسين للعمل المحاسبي مما يرفع من قيمتها ويعزز نتائج البحث .

المبحث الثالث: التحليل الوصفي والاستدلالي لمحاوَر الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل فقرات الاستبيان والوقوف على إجابات عينة الدراسة حول صحتها ومدى موافقتهم على مضمونها، بعدها نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار ستودنت (one sample t-test) وتحليل التباين الأحادي (one way Anova).

المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة

يتم خلال هذا المطلب استعراض وتحليل بيانات الدراسة الإحصائية المتعلقة بالتحليل الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة الأربعة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لقياس اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة.

أولاً: تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى

لتوضيح بيانات نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي وعلى شفافية الإفصاح المحاسبي، نستعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (5-15): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة

العادلة على دقة القياس المحاسبي وعلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الاجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات	
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
موافق	1,0736	3,677	31	86	18	21	8	تك	1. ينتج قياس القيمة العادلة معلومات ذات قوة تفسيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
			18,9	52,4	11,0	12,8	4,9	%	
موافق	1,0244	3,865	42	85	17	13	7	تك	2. يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على صدق وعدالة نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة.
			25,6	51,8	10,4	7,9	4,3	%	

موافق	0,9430	3,981	5	9	17	86	47	تك	3.يتم المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي على أساس خلوها من أخطاء التوقيت أخطاء وحدة القياس قابليتها للتفسير والملاءمة.
			3,0	5,5	10,4	52,4	28,7	%	
موافق	0.9965	3,823	5	17	17	88	37	تك	4.تساعد التكلفة التاريخية على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية من خلال توفير أدلة إثبات موضوعية.
			3,0	10,4	10,4	53,7	22,6	%	
موافق	1,0328	3,676	7	19	23	86	29	تك	5.يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس مما يرفع موضوعية القياس وموثوقيته.
			4,3	11,6	14,0	52,4	17,7	%	
موافق	0.9235	3,5000	8	13	44	12	87	تك	6.يمكن أخذ قياس القيمة العادلة أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة.
			4,9	7,9	26,8	7,3	53,0	%	
موافق	0.9696	3,744	5	17	22	91	29	تك	7.تراعي المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة في قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية والمعلومات الأخرى في الملاحق بدقة بما يضمن الحفاظ على مصالح المستثمر.
			3,0	10,4	13,4	55,5	17,7	%	
موافق	0.8642	3,738	3	15	25	100	21	تك	8.يزيد التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة من ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة.
			1,8	9,1	15,2	61,0	12,8	%	
موافق	0.9882	3,848	6	11	25	82	40	تك	9. عند القياس بالقيمة العادلة ،تصبح التقارير المالية للمؤسسة تمتاز بشفافية وتظهر بيانات تعبر بمصادقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة.
			3,7	6,7	15,2	50,0	24,4	%	
موافق	0.9937	3,982	5	11	19	76	53	تك	10.يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس وتكون القيمة العادلة كافية للقياس والتقييم.
			3,0	6,7	11,6	46,3	32,3	%	
موافق	0.8923	3,8598	4	12	18	99	31	تك	11.تؤدي معلومات القيمة العادلة إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.
			2,4	7,3	11,0	60,4	18,9	%	
موافق	1,0415	3,885	7	14	15	83	45	تك	12.تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية
			4,3	8,5	9,1	50,6	27,4	%	
موافق	1,0116	3,884	7	12	16	87	42	تك	13.تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر ثقلها مما هو عليه في الحقيقة.
			4,3	7,3	9,8	53,0	25,6	%	
موافق	1,0363	3,866	8	12	16	86	42	تك	14.تقدير القيمة العادلة وفق نموذج محاسبي لمحاكاة السوق يزيد من فرص التلاعب بالنتائج ويفتح مجال للتحيز بما يخدم مصالح الإدارة.
			4,9	7,3	9,8	52,4	25,6	%	
اتجاه المحور		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي				تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي.		
موافق		0,79612	3,8720						

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)، ص 390.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة المستجوبون يوافقون على أن تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة على العبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة ساهم في الرفع من درجة دقة القياس المحاسبي كما زاد من درجة شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، أي أنهم يوافقون على أن القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة تتميز بقياس دقيق للظواهر الاقتصادية وتملك محتوى معلوماتي ملائم بدرجة عالية من الشفافية يلبي احتياجاتهم من المعلومات.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,872) بانحراف معياري قدره (0,796)، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق.

آراء عينة الدراسة على العبارات المكونة لمحور تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي؛ جاءت على النحو التالي:

- الفقرة 01: "ينتج قياس القيمة العادلة معلومات ذات قوة تفسيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة

التاريخية" يتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3.677، بانحراف معياري قدره 1.0736، رغم موافقة غالبية أفراد الدراسة على العبارة إلا أنه يوجد تشتت في إجابات عينة الدراسة.

إجابات أفراد عينة الدراسة تدل على أن إفصاحات القيمة العادلة تعطينا معلومات تمثل الواقع الفعلي مما يرفع من قوة تفسيرها للظواهر الاقتصادية مقارنة بالكلفة التاريخية التي تنقص قوتها التفسيرية مع الوقت.

- الفقرة 02: "يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على صدق وعدالة نتائج النشاط

والمركز المالي للمؤسسة" بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات أفراد عينة الدراسة 3.865 مما يدل على موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على أن القياس وفق القيمة العادلة يؤثر على صدق وعدالة نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة، لكن هناك تشتت وعدم تناسق في إجاباتهم حيث قدر الانحراف المعياري لمجموع الإجابات ب1.024.

تدل موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة (02) على ثقتهم في قياس القيمة العادلة ويعتبرونه صادقاً وعادلاً وهذا يدعم نتائج العبارة 01 حيث أن القوة التفسيرية لإفصاحات القيمة العادلة ناتجة من صدق وعدالة قياسها.

- الفقرة 03: "يتم المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي على أساس خلوها من أخطاء التوقيت

أخطاء وحدة القياس وقابليتها للتفسير" من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة يتضح أن هناك موافقة تامة على صحة هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.981 بانحراف معياري قدره 0.943، حيث جاءت إجاباتهم متجانسة نوعاً ما حول المتوسط الحسابي.

عملية المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي تكون بالدرجة الأولى على أساس خلوها من الأخطاء في القياس والتوقيت كما تمثل خاصية قابلية المعلومات للتفسير عاملاً مهماً في المفاضلة بين بدائل القياس المختلفة حيث يعطينا قياساً موثقاً ومفهوماً. وهو ما أجمع عليه أفراد عينة الدراسة.

- الفقرة 04: "تساعد التكلفة التاريخية على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية من خلال

توفير أدلة إثبات موضوعية." يرى غالبية أفراد عينة الدراسة على أن القياس بالتكلفة التاريخية يساعد في عمليات الرقابة الإدارية والمالية فهو يوفر لنا أدلة إثبات موضوعية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.8232 بانحراف معياري قدره 0.996.

يحرص مستخدمو القوائم المالية على توفر أدلة الإثبات في القياس المحاسبي وذلك عند استخدام المعلومات في عمليات الرقابة، وهو ما توفره قياسات التكلفة التاريخية حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- الفقرة 05: "يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس مما يرفع ملائمة القياس وموثوقيته". يوافق جل أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.678 إلا أنه يوجد تشتت في إجابات عينة الدراسة وعدم تناسقها حيث قدر الانحراف المعياري لمجموع الإجابات ب 1.0328 مما يدل على تشتت الإجابات.

هناك إجماع بين أفراد عينة الدراسة على ضرورة حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس وفق مبدأ التكلفة التاريخية حتى تكون ملائمة وموثوقة، وهذا يضاف إلى ما ورد في العبارة السابقة بمعنى أن يجب حدوث عملية تبادل وتوفر أدلة إثبات حتى يكون القياس موضوعيا وذو ثقة وهو ما يوفره قياس التكلفة التاريخية.

- الفقرة 06: "يمكن أخذ قياس القيمة العادلة أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة". يوافق أفراد عينة الدراسة على مضمون العبارة 06 فكان المتوسط الحسابي لمجموع الإجابات 3.5 بانحراف معياري بلغ 0.9234 حيث كانت إجاباتهم مشتتة نوعا ما حول المتوسط الحسابي.

قياس القيمة العادلة حسب وجهة نظر عينة الدراسة يكون موثوقا ويتم الاعتماد عليه في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة خاصة في حالة غياب سوق مالي نشط، ما يفسر إجابة 44 فردا بصيغة محايد نظرا لعدم معرفة الغالبية من المستجوبين لطرق التحقق من تقديرات القيمة العادلة ونظرا لعدم الاستعمال الواسع للقيمة العادلة في القياس في المؤسسات الجزائرية.

- الفقرة 07: "تراعي المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة في قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية والمعلومات الأخرى في الملاحق بدقة بما يضمن الحفاظ على مصالح المستثمر." بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة الدراسة 3.743 بانحراف معياري قدر ب 0.9696 يتفق أفراد عينة الدراسة على مضمون العبارة 07 حيث بلغت نسبة الموافقة (73.2%) بمجموع 120 فردا من عينة الدراسة، بينما لم يوافق على مضمون العبارة 22 فردا بنسبة 13.4% من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الإفصاح في صلب القوائم المالية والملاحق يضمن وصول المعلومات المحاسبية لمستخدميها وهو ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية والإطار المفاهيمي للمحاسبة، كما تجدر الإشارة أنه يتم الإفصاح في الملاحق بالمعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة ومدخلات قياسها.

- الفقرة 08: "يزيد التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة من ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة." وافق أفراد عينة الدراسة على أن التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة تزيد من ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3.737 بانحراف معياري قدر ب 0.8641 مما يدل على ثبات وعدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مضمون العبارة 08.

يساهم التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة في توضيح كيفية احتساب القيمة العادلة ومدخل قياسها وطبيعة مدخلاتها مما يسمح بمقارنة القياسات التي تتبع نفس المدخل ولها نفس طبيعة المدخلات مما يرفع من درجة ثبات قياسات القيمة العادلة فإتباع نفس المدخل بنفس المدخلات يعطينا نفس نتائج القياس.

- الفقرة 09: "عند القياس بالقيمة العادلة، تصبح التقارير المالية للمؤسسة ممتاز بشفافية وتظهر

بيانات تعبر بمصدقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة." بلغ المتوسط الحسابي

لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.847 بانحراف معياري بلغ 0.9882 وهو ما يمنح الإجابات

نوعاً من الثبات وعدم التشتت، حيث وافق أغلب المجيبين على مضمون العبارة.

يتيح الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة للمستخدمين معرفة كل تغير يطرأ على المركز

المالي للمؤسسة ويبين سبب التغير الحاصل فيه، مما يمنح القوائم المالية مزيداً من الشفافية

والموضوعية.

- الفقرة 10: " يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية

للتقييم والقياس وتكون القيمة العادلة كافية للقياس والتقييم." يوافق أفراد عينة الدراسة على أن

الطلب على القيمة العادلة يتحدد لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس

حيث قدر المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة بـ 3.98 بانحراف معياري قدر بـ

0.993.

تعتبر القيمة العادلة البديل الأنسب للقياس بعد الاعتراف الأولي الذي يكون بالكلفة

التاريخية، فالقيمة العادلة تعطينا القيم الحقيقية لعناصر القوائم المالية وتزداد أهميتها عند عمليات

الاندماج وحساب قيمة المؤسسة.

- الفقرة 11: "تؤدي معلومات القيمة العادلة إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية

وزيادة جودة المعلومات المحاسبية." بلغ المتوسط الحسابي لمجمل إجابات أفراد عينة الدراسة

3.859 بانحراف معياري قدره 0.8922. حيث وافق أفراد عينة الدراسة على أن معلومات

القيمة العادلة تساهم في الارتقاء بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتزيد من جودة معلوماتها.

يجعل القياس بالقيمة العادلة من بيانات القوائم المالية معبرة عن القيم الحقيقية والحالية للمؤسسة مما يجعل القوائم المالية ذات أهمية بالغة وذات جودة عالية تفيد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

- الفقرة 12: "تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية." يبين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أنهم يوافقون على صحة العبارة حيث بلغ 3.884. بانحراف معياري قدره 1.041 حيث كانت إجاباتهم غير متناسقة ومشتتة حول المتوسط الحسابي الإجمالي.

تدعم إجابات حول مضمون هذه العبارة ما تم التوصل إليه سابقا حيث يتفق القياس بالقيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية وهو ما يفسر أهميته في الارتقاء بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

- الفقرة 13: "تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو عليه في الحقيقة." وافق أفراد عينة الدراسة أن تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة يزيد من تقلب البيانات المالية حيث بلغ متوسط الحسابي لمجمل إجاباتهم 3.8841 بانحراف معياري وصل إلى 1.0116 مما يعني تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

من أهم الانتقادات التي وجهت للقيمة العادلة هي مسألة تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة التي أثرت بدورها على البيانات المالية للقوائم المالية يجعلها أكثر تقلبا مما عليه في الواقع مما ينقص من ملاءمتها.

- الفقرة 14: "تقدير القيمة العادلة وفق نموذج محاسبي لمحاكاة السوق يزيد من فرص التلاعب بالنتائج ويفتح مجالاً للتحيز بما يخدم مصالح الإدارة." تمثلت وجهة نظر عينة الدراسة تجاه مضمون العبارة بالموافقة حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة الدراسة

ب3.8659، حيث عبر أفراد عينة الدراسة عن موافقتهم لكون تقدير القيمة العادلة المعتمد على النماذج الرياضية يزيد من فرص التلاعب بالنتائج حيث وافق ما مجموعة 128 فردا من عينة الدراسة على مضمون العبارة بنسب 78% (25.6% موافق بشدة، 52.4% موافق).

الإجابات حول هذه العبارة تدعم الانتقادات الموجهة لتعدد طرق قياس القيمة العادلة، حيث يستند تقدير القيمة العادلة وفق النماذج الرياضية للتقديرات الشخصية لتحديد مدخلات القياس مما يفتح المجال للتحيز والتلاعب فيها مما يقلل من موثوقية نتائج قياس القيمة العادلة.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية

لقياس أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية تم تقسيم الفرضية الثانية إلى أربع فرضيات جزئية نستعرضها فيما يلي:

1. توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، نستعرضها فيما يلي:

جدول رقم (5-16): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة

العادلة على ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
موافق	1,03209	3,5915	9	17	29	86	23	تك	15. تمثل البيانات المالية المعدة وفق القيمة
			5,5	10,4	17,7	52,4	14,0	%	العادلة الواقع الفعلي للأحداث.
موافق	0.9301	3,6098	5	17	34	89	19	تك	16. توفر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة
			3,0	10,4	20,7	54,3	11,6	%	معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.

موافق	0.8067	3,7805	4	6	33	100	21	تك	17.لا يعتمد القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة على الاجتهادات والتقديرات الشخصية.
			2,4	3,7	20,1	61,0	12,8	%	
موافق	0.9795	3,5610	6	22	28	90	18	تك	18.تعكس القيمة العادلة أثر تغيرات الأسواق على أصول والتزامات المؤسسات، لأن السعر السوقي انعكاس لكافة التغيرات الاقتصادية الحالية.
			3,7	13,4	17,1	54,9	11,0	%	
موافق	0.8053	3,7378	4	7	35	100	18	تك	19.البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.
			2,4	4,3	21,3	61,0	11,0	%	
موافق	0,8473	3,6098	2	16	43	86	17	تك	20.تمكن المعلومات المعدة وفقا للقيمة العادلة الإدارة والأطراف ذات العلاقة من التحقق من تمثيلها للواقع.
			1,2	9,8	26,2	52,4	10,4	%	
موافق	1,1046	3,4756	11	22	33	74	24	تك	21.يوفر القياس وفقا للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية معلومات ذات موثوقية عالية.
			6,7	13,4	20,1	45,1	14,6	%	
محايد	0.9942	3,1890	11	29	48	70	6	تك	22.لا تختلف نتائج قياس القيمة العادلة وفقا للقيمة العادلة باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.
			6,7	17,7	29,3	42,7	3,7	%	
اتجاه المحور		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي				العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية		
موافق			3,5694						
		0.6031							

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)، ص 390.

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-15) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة

يوافقون على وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات المالية

الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد

العينة على عبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة

العادلة يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يسهم في

الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,569) بانحراف معياري قدره (0,603) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق.

أراء عينة الدراسة على العبارات حول علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

- الفقرة 15: "تمثل البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة الواقع الفعلي للأحداث." وافق أفراد عينة الدراسة على أن البيانات المعدة وفق القيمة العادلة تمثل الواقع الفعلي للأحداث الاقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة 3.591 بانحراف معياري قدره 1.0321 .

تعتبر معلومات المحاسبة المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر تمثيلا للواقع الفعلي للأحداث الاقتصادية حيث يتم حسابها على أساس القيم الموجودة في السوق.

- الفقرة 16: "توفر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية." نلاحظ من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة أنهم يوافقون على أن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تتميز بقيمة تنبؤية عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 3.609 بانحراف معياري قدره 0.9301 وهو ما يعني ثبات الإجابات وعدم تشتتها.

تفسر هذه النتائج أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تمتاز بقيمة تنبؤية عالية تفيد مستخدمي القوائم المالية في إعداد تقديراتهم وتنبؤاتهم بكل دقة حيث تعكس معلومات القيمة العادلة الواقع الفعلي للأحداث كما رأينا سابقا.

- الفقرة 17: " لا يعتمد القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة على الاجتهادات والتقديرات الشخصية." يجمع أفراد عينة الدراسة أن مؤسساتهم لا تعتمد على الاجتهادات والتقديرات الشخصية لقياس القيمة العادلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم 3.780 بانحراف معياري قدره 0.8068 مما جعل إجاباتهم متناسقة وغير مشتتة حول المتوسط الحسابي.

تفسر هذه النتائج أن عينة الدراسة لا يعتمدون على التقديرات الشخصية في قياس القيمة العادلة حيث ذلك من شأنه التقليل من ملاءمة المعلومات المحاسبية المبنية وفقا للقيمة العادلة.

- الفقرة 18: "تعكس القيمة العادلة أثر تغيرات الأسواق على أصول والتزامات المؤسسات، لأن السعر السوقي انعكاس لكافة التغيرات الاقتصادية الحالية." وافق أفراد عينة الدراسة على أن معلومات القيمة العادلة تعكس أثر تغيرات الأسواق على موجودات المؤسسات ومطلوباتها حيث وصل المتوسط الإجمالي لموافقة عينة الدراسة 3.561 بانحراف معياري قدره 0.9795.

هذا يبين أن أفراد عينة الدراسة يرون في معلومات القيمة العادلة انعكاسا للتغيرات السوقية على مكونات القوائم المالية مما يجعلها أكثر ملاءمة وتمثيلا للواقع الاقتصادي.

- الفقرة 19: "البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات." يجمع أفراد عينة الدراسة على أن البيانات المالية المبنية على القيمة العادلة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وعليه بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم 3.737 بانحراف معياري 0.8053 حيث جاءت إجاباتهم متناسقة وغير مشتتة.

يتبين لنا من إجابات أفراد عينة الدراسة أن المعلومات المبنية على القيمة العادلة تساعدهم في بناء قراراتهم ويعتمدون عليها بالدرجة الأولى في المفاضلة بين بدائل القرار المتاحة أمامهم.

- الفقرة 20: "تمكن المعلومات المعدة وفقا للقيمة العادلة الإدارة والأطراف ذات العلاقة من التحقق من تمثيلها للواقع." يرى أفراد عينة الدراسة أن المعلومات المبنية على القيمة العادلة

تمكنهم من التحقق من مصداقيتها ومدى تمثيلها للواقع، بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.6098 بانحراف معياري قدره 0.8473 حيث جاءت إجاباتهم متناسقة حول المتوسط الحسابي.

تزداد ملائمة وقيمة المعلومات المحاسبية كلما زادت إمكانية التحقق من تمثيلها للواقع الاقتصادي وهو ما يميز المعلومات المبنية على القيمة العادلة من وجهة نظر عينة الدراسة.

-الفقرة 21: يوفر القياس وفقا للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية معلومات ذات موثوقية

عالية. يتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة أي أن قياسات القيمة العادلة تمتاز بموثوقية عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع إجاباتهم 3.475 بانحراف معياري قدره 1.1046 وهو ما يعني تشتت إجابات عينة الدراسة.

تتميز المعلومات المبنية على القيمة العادلة بالموثوقية حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهو ما يرفع من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية، هذه الإجابات تدعم ما تم التوصل إليه في النتائج السابقة.

-الفقرة 22: لا تختلف نتائج قياس القيمة العادلة وفقا للقيمة العادلة باختلاف المعارف والخبرات

الشخصية. إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة جاءت متباينة ومشتتة بلغ متوسط الموافقة الإجمالي 3,189 بانحراف معياري قدره 0.994، ويدخل متوسط الموافقة لهذه العبارة في الفئة الثالثة لسلم ليكرت ضمن المجال (2.61-3.40) التي تمثل صفة الرأي محايد.

لا يوجد إجماع بين أفراد عينة الدراسة على عدم وجود اختلافات في قياس القيمة العادلة باختلاف المعارف والخبرات الشخصية. وبالتالي كان مجموع إجاباتهم محايدا حيث يظهر هذا الاختلاف في القياس عند الاعتماد على النماذج الرياضية في تقدير القيمة العادلة.

2. توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة

الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، نستعرضها فيما يلي:

جدول رقم (5-17): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة العادلة

على موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
23. تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين من اتخاذ قرارات الانتماء.	تك	15	96	39	10	3,6585	0.8247	موافق
	%	9,1	58,5	23,8	6,1			
24. تزيد البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار.	تك	22	93	25	17	3,6463	0.9829	موافق
	%	13,4	56,7	15,2	10,4			
25. توفر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة لمستخدميها إمكانية تأكيد توقعاتهم السابقة.	تك	11	110	25	11	3,6524	0,8693	موافق
	%	6,7	67,1	15,2	6,7			
26. تمكن البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة مستخدميها من مقارنتها لعدة فترات مالية.	تك	14	105	26	14	3,6646	0.8671	موافق
	%	8,5	64,0	15,9	8,5			
27. تمكن المعلومات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة.	تك	14	95	31	19	3,5732	0.9138	موافق
	%	8,5	57,9	18,9	11,6			
28. تحظى المعلومات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة والتي تتفيد بالإفصاح التام بالموثوقية من قبل مستخدمي القوائم المالية.	تك	18	90	28	22	3,5610	0.9795	موافق
	%	11,0	54,9	17,1	13,4			
29. تحقق البيانات المالية المعدة	تك	16	101	32	12	3,7012	0.8153	موافق

			1,8	7,3	19,5	61,6	9,8	%	وفقا للقيمة العادلة خاصة التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وتبين انعكاسات هذا التقييم فيها.
موافق	1,0230	3,6220	8	16	32	82	26	تك	30. يتم الاعتماد على تقنيات رياضية لتقدير القيمة العادلة عند غياب سوق كفو لقياس عناصر الأصول أو الالتزامات وهو ما يقلل من موثوقية نتائج التقييم.
			4,9	9,8	19,5	50,0	15,9	%	
اتجاه المحور	الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي			العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم			
موافق	0,5711		3,635						

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)، ص 390.

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-17) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة حول العبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يسهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,635) بانحراف معياري قدره (0,571) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال

(4.20-3.41) التي تمثل صفة الرأي موافق.

أراء عينة الدراسة على العبارات حول علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

-الفقرة 23: "تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين من اتخاذ قرارات الائتمان." يتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية المبنية على القيمة العادلة تساعد الدائنين من اتخاذ قراراتهم الائتمانية حيث بلغ متوسط الموافقة 3.6585 بانحراف معياري بلغ 0.8247 مما يعني ثبات الإجابات وعدم تشتتها.

يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية المبنية على القيمة العادلة في اتخاذ قرارات الائتمان نظرا لما تتوفر عليه من دقة في قياسها وتمثيلها للواقع الاقتصادي ؛ مما عزز موثوقيتها لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

-الفقرة 24: "تزيد البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار." يتبين من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي الخاص بهذه الفقرة بلغ 3.646 بانحراف معيار قدر ب 0.9829 مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة أن معلومات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحظى بدرجة كبيرة من التأكد وتزيل حالات عدم اليقين بخصوص بدائل القرار.

عملية الاختيار بين بدائل القرار المختلفة تتطلب وجود معلومات محاسبية تمتاز بدرجة عالية من الدقة والتأكد وهو ما توفره المعلومات المستندة إلى القيمة العادلة.

-الفقرة 25: "توفر البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة لمستخدميها إمكانية تأكيد توقعاتهم السابقة." من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة يتضح أن هناك موافقة تامة على صحة العبارة

حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.652 بانحراف معياري قدره 0.8693، حيث جاءت إجاباتهم متجانسة نوعا ما.

تؤكد هذه العبارة ما تم التوصل إليه من خلال العبارة السابقة حيث تمكن معلومات القيمة العادلة من التنبؤ وتتميز بدرجة عالية من التأكد مما يتيح لمستخدميها من تأكيد توقعاتهم السابقة.

-الفقرة 26: تمكن البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة مستخدميها من مقارنتها لعدة فترات

مالية.

وافق أفراد عينة الدراسة على صحة العبارة حيث يرون أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة تتيح لمستخدميها إمكانية مقارنتها لعدة فترات مالية. بلغ المتوسط الحسابي لمجموع الاجابات 3.664 بانحراف معياري 0.8671.

إمكانية المقارنة خاصة مهمة تزيد من جودة المعلومات المحاسبية فحسب وجهة نظر عينة الدراسة فإن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تمكنهم من مقارنتها لعدة فترات مالية ويعود ذلك لاعتمادها على قيم واقعية تستند إلى الأسعار الحالية في الأسواق النشطة.

-الفقرة 27: تمكن المعلومات المالية المعدة وفق القيمة العادلة بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات

المالية المستقبلية للمؤسسة. يتضح لنا من الجدول المتوسط الحسابي للعبارة بلغ 3.573 بانحراف معياري قدره 0.9138 حيث أجمع أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المالية المعدة وفق القيمة العادلة تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تتطلب وجود معلومات ذات موثوقية وقيمة تنبؤية عالية وهو ما يوفره القياس وفق القيمة العادلة للمعلومات المحاسبية المبنية على أساسه.

-الفقرة 28: تحظى المعلومات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة والتي تنقيد بالإفصاح التام

بالموثوقية من قبل مستخدمي القوائم المالية. وافق أفراد عينة الدراسة على صحة العبارة حيث

يرون أن المعلومات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة تحظى بالثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية، حيث يبين الجدول المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة الدراسة أنه يقدر ب 3.561 حيث يمثل صفة الرأي موافق.

يعمل الإفصاح التام في القوائم المالية على إزالة كل جوانب الغموض الموجود في البيانات المالية حيث يتم الإفصاح في صلب القوائم المالية وكذا في القوائم الملحقة بها، خاصة ما تعلق منها بقياسات القيمة العادلة مما يساهم في الرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

- الفقرة 29: "تحقق البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وتبين انعكاسات هذا التقييم فيها". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.701 والانحراف المعياري 0.815 مما يعني موافقة أفراد العينة على أن البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة تحقق خاصية التوقيت المناسب حيث تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية.

تعكس المعلومات المبنية وفقا للقيمة العادلة الوضعية الحالية للمؤسسة مما يمنحها خاصية التوقيت المناسب حيث توفر لمتخذي القرارات آخر تقييم لأصولها مما يسهل ويسرع من عملية اتخاذ القرار المناسب في حينه.

- الفقرة 30: "يتم الاعتماد على تقنيات رياضية لتقدير القيمة العادلة عند غياب سوق كفؤ لقياس عناصر الأصول أو الالتزامات وهو ما يقلل من موثوقية نتائج التقييم". تباينت إجابات عينة الدراسة حول صحة العبارة غير أن المتوسط الحسابي لمجموع الاجابات يميل إلى صفة الرأي موافق. حيث قدر ب 3.622 وكان تشتت الإجابات ظاهرا حيث بلغ الانحراف المعياري 1.0229.

الاعتماد على نماذج رياضية يقلل من موثوقية القياس المحاسبي حيث يتيح للإدارة التحكم في مدخلات النموذج وهو ما يقلل من موثوقية قياس القيمة العادلة، حيث يتطلب الإفصاح عن طبيعة المدخلات التي تم اعتمادها في بناء النموذج الرياضي الذي تم قياس القيمة العادلة من خلالها.

3. توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على زيادة فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، نستعرضها فيما يلي:

جدول رقم (5-18): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة

العادلة على قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
موافق	0,9085	3,6220	3	19	35	87	20	تك	31. يساهم إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وتضمينها كافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية و تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.
			1,8	11,6	21,3	53,0	12,2	%	
موافق	0,9448	3,6829	5	16	29	90	24	تك	32. احتواء التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.
			3,0	9,8	17,7	54,9	14,6	%	

موافق	1,0338	3,6707	8	16	27	84	29	تك	33.تطبيق القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية تعبر بشكل أكثر وضوح عن نتيجة أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي.
			4,9	9,8	16,5	51,2	17,7	%	
موافق	0.8831	3,6890	7	5	40	92	20	تك	34.يرفع التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها من درجة وضوح المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.
			4,3	3,0	24,4	56,1	12,2	%	
موافق	0.9003	3,5732	4	14	50	76	20	تك	35.توفر القوائم المالية المبني على القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.
			2,4	8,5	30,5	46,3	12,2	%	
اتجاه المحور		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم			
موافق		0,6712	3,648						

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)، ص 390.

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-18) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة على عبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة يزيد قابلية فهم المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يسهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,64) بانحراف معياري قدره (0,6712) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق.

أراء عينة الدراسة على العبارات حول علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

- الفقرة 31: "يساهم إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وتضمينها كافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية." تلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 3.62 مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون أن تضمين البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة لكافة التغيرات في الأصول والالتزامات يزيد من فهمها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

عملية الإفصاح عن كافة التغيرات التي تخص قيم موجودات المؤسسة والتزاماتها تعزز من جودة المعلومات المحاسبية وترفع من درجة فهم البيانات المنشورة حيث نجد في القوائم المالية تفسيرات لسبب التغير الحاصل في القيمة العادلة.

- الفقرة 32: "احتواء التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لبند القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية." وافق أفراد عينة الدراسة على أن احتواء القوائم المالية للمعلومات المتعلقة بالتغير في القيمة العادلة يزيد من مستوى فهم القوائم المالية حيث قدر متوسط الموافقة بـ 3.682 بانحراف معياري قدره 0.9448 وهو ما يعكس تشتت إجابات عينة الدراسة.

يلعب الإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة دورا بارزا في زيادة فهم التغيرات التي تظهرها بنود القوائم المالية وهو ما يرفع من مستوى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل مستخدميها.

-الفقرة 33: "تطبيق القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية تعبر بشكل أكثر وضوح عن نتيجة

أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي." يجمع أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق القيمة العادلة

يجعل المعلومات المحاسبية تعبر بشكل أكثر وضوح عن نتيجة المؤسسة ومركزها المالي حيث

بلغ متوسط درجة الموافقة على صحة هذه العبارة 3.67 بانحراف معياري قدره 1.033 وهو ما

يدل على تشتت إجابات عينة الدراسة.

توضح إفصاحات القيمة العادلة لمستخدميها كامل التغيرات التي تطرأ على تقييم وإعادة

تقييم موجودات المؤسسة والتزاماتها مما ينعكس على نتيجة السنة المالية حيث تصبح تعبر عن

القيمة الفعلية لنتيجة نشاط المؤسسة في تاريخ إعدادها.

- الفقرة 34: "يرفع التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لبند القوائم المالية والإفصاح عنها من

درجة وضوح المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية." حسب وجهة

نظر عينة الدراسة فإن التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وكذا الإفصاحات المتعلقة بها ترفع

من قابلية المعلومات المحاسبية للفهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة

الدراسة 3.689 بانحراف معياري قدره 0.883 مما يمنح الإجابات تجانسا حول المتوسط الحسابي.

التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة تزيل كل الغموض ويجيب عن كل التساؤلات التي

يمكن أن تطرح بخصوص نتائج قياس بنود القوائم المالية ومدخلات قياسها مما يجعل القوائم

المالية المعدة وفق القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم.

-الفقرة 35: "توفر القوائم المالية المبني على القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة

لحاجات المستخدمين." وافق أفراد عينة الدراسة على صحة العبارة حيث يرون أن القوائم المالية

المبينة على القيمة العادلة توفر كاف المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين حيث بلغ

متوسط درجة الموافقة الكلية 3.573.

تدعم هذه العبارة ما تم التوصل إليه من خلال التحليل السابق حيث توفر القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة والتي تم الالتزام بالافصاحات اللازمة والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية كافة المعلومات التي تقيد مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تجعلها أكثر قابلية للفهم.

4. توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، نستعرضها فيما يلي:

جدول رقم (5-19): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة

العادلة على قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية.

العبارات		درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
36.تحقق القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	تك	23	94	29	15	3	3,7256	0,8814	موافق	
	%	14,0	57,3	17,7	9,1	1,8				
37.تتيح قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر.	تك	19	92	33	15	5	3,6402	0,9126	موافق	
	%	11,6	56,1	20,1	9,1	3,0				
38.تسمح البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لمستخدميها من إجراء المقارنات مع المؤسسات الاقتصادية الأخر بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي.	تك	27	97	29	8	3	3,8354	0,8235	موافق	
	%	16,5	59,1	17,7	4,9	1,8				
39.يساعد الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة على جعل القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة.	تك	20	96	34	14	0	3,7439	0,7802	موافق	
	%	12,2	58,5	20,7	8,5	0				
العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم										
الاتجاه المحور										
موافق										
3,7363										
0,602										

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)،

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-19) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، فالمتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة على عبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة يزيد قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يسهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,7363) بانحراف معياري قدره (0,602) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق. آراء عينة الدراسة على العبارات حول علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

- الفقرة 36: تحقق القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية. بيانات الجدول أعلاه تبين موافقة أفراد عينة الدراسة على صدق العبارة حيث يرون أن القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة تحقق خاصية المقارنة فبلغ متوسط الموافقة 3.725 بانحراف معياري قدر ب 0.8814 وهو ما يمنح الإجابات انسجاما وتوافقا في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مضمون العبارة وصحتها.

تتيح القوائم المالية المعدة بالقيمة العادلة خاصية مقارنة المعلومات حيث يتم حساب قيم الموجودات المطلوبة التي تحتويها من خلال الاستناد إلى أسعار السوق وبالتالي فهي سيكون هناك نفس التقييم متاحا لنفس البنود باختلاف المؤسسات مما يمكننا من مقارنة المعلومات.

-الفقرة 37: "يُتيح قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر". بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات عينة الدراسة 3.64 كما قدر الانحراف المعياري لها 0.912 مما يضيف نوعاً من التوافق والتجانس في إجابات أفراد العينة، فهم يوافقون على أن قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية والاستثمارات العقارية يمكن المؤسسات من تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر. حيث توفر لنا القيم السوقية الحالية وبالتالي فعلمية المقارنة لا تتأثر بالفروقات في مدخلات القياس.

-الفقرة 38: "تسمح البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لمستخدميها من إجراء المقارنات مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي". يوافق أفراد عينة الدراسة على أن البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة تسمح لمستخدميها من مقارنة المؤسسات الاقتصادية فيما بينها ومقارنة الأداء المالي لها حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات العينة 3.835 بانحراف معياري قدره 0.8235 حيث كانت الإجابات متجانسة ومتقاربة في معظمها.

يسمح القياس بالقيمة العادلة من الحصول على القيمة الحقيقية للمؤسسة ويظهر النتائج الفعلية لأدائها المالي حيث يبعد القياس بالقيمة العادلة آثار التغيرات في الأسعار وتوحد طريقة التقييم ومدخلات القياس مما يجعل الفروق في قيم الأداء المالي للمؤسسات يرجع للفرق الناتج عن نشاط المؤسسة فقط بعيداً عن فروقات التقييم.

-الفقرة 39: "يساعد الالتزام بتطبيق القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة على جعل القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة". بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات أفراد عينة 3.743 حيث وافقت العينة على أن الالتزام بتطبيق القيمة العادلة والثبات في استخدام

المعايير المتعلقة بها يرفع من قابلية القوائم للمقارنة، كانت الإجابات متجانسة حيث قدر الانحراف المعياري بـ 0.780 فالإجابات كانت متقاربة وغير مشتتة.

الثبات في تطبيق القيمة العادلة يجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية تظهر التغيرات في المركز المالي للمؤسسة بعيدا عن أي تأثير للتغير في طرق التقييم مما يجعل الاعتماد عليها مفيدا لمستخدميها ويعطي تقييما فعليا لها كما أن تطبيق نفس المعايير تتيح لهم المقارنة بموضوعية كبيرة.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة

لتوضيح بيانات نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، نستعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (5-20): استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس تأثير القيمة

العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					العبارات	
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
موافق	1,0179	3,4756	22	70	42	24	6	تك	40. يخلق اختلاف الطرق المعتمدة من طرف المدراء للقيم العادلة مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يقلل ويضعف من جودة الإبلاغ المالي.
			13,4	42,7	25,6	14,6	3,7	%	
موافق	0,8872	3,6280	20	83	46	10	5	تك	41. تؤدي كل من الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة في تقديرات القيمة العادلة إلى زيادة حساسية الأرباح بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبنية على التكلفة التاريخية مما يقلل من جودة الإبلاغ المالي.
			12,2	50,6	28,0	6,1	3,0	%	
موافق	0,9557	3,6585	27	78	40	14	5	تك	42. تؤثر مشكلة الاختيار العكسي

			3,0	8,5	24,4	47,6	16,5	%	والتلاعب بالأرباح على جودة الإبلاغ المالي.
موافق	0,8728	3,7317	5	7	39	89	24	تك	43.تضمن حوكمة الإبلاغ المالي عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا مما يرفع من جودة الإبلاغ المالي.
			3,0	4,3	23,8	54,3	14,6	%	
موافق	0,9118	3,7134	3	15	35	84	27	تك	44.تقتضي عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الاعتراف بالأصول والخصوم مبدئيا بالتكلفة التاريخية عند حيازتها ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة.
			1,8	9,1	21,3	51,2	16,5	%	
موافق	0,8138	3,9207	1	8	31	87	37	تك	45.يضمن الإفصاح وبشكل كافي على العوامل التي تسببت في تغيرات القيمة العادلة الفهم السليم للقيمة العادلة.
			0.6	4,9	18,9	53,0	22,6	%	
موافق	0,9726	3,7317	3	15	42	67	37	تك	46.يعزز الاعتماد المزدوج على القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية من جودة الإبلاغ المالي للتقارير المالية.
			1,8	9,1	25,6	40,9	22,6	%	
موافق	0,9274	3,6707	9	9	25	105	16	تك	47.تعكس جودة الإبلاغ المالي طبيعة المعلومات التي يرغب مستعملو المعلومات المحاسبية الحصول عليها لاتخاذ القرارات.
			5,5	5,5	15,2	64,0	9,8	%	
موافق	0,9088	3,7744	5	10	30	91	28	تك	48.تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعلومات التي ينتجها نظام الإبلاغ المالي.
			3,0	6,1	18,3	55,5	17,1	%	
موافق	0,8346	3,8780	2	10	26	94	32	تك	49.تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية.
			1,2	6,1	15,9	57,3	19,5	%	
موافق	0,9232	3,7927	5	10	30	88	31	تك	50.تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة الأرباح حيث تمكننا من الحصول على صافي الدخل الحقيقي الذي يعكس النشاط التشغيلي للمؤسسة.
			3,0	6,1	18,3	53,7	18,9	%	
اتجاه المحور		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات.			
موافق		0,5276	3,6996						

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم(13)،

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-20) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات قارب (4 درجات)، مما يدل على أن أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,699) بانحراف معياري قدره (0,527) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق.

آراء عينة الدراسة على العبارات حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

-الفقرة 40: "يخلق اختلاف الطرق المعتمدة من طرف المدراء للقيم العادلة مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يقلل ويضعف من جودة الإبلاغ المالي." بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجابات أفراد عينة الدراسة 3.475 بانحراف معياري قدر ب 1.0179 حيث وافق أفراد العينة على أن الاختلاف في طرق تقدير القيمة العادلة من طرف مدراء المؤسسات يخلق مشكلة عدم تماثل المعلومات وهو ما يضعف من جودة الإبلاغ المالي لمعلومات القيمة العادلة.

اختلاف طرق تقدير القيمة العادلة يفتح المجال للتلاعب بمدخلات قياس القيمة العادلة مما يقلل من موثوقيتها ويضعف من مستوى الإبلاغ المالي للقوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة.

-الفقرة 41: "تؤدي كل من الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة في تقديرات القيمة العادلة

إلى زيادة حساسية الأرباح بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبنية على التكلفة التاريخية مما يقلل

من جودة الإبلاغ المالي." وافق أفراد عينة الدراسة على صحة العبارة حيث يجمعون على أن

وجود الأخطاء بنوعها في تقديرات القيمة العادلة يعمل على زيادة حساسية الأرباح وتأثيرها أكثر مما هي عليه في قياسات التكلفة التاريخية وهو ما يضعف من مستوى الإبلاغ المالي. بلغ المتوسط الحسابي لمجموع موافقة أفراد عينة الدراسة 3.628 بانحراف معياري قدره 0.887 وهو ما أعطى تجانسا لإجابات عينة الدراسة وتناسقا حول صحة العبارة.

يؤثر القياس المحاسبي بشكل مباشر على الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية حيث يعتبر احتمال وجود أخطاء القياس من أبرز الانتقادات الموجهة للقياس بالقيمة العادلة خاصة عندما يتم تقدير القيمة العادلة وفق نماذج رياضية حيث يفتح المجال للأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة مما يؤثر مباشرة على الأرباح ويرفع من حساسيتها مما يقلل من موثوقية القياس ويضعف جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

-الفقرة 42: تؤثر مشكلة الاختيار العكسي والتلاعب بالأرباح على جودة الإبلاغ المالي. يظهر الجدول (5-20) القيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة في حدود 3.658 بانحراف معياري قدره 0.9557 وهو ما يعطي للإجابات انسجاما وتناسقا. حيث أبدى أفراد عينة الدراسة موافقتهم على أن عملية الاختيار العكسي والتلاعب بالأرباح يؤثر على مستوى الإبلاغ المالي الذي تظهره القوائم المالية.

التلاعب بالأرباح والاختيار العكسي يضعفان من موثوقية قياسات القيمة العادلة حيث يظهر الاختيار العكسي نتائج أعمال المؤسسة بالصورة التي تخدم الإدارة أو المؤسسة وهو ما يضر بمصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية ويفقدتهم الثقة في قوائمها المالية.

-الفقرة 43: تضمن حوكمة الإبلاغ المالي عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا مما يرفع من جودة الإبلاغ المالي. من خلال الجدول الإحصائي يظهر أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات عينة الدراسة قدر بـ 3.731 بانحراف

معياري 0.872 مما يدل على موافقة وانسجام آراء عينة الدراسة حيث يوافقون على أن وجود حوكمة للإبلاغ المالي تضمن عدم تضليل المستخدم للمعلومات المحاسبية المبنية على القيمة العادلة وتحسن من الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

تعمل حوكمة الإبلاغ المالي على ضمان تطبيق قياسات القيمة العادلة كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة وتحرص على تفادي مشاكل الاختيار العكسي وأخطاء القياس مما يجعل من الإبلاغ المالي للقيمة العادلة أكثر جودة وموثوقية لدى مستخدمي القوائم المالية.

-الفقرة 44: "تقتضي عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الاعتراف بالأصول والخصوم مبدئياً بالتكلفة التاريخية عند حيازتها ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة." وافق أفراد عينة الدراسة على أن الاعتراف الأولي للأصول والخصوم يكون بتكلفتها التاريخية ثم يعاد تقييمها بالقيمة العادلة في الفترات اللاحقة حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3.713 بانحراف معياري 0.911 نظراً لتشتت طفيف لإجابات أفراد العينة حول مضمون العبارة.

تمثل التكلفة التاريخية عند حيازة الأصول قيمتها العادلة في ذلك التاريخ لذلك يتم الاعتراف بها وتسجيلها بقيمتها التاريخية، بعدها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة عند القياس اللاحق لها.

-الفقرة 45: "يضمن الإفصاح وبشكل كافٍ عن العوامل التي تسببت في تغيرات القيمة العادلة الفهم السليم للقيمة العادلة." تظهر بيانات الجدول الإحصائي موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة العبارة فقدرت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.92 بانحراف معياري متوسط بلغ 0.813 وهذا جعل الإجابات متناسقة مع المتوسط الحسابي الإجمالي.

تحرص معايير الإبلاغ المالي على توضيح كافة العوامل التي تم اعتمادها في حساب القيمة العادلة وكذلك العوامل التي تسببت في تغير القيمة العادلة المفصح عنها، من أجل ضمان الفهم السليم لها من قبل مستخدميها بما يعزز جودة الإبلاغ المالي للمؤسسات.

-الفقرة 46: "يعزز الاعتماد المزدوج على القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية من جودة

الإبلاغ المالي للتقارير المالية." قدر متوسط درجة الموافقة على العبارة 3.731 لكن مع انحراف

معياري معتبر وصل لحد 0.972 حيث كانت آرائهم متباينة نوعا حول مضمون العبارة؛ لكنها

تصب في الأخير إلى الموافقة حيث وافق أفراد عينة الدراسة على أن الاعتماد القيمة العادلة مع

التكلفة التاريخية معا في القياس حيث يعزز من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية،

مؤخرا، ظهرت توجهات تدعو إلى اعتماد منهج القياس المختلط وذلك للاستفادة من مزايا

كل قياس، ولتعظيم منفعة المعلومات المحاسبية والارتقاء بجودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

-الفقرة 47: "تعكس جودة الإبلاغ المالي طبيعة المعلومات التي يرغب مستعملو المعلومات

المحاسبية الحصول عليها لاتخاذ القرارات." يرى أفراد عينة الدراسة أن جودة الإبلاغ المالي

تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من الحصول على المعلومات التي تخدم مصالحهم في

اتخاذ القرارات حيث قدر متوسط الموافقة 3.67 والانحراف المعياري 0.9274 حيث كانت

الإجابات مشتتة وغير متجانسة حول المتوسط الحسابي.

جودة الإبلاغ المالي توفر المعلومات المحاسبية بالحجم وبالشكل وبالطريقة التي يرغب

بها مستخدمو القوائم المالية وتساهم في تسهيل عمليات المفاضلة بين بدائل القرار المختلفة.

-الفقرة 48: "تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعلومات التي ينتجها نظام الإبلاغ

المالي." اختلفت آراء عينة الدراسة حول صحة هذه العبارة، حيث قدر المتوسط الحسابي لها

ب 3.774 والانحراف المعياري لها بلغ 0.9088 حيث كانت الإجابات مشتتة حول المتوسط

الحسابي لكنها في مجموعها تشير إلى صفة الرأي موافق.

يعتبر مدخل جودة المعلومات المحاسبية من أهم مداخل قياس جودة الإبلاغ المالي، نظرا

للعلاقة المباشرة لطبيعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية بما يطلبه مستخدمو

القوائم المالية. الاختلاف في وجهات النظر يعود إلى اختلاف وتنوع الخصائص النوعية المكونة لجودة المعلومات المحاسبية.

-الفقرة 49: تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية. "يجمع أغلب أفراد عينة الدراسة على أن جودة المعايير المحاسبية تعمل على زيادة جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية حيث كانت الإجابات متناسقة مع المتوسط الحسابي لمجموع الإجابات على المحور وغير مشتتة حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3.88 والانحراف المعياري له بـ 0.834.

جودة المعايير المحاسبية تعتبر المدخل الثاني لقياس جودة الإبلاغ المالي فتوفر عامل الجودة في المعايير المحاسبية تنتج لنا معلومات محاسبية ذات جودة-يعتبر مدخل جودة المعلومات ومدخل جودة المعايير المحاسبية مكملان لبعضهما البعض-مما يجعل الإبلاغ المالي للقوائم المالية ذو جودة عالية.

-الفقرة 50: تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة الأرباح حيث تمكننا من الحصول على صافي الدخل الحقيقي الذي يعكس النشاط التشغيلي للمؤسسة. "وافق أفراد عينة الدراسة على أن جودة الأرباح تعتبر عاملا مهما في قياس جودة الإبلاغ المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.792 بانحراف معياري قدره 0.923 نظرا لعدم تجانس بعض إجابات العينة حول المتوسط الحسابي الإجمالي. حيث تتأثر الأرباح بالدرجة الأولى بطبيعة القياس المستخدم في الاعتراف بموجودات المؤسسة والتزاماتها لذلك فإن جودة الأرباح هو انعكاس لجودة القياس المتبع في إعداد القوائم المالية وبالتالي فيتم الحكم على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية من خلال جودة الأرباح.

رابعا: تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة

لتوضيح بيانات نتائج الدراسة الميدانية لأفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق محاسبة

القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، نستعرض الجدول الموالي:

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

- 337 -

جدول رقم (5-21): استجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس واقع محاسبة القيمة

العادلة في البيئة الجزائرية.

العبارات		درجة الموافقة						الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
51.لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة.	تك	44	69	33	10	8	3,7988	1,0577	موافق	
	%	26,8	42,1	20,1	6,1	4,9				
52.عدم تحيين النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة.	تك	43	77	26	14	4	3,8598	0.9838	موافق	
	%	26,2	47,0	15,9	8,5	2,4				
53.عدم وجود أسواق مالية نشطة للتداول يعيق تطبيق القيمة العادلة.	تك	65	71	25	1	2	4,1951	0.8054	موافق	
	%	39,6	43,3	15,2	0.6	1,2				
54.تعتبر بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير جاهزة لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة.	تك	59	77	18	5	5	4,0976	0.9282	موافق	
	%	36,0	47,0	11,0	3,0	3,0				
55.لا تؤدي الجمعيات المهنية والجامعات الدور المطلوب منها في تثقيف و تأهيل وتدريب المحاسبين للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال التعليمات والتوجيهات التطبيقية.	تك	53	72	21	13	5	3,9451	1,0227	موافق	
	%	32,3	43,9	12,8	7,9	3,0				
56.تمتاز عملية التقييم بالقيمة العادلة بارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يجعل تكلفتها اكبر من منفعتها.	تك	29	71	44	19	1	3,6585	0.9230	موافق	
	%	17,7	43,3	26,8	11,6	0.6,				
57.تمتاز عملية إعداد وعرض البيانات المالية وفق القيمة العادلة وقتا اكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية مما يأخر عملية وصول المعلومات لمستخدميها.	تك	54	74	21	10	5	3,9878	0,9906	موافق	
	%	32,9	45,1	12,8	6,1	3,0				
واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية		المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري		اتجاه المحور		
		3,889				0,5336		موافق		

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (13)،

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (5-21) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود العديد من الصعوبات التي تواجه التطبيق السليم لمحاسبة القيمة العادلة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة على عبارات قارب (4 درجات)، حيث يوافق أفراد العينة على وجود العديد من العقبات أمام التطبيق السليم للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي (3,889) بانحراف معياري قدره (0,533) وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل متوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة الرابعة لسلم ليكرت ضمن المجال (3.41-4.20) التي تمثل صفة الرأي موافق.

آراء عينة الدراسة على العبارات حول واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية؛ جاءت مجزأة على النحو التالي:

-الفقرة 51: "لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة." جاءت إجابات عينة الدراسة حول صحة العبارة غير متناسقة ومشتتة حول المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3.798 والانحراف المعياري الذي بلغ 1.0577 مع ذلك يشير المتوسط الحسابي الإجمالي إلى صفة الرأي موافق حيث يرى أفراد عينة الدراسة أنهم لا يتمتعون بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة.

يتطلب القياس بالقيمة العادلة فهما واسعا لمضمون المعايير المحاسبية وخبرة كافية في بناء النماذج الرياضية لتقدير القيمة العادلة خاصة مع غياب سوق نشط في الجزائر.

-الفقرة 52: "عدم تحيين النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة." وافق

أفراد عينة الدراسة على أن مشكلة عدم تحيين النظام المحاسبي المالي خلق لديهم صعوبة في

تطبيق القيمة العادلة حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على صحة العبارة 3.859 بانحراف معياري 0.983 حيث كانت الإجابات غير متناسقة ومتشعبة حول المتوسط الحسابي.

يتطلب التطبيق السليم للقيمة العادلة وجود نظام محاسبي يتماشى مع المعايير المحاسبية ويتميز بالمرونة في نصوصه حيث يتم تحسين المعايير وتدارك النقائص في كل إصدار وهو ما لا نجده في النظام المحاسبي المالي الذي تتطلب بعض نصوصه تحيينا من أجل تسهيل تطبيق القيمة العادلة.

-الفقرة 53: "عدم وجود أسواق مالية نشطة للتداول يعيق تطبيق القيمة العادلة." يرى أفراد عينة الدراسة أن غياب سوق مالي نشط يعيق تطبيق القيمة العادلة في الجزائر، فكان المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة الدراسة في حدود 4.195 وانحراف معياري 0.8054 حيث كانت إجاباتهم متناسقة حول الوسط الحسابي.

يعتبر وجود سوق مالي نشط وكفاء عاملا مهما في تطبيق محاسبة القيمة العادلة حيث يمكن المؤسسات من الحصول على القيم مباشرة دون اللجوء إلى الأساليب الرياضية والمحاكاة من أجل الوصول إلى أسعار الأصول والخصوم. وعليه فغياب الأسواق المالية النشطة يعيق تطبيق القيمة العادلة ويصعب من إجراءات قياسها.

-الفقرة 54: "تعتبر بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير جاهزة لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة." وافق أفراد عينة الدراسة على أن بيئة العمل الاقتصادية الجزائرية غير جاهزة بعد لتطبيق القيمة العادلة فيها بالشكل المطلوب، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم 4.097 بانحراف معياري قدره 0.9282 حيث كانت إجاباتهم مشتتة نوعا ما ومتباينة لكن في مجملها كانت تعبر على صفة الرأي موافق.

تطبيق القيمة العادلة يتطلب توفر بيئة عمل ملائمة بدءا بوجود سوق مالي نشط، توفر كفاءات ذات خبرة كافية ونظام محاسبي مرن وهو ما ينقص البيئة الجزائرية حيث تتوفر فقط بعض المؤهلات في المؤسسات الكبرى وبنسب ضعيفة ومتفاوتة.

-الفقرة 55: "لا تؤدي الجمعيات المهنية والجامعات الدور المطلوب منها في تثقيف و تأهيل

وتدريب المحاسبين للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال التعليمات والتوجيهات

التطبيقية." تباينت آراء أفراد عينة الدراسة حول محتوى العبارة حيث كان الانحراف المعياري

معتبرا فبلغ 1.0227 ومع ذلك فقد أشار المتوسط الحسابي الإجمالي إلى موافقة عينة الدراسة

على محتوى العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.945.

يتمثل دور الجمعيات المهنية والجامعات في تدريب المحاسبين وتنمية مهاراتهم فيما

يخص أساليب القياس الحديثة وذلك بعقد دورات تدريبية حول معايير المحاسبة والقيمة العادلة،

كذلك تقديم اقتراحات لتدارك النقائص المسجلة من أجل تطوير العمل المحاسبي لتمكين

المؤسسات من تطبيق الأساليب الحديثة ومنها القيمة العادلة.

-الفقرة 56: "تمتاز عملية التقييم بالقيمة العادلة بارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يجعل

تكلفتها اكبر من منفعتها." بلغ المتوسط الحسابي لمجموعة موافقة أفراد عينة الدراسة على صحة

العبارة 3.658 بانحراف معياري قدره 0.923 حيث كانت الإجابات غير متناسقة ومشتتة حول

المتوسط الحسابي مع ذلك كان الاتجاه العام للإجابات هو الموافقة على ارتفاع تكلفة عملية

التقييم بالقيمة العادلة في البيئة الجزائرية.

عملية التقييم بالقيمة العادلة تستند إلى الأسواق المالية النشطة وكلما قلت هذه الأسواق أو

غابت يتم اللجوء إلى خبراء لتقديرها وتقييم أصول المؤسسات والتزاماتها مما يرفع تكاليف

التقييم وبالتالي فالتكلفة هنا متعلقة بمدى توفر أسواق مالية نشطة وكذا محاسبين متحكمين في تقنيات قياس القيمة العادلة داخل المؤسسات.

الفقرة 57: "تمتاز عملية إعداد وعرض البيانات المالية وفق القيمة العادلة وقتاً أكبر مقارنة

بالتكلفة التاريخية مما يآخر عملية وصول المعلومات لمستخدميها." اختلفت وجهات النظر

وإجابات عينة الدراسة بخصوص صحة مضمون هذه العبارة حيث كانت إجاباتهم منشقة حول

الوسط الحسابي حيث قدر الانحراف المعياري لإجاباتهم ب 0.990 بينما الوسط الحسابي بلغ

3.98 مما يعني موافقة العينة على أن عملية إعداد البيانات المالية وفق القيمة العادلة يحتاج وقتاً

أكبر مقارنة بإعدادها بالتكلفة التاريخية.

سرعة إعداد البيانات المالية وفق القيمة العادلة تتطلب وجود أسعار جاهزة تؤخذ من

الأسواق النشطة وكذا وجود كفاءات متحركة في تقنيات قياسها في حالة غياب الأسواق النشطة

وهو ما ينقص المؤسسات الجزائرية مما جعل عملية إعداد القوائم المالية وفق القيمة العادلة تأخذ

وقتاً أكبر من المعدل المطلوب.

المطلب الثاني: نتائج اختبار ستيودنت للعينة الواحدة (one sample T-Test)

بعد صياغة الفرضية البديلة وفرضية العدم، يتم استخدام اختبار ستيودنت (one

sample T-Test) لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحسابي

الافتراضي للمجتمع والذي قدر بـ 3 (نظراً لاستخدامنا سلم ليكرت الخماسي في الدراسة حيث

تم الحصول على المتوسط كما يلي: $3 = (5/5 + 4 + 3 + 2 + 1)$ ؛

- حساب مستوى الدلالة (T) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة (0.05)،

ومقارنة قيمة (T) المحسوبة مع قيمة (T) الجدولية أيهما أكبر، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة

أكبر من (T) الجدولية يتم قبول الفرضية والعكس.

- يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات عينة الدراسة أكبر أو يساوي من المتوسط الحسابي الافتراضي لأداة للقياس والذي قدر بـ 03 درجات.

- يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات عينة الدراسة أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي لأداة القياس والذي قدر بـ 03 درجات.

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى

- نص الفرضية: "تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية".

- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وبين زيادة دقة

القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وبين زيادة دقة

القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية $H_1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستودنت للفرضية الأولى مبينة في الجدول (5-22) الموالي:

جدول (5-22): نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الأولى.

نص الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	3,8720	0,7961	163	14,026	0,000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)،

نلاحظ من خلال الجدول (5-22) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة بلغ (sig=0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي قدر بـ 3,8720، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر بـ 3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig=0.005)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان 120.56% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار الفرضية الأولى.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الأولى قد بلغت 14,026 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي 163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.005)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول الفرضية الأولى القائلة بأن: "تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية".

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الثانية

1. نص الفرضية: "يوفر قياس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات جودة عالية". حيث تم تقسيمها إلى أربع فرضيات جزئية وفيما يلي نتائج اختبارها:

أ. اختبار الفرضية الجزئية الأولى: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

¹. معامل الاختلاف: (الانحراف المعياري/الوسط الحسابي)*100.

- فرضية العدم: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_0: X < 3$

- الفرضية البديلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثانية مبينة في الجدول (5-23):

جدول (5-23): نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية

الأولى للفرضية الثانية.

نص الفرضية الجزئية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	3,5694	0,603	163	12,090	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

نلاحظ من خلال الجدول (5-23) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة

بلغ (sig0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما

يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي

قدر بـ 3,5694، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر بـ 3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين

القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة (sig=0.005)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان

16.89% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار

الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الجزئية الأولى للفرضية 2 قد بلغت 12,090 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي 163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{sig}0.000$) أقل من مستوى الدلالة القياسية ($\text{sig}=0.005$)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول صحة الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثانية القائلة بأن: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية."

ب. اختبار الفرضية الجزئية الثانية: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

- فرضية العدم: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_0: X < 3$

- الفرضية البديلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثانية مبينة في الجدول (5-24):

جدول (5-24): نتائج اختبار ستودنت T -Test لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثانية.

نص الفرضية الجزئية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	3,6349	0,571	163	14,238	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

نلاحظ من خلال الجدول (5-24) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة

بلغ (sig0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما

يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي

قدر ب3,6349، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر ب3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين

القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

(sig=0.005)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان 14.22%

الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار الفرضية

الجزئية الثانية للفرضية الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الجزئية الثانية للفرضية 2 قد

بلغت 14,238 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي

163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية

(sig=0.005)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

استنادا لنتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه؛ قام الباحث بقبول صحة الفرضية

الجزئية الثانية للفرضية الثانية القائلة بأنه: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

موثوقية البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية."

جـ. اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

- **فرضية العدم:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_0: X < 3$

- الفرضية البديلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة

قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية مبينة في الجدول (5-25):

جدول (5-25): نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية

الجزئية الثالثة للفرضية الثانية.

نص الفرضية الجزئية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى معنوية
توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	3,6476	0,6711	163	12,356	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

نلاحظ من خلال الجدول (5-25) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة

بلغ (sig0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما

يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي

قدرب 3,6476، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر ب3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين

القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة (sig=0.005)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان

18.40% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار

الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الجزئية الثالثة للفرضية

الثانية قد بلغت 12,356 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة

حرية تساوي 163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.005)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 . استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول صحة الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية القائلة بأن: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية."

د. اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

- فرضية العدم: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_0: X < 3$

- الفرضية البديلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" $H_1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية مبينة في الجدول (5-26):

جدول (5-26): نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية

الجزئية الرابعة للفرضية الثانية.

نص الفرضية الجزئية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	3,7363	0,6018	163	15,668	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

يتضح من خلال الجدول (5-26)، أن الجزئية الرابعة للفرضية الثانية القائلة بأن: "توجد

علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية فهم البيانات الواردة في القوائم المالية

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. "صحيحة لأن: مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة بلغ ($\text{sig}0.000$) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ ($\text{sig}=0.005$)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي قدر بـ 3,7363، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر بـ 3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\text{sig}=0.005$)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان 16.10% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية قد بلغت 15,668 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي 163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{sig}0.000$) أقل من مستوى الدلالة القياسية ($\text{sig}=0.005$)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول صحة الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية القائلة بأنه: "توجد علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

ثالثا: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

- نص الفرضية: "تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وبين تعزيز

الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية". $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وبين تعزيز الإبلاغ

المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. $H1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستيودنت للفرضية الثالثة مبينة في الجدول (5-27) الموالي:

جدول (5-27): نتائج اختبار ستيودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الثالثة.

نص الفرضية الثالثة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	3,6996	0,52763	163	16,979	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

نلاحظ من خلال الجدول (5-27) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة

بلغ (sig0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما

يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي قدر

بـ 3.70، وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدّر بـ 3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين

القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

(sig=0.005)، بالإضافة إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان

14.26% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار

الفرضية الثالثة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الثالثة قد بلغت 16,979

وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي 163، حيث

كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.005)،

وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم $H0$ وقبول الفرضية البديلة $H1$.

استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول الفرضية الثالثة القائلة بأن: "تطبيق محاسبة

القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية."

ثالثا: نتائج اختبار الفرضية الرابعة

- نص الفرضية: "يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية".

- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تطبيق القيمة العادلة وواقع

البيئة المحاسبية الجزائرية. $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تطبيق القيمة العادلة وواقع

البيئة المحاسبية الجزائرية. $H_1: X \geq 3$

نتائج اختبار ستودنت للفرضية الرابعة مبينة في الجدول (5-28) الموالي:

جدول (5-28): نتائج اختبار ستودنت Test-T لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الرابعة.

نص الفرضية الرابعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية	3,889	0,5336	163	21,342	0,000

إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (14)، ص 391.

نلاحظ من خلال الجدول (5-28) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة

بلغ (sig0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (sig=0.005)، مما

يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات عينة الدراسة الذي قدر بـ 3.89،

وبين المتوسط المعتمد في هذه الدراسة المقدر بـ 3؛ وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية

والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig=0.005)، بالإضافة

إلى أن معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة كان 13.72% الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار الفرضية الرابعة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الرابعة قد بلغت 21,342 وهي أكبر بكثير عن قيمة T الجدولية التي تساوي 1.96 عند درجة حرية تساوي 163، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.005)، وعلى هذا الأساس تم رفض فرضية العدم H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

استنادا لنتائج الاختبار أعلاه قام الباحث بقبول الفرضية الرابعة القائلة بأن: "يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية." -من خلال نتائج اختبار ستيودنت Test-T تبين لنا صحة فرضيات الدراسة الأربعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثالث: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova لقياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة. ترجع إلى المتغيرات الديمغرافية (الخبرة، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي) عند مستوى معنوية (sig=0.005). وعليه تم صياغة الفرضيات الخاصة بالدراسة على النحو التالي:

أولاً: اختبار التباين الأحادي للفرضية الأولى

- نص الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (sig=0.005)، على أن تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية." نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الأولى وفقاً للمتغيرات الديمغرافية مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-29): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الأولى.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4,539	3	1,513	2,451	0,065
	داخل المجموعات	98,772	160	0,617		
	المجموع	103,311	163			
الخبرة	بين المجموعات	1,887	2	0,943	1,498	0,227
	داخل المجموعات	101,424	161	0,630		
	المجموع	103,311	163			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	5,293	2	2,646	4,347	0,014
	داخل المجموعات	98,018	161	0,609		
	المجموع	103,311	163			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق

رقم (15)، ص 270.

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتبين أن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات

الديمغرافية كانت على التوالي:

1. متغير المؤهل العلمي: يتبين لنا من جدول تحليل التباين ANOVA أن: التباين بين

المجموعات والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ 1.513 ضمن 3 درجات حرية

(df=3)، كما تبين أن قيمة F قد بلغت 2.451 عند مستوى دلالة 0.065 وهي أكبر من

مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المؤهل العلمي.

2. متغير الخبرة: قيمة التباين بين المجموعات الظاهرة في الجدول أعلاه والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ 0.943 ضمن درجتَي 02 حرية (df=02)، كما تبين أن قيمة F قد بلغت 1.498 عند مستوى دلالة 0.227 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.005 مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير الخبرة.

3. متغير المركز الوظيفي: بيانات جدول تحليل التباين ANOVA تظهر لنا التباين بين المجموعات والذي يشرحه المتغير المستقل عند القيمة 2.646 ضمن درجتَي 02 حرية (df=02)، كما تبين أن قيمة F قد بلغت 4.347 عند مستوى دلالة 0.014 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه **أجمع** أفراد عينة الدراسة بمختلف (خبراتهم، مراكزهم الوظيفية، ومؤهلاتهم العلمية) على أن تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

ثانياً: اختبار التباين الأحادي للفرضية الثانية

- نص الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (sig=0.005) على أن قياس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية." نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثانية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-30): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثانية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1,797	3	0,599	2,292	0,080
	داخل المجموعات	41,818	160	0,261		
	المجموع	43,615	163			
متغير الخبرة	بين المجموعات	0,325	2	0,163	0,605	0,547
	داخل المجموعات	43,289	161	0,269		
	المجموع	43,615	163			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	1,030	2	0,515	1,947	0,146
	داخل المجموعات	42,585	161	0,265		
	المجموع	43,615	163			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (15)،

ص 392.

يتبين لنا من الجدول أعلاه القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات الديمغرافية وهي موزعة كما يلي:

1. **متغير المؤهل العلمي:** يتبين لنا من جدول تحليل التباين ANOVA أن: التباين بين المجموعات والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ **0.599** ضمن 3 درجات حرية ($df=3$)، كما تبين أن قيمة **F** قد بلغت **2.292** عند مستوى دلالة **0.080** وهي أكبر من مستوى الدلالة ($sig=0.005$) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المؤهل العلمي.

2. **متغير الخبرة:** قيمة التباين بين المجموعات الظاهرة في الجدول أعلاه والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ **0.163** ضمن درجتين ($df=02$)، كما تبين أن قيمة **F** قد بلغت **0.605**

عند مستوى دلالة 0.547 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.005 مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير الخبرة.

3. متغير المركز الوظيفي: بيانات جدول تحليل التباين ANOVA تظهر لنا التباين بين المجموعات والذي يشرحه المتغير المستقل عند القيمة 0.515 ضمن درجتين 02 حرية (df=02)، كما تبين أن قيمة F قد بلغت 1.947 عند مستوى دلالة 0.146 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه **أجمع** أفراد عينة الدراسة بمختلف (خبراتهم، مراكزهم الوظيفية، ومؤهلاتهم العلمية) على أن قياس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية ويعظم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

ثالثاً: اختبار التباين الأحادي للفرضية الثالثة

- نص الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند مستوى دلالة (sig=0.005) بين أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ترجع للمتغيرات الديمغرافية". نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثالثة مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-31): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الثالثة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1,419	3	0,473	1,722	0,165
	داخل المجموعات	43,959	160	0,275		
	المجموع	45,378	163			
متغير الخبرة	بين المجموعات	0,076	2	0,038	0,135	0,874
	داخل المجموعات	45,302	161	0,281		
	المجموع	45,378	2			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	1,031	2	0,516	1,872	0,157
	داخل المجموعات	44,347	161	0,275		
	المجموع	45,378	163			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (15)،

ص 392.

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتبين أن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات

الديمغرافية كانت على التوالي:

1. متغير المؤهل العلمي: يتبين لنا من جدول تحليل التباين ANOVA أن: التباين بين المجموعات

والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ 0.473 ضمن 03 درجات حرية (df=3)، كما تبين أن قيمة

F قد بلغت 1.722 عند مستوى دلالة 0.165 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل

أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير

المؤهل العلمي.

2. متغير الخبرة: بلغ التباين بين المجموعة والذي يشرحه المتغير المستقل 0.038 وذلك ضمن درجتَي 02 حرية (df=2)، كما قدرت قيمة F بـ 0.135 عند مستوى دلالة 0.874 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير الخبرة.

3. متغير المركز الوظيفي: قدر التباين بين المجموعة والذي يشرحه المتغير المستقل بـ 0.516 ضمن درجتَي 02 حرية بلغت قيمة F قد بلغت 1.872 عند مستوى دلالة 0.157 هي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه أجمع أفراد عينة الدراسة بمختلف خبراتهم، مراكزهم الوظيفية، ومؤهلاتهم العلمية-على أن محاسبة القيمة العادلة يعزز الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعاً: اختبار التباين الأحادي للفرضية الرابعة

- نص الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة عند مستوى دلالة (sig=0.005) على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر يواجه العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، ترجع للمتغيرات الديمغرافية." نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الرابعة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-32): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضية الرابعة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0,097	3	0,032	0,112	0,953
	داخل المجموعات	46,324	160	0,290		
	المجموع	46,421	163			
متغير الخبرة	بين المجموعات	0,819	2	0,410	1,446	0,238
	داخل المجموعات	45,602	161	0,283		
	المجموع	46,421	163			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	1,050	2	0,525	1,863	0,159
	داخل المجموعات	45,372	161	0,282		
	المجموع	46,421	163			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق رقم (15)،

ص 392.

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتبين أن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات

الديمغرافية كانت على التوالي:

1. متغير المؤهل العلمي: يتبين لنا من جدول تحليل التباين ANOVA أن: التباين بين المجموعات

والذي يشرحه المتغير المستقل قد بلغ 0.032 ضمن 03 درجات حرية (df=3)، كما تبين أن

قيمة F قد بلغت 0.112 عند مستوى دلالة 0.953 وهي أكبر من مستوى

الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد

عينة الدراسة ترجع لمتغير المؤهل العلمي.

2. متغير الخبرة: بلغ التباين بين المجموعة والذي يشرحه المتغير المستقل 0.410 وذلك ضمن درجتَي 02 حرية (df=02)، كما قدرت قيمة F بـ 1.446 عند مستوى دلالة 0.238 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير الخبرة.

3. متغير المركز الوظيفي: قدر التباين بين المجموعة والذي يشرحه المتغير المستقل بـ 0.525 ضمن درجتَي 02 حرية (df=02)، كما بلغت قيمة F قد بلغت 1.863 عند مستوى دلالة 0.159 وهي أكبر من مستوى الدلالة (sig=0.005) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه أجمع أفراد عينة الدراسة بمختلف خبراتهم، مراكزهم الوظيفية، ومؤهلاتهم العلمية-على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر يواجه العديد من التحديات في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

خلاصة الفصل الخامس:

حاولنا من خلال هذا الفصل استكمال ما تطرقنا إليه في القسم النظري من الدراسة بربطه بالجانب العملي التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية التي مست عينة من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية، ومحافظي الحسابات والأكاديميين المتخصصين في المحاسبة. حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تقرر بوجود آثار لتطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- وبالتالي هناك تأثيرا للقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في قوائم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تؤيد فئة كبيرة من عينة الدراسة التوسع في استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلا من التكلفة التاريخية، ويرون في نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة وموثوقية لدى متخذي القرارات مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية؛ فاعتماد القياس بالقيمة العادلة يسهم في تعزيز شفافية الإفصاح المحاسبي ويقلل من حالات عدم التأكد حيث يرفع القياس بالقيمة العادلة من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

اتضح لنا كذلك من خلال الدراسة التطبيقية والاستنتاجات المتوصل إليها؛ أن النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبنى مفهوم القيمة العادلة بشكل واسع إلا أن تطبيقه لم يكن بالشكل المطلوب، حيث تجد المؤسسات صعوبة بالغة في تطبيق القيمة العادلة لأنه يتطلب توفير البيئة المحاسبية والاقتصادية اللازمة من أجل تطبيقها بشكل فعال للحصول النتائج المنتظرة منه على كل من القياس والإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خاتمة

عامّة

يعتبر موضوع الإبلاغ المالي للقوائم المالية من المواضيع المحاسبية الحساسة لما له من علاقة مباشرة باتخاذ القرارات حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، حيث تمثل النتيجة النهائية لتطبيق أساليب القياس المختلفة؛ مؤخرا زاد الاهتمام بموضوع الإبلاغ المالي للقوائم المالية بعد توسع نطاق استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي حيث شكلت انتقالا مهما في القياس المحاسبي، جاءت هذه الدراسة كمحاولة من الباحث لتقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية المستندة للقيمة العادلة كأساس للقياس ومعرفة الإضافة أو الأثر الذي خلفه الانتقال للتقييم بالقيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي.

عالجنا موضوع الدراسة من خلال استعراض الأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع في أربع فصول نظرية من أجل الإحاطة بكافة متغيرات الدراسة وتوضيح مختلف المفاهيم التي يتضمنها الموضوع، كما تم تخصيص فصل تطبيقي حاولنا من خلاله إسقاط وتحليل المحتوى النظري للدراسة، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية استهدفت مجموعة من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية، ومحافظي حسابات، وأكاديميين من أساتذة الجامعات وذلك بتوزيع استمارة استبيان تشتمل على عبارات تعالج موضوع الدراسة، للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى تقييم لجودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل بالقيمة العادلة.

1. نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا للموضوع في شقيه النظري والتطبيقي تم التوصل إلى العديد من النتائج، وفيما يلي استعراض لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج:

- يلقى القياس بالقيمة العادلة اهتماما بالغا من طرف الهيئات المهنية الدولية للمحاسبة حيث تم إصدار العديد من المعايير التي تتضمن القياس بالقيمة العادلة حيث يتم تدارك ومعالجة النقائص المسجلة في كل مرة إلى أن توصلت إلى إصدار معيارين محاسبين خاصين بالقياس بالقيمة

العادلة وهما IFRS13, SAFAS157 حيث يحتويان على طرق قياس القيمة العادلة ومختلف مدخلات قياسها، و إفصاحات القيمة العادلة.

■ يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس وتكون القيمة العادلة ملائمة للقياس والتقييم، حيث ظهرت وجهة نظر تقول أنه ينبغي الاعتماد المزدوج للقياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية معا حيث يعتبرهما مكملين لبعضها البعض ونقائص التكلفة التاريخية تغطيها القيمة العادلة والعكس.

■ تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية إلا أن تعدد طرق وأساليب تقديرها يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو عليه في الحقيقة، مما يقلل من موثوقية القياس لدى مستخدمي القوائم المالية حيث تزيد موثوقية قياسات القيمة العادلة كلما قلت الفروق عند التحقق من تقديراتها وكلما قلت أخطاء القياس فيها، وذلك للتأثير الكبير للقيمة العادلة على المركز المالي والنتيجة المالية للمؤسسة. حيث حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية تدارك هذا الإشكال من خلال وضع تسلسل هرمي لمدخلات قياس القيمة العادلة لزيادة ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة.

■ يطرح الاعتماد الكلي على مبدأ التكلفة التاريخية مشكلة ملائمة المعلومات المحاسبية، نظرا لكون هذا المبدأ يتغاضى عن مشكل أساسي في القياس المحاسبي وهو تغير وحدة النقد، ذلك من شأنه تقديم معلومات مضللة بخصوص القيمة الحقيقية للمؤسسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكلفة التاريخية تمثل الواقع الفعلي للحدث الاقتصادي وقت وقوعه لحظة التبادل، وبذلك فهي ليست موضع شك في دقتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة القياس بعد التملك أو حدوث الحيازة ، حيث تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن القيمة الحالية.

■ محاسبة القيمة العادلة وبالمميزات التي تحملها إلا أنها لم تستطع أن تزيح التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي وهذا راجع إلى صعوبة الحصول على قيم عادلة لكافة موجودات المؤسسة والتزاماتها وخضوعها في معظم الأحيان لعمليات للتقدير الشخصي مما يفتح المجال واسعا للشك في مصداقية وموثوقية نتائج القياس وفق القيمة العادلة.

■ تعرض أسلوب القياس بالقيمة العادلة إلى جملة من الانتقادات، لكن المتمعن في طبيعة الانتقادات الموجهة لها أنها بالدرجة الأولى انتقادات لطرق تطبيق القيمة العادلة وانتقاد للظروف المتوفرة لتطبيقها، بمعنى أن الانتقادات في مضمونها لا تنتقد القيمة العادلة كأساس للقياس وإنما تنتقد طريقة تطبيق القيمة العادلة مما يعني أن الأسس التي بني عليها نموذج القيمة العادلة مقبول في الأوساط المحاسبية، في المقابل نجد أن أسلوب التكلفة التاريخية تم انتقاد الأسس التي استند عليها وتم اعتبار أكثرها غير ملائمة حالياً خاصة في اقتصاديات التضخم.

■ يتأثر القياس بالقيمة العادلة بمشكلة عدم تماثل المعلومات وكذا مشكلة الاختيار العكسي عند تقدير القيمة العادلة وفق نماذج رياضية حيث يتأثر القياس بسبب احتمال الإفراط في استخدام الأحكام الشخصية للإدارة ومحاولة التأثير على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعماله.

■ تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر بشكل كبير على أسس الإفصاح المحاسبي المستخدمة من طرف المؤسسات حيث يعمل على زيادة شفافية القوائم المالية للمؤسسة حيث تظهر بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة.

■ يتطلب تطبيق القيمة العادلة مجموعة من الإفصاحات المتعلقة بعملية قياسها لتوضيح مدخلات قياسها وكل التغيرات التي حدثت في تقديرها وذلك من أجل تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية أفضل المعلومات حول نطاق استخدام قياس القيمة العادلة.

■ عملية القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية يكون ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الذي نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، حيث يعمل على زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية للبيانات المالية المنشورة وذلك بمراعاة الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة في قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية والمعلومات الأخرى في الملاحق بدقة بما يضمن الحفاظ على مصالح مستخدميها.

■ تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي يحقق غايات وأهداف عملية القياس والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية فالقياس بالقيمة العادلة يعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تعد أهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية وذلك لوجود ارتباط بين توفر الخصائص النوعية و زيادة جودة المعلومات حيث تزيد كلما توفرت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيها بحيث:

✓ تطبيق القيمة العادلة يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية حيث يسهم في:

- تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية يسمح بأخذ صورة حقيقة حول قيمة المؤسسة

حيث تعد مؤشرا ايجابيا لتقييم ممتلكات المؤسسة والتزاماتها؛

- تحقيق البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي

القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وتبين انعكاسات هذا التقييم فيها.

✓ تطبيق القيمة العادلة يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية

للمؤسسات الاقتصادية حيث:

- تمكن الإدارة والأطراف ذات العلاقة من التحقق من تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع الفعلي للأحداث من خلال اعتمادها أسس قياس موضوعية تستند إلى القيم الموجودة الأسواق النشطة لموجودات المؤسسة ومطلوباتها؛
- تزيد البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار فهي تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الاقتصادية في المؤسسة؛
- تتصف البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بالحياد، وقدرتها على تمثيل الوضع السليم للمؤسسة.
- ✓ تطبيق القيمة العادلة يحسن بشكل إيجابي وكبير خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية حيث:
- يساهم إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وتضمينها كافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية و تحسين نوعية المعلومات المحاسبية حيث تبين لهم بوضوح نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛
- يزيد التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة من درجة وضوح المعلومات المحاسبية لدى مستخدميها حيث توضح لهم كافة المعلومات التي يحتاجونها ضمن القوائم المالية.
- ✓ تطبيق القيمة العادلة يحسن بشكل إيجابي وكبير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية حيث:
- تسمح البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لمستخدميها من إجراء المقارنات مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي، فالالتزام بتطبيق القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير المحاسبية يعزز من قابلية مقارنة القوائم المالية؛

- تتيح قياس التغيرات في القيمة العادلة لموجودات المؤسسة والتزاماتها من تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر لدى متخذي القرارات.

■ تتأثر جودة الإبلاغ المالي بطبيعة المعايير المحاسبية المطبقة في إعداد وعرض القوائم المالية حيث تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية وعليه فتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس بالقيمة العادلة ساهم بشكل كبير في تحسين جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية.

■ تشكل جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام الإبلاغ المالي حلقة مهمة في بناء جودة الإبلاغ المالي فهي تعتبر أحد المداخل الأساسية في قياس جودة الإبلاغ المالي، لذلك فالمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تزيد من جودة الإبلاغ المالي نظرا لطبيعة الخصائص النوعية التي تميزها مقارنة بأساليب القياس الأخرى.

■ تعكس جودة الإبلاغ المالي طبيعة المعلومات التي يرغب مستعملو المعلومات المحاسبية الحصول عليها لاتخاذ القرارات، حيث تمثل الأرباح المحققة من طرف المؤسسة عنصر بارزا لمجال اهتمام مستخدمي المعلومات المحاسبية فهي تبين لهم صافي الدخل الحقيقي للمؤسسة وتمثل انعكاسا للنشاط التشغيلي لها؛ تتميز الأرباح بحساسية كبيرة تجاه طرق القياس المعتمدة ومدى خلوها من أخطاء القياس لذلك فجودة الأرباح تعتبر مدخلا مهما يقاس من خلاله جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

■ يرفع الاعتماد المزدوج على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من جودة الإبلاغ المالي فالقيمة العادلة ليست بديلا للتكلفة التاريخية حيث تقتضي عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الاعتراف بالأصول والخصوم مبدئيا بالتكلفة التاريخية عند حيازتها ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة. حيث يغطي الأسلوبين نقائص بعضهما، لذلك نجد أن معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة

العادلة لا تلغي أسلوب التكلفة التاريخية ولم تمنع من استعماله في حالة إتباع القياس بالقيمة العادلة.

▪ يؤثر اختلاف الطرق المعتمدة في قياس القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي وعليه ينبغي توفير حوكمة للإبلاغ المالي لضمان عدم تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة، وهو ما يعزز من جودة الإبلاغ المالي ويقلل من آثار عدم تماثل المعلومات.

▪ تقاس جودة الإبلاغ المالي وفق مدخل التحفظ المحاسبي، والذي يعتبر معياراً أكثر شدة للحكم على جودة الإبلاغ المالي من المداخل السابقة وذلك لتأثيره المباشر على وظيفتي القياس والإبلاغ المالي معا.

✓ لا تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على المقومات الاقتصادية والقانونية والثقافية التي من شأنها توسيع استخدام القياس بالقيمة العادلة حيث تواجه العديد من العقبات والصعوبات أبرزها :
- غياب سوق مالية نشطة مما يضطرهم للاعتماد على التقديرات الشخصية واللجوء إلى خبراء للحصول على القيم العادلة لممتلكاتها مما يرفع من تكاليف الحصول على قياسات القيمة العادلة حيث تعتبر بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير جاهزة لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة بالشكل المطلوب.

- ضعف الكوادر البشرية المتخصصة في المعايير المحاسبية الدولية والتي تتمتع بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة، وذلك راجع إلى عدم اهتمام الجمعيات المهنية والجامعات بتنقيف و تأهيل وتدريب المحاسبين للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال التعليمات والتوجيهات التطبيقية وعقد الدورات التدريبية لهم.

- عدم تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري لمواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية الدولية حيث ورغم تبنيه للقياس بالقيمة العادلة إلا أنه هناك عراقيل جبائية وقانونية تعترض التوسع في تطبيقه واعتماده بشكل كامل من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- عدم تحيين النظام المحاسبي المالي أدى إلى ضعف مستوى جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجة ضعف جودة المعايير المحاسبية المعتمدة ونقص الشفافية في عرض القوائم المالية وعدم الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية بل تكفي المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي يطلبها القانون الجبائي والتجاري.

■ تتحدد أهداف الإبلاغ المالي في الجزائر على ضوء المغيرات البيئية والاقتصادية التي تميل إلى خدمة القطاع العام الذي يملك تأثيرا كبيرا بين مجموعة مستخدمي المعلومات المحاسبية وذلك بتوجيه أهداف الإبلاغ المالي لخدمة أغراض التخطيط والرقابة على حساب خدمة باقي المستخدمين للمعلومات المحاسبية من القطاع الخاص.

■ هناك تأييد واسع من قبل أفراد عينة الدراسة لمزايا القياس بالقيمة العادلة ومساهمته في الرفع من جودة الإبلاغ المالي وضرورة تبنيه بشكل كبير من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها يقترح الباحث التوصيات التالية:

■ يتطلب التطبيق السليم للقيمة العادلة توفر الظروف الاقتصادية الملائمة كتوفر الأسواق المالية النشطة مثلا، بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة لذلك من الضروري الاعتماد المزدوج على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية معا خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الكوادر البشرية وغياب الأسواق المالية النشطة مثل حالة الجزائر وذلك لهدفين رئيسيين وهما: التعود على قياس القيمة

العادلة والتمرن على طرق تطبيقها إلى حين توفر المناخ الملائم لتطبيقها بشكل كامل حيث نكون بذلك ربحنا محاسبين مؤهلين لتطبيق القيمة العادلة بالشكل المطلوب وبالكفاءة المطلوبة.

- رفع مستوى التنسيق بين الجامعات والهيئات المهنية والمؤسسات الاقتصادية من أجل تخريج كوادر محاسبية متحركة في تطبيق القيمة العادلة مزودة بالكفاءة العلمية والخبرة المهنية العملية.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة معدي القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية خاصة المتعلقة بالقيمة العادلة من أجل تنمية مهاراتهم وتحكمهم في استخدام تقنيات القياس الحديثة ومنها القيمة العادلة.

- تفعيل دور بورصة الجزائر وتنشيط عمليات التداول فيها، بتسهيل إجراءات الدخول إليها لاستقطاب أكبر عدد من الشركات إليها وجعلها مرجعا مهما يستند إليه للحصول على القيم العادلة.

- تكيف النظام المحاسبي المالي مع الإصدارات الجديدة لمعايير الإبلاغ المالي وجعله مرنا لمواكبة التغيرات التي تطرأ عليها، وتخصيص جانب منه لتوضيح كيفية تطبيق القيمة العادلة وإلزام المؤسسات بتطبيقها والاستغناء تدريجيا عن التكلفة التاريخية في بعض بنود القوائم المالية.

- إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بزيادة مستوى الإفصاح بشكل عام عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح في قوائمها المالية والاهتمام بطبيعة المعلومات الواردة فيها، مع مراعاة الجودة في إعدادها وتوضيح التغيرات في السياسات المحاسبية. مع تضمين القوائم المالية كل ما يهم مستخدمي المعلومات المحاسبية بغض النظر عن ما تطلبه المصالح الجبائية والحكومية. من أجل تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل.

▪ توسيع تطبيق القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي من طرف المؤسسات الجزائرية من أجل الاستفادة من مميزاتا في التعبير العادل عن المركز المالي للمؤسسة، وتعزيز جودة الإبلاغ المالي لقوائمها المالية.

▪ الأخذ بعين الاعتبار للعوامل التي تعيق التطبيق السليم للقيمة العادلة البشرية والتنظيمية والتشريعية وذلك بدراستها من قبل خبراء في المجال المحاسبي ومحاولة طرح حلول عملية تسمح بانطلاق العمل المحاسبي الجزائري وتحرره من قيود النمطية التي يتميز بها.

3. آفاق الدراسة:

تبقى دراسة موضوع تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل التقييم بالقيمة العادلة موضوعا مهما في المجال المحاسبي يحتاج لمزيد من الإحاطة والتوسع، وذلك بالتطرق لمزيد من الجوانب التي لم تشملها دراستنا بغية إثراء الموضوع، حيث لا يزال الموضوع مفتوحا لدراسات أخرى في الميدان. ومن هذا المنطلق وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها؛ يتضح أن للموضوع آفاقا مستقبلية جديرة بالمعالجة، نذكر من بينها:

▪ واقع الإبلاغ المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وسبل تفعيله؛

▪ أثر تطبيق القيمة العادلة في تنشيط السوق المالي؛

▪ أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

▪ أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية؛

▪ أثر تطبيق القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم(01): استمارة الدراسة.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-02-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

قسم العلوم التجارية

استبيان

أخي الكريم/ أختي الكريمة :

تحية طيبة وبعد ...

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه الموسومة ب:"تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة".

يقترح الباحث الاستمارة التي بين أيديكم بهدف جمع المعلومات المتعلقة برأيكم الشخصي حول الموضوع.

لذا نرجو منكم الاطلاع على الاستمارة و الإجابة عن الأسئلة بمصادقية وموضوعية بوضع العلامة (X) في الخانة المناسبة ؛شاكرين حسن تعاونكم في إنجاح هذا البحث العلمي.نحيطكم علما أن المعلومات التي تقدمونها سنتعامل معها بسرية تامة، ولن تكون إلا لخدمة أغراض البحث.

المشرف:

الباحث:

أ.د. كمال رزيق

عياد السعدي.

القسم الأول: معلومات عامة:

• معلومات حول الإطار المسير:

1. الجنس:

☐ أنثى ☐ ذكر.

2. المؤهل العلمي:

☐ دكتوراه .

☐ ماجستير.

☐ ماستر.

☐ ليسانس.

☐ مؤهل آخر.....

3. المركز الوظيفي:

☐ محافظ حسابات. ☐ أكاديمي متخصص في المحاسبة

4. محاسب في:

☐ قسم المالية.

☐ قسم المحاسبة المالية.

☐ قسم التدقيق ومراجعة الحسابات.

5. الخبرة:

☐ أقل من 05 سنوات.

☐ 05 إلى 10 سنوات.

☐ 10 سنوات فأكثر.

القسم الثاني: عبارات الاستبيان

البيان		درجة الموافقة					الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	
المحور الأول: تطبيق القيمة العادلة يزيد من دقة القياس المحاسبي وشفافية والإفصاح المحاسبي.							
1	ينتج قياس القيمة العادلة معلومات ذات قوة تفسيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.						
2	يؤثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على صدق وعدالة نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة.						
3	يتم المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي على أساس خلوها من أخطاء التوقيت أخطاء وحدة القياس قابليتها للتفسير والملاءمة.						
4	تساعد التكلفة التاريخية على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية من خلال توفير أدلة إثبات موضوعية.						
5	يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس مما يرفع موضوعية القياس وموثوقيته.						
6	يمكن أخذ قياس القيمة العادلة أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة						
7	تراعي المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة في قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية والمعلومات الأخرى في الملاحق بدقة بما يضمن الحفاظ على مصالح المستثمر.						
8	يزيد التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة من ثبات وقابلية مقارنة قياسات القيمة العادلة.						
9	عند القياس بالقيمة العادلة ،تصبح التقارير المالية للمؤسسة ممتازة بشفافية وتظهر بيانات تعبر بمصادقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة.						
10	يتحدد الطلب على القيمة العادلة لما تكون معلومات التكلفة التاريخية غير كافية للتقييم والقياس وتكون القيمة العادلة كافية للقياس والتقييم.						
11	تؤدي معلومات القيمة العادلة إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.						
12	تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية						

13	تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو عليه في الحقيقة.				
14	تقدير القيمة العادلة وفق نموذج محاسبي لمحاكاة السوق يزيد من فرص التلاعب بالنتائج ويفتح مجالاً للتحيز بما يخدم مصالح الإدارة.				
المحور الثاني: يوفر القياس بالقيمة العادلة معلومات محاسبية ذات جودة عالية.					
1- تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
15	تمثل البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة الواقع الفعلي للأحداث.				
16	توفر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.				
17	لا يعتمد القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة على الاجتهادات والتقديرات الشخصية.				
18	تعكس القيمة العادلة أثر تغيرات الأسواق على أصول والتزامات المؤسسات، لأن السعر السوقي انعكاس لكافة التغيرات الاقتصادية الحالية.				
19	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.				
20	تمكن المعلومات المعدة وفقاً للقيمة العادلة الإدارة والأطراف ذات العلاقة من التحقق من تمثيلها للواقع.				
21	يوفر القياس وفقاً للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية معلومات ذات موثوقية عالية.				
22	لا تختلف نتائج قياس القيمة العادلة وفقاً للقيمة العادلة باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.				
2- العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
23	تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين من اتخاذ قرارات الائتمان.				
24	تزيد البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة من درجة التأكد فيما يخص بدائل القرار.				
25	توفر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة لمستخدميها إمكانية تأكيد توقعاتهم السابقة.				
26	تمكن البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة مستخدميها من مقارنتها لعدة فترات مالية.				
27	تمكن المعلومات المالية المعدة وفق القيمة العادلة بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة.				
28	تحتل المعلومات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة والتي تتقيد بالإفصاح التام بالموثوقية من قبل مستخدمي القوائم المالية.				

29	تحقق البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود الميزانية وتبين انعكاسات هذا التقييم فيها.				
30	يتم الاعتماد على تقنيات رياضية لتقدير القيمة العادلة عند غياب سوق كفؤ لقياس عناصر الأصول أو الالتزامات وهو ما يقلل من موثوقية نتائج التقييم.				
3- العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
31	يساهم إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وتضمينها كافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية.				
32	احتواء التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.				
33	تطبيق القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية تعبر بشكل أكثر وضوح عن نتيجة أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي.				
34	يرفع التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها من درجة وضوح المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.				
35	توفر القوائم المالية المبني على القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.				
4- العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
36	تحقق القوائم المالية المعدة وفق للقيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.				
37	يتيح قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر.				
38	تسمح البيانات المالية المقيمة بالقيمة العادلة لمستخدميها من إجراء المقارنات مع المؤسسات الاقتصادية الأخر بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي.				
39	يساعد الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة على جعل القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة.				
المحور الثالث: حدود جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية في ظل القياس بالقيمة العادلة.					
40	يخلق اختلاف الطرق المعتمدة من طرف المدراء للقيم العادلة مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يقلل ويضعف من جودة الإبلاغ المالي.				
41	تؤدي كل من الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة في تقديرات القيمة العادلة إلى زيادة حساسية الأرباح بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبنية على				

					التكلفة التاريخية مما يقلل من جودة الإبلاغ المالي.
42					تؤثر مشكلة الاختيار العكسي والتلاعب بالأرباح على جودة الإبلاغ المالي.
43					تضمن حوكمة الإبلاغ المالي عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والمظاهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا مما يرفع من جودة الإبلاغ المالي.
44					تقتضي عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الاعتراف بالأصول والخصوم مبدئيا بالتكلفة التاريخية عند حيازتها وبعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة.
45					يضمن الإفصاح وبشكل كافى على العوامل التي تسببت في تغيرات القيمة العادلة الفهم السليم للقيمة العادلة.
46					يعزز الاعتماد المزدوج على القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية من جودة الإبلاغ المالي للتقارير المالية.
47					تتكس جودة الإبلاغ المالي طبيعة المعلومات التي يرغب مستعملو المعلومات المحاسبية الحصول عليها لاتخاذ القرارات
48					تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعلومات التي ينتجها نظام الإبلاغ المالي.
49					تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة المعايير المحاسبية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية.
50					تقاس جودة الإبلاغ المالي على أساس جودة الأرباح حيث تمكننا من الحصول على صافي الدخل الحقيقي الذي يعكس النشاط التشغيلي للمؤسسة.
المحور الرابع: معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.					
51					لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري بالفهم الكافي لعمليات القياس بالقيمة العادلة.
52					عدم تحيين النظام المحاسبي المالي يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
53					عدم وجود أسواق مالية نشطة للتداول يعيق تطبيق القيمة العادلة.
54					تعتبر بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير جاهزة لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة.
55					لا تؤدي الجمعيات المهنية والجامعات الدور المطلوب منها في تثقيف و تأهيل وتدريب المحاسبين للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال التعليمات والتوجيهات التطبيقية.
56					تمتاز عملية التقييم بالقيمة العادلة بارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يجعل تكلفتها اكبر من منفعتها.
57					تمتاز عملية إعداد وعرض البيانات المالية وفق القيمة العادلة وقتا اكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية مما يأخر عملية وصول المعلومات لمستخدميها.

❖ شكرا جزيلا على تعاونكم ومساهمتم في تنويرنا، يرجى التأكد من عدم ترك أي سؤال دون إجابة

الملحق رقم (02): مجموعة الشركات عينة الدراسة.

اسم المؤسسة	النشاط الرئيسي	مقر المؤسسة
مجمع BCR	صناعة اللواحق الصناعية والصحية، اللوالب، السكاكين	ولاية سطيف
مؤسسة Brandt Algérie	صناعة إلكترونية	ولاية سطيف
مجمع بن حمادي CONDOR	صناعة إلكترونية	ولاية برج بوعريج
شركة IRIS Algérie	صناعة إلكترونية	ولاية سطيف
مجمع سونلغاز	صناعة وتوزيع الكهرباء	ولاية المسيلة
اتصالات الجزائر	خدمات الهاتف والإنترنت	ولاية المسيلة
مؤسسة موبليس	خدمة الهاتف النقال	ولاية سطيف
محافظو الحسابات	سطيف، مسيلة، برج بوعريج، باتنة، بلدية، تيبازة	

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الدراسة.

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة
كمال رزيق	أستاذ التعليم العالي	البلدية - 2
كمال العقريب	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي تيبازة
رمضاني محمد	أستاذ محاضر " أ "	مستغانم
عز الدين فؤاد	أستاذ محاضر " أ "	سوق أهراس
العثماني مصطفى	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي تيبازة

• مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (SPSS):

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الأول.

Correlations															
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	المحور الأول
1 Pearson Correlation	1	,150	,134	,818**	,702**	,449**	,775**	,490**	,346**	,127	,554**	,433**	,152	,154	,822**
Sig. (2-tailed)		,055	,088	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,106	,000	,000	,052	,049	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
2 Pearson Correlation	,150	1	,810**	,217**	,289**	,253**	,262**	,154	,440**	,612**	,221**	,500**	,843**	,809**	,675**
Sig. (2-tailed)	,055		,000	,005	,000	,001	,001	,049	,000	,000	,004	,000	,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
3 Pearson Correlation	,134	,810**	1	,258**	,189**	,180**	,236**	,227**	,478**	,615**	,216**	,491**	,860**	,820**	,724**
Sig. (2-tailed)	,088	,000		,001	,015	,021	,002	,003	,000	,000	,006	,000	,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
4 Pearson Correlation	,818**	,217**	,258**	1	,797**	,450**	,893**	,608**	,458**	,238**	,579**	,506**	,211**	,209**	,795**
Sig. (2-tailed)	,000	,005	,001		,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,007	,007	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
5 Pearson Correlation	,702**	,289**	,189**	,797**	1	,441**	,830**	,482**	,312**	,174	,450**	,552**	,252**	,263**	,643**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,015	,000		,000	,000	,000	,000	,026	,000	,000	,001	,001	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
6 Pearson Correlation	,449**	,253**	,180**	,450**	,441**	1	,480**	,334**	,225**	,217**	,383**	,246**	,135	,122	,426**
Sig. (2-tailed)	,000	,001	,021	,000	,000		,000	,000	,004	,005	,000	,002	,086	,120	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
7 Pearson Correlation	,775**	,262**	,236**	,893**	,830**	,480**	1	,578**	,382**	,237**	,518**	,578**	,270**	,271**	,740**
Sig. (2-tailed)	,000	,001	,002	,000	,000	,000		,000	,000	,002	,000	,000	,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
8 Pearson Correlation	,490**	,154	,227**	,608**	,482**	,334**	,480**	1	,295**	,144	,566**	,479**	,173	,173	,519**
Sig. (2-tailed)	,000	,049	,003	,000	,000	,000	,000		,001	,065	,000	,000	,025	,027	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
9 Pearson Correlation	,346**	,440**	,478**	,458**	,312**	,225**	,362**	,255**	1	,522**	,303**	,245**	,442**	,441**	,611**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,004	,000	,001		,000	,000	,002	,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
10 Pearson Correlation	,127	,612**	,615**	,238**	,174	,217**	,237**	,144	,522**	1	,260**	,354**	,614**	,593**	,571**
Sig. (2-tailed)	,106	,000	,000	,002	,026	,005	,002	,065	,000		,001	,000	,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
11 Pearson Correlation	,554**	,221**	,216**	,579**	,450**	,383**	,518**	,565**	,303**	,260**	1	,484**	,186**	,165**	,540**
Sig. (2-tailed)	,000	,004	,006	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001		,000	,017	,034	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
12 Pearson Correlation	,433**	,509**	,491**	,506**	,552**	,246**	,578**	,470**	,245**	,354**	,484**	1	,639**	,702**	,655**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,002	,000	,000		,000	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
13 Pearson Correlation	,152	,842**	,860**	,820**	,724**	,643**	,513**	,611**	,441**	,503**	,165**	,639**	1	,046**	,678**
Sig. (2-tailed)	,052	,000	,000	,007	,001	,006	,000	,005	,000	,000	,034	,000		,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
14 Pearson Correlation	,154	,809**	,820**	,209**	,263**	,122	,271**	,173**	,441**	,503**	,165**	,702**	,945**	1	,663**
Sig. (2-tailed)	,049	,000	,000	,007	,001	,120	,000	,027	,000	,000	,034	,000	,000		,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
المحور الأول Pearson Correlation	,822**	,675**	,724**	,795**	,643**	,426**	,740**	,513**	,611**	,571**	,540**	,655**	,678**	,663**	1
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (05): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الثاني الفرضية الجزئية 01.

Correlations

	سؤال 15	سؤال 16	سؤال 7	سؤال 18	سؤال 19	سؤال 20	سؤال 21	سؤال 22	المحور الثاني 1
سؤال 15 Pearson Correlation	1	,344**	,253**	,325**	,306**	,294**	,414**	,183*	,528**
Sig. (2-tailed)		,000	,001	,000	,000	,000	,000	,019	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 16 Pearson Correlation	,344**	1	,466**	,316**	,477**	,234**	,397**	,253**	,607**
Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,003	,000	,001	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 17 Pearson Correlation	,253**	,466**	1	,250**	,940**	,287**	,407**	,129	,488**
Sig. (2-tailed)	,001	,000		,001	,000	,000	,000	,101	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 18 Pearson Correlation	,325**	,316**	,250**	1	,265**	,391**	,291**	,268**	,611**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001		,001	,000	,000	,001	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 19 Pearson Correlation	,306**	,477**	,940**	,265**	1	,326**	,438**	,116	,520**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001		,000	,000	,139	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 20 Pearson Correlation	,294**	,234**	,287**	,391**	,326**	1	,409**	,226**	,575**
Sig. (2-tailed)	,000	,003	,000	,000	,000		,000	,004	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 21 Pearson Correlation	,414**	,397**	,407**	,291**	,438**	,409**	1	,331**	,640**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 22 Pearson Correlation	,183*	,253**	,129	,268**	,116	,226**	,331**	1	,471**
Sig. (2-tailed)	,019	,001	,101	,001	,139	,004	,000		,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الثاني الفرضية الجزئية 02.

Correlations

	سؤال 23	سؤال 24	سؤال 25	سؤال 26	سؤال 27	سؤال 28	سؤال 29	سؤال 30	المحور الثاني 2
سؤال 23 Pearson Correlation	1	,478**	,236**	,371**	,261**	,246**	,294**	,246**	,543**
Sig. (2-tailed)		,000	,002	,000	,001	,001	,000	,001	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 24 Pearson Correlation	,478**	1	,480**	,285**	,350**	,246**	,419**	,214**	,621**
Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,002	,000	,006	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 25 Pearson Correlation	,236**	,480**	1	,357**	,430**	,468**	,363**	,217**	,619**
Sig. (2-tailed)	,002	,000		,000	,000	,000	,000	,005	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 26 Pearson Correlation	,371**	,285**	,357**	1	,275**	,266**	,326**	,167*	,601**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,001	,000	,032	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 27 Pearson Correlation	,261**	,350**	,430**	,275**	1	,345**	,149	,305**	,587**
Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000	,000		,000	,057	,000	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 28 Pearson Correlation	,246**	,246**	,468**	,266**	,345**	1	,419**	,250**	,611**
Sig. (2-tailed)	,001	,002	,000	,001	,000		,000	,001	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 29 Pearson Correlation	,294**	,419**	,363**	,326**	,149	,419**	1	,187*	,522**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,057	,000		,016	,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 30 Pearson Correlation	,246**	,214**	,217**	,167*	,305**	,250**	,187*	1	,451**
Sig. (2-tailed)	,001	,006	,005	,032	,000	,001	,016		,000
N	164	164	164	164	164	164	164	164	164

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (07): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الثاني الفرضية

الجزئية 03.

Correlations

		سؤال 31	سؤال 32	سؤال 33	سؤال 34	سؤال 35	المحور الثاني
سؤال 31	Pearson Correlation	1	,331**	,409**	,311**	,342**	,555**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164
سؤال 32	Pearson Correlation	,331**	1	,634**	,447**	,215**	,638**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,006	,000
	N	164	164	164	164	164	164
سؤال 33	Pearson Correlation	,409**	,634**	1	,492**	,369**	,678**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164
سؤال 34	Pearson Correlation	,311**	,447**	,492**	1	,349**	,550**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164
سؤال 35	Pearson Correlation	,342**	,215**	,369**	,349**	1	,553**
	Sig. (2-tailed)	,000	,006	,000	,000		,000
	N	164	164	164	164	164	164

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (08): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الثاني الفرضية

الجزئية 04.

Correlations

		سؤال 36	سؤال 37	سؤال 38	سؤال 39	المحور الثاني 4
سؤال 36	Pearson Correlation	1	,365**	,259**	,379**	,538**
	Sig. (2-tailed)		,000	,001	,000	,000
	N	164	164	164	164	164
سؤال 37	Pearson Correlation	,365**	1	,304**	,249**	,627**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,001	,000
	N	164	164	164	164	164
سؤال 38	Pearson Correlation	,259**	,304**	1	,469**	,490**
	Sig. (2-tailed)	,001	,000		,000	,000
	N	164	164	164	164	164
سؤال 39	Pearson Correlation	,379**	,249**	,469**	1	,472**
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000		,000
	N	164	164	164	164	164

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (09): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الثالث.

Correlations

	س40	س41	س42	س43	س44	س45	س46	س47	س48	س49	س50	المحور الثالث
س40 Pearson Correlation	1	,401 ^{**}	,363 ^{**}	,289 ^{**}	,353 ^{**}	,149	,092	,063	,084	,126	,079	,507 ^{**}
Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,056	,239	,423	,288	,107	,312	,000
س41 Pearson Correlation	,401 ^{**}	1	,406 ^{**}	,163 [*]	,125	,137	,260 ^{**}	,238 ^{**}	,124	,104	,115	,471 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,000		,000	,036	,110	,079	,001	,002	,115	,185	,143	,000
س42 Pearson Correlation	,363 ^{**}	,406 ^{**}	1	,206 ^{**}	,309 ^{**}	,170 [*]	,383 ^{**}	,122	,080	,124	,086	,532 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,000	,000		,008	,000	,029	,000	,121	,307	,113	,273	,000
س43 Pearson Correlation	,289 ^{**}	,163 [*]	,206 ^{**}	1	,296 ^{**}	,160 [*]	,182 [*]	,299 ^{**}	,287 ^{**}	,393 ^{**}	,296 ^{**}	,524 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,000	,036	,008		,000	,041	,020	,000	,000	,000	,000	,000
س44 Pearson Correlation	,353 ^{**}	,125	,309 ^{**}	,296 ^{**}	1	,341 ^{**}	,321 ^{**}	,214 ^{**}	,284 ^{**}	,252 ^{**}	,286 ^{**}	,562 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,000	,110	,000	,000		,000	,000	,006	,000	,001	,000	,000
س45 Pearson Correlation	,149	,137	,170 [*]	,160 [*]	,341 ^{**}	1	,477 ^{**}	,160 [*]	,183 [*]	,202 ^{**}	,174 [*]	,488 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,056	,079	,029	,041	,000		,000	,040	,019	,009	,026	,000
س46 Pearson Correlation	,092	,260 ^{**}	,383 ^{**}	,182 [*]	,321 ^{**}	,477 ^{**}	1	,242 ^{**}	,285 ^{**}	,277 ^{**}	,286 ^{**}	,615 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,239	,001	,000	,020	,000	,000		,002	,000	,000	,000	,000
س47 Pearson Correlation	,063	,238 ^{**}	,122	,299 ^{**}	,214 ^{**}	,160 [*]	,242 ^{**}	1	,639 ^{**}	,376 ^{**}	,629 ^{**}	,577 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,423	,002	,121	,000	,006	,040	,002		,000	,000	,000	,000
س48 Pearson Correlation	,084	,124	,080	,287 ^{**}	,284 ^{**}	,183 [*]	,285 ^{**}	,639 ^{**}	1	,336 ^{**}	,989 ^{**}	,540 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,288	,115	,307	,000	,000	,019	,000	,000		,000	,000	,000
س49 Pearson Correlation	,126	,104	,124	,393 ^{**}	,252 ^{**}	,202 ^{**}	,277 ^{**}	,376 ^{**}	,336 ^{**}	1	,341 ^{**}	,533 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,107	,185	,113	,000	,001	,009	,000	,000	,000		,000	,000
س50 Pearson Correlation	,079	,115	,086	,296 ^{**}	,286 ^{**}	,174 [*]	,286 ^{**}	,629 ^{**}	,989 ^{**}	,341 ^{**}	1	,537 ^{**}
Sig. (2-tailed)	,312	,143	,273	,000	,000	,026	,000	,000	,000	,000		,000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (10): نتائج اختبار الارتباط بيرسون للمحور الرابع.

Correlations

		سؤال 51	سؤال 52	سؤال 53	سؤال 54	سؤال 55	سؤال 56	سؤال 57	المحور الرابع
سؤال 51	Pearson Correlation	1	,303**	,363**	,308**	,285**	-,039	,238**	,575**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,617	,002	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 52	Pearson Correlation	,303**	1	,244**	,069	,315**	,123	,307**	,571**
	Sig. (2-tailed)	,000		,002	,381	,000	,118	,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 53	Pearson Correlation	,363**	,244**	1	,253**	,236**	,181*	,234**	,558**
	Sig. (2-tailed)	,000	,002		,001	,002	,020	,003	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 54	Pearson Correlation	,308**	,069	,253**	1	,413**	,104	,455**	,535**
	Sig. (2-tailed)	,000	,381	,001		,000	,187	,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 55	Pearson Correlation	,285**	,315**	,236**	,413**	1	,253**	,956**	,713**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,002	,000		,001	,000	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 56	Pearson Correlation	-,039	,123	,181*	,104	,253**	1	,237**	,524**
	Sig. (2-tailed)	,617	,118	,020	,187	,001		,002	,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164
سؤال 57	Pearson Correlation	,238**	,307**	,234**	,455**	,956**	,237**	1	,695**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,003	,000	,000	,002		,000
	N	164	164	164	164	164	164	164	164

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (11): اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات استمارة الدراسة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,944	57

• اختبار ألفا كرونباخ للمحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,909	14

• اختبار ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,918	25

• اختبار ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,795	11

• اختبار ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,732	7

الملحق رقم (12): التكرارات والنسب لأفراد العينة وفق متغير:

1.الجنس.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	123	75,0	75,0	75,0
أنثى	41	25,0	25,0	100,0
Total	164	100,0	100,0	

2.الخبرة المهنية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	63	38,4	38,4	38,4
من 5 إلى 10 سنوات	59	36,0	36,0	74,4
10سنوات فأكثر	42	25,6	25,6	100,0
Total	164	100,0	100,0	

3.المؤهل العلمي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	69	42,1	42,1	42,1
ماستر	42	25,6	25,6	67,7
ماجستير	29	17,7	17,7	85,4
دكتوراه	24	14,6	14,6	100,0
Total	164	100,0	100,0	

4.المركز الوظيفي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محافظ حسابات	38	23,2	23,2	23,2
محاسب	85	51,8	51,8	75,0
أكاديمي متخصص في المحاسبة	41	25,0	25,0	100,0
Total	164	100,0	100,0	

الملحق رقم (13): إجابات أفراد العينة.

1. المحور الأول:

Statistics

	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10	س11	س12	س13	س14
N Valid	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
Mean	3,676	3,865	3,981	3,823	3,676	3,500	3,743	3,737	3,847	3,981	3,859	3,8841	3,8841	3,865
Std. Deviation	1,0735	1,0243	,9429	,9965	1,0328	,9234	,9696	,8641	,9882	,9936	,8922	1,0414	1,0115	1,0363

2. المحور الثاني:

Statistics

	س15	س16	س17	س18	س19	س20	س21	س22	الفرضية الجزئية الأولى
N Valid	164	164	164	164	164	164	164	164	164
Mean	3,5915	3,6098	3,7805	3,5610	3,7378	3,6098	3,4756	3,1890	3,6394
Std. Deviation	1,03209	,93015	,80679	,97951	,80537	,84731	1,10465	,99428	,51728

Statistics

	س23	س24	س25	س26	س27	س28	س29	س30	العبارات الجزئية الثانية
N Valid	164	164	164	164	164	164	164	164	164
Mean	3,6585	3,6463	3,6524	3,6646	3,5732	3,5610	3,7012	3,6220	3,6394
Std. Deviation	,82476	,98295	,86935	,86710	,91384	,97951	,81534	1,02293	,51728

Statistics

	س31	س32	س33	س34	س35	العبارات الجزئية الثالثة
N Valid	164	164	164	164	164	164
Mean	3,6220	3,6829	3,6707	3,6890	3,5732	3,6394
Std. Deviation	,90859	,94483	1,03384	,88318	,90031	,51728

Statistics

	س36	س37	س38	س39	العبارات الجزئية الرابعة
N Valid	164	164	164	164	164
Mean	3,7256	3,6402	3,8354	3,7439	3,6394
Std. Deviation	,88148	,91267	,82356	,78029	,51728

3. المحور الثالث:

Statistics

	س40	س41	س42	س43	س44	س45	س46	س47	س48	س49	س50	المحور الثالث
N Valid	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164	164
Mean	3,4756	3,6280	3,6585	3,7317	3,7134	3,9207	3,7317	3,6707	3,7744	3,8780	3,7927	3,6996
Std. Deviation	1,01794	,88723	,95570	,87289	,91185	,81387	,97262	,92749	,90889	,83468	,92329	,52763

4. المحور الرابع:

Statistics

	س51	س52	س53	س54	س55	س56	س57	المحور الرابع
N Valid	164	164	164	164	164	164	164	164
Mean	3,7988	3,8598	4,1951	4,0976	3,9451	3,6585	3,9878	3,8894
Std. Deviation	1,05772	,98384	,80549	,92822	1,02277	,92305	,99068	,53366

الملحق رقم (14): نتائج اختبار الفرضيات - اختبار ستيودنت t-test.

- اختبار الفرضية الأولى:

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95 % Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الأولى	14,026	163	,000	,87195	,7492	,9947

- اختبار الفرضية الثانية:

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الجزئية الأولى	12,090	163	,000	,56936	,4764	,6624
الفرضية الجزئية الثانية	14,238	163	,000	,63491	,5469	,7230
الفرضية الجزئية الثالثة	12,356	163	,000	,64756	,5441	,7511
الفرضية الجزئية الرابعة	15,668	163	,000	,73628	,6435	,8291

- اختبار الفرضية الثالثة:

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثالثة	16,979	163	,000	,69956	,6182	,7809

- اختبار الفرضية الرابعة:

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الرابعة	21,342	163	,000	,88937	,8071	,9717

الملحق رقم (15): نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA

1. متغير المؤهل العلمي :

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الفرضية الأولى	Between Groups	4,539	3	1,513	2,451	,065
	Within Groups	98,772	160	,617		
	Total	103,311	163			
الفرضية الثانية	Between Groups	1,797	3	,599	2,292	,080
	Within Groups	41,818	160	,261		
	Total	43,615	163			
الفرضية الثالثة	Between Groups	1,419	3	,473	1,722	,165
	Within Groups	43,959	160	,275		
	Total	45,378	163			
الفرضية الرابعة	Between Groups	,097	3	,032	,112	,953
	Within Groups	46,324	160	,290		
	Total	46,421	163			

2. متغير المركز الوظيفي:

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الفرضية الأولى	Between Groups	5,293	2	2,646	4,347	,014
	Within Groups	98,018	161	,609		
	Total	103,311	163			
الفرضية الثانية	Between Groups	1,030	2	,515	1,947	,146
	Within Groups	42,585	161	,265		
	Total	43,615	163			
الفرضية الثالثة	Between Groups	1,031	2	,516	1,872	,157
	Within Groups	44,347	161	,275		
	Total	45,378	163			
الفرضية الرابعة	Between Groups	1,050	2	,525	1,863	,159
	Within Groups	45,372	161	,282		
	Total	46,421	163			

3. متغير الخبرة:

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الفرضية الأولى	Between Groups	1,887	2	,943	1,498	,227
	Within Groups	101,424	161	,630		
	Total	103,311	163			
الفرضية الثانية	Between Groups	,325	2	,163	,605	,547
	Within Groups	43,289	161	,269		
	Total	43,615	163			
الفرضية الثالثة	Between Groups	,076	2	,038	,135	,874
	Within Groups	45,302	161	,281		
	Total	45,378	163			
الفرضية الرابعة	Between Groups	,819	2	,410	1,446	,238
	Within Groups	45,602	161	,283		
	Total	46,421	163			

المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة: معايير التقارير المالية الدولية-معايير المحاسبة الدولية-، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
2. أحمد حلمي جمعة: نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط¹، دار صفاء، عمان، 2010.
3. أحمد محمد أبو شمالة: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. أمين السيد أحمد لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008.
5. أوجين بريجهام، ميشيل إيرهاردت، تعريب محمد علي إبراهيم سرور: الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، ج1، دار المريخ، السعودية، 2009.
6. أوما سيكاران: تعريب اسماعيل علي البسيوني: طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات التحليلية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
7. جمال لعشاشي: محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء للنشر، الجزائر، 2010.
8. جون وايلي: لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، جون وايلي، 2006.
9. حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الأردن، 2008.
10. دريد كامل آل الشيب: مقدمة في الإدارة المالية، ط²، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

11. دونالد كيسو، تعريب أحمد (حامد حجاج): المحاسبة المتوسطة، ط2، ج1، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009 .
12. رتشارد شرويدر وآخرون، تعريب: خالد علي أحمد ، إبراهيم ولد محمد فال: تطور نظرية المحاسبة، المريخ للنشر، السعودية ، 2010.
13. رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المحاصر من المبادئ للمعايير دراسة معمقة لنظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006.
14. رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
15. رضوان حلوة حنان: بدائل القياس المحاسبي المعاصر-مشكلات محاسبية معاصرة-، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
16. طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
17. طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
18. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج4، الدار الجامعية، مصر، 2016.
19. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية ، مصر، 2016.
20. طويل مصطفى: النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2010.
21. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ط1، دار السلاسل، الكويت، 1990.
22. عبد الرحمان حميد: نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط1، 2009.

23. عدنان تايه النعيمي: **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
24. فردريك تشوي وآخرون: **تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج: المحاسبة الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
25. كمال الدين الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
26. مجلس معايير المحاسبة الدولية: **معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، 2014.
27. مجلس معايير المحاسبة الدولية: **معايير إعداد التقارير المالية - ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، 2013.
28. محمد أبو زيد: **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ابتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
29. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والتطبيقية-**، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2016.
30. محمد بوتين: **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
31. محمد دباغية، رضوان حلوة حنان: **قضايا محاسبية معاصرة: مشكلات القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
32. محمد عباس بدوي: **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

33. محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
34. محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
35. محمد مطر: نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.
36. محمد مطر، موسى السيوطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض والإفصاح، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
37. محمد مطر، موسى السيوطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض والإفصاح، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
38. محمود السيد ناغي: دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر، مصر ، 2002.
39. مؤيد الفضل، عبد النصر نور: المحاسبة الإدارية، ط1، دار المسيرة، الأردن، ، 2002.
40. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2009.
41. وابل بن علي الوابل: أسس المحاسبة، ط3، ج1، منشورات الوابل بن علي الوابل، السعودية، 2001.
42. وليد ناجي الحياي: المحاسبة المتوسطة ، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007.
43. وليد ناجي الحياي: مذكرات في التحليل المالي في المنشآت التجارية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.
44. وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة 2، الأكاديمية العربية المفتوحة في لدنمارك، الدنمارك، 2007.
45. وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في لدنمارك، الدنمارك، 2007.

46. وليد ناجي الحياي: نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية المفتوحة للدنمارك، الدنمارك، 2007.

ب. الرسائل والأطروحات:

1. أحمد محمد مصطفى المبيضين: تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.

2. بن صوشة ثامر: الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

3. روتال عبد القادر: التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

4. شهد موسى عبد الكريم الصرايرة: أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية بيان الدخل الشامل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإسرائ، الأردن، 2015.

5. صافو فتيحة: أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2016.

6. الطرايرة جمال علي: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره على الإبلاغ المالي للقوائم المالية لبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة الأهلية، الأردن، 2005.

7. عبد المنعم عطا العلول: دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

8. معتز أمين عبد الحميد السعيد: أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.
9. ناصر محمد علي المجهلي: خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بאתة، 2009.

ج. الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة:

1. إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان: القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، العدد 25، العراق، 2012.
2. أسامة عمر جعارة: المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملائمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 29، العراق، 2012.
3. إنعام محسن حسن زويلف: أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينية من البنوك الأردنية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، 2008.
4. باي مريم: ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 4، العدد 3 ، 2017.
5. بشرى فاضل خضير الطائي، مصطفى يونس حميد المثنى : مداخل تقييم الأصول وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 74، العراق، 2013.
6. بشير علوان حمد، حيدر عمران سهر: أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، مجلة القادسية، المجلد 18، العدد 1، العراق، 2016.

7. بكر إبراهيم محمود: الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، العراق، 2008.
8. ثائري صبري محمود، كاظم الغبان: تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 27، المجلد 7، العراق، 2010.
9. جميل حسن النجار: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، الأردن، 2013.
10. جودي محمد رمزي: تبني معايير التقارير المالية للمرة لأولى المعيار (IFRS1)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، بسكرة، 2012.
11. حازم الخطيب، ظاهر القشي: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، الأردنية، 2004.
12. حمزة العرابي: تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر-المتطلبات والتحديات- دراسة تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، العدد 21، 2013.
13. حيدر علي جراد المسعودي، علي خلف الجبوري: تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، العراق، 2016.
14. خالد الجعارات، محمود الطبري: مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، العراق، 2013.
15. خالد الخطيب: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، سوريا، 2002.

16. رضا إبراهيم صالح: أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 02، المجلد رقم 46، مصر، 2009.
17. زغار محمد، سفير محمد: خيار الجزائر للتكيف مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مجلة الباحث، العدد 7، ورقة، 2010.
18. زهير خضر ياسين: القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، عدد 14، العراق، 2010.
19. سارة عبد الملك عبد الحميد، سعد سلمان عواد المعيني: أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة-، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 4، العراق، 2013.
20. سعد سلمان عواد المعيني، وعد بدر نوري: تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، العراق، 2017.
21. سمير الريشاني: انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 02، سوريا، 2007.
22. سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمة سعيد، دلير موسى أحمد : دور مستوى الإفصاح في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، العراق، 2017.

23. صائب سالم محمد: أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، العراق، 2018.
24. ضيف الله محمد الهادي: أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 06، المجلد 01، 2013.
25. طلال الجاوي، عبد الناصر نور: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية – متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث جامعة حلب، سوريا، 2003.
26. عابد حسن رشيد المزوري، محمد حويش علاوي الشجيري: أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين، العدد 26، العراق، 2010.
27. عاشور كتوش: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009.
28. عيسى محمد علي حمد، وآخرون: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التقديرات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، 2015.
29. فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر: جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، 2016.
30. قورين حاج قويدر: متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، المجلد 26، العراق، 2013.

31. قيصر علي عبيد، سلام عادل عباس: دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 36، العراق، 2015.
32. لبنى زيد إبراهيم: أثر الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على جودة الإبلاغ المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 94، المجلد 22، العراق، 2016.
33. مجدي مليجي عبد الحكيم: أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 2، العدد 02، 2004.
34. محمد بن زرقون ، فارس بن يدير: واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة ورقلة، 2016.
35. محمد علي عبد الله، صالح حامد محمد علي: تحليل مدي إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة، مجلة الدراسات العليا، العدد 11، السودان، 2015.
36. محمد معتصم إبراهيم حمد، اسماعيل محمد النجيب: بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، السودان، 2015.
37. مرزاقه صالح، بوهرين فتيحة: المعيار الدولي رقم 07، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2010.
38. نبيل عبد نبيل عبد الرؤوف إبراهيم : أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، 2012.

د. أوراق عمل مقدمة لمؤتمرات علمية:

1. أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر: المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي: 13-14 سبتمبر ، 2006.
2. آيت محمد مراد، بحري سفيان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، يومي 13-14، ديسمبر 2011.
3. بوراوي، سعد: الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب وآفاق، جامعة الوادي، يومي 17-18، جانفي 2010.
4. دربال سمية، دشاش أم الخير: متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05، ماي 2013.
5. راشد مصطفى العبادي: مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان : مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المملكة العربية السعودية ، يومي 18-19 ماي، 2010.

6. شعيب شنوف، زاوي أسماء: دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.
7. صديقي مسعود، صديقي فؤاد: انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر، ورقة بحث تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 جانفي 2013.
8. ضيف الله محمد الهادي: الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعالية المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، يومي 04-05 ديسمبر، 2012.
9. عزوز علي، متلوي محمد: متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات، جامعة الوادي، يومي 17-18، جانفي 2010.
10. علي محمد ثجيل المعموري: محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، يومي: 13-14 سبتمبر، 2006.
11. كويسي محمد، عوينات فريد، مهاوات لعبيدي: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 04-05، ماي 2013.

12. محمد مطر، موسى السيوطي: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي: 13-14 سبتمبر ، 2006.
13. نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر: موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي: 13-14 سبتمبر ، 2006.
14. هوام جمعة، حديدي آدم: أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، يومي: 09-11 سبتمبر 2013.
15. هيثم إدريس المبيضين، وآخرون: دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية، العراق ، يومي: 08-09 مارس، 2011.
16. هيثم السعافين: مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي: 13-14 سبتمبر ، 2006.
17. وليد زكريا الصيام: أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، يومي: 13-14 سبتمبر ، 2006.

هـ. المراسيم والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 11-07 المؤرخ في:

2007.11.25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ

في: 2008.05.26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى

الكشوف المالية المؤرخ في: 2009.03.25.

و. نصوص معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ الدولي:

1. المعيار المحاسبي IAS01.

2. المعيار المحاسبي IAS02.

3. المعيار المحاسبي IAS16.

4. المعيار المحاسبي IAS38.

5. المعيار المحاسبي IAS40.

6. المعيار المحاسبي IAS41.

7. معيار الإبلاغ المالي IFRS07.

8. معيار الإبلاغ المالي IFRS09.

9. معيار الإبلاغ المالي IFRS13.

ي. مقالات على مواقع الأنترنت:

1. طلال الحجاوي، سالم الزوبعي: القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، الأردن، كتاب مرفوع على الموقع: <https://books.google.dz/books>.
2. مجدي أحمد الجعبري: الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة الدولية السعودية للصناعات الحديدية سابق ، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2009، متاح على [road.net /uploads/new/ifsah.doc](http://road.net/uploads/new/ifsah.doc).
3. محمد أبو نصار: تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق-التجربة الأردنية-، الجامعة الأردنية ، الأردن.، ص نقلا عن موقع : www.kantakji.com/accounting.
4. ناصر دادي عدون، معراج هوارى: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مقال متاح على الموقع: www.kantakji.com.
5. يوسف كمال: ماهية أهمية الإفصاح في الفكر المحاسبي، مقال مرفوع على موقع منتدى المحاسب العربي متاح على: accdiscussion.com.
6. George Nashwa : **The Solution to Quality Financial Reporting**, CPA Journal, 2003 ,<http://archives.cpajournal.com>
7. abody.d.Barth et all: **Do firms understate stocke-based compensation expense disclosed under sfas123**,review of accounting studies / www.gsb.stanford.edu.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب:

1. Accounting standards update :faire value measurement (topic820),Financial Accounting Foundation,2011.
2. Andrew Watchman: **bulletin de nouvelles sur les IFRS numéro spécial IFRS 13**, évaluation de la juste valeur , 2012.

3. Barry Elliott ,Jamie Elliott : **FINANCIAL ACCOUNTING AND REPORTING**,14th édition, Pearson Education, UK,2011.
4. Baruch,England: **Schum's outline of theory and problems of intermediate accounting**, 2^{ed} edition, McGraw-Hill Companies, New Yourk, 2007.
5. Charles H. Gibson: **Financial reporting and analysis**,12th edition, cengage learning, South-Western, 2011.
6. David Alexander, Chrstopher Nobes: **Financial Accounting An International Introduction**, 2^{ed} edition, Pearson education, England, 2004
7. David E. Vance :**Financial analysis and decision making**, Mc graw-Hill companies, USA, 2000.
8. Donalde. kieso,Jerry J. weygandt, Terryd. Warfield: **intermediate accounting**,16EdI, 16th edition,John Wiley & Sons,2016.
9. Gary porter, Curtis Norton : **Using Financial Accounting Information**, 7th edition,Cengage Learning, South Western, 2011.
- 10.Governmental Accounting Standards Board: **Preliminary Views of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application**,GASB, USA, juin 2013.
- 11.IFRS Global office :**IFRS in Focus IASB**, issues new standard on fair value measurement and disclosure,2011.
- 12.IFRS in Focus :**IASB issues new standard on fair value measurement and disclosure**, IFRS Global office,2011.
- 13.International Accounting Standards Board (IASB): **Norme internationale d'information financière 7 (IFRS 7)**, Instruments financiers,informations à fournir.
- 14.L.Z. Mark: **fair value measurements (pratical guidance and implementation)**, wiely,USA,2009.
- 15.Lyn Fraser, Aileen Ormiston: **understanding-financial-statements**,9th ed, pearson education, usa ,2010.
- 16.Nanadakumar.A, and others: **Understanding-IFRS-fundamentals**, John Wiley & Sons, New Yourk, 2010.

17. Odile Barbe-dandon, Laurent Didelot: **Maitriser les ifrs**, groupe revue fiduciaire, paris, 2007.
18. PwC accounting and financial reporting guide, global edition, USA, 2015.
19. Statement of Financial Accounting Standards No. 157: **Fair Value Measurements**, Financial Accounting Foundation, 2010.
20. W. Steve Albrecht, and others: **Financial Accounting**, Thomson South-Western, U SA, 2011.
21. Walter t. Harrison Jr, et Others: **Financial Accounting**, 9th Edition, Pearson Education, USA, 2015.
22. Wiley IFRS 2017: **Interpretation and Application of IFRS Standards**, John Wiley & Sons, usa, 2017
23. William H. Webster: William H. Webster: **Accounting for Managers**, Mc Graw-Hill Companies, New Yourk, 2004.
24. Zvi Bodie, Alan J. Marcus, Alex Kane: **Investments**, 5th Ed, Mc Graw-Hill Companies, USA, 2002.

ب. البحوث المنشورة والدراسات المنشورة:

1. Jones, J. C. Financial instruments: **Historical cost v. fair value**. The CPA Journal 58, 1988.
2. Ashford c. Chea : **Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements**, international journal of business and social science, Vol 2, No 20; USA, 2011.
3. Ashford c. Chea, Ashford C. Chea: **Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements**, international journal of business and social science, Vol 2, No 20; USA, 2011.
4. Dana Dvorakova: **Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS 13 View**, Recent research paper Wseas Transactions on Business and Economics, Issue 01, vol8, Romania, 2011.

5. Disclosure Requirement for Islamic Capital Market Product, **Islamic Finance Services Board, International Organization of Securities Commissions, Securities Commission Malaysia**, Report2013.
6. George Iatridis: **International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information**, International Review of Financial Analysis,vol19,USA, 2010.
7. Governmental Accounting Standards Board: **Preliminary Views of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application**,GASB, USA, juin 2013.
8. Jonathan Yarnold Marko Ravlic viewpoint : **IFRS 13 and investing decisions a study of auditors and academics**, thesis Advanced level (professional degree), Umea university, sweden, 2014.
9. Khondkar Karim, Khondkar E. Karim ,et all: **Fair Value Accounting: A Historical Review Of The Most Controversial Accounting Issue In Decades**, Journal of Business & Economics Research, Vol8, Num 4, USA, 2010.
10. M.e.Thukaram Rao, **Accounting and Financial management for BCA e MCA**, new age international (P) ltd, New Delhi , 2007.
11. Ray Ball :international financial reporting standards (IFRS): pros and cons for investors, accounting and business research, vol 36, university of Chicago,2006.
12. Robert Obert : **la genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables –partie 1-**, revue française de comptabilité (427),2009.
Robert Obert : **la genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables –partie2-**, revue française de comptabilité (428) , 2010.
13. Stephen H. Penman:**Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus**, ACCOUNTING AND BUSINESS RESEARCH,new yourk,2007.

Résumé :

Cette étude vise à évaluer l'impact de l'application de la comptabilisation à la juste valeur sur la qualité de l'information financière des états financiers des institutions économiques algériennes du point de vue des comptables et les expert comptable, L'étude vise à clarifier l'application de la juste valeur dans les institutions économiques algériennes et d'évaluer les conditions de l'environnement comptable algérien, Mesurer leur disposition à adopter les normes d'information financière et se tenir au courant des développements dans le domaine de la comptabilité au niveau international, En étudiant l'environnement comptable algérien et son pertinence pour mesurer la juste valeur et identifier les principaux obstacles et problèmes d'application de la juste valeur par les institutions algériennes, afin de atteindre les objectifs de cette étude un questionnaire à été distribué pour évaluer l'impact de la mesure à la juste valeur sur la qualité des états financiers dans les institutions économiques algériennes.

L'étude a atteint les résultats suivants:

- Il y a un large acceptation par l'échantillon d'étude des avantages de la mesure à la juste valeur et la contribution des individus à améliorer la qualité de l'information financière des états financiers des institutions économiques et la nécessité d'adopter de manière significative par les institutions économiques algériennes.
- Il y a approbation Par les l'échantillon d'étude Que la juste valeur augmente la qualité de l'information comptable et d'améliorer les caractéristiques qualitatives de l'information comptable.
- La nécessité de développer le système de comptabilité financière pour se tenir au courant des développements au niveau international et pour éliminer les obstacles qui empêchent l'application de la juste valeur.
- Obligation d'activer le rôle de Bourse d'Algérie et activer le marché financier pour donner plus de mesures à la juste valeur plus grande fiabilité et de la pertinence.
- les objectifs de l'information financière En Algérie, sont déterminés sur la Base des facteurs d'environnement économique Dessert le secteur public, qui a un impact significatif parmi le groupe d'utilisateurs de l'information comptable En dirigeant les objectifs d'information financière pour servir la planification, le contrôle et abandonnement du secteur privé.

Mots-clés: Juste valeur, États financiers, Mesure comptable, reporting financier, institutions économiques algériennes